الدكتور طارق أحمد قاسم
أستاذ في الجامعة اللبنانية

تاريخ إقليم الخروب

السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني



تاريخ
إقليم الخروب

السياسي والإقتصادي والاجتماعي خلال العهد العثماني

الدكتور طارق أحمد قاسم
رئيس قسم التاريخ
الجامعة اللبنانية - صيدا

الإهداء

الى رفيقة دربي وشريكتي في العطاء زوجتي

الحبيبة، المفتشة التربوية إيمان

وأولادي

محمد (عصفور في الجنة)

أحمد

هادي

دانيا

سارة

فهم الأمل في متابعة مسيرتي العلمية،

أهدي كتابي هذا

طارق

مقدمة

إذا كان التاريخ يعنى بتسجيل وتحليل ما حدث، وإذا كان الاستراتيجيون يهتمون بكيفية وقوع الأحداث والتخطيط لها، فإن فلسفة التاريخ تهتم بالبحث عن جواب لسؤالين مهمّين هما: لماذا حدث؟ وكيف حدث؟ وهذا يعني أن الكتابة التاريخية يجب ألا تتوقف عند سرد الأحداث فقط، ولكن تتعدى إلى التفسير الفلسفي للأحداث تفسيراً منطقياً وعلمياً. لقد أدرك ابن خلدون أهمية التاريخ في الاجتماع الإنساني، فهو يقول في المقدمة: «إن فن التاريخ تتداوله الأمم والأجيال، وتشد إليه الركايب والرجال، وتسير إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقبال، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى تنمق لها الأقوال، وتعرف فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتودى لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال واتسع للدول النطاق فيها والمجال وعمّروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكاينات ومباديها دقيق وعالم بكيفيات الوقايع وأسبابها عميق، فهو لذلك أهل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق...».

هذه الدراسة تتناول مرحلة من تاريخ إقليم الخروب السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحديث خلال العهد العثماني في الفترة الزمنية

الممتدة منذ عام ١٥١٦ حتى عام ١٩٢٠ م، وهي بمثابة تحدٍ ومغامرة في الوقت نفسه؛ وإلى أي حد تكون لدراسة تاريخ إقليم الخروب مصداقية إذا استبعدت الحقائق التاريخية؟ وإذا كان الجواب المنطقي رغم حقيقة مرة وجارحة، فلماذا تجاهل ويتجاهل معظم مؤرخينا وباحثينا تاريخ إقليم الخروب؟ لا أريد هنا أن أتناول الأسباب أو الدوافع التي حدت بمعظم المؤرخين والباحثين الذين كتبوا عن تاريخ جبل لبنان أو عن تاريخ الشوف بالتحديد إلى تجاهل إقليم الخروب، ولكني أعتقد أن السبب أو الدافع هو سياسي ومناطقي إلى حدٍ كبير؛ وقد ترتب على ذلك نتائج سلبية وخطيرة في الوقت نفسه إذ ظل تاريخ إقليم الخروب مجهولاً أو يكتنفه الغموض فهناك جوانب كثيرة سياسية واجتماعية ما زلنا بأمس الحاجة إلى معرفتها.
لهذا تعتبر منطقة إقليم الخروب من المناطق المجهولة في تاريخ جبل لبنان الحديث والمعاصرة. من هنا قادتني الرغبة إلى الولوج في هذه الدراسة لأكتشف الكثير من المعلومات التي أعانتني للوصول إلى الحقيقة التاريخية لهذه المنطقة، وكشف جانب مجهول تم إخفاؤه وطُلب عدم كتابته عن هذا الإقليم. أصبت بالذهول وأنا أتصفح بعض المراجع والمصادر من صفحات تاريخ جبل لبنان خلال العهد العثماني، فقد كنت أعتقد أنني أقرأ عن منطقة بدون تاريخ ووجدت نفسي في منطقة كلها تاريخ؛ في كل صفحة قرأتها كان إقليم الخروب حاضراً في تاريخها بكل صدق، وجميع المعلومات التي اطّلعت عليها هي فريدة من نوعها لما كان للإقليم دور هام في تلك المرحلة. بلغت شدة إعجابي بها أن وجدت نفسي عاجزاً عن جمع كل المعلومات، ولكن وجدت إلزاماً عليَّ أن أبحث بكل تفاصيلها لأضع كل ما أقرأه في متناول القراء وأهالي إقليم الخروب، على حدٍ سواء، غير أن الرغبة زادت أكثر بعد أن تمكنت من الحصول على بعض الوثائق في ذلك العهد والمتعلقة بتاريخ إقليم الخروب في العهد العثماني.

ناحية إقليم الخروب هي إحدى مناطق الشوف منذ عهد الإمارة (المعنية والشهابية) وخلال عهد المتصرفية، ولكن بعض الخصائص التاريخية

والجغرافية والاجتماعية تعطيها تمايزاً ملحوظاً عما يجاورها من مناطق في موقعها الجغرافي المهم الذي يربط بين مدينة صيدا ومدينة بيروت، والذي يربط الشوف والجبل بالساحل. هذا بالإضافة إلى تنوعه الطائفي والمذهبي وأنماط المعيشة، والأسلوب المتبع في تطبيق النظام المقاطعجي الذي امتلكته العائلات الإقطاعية الدرزية الثلاث (الجنبلاطية ـ النكدية ـ الحمادية). كان الهدف من هذه الدراسة محاولة الكشف عن تاريخ إقليم الخروب بواقعية وموضوعية ووضعه في إطاره التاريخي الصحيح دون مبالغة أو تزوير، حيث كاد الزمن والإهمال يطويان تاريخه. هذه العملية ليست سهلة بالتأكيد فمن أبرز الصعوبات التي واجهتني في دراستي عن الإقليم عملية تجميع المعلومات، فالدراسات الخاصة به كانت نادرة، ولهذا كان تقميش المعلومات صعباً ودقيقاً، كما أنه لم يكن من السهل التفتيش عن كل المراجع والمصادر المطلوبة، والبحث في الأرشيفات والوثائق القديمة، ومعرفة أماكن وجودها، وما يتطلبه هذا الأمر من إمكانيات جسدية ومادية.
لقد اعتمدت إلى حدٍ كبير في دراستي على الوثائق الموجودة في مكتبة دير المخلص. وكذلك على دفتر الوقفيات الإسلامية. هذه الوثائق تسلط الضوء على جوانب هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي بمجملها عن دفاتر ومحاضر في فترات متقاربة ومتلاحقة الأمر الذي يسمح لنا بتتبع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتطورها بشكل عام وانعكاسها على أوضاع إقليم الخروب. أما الوثائق التي تخص الأراضي وملكيتها وبعض وثائق الضريبة من ويركو الأرزاق والأعناق ودفاتر إنتاج الحرير، وتذاكر الماعز والأغنام، وبعض الدعاوى والاتفاقات، وعقود المقاسمة والمغارسة والمناصفة، فهي ملك لأشخاص من أبناء إقليم الخروب يحتفظون بها كأرشيف ووثائق خاصة في منازلهم؛ وقد جمعنا منها المئات؛ وسوف ننشرها في كتاب خاص لتكون تحت يتناول الباحثين والمؤرخين، وفصلنا منها جزءاً تناول القرن العشرين، لنشرها في كتابنا: الجزء الثاني من تاريخ إقليم الخروب في عهد الإنتداب والاستقلال.

١ ـ الفصل الأول

- اسم إقليم الخروب
- الموقع والحدود والمساحة
- القرى، معانيها، وعائلاتها
- التطور الديمغرافي، عدد السكان، والتجانس الطائفي والمذهبي

ـ اسم إقليم الخروب[1]:

إقليم الخروب، اسم مركب من كلمتين: الإقليم كلمة دخيلة يونانية تعريب لكلمة «Klaima» بمعنى ناحية أو صقيع، وأحد الأقاليم السبعة باصطلاح قدماء الجغرافيا من خط الإستواء إلى القطب الشمالي؛ كما أطلق على بعض المناطق والنواحي في جبل لبنان كإقليم الكورة، وإقليم التفاح، وإقليم الريحان، وإقليم الخروب... بما قيل أنها كلمة عربية من قلَّم الشيء أي قطَّعه، قاله أبو حاتم الرازي، أو لغة للجرامقة معناها الرستاق، أو الميل أي المساكن المائلة على معدل النهار.

أما الخروب فشجر معروف ينبت بكثرة في بلاد الشام ويعمّر مئات السنين. كان العبرانيون يستعملون ثمره لعلف الخنازير ويستخلصون منه الدبس ويبيعونه إلى بلاد شمال إفريقيا. دعي إقليم الخروب بهذا الإسم نظراً لكثرة وجود هذا النوع من الأشجار التي كانت تكسو سفوح منحدراته وتعتبر مورداً اقتصادياً مهماً. الواقع أنه في جميع البلدان وخاصة في لبنان تدعى الأماكن باسم الشجر من شحرور، وريحان، وزعرور، وزيتون، وبطم، وملول، وأرز، وصنوبر، وزيزفون، كالزعرورية، والزيتونية، والريحانية، وحارة البطم، واللويزة، والأرز، وإقليم التفاح، وإقليم البلان، وفي بيروت نفسها أيضاً، كالزيتونة، والجميزة، والصنوبرة... الخ.

ـ الموقع والحدود والمساحة[٢]:

إن إقليم الخروب الذي شكّل وحدة طبيعية مميزة ثبت موقعه كمقاطعة مع انطلاق النظام المقاطعجي حيث كان لبنان يتمثل في بداية العهد العثماني في عدة مقاطعات وأقسام. جميع هذه المقاطعات كانت ضمن معاملتين:

١ ـ معاملة طرابلس، وتحتوي على ثمانية مقاطعات.

٢ ـ معاملة صيدا، وتحتوي ستة مقاطعات.

في بداية العهد العثماني، كان إقليم الخروب إحدى المقاطعات التابعة لمعاملة صيدا، وكان جبل الشوف في الإمارة المعنية والحكم الشهابي ينقسم إلى سبع مقاطعات: إحداها الشوف وهو قسمان: الشوف السويجاني والشوف الحيطي، والثانية المناصف، والثالثة الشحار، والرابعة الغرب وهو قسمان: أعلى وأدنى، والخامسة الجرد، والسادسة العرقوب وهو أعلى وأدنى كالغرب، والسابعة المتن.

في عهد المتصرفية قسّم جبل لبنان بموجب البروتوكول الأساسي عام ١٨٦١م إلى سبعة أقضية تتألف بدورها من مديريات ونواحي، فكان قضاء الشوف يتألف من اثنتي عشرة مديرية هي: ١ ـ مديرية الشوفين، ٢ ـ إقليم الخروب، ٣ ـ العرقوب الأعلى، ٤ ـ العرقوب الشمالي، ٥ ـ العرقوب الجنوبي، ٦ ـ المناصف، ٧ ـ الجرد الشمالي، ٨ ـ الجرد الجنوبي، ٩ ـ الغرب الأعلى، ١٠ ـ الغرب الشمالي، ١١ ـ الغرب الأقصى، ١٢ ـ الشحار.

ينحصر إقليم الخروب في مثلثٍ حدوده نهر الأولي من الجنوب والجنوب الشرقي، الذي يفصله عن مدينة صيدا وإقليم التفاح ومنطقة جزين، ونهر الدامور ورافد نهر الحمام في الشمال والشمال الشرقي الذي يفصله عن ناحية الشحار والمناصف وعن الغرب، والبحر الأبيض

المتوسط؛ كما يمتد من ساحل البحر المتوسط بواجهة بحرية تشكل حده الغربي بطول ستة عشر كيلومتر ونصف (١٦,٥ كلم) وتمتد من مصب نهر الدامور شمالاً حتى مصب نهر الأولي جنوباً صعوداً إلى رافد نهر الحمام شمالاً بين غريفة وحصروت حيث يبلغ طول هذا الحد إثنين وعشرين كيلومتراً ونصف، (٢٢,٥ كلم). يتاخم هذا الحد خراج الدامور ومنطقة الشحار والمناطق في الشمال، وخراج بلدة الجاهلية وغريفة وبعقلين من الجهة الشمالية الشرقية. أما الحدود الجنوبية الشرقية فتتبع مجرى نهر الأولي حيث يبلغ طول هذا الحد ستة وعشرين كيلومتر (٢٦ كلم)، وهو أطول حدود إقليم الخروب ويتاخم خراج مدينة صيدا ومنطقة قضاء جزين.

وتبلغ مساحة إقليم الخروب حوالي مئة وسبعة وستين كيلومتراً مربعاً (١٦٧ كلم^{٢}) أي ما يزيد عن ثلث مساحة قضاء الشوف البالغة أربع مئة وثلاثة وستين كيلومتراً مربعاً وستمائة وعشرين متراً مربعاً (٤٦٣.٦٢٠ كلم^{٢})، والتي هي ضمن مساحة جبل لبنان البالغة ثلاثة آلاف ومئتين كيلو متر مربع (٣٢٠٠ كلم^{٢}). يصل ارتفاع إقليم الخروب عن سطح البحر إبتداءً من الشاطىء الساحلي إلى تسعمائة متر (٩٠٠ م)، حتى إرتفاع قمم جبل بيقون. وباستثناء المنطقة الساحلية فإن معظم أراضي إقليم الخروب متجانسة من الناحية المناخية والنباتية وتقع على هضبة متوسطة الارتفاع، كونها إمتداداً لجبال الباروك وجبل نيحا في الشوف الأعلى.

ـ القرى، معانيها، وعائلاتها[٣]:

كانت قرى إقليم الخروب تتمركز بشكل عام بالقرب من منابع المياه حيث توجد الأراضي الزراعية، وتتألف الواحدة من خمسة إلى ستة منازل، كما يصل البعض منها إلى الثمانين منزلاً. كانت القرى الكبيرة تقسم إلى أحياء تربط بين سكانها قرابة الدم، وتشغل كل منها أسرة أبوية كاملة. أحياناً كانت تحتل الحي تجمعات بشرية تعرف «بالعشيرة» مؤلفة من أقارب تجمعهم صلة قرابة واسعة. أما القرى الصغيرة فتتألف عادة من مساكن

صغيرة تسكنها عائلة واحدة أو أكثر من الفلاحين فقرى: الحجاجية والزعرور جنوبي شرقي بسابا، وبنمرة وتريلا شرقي داريا، وخراج المراح ووادي أبو يوسف شرقي الدبية، واللاهبية والبرغوتية وبقسة شمالي الدبية، والقريعة ومنطقة وردة شمالي مزبود والمغيرية، كانت قليلة السكان ومراكزاً لتربية المواشي «مراح للحيوانات». أما المريجات والمحتقرة وبكيفا ومزمورا فكانت مزارع تابعة لأملاك دير المخلص حيث ارتبط قيامها كتجمعات بشرية منذ نشأة هذا الدير عام ١٧١١م؛ ومعظم سكانها كانوا عمالاً في الأراضي الزراعية التابعة للدير ويسكنون في أوقافه. أما قرى مقصبة وقصوبة فكانت ملحقة ببلدة الجية الساحلية.

يضم إقليم الخروب تجمعات سكنية تتفاوت في حجمها من دساكر إلى قرى وبلدات كبيرة فكان يزداد أو ينقص حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية. بينما كان عددها في بداية الفتح العثماني حوالي ستة عشر قرية، ولم يزدْ على العشرين قرية في مطلع القرن التاسع عشر، ارتفع هذا العدد خلال عهد المتصرفية إلى ثلاثين قرية وبلغ عام ١٩١٣م خمساً وستين قرية أغلبها دساكر صغيرة ومزارع أحدثها كبار الملاكين لاستصلاح الأراضي؛ إلا أن طانيوس الشدياق أقرَّ بعشرين قرية اعتُبرت بمثابة قرى أساسية ومأهولة بالسكان وقاعدتها شحيم. بينما يثبت إبراهيم الأسود عام ١٩٠٦م بشكل أجلى وأوضح قرى إقليم الخروب، مع جداول إحصائية ثابتة لكل قرية، حيث وصل عددها إلى خمس وعشرين قرية مضيفاً قرى الجية والجميلية والجليلية والمحتقرة وغيرها. إلا أن كتاب «لبنان مباحث علمية واجتماعية» الذي وضعه متصرف جبل لبنان، إسماعيل حقي بك، قد وصل بإحصاء قرى ناحية إقليم الخروب إلى خمسة وستين قرية؛ ويؤكد أن بعض القرى هي: برجا، اسكندرونة، البرجين، الرغوتية، بزينا، بسابا، البطال، بعاصير، البقسة، السيار، بقعون، بكشتين، بكيفا، مزمورا، بنمرة، تاريلا، الجليلية، جون، الجية، ظهر السودا، الحجاجية، حصروت، خربة بسري، عين المراح، داريا، الدبية، الدلهمية، الرزانية،

دلهون، رزانية، رميلة، الزعرور، الزعرورية، الزيتونة، سبلين، سيار، شحيم، شمعارين، الشميس، عين الحور، الفخيتة، وقتلة عيسى، القريعة، كترمايا، المحتقرة، اللاهبية، مجدلونا، مرجيات، مزبود، تريلا، مزرعة خربة بسري، مزمورا، المعنية، الوردانية، المغيرية، المشبعار، مقطبة، وادي أبو يوسف.

شحيم: هي كتاب الصلاة أو الخصب أو الدنيوي، كذلك مفعول من أسود وأغبر وقتم. ربما سميت شحيم لشكلها الأسود، أو بسيط ودسم؛ وشحيم من الشحمي عشيرة في سوريا من الغردون جهات قضاء الباب كما عرّفها وصفي زكريا في عشائر الشام. لغوياً: الشحم معروف شحمة الأرض، الكمأة البيضاء، سمين كما جاءت في صحاح الجوهري؛ ويمكن أن تكون سحيم والقلب الحنين والشين وارد مثلاً، سجرة ـ شجرة، بني سحام ـ سحامة، عيال شحيم من قبائل أرحب كما جاءت في معجم المدن والقبائل.

من عائلاتها: عبدالله، شعبان، الحجار، فواز، الحاج شحادة، حمدان، الحاج، عويدات، عيسى، يونس، الحجاوي، صادق، قشوع، شحادة، الأخرس، زغلان، أبو خزعل، التراوي، درويش، الخطيب، مراد، قداح، الدغيلي، زرزور، نجم الدين، شرف الدين، صعب، كيوان، نجم الدين، وهبي، المعلم، دحروج، ضاهر، عاشور، كيوف، أمين، منصور، قبلان ـ الحلبي، حسن، ملكي، فارس، مرزوق، الصياد، الصغير، الحاج علي، الباشا، وأبو سليمان.

برجا: هي البرج أو البيت، كذلك العاصمة والقصبة، ومركز حاكم المقاطعة. ويقول فريحة: لا نظن أن لفظها من البرج، ولكن من طبرجا، أي العاصمة ومركز الحكم، طبقاً لآرنست رينان الذي دخل بذلك وكأنما نقول: أنيس من كلمة مدينة نيس الفرنسية. وقد مرَّ معنا تحت اسم برج، برج برجا ظهر ـ البرجة الظاهرة كالبرج.

من عائلاتها: سعد، سيف الدين، دمج، المعوش، الخطيب، البراج، الغوش، رمضان، الحاج، المتني، حوحو، الجنون، الزعرت، عجينة، ادريس، الشيخ سعد، الشمعة، حمية، يحي، يقظان، الحلاق، الغوش، البربير، القعقور، شبو، عزام، الدقدوقي، بدر، البروش، ترو، سعيفان، أبو خانة، قموع، سراج، كحول، بشاشة، غزيل، أبو خشفة، البقيلي، الضو، لمع، الأسمر، الصعيدي، سرور، ناصر، الألفي، زين، الكجك، أبو الريش، أبو علقة، غصن، السيد، الجوزو، حدادة، شاهين، برجاوي، الجعيد، عمار، الضاوي، أبو مرعي، أبو مرعي دمج، غطاس، الطحش، حويلا، بوصالح، ياسين، بكري، سالم، نصر الدين، علي، الحداد، المحسن، الكاتب، الألطي، وأبو مايهة.

كترمايا: هي ضيعة المياه الدائمة أو مستنقع، كذلك البقاء، والمكوث والدوام. أصل الإسم كفرمايا، وقد ورد هذا في عدة كتب ومجموعة وثائق عثمانية، وقد تبدلت الفاء إلى ثاء تلفظ «كثرمايا» ثم إلى تاء «كترمايا». في اللهجات السائدة المتأثرة بالإعلام؛ وكتر وكفر واردة في الإبدال (فحم ـ ثحم) إذاً كفرمايا ـ عزلة ماية. في لسان العرب جاءت: ماية، مائة، ماهة، الماء، تقلب الياء إلى ألف، لأن الماء أصله موه، ومنه موية وماؤه، ويقول معجم المدن والقبائل ماوية مدينة شرق تعز.

من عائلاتها: علاء الدين، عبد الملك، العبد، ملك، دحروج، شاهين، طافش، السيد أحمد، سليم، أبو مرعي، السيد، الشحيمي، السودا، محمود، معطي، قاسم، عرابي، سعد، دغمان، عبد العزيز، يونس، إبراهيم، عثمان، مسعود، ضاهر، سعيد، وحداد.

داريا: يعني اسمها دور ومساكن وبيوت، وكذلك المكان المزار، التذرية أو المذرون، الداري: اللازم لداره لا يبرح ولا يطلب معاشاً؛ الداريّ، رب النعم، سمي بذلك لأنه مقيم في داره:

لبث قليلاً يدرك الداريون

ذوو الجياد البُدن المكفيون

سوف ترى أن الحقوا ما يبلون

بعيد داري: متخلف عن الإبل في مبركة، والداري، العطار كما جاء في لسان العرب، وتميم الداري من أسماء العرب داريا اسم لأربع قرى لبنانية، وكذلك اسم قرية على باب دمشق كما جاء في كتاب الوفيات للأعيان لإبن خلكان.

من عائلاتها: رحال، دحبول، جزار، يوسف، ضاهر، درويش، نصر الدين، عنتر، سرحال، أبو شقرا، حمد، بصبوص، حسن، بيه، بارود، أسعد، حسين، ومحمود.

عانوت: بمعنى أغنام، أو الظالم والعنيد، كذلك من عنب ـ مكان صغير لعصر العنب ـ أو الفقر والشقاء، أو إجابة أو الردة اللازمة للنشيد، التاء مثل بيروت، حميدة، يمنية، تحل محل التاء المربوطة ـ عربية ـ عربيت ـ فهي عربياً: عانوة ـ عنوة، شدة، قوة، وأما الظاهرة البينة.

من عائلاتها: عواد، السيد، الحاج، موسى، مراد، الغطمي، سعد، شهاب الدين، ياسين، كنعان، عثمان، الغور، فخر الدين، عمار، فارس، سعد، اسماعيل، بارود، ومحمود.

الزعرورية: قد يكون اسمها نسبة إلى شجر الزعرور وهو شجر بري ثمره صغير مستدير أحمر داخله نواة صلبه؛ كما يفيد الصغر ـ زغر، وكذلك للتكثير والمبالغة. يقول صحاح الجوهري: الزعرورية اسم من شجرة معروفة تعرف بالزعرور، أي الشيء الخلق؛ وفي معجم البلدان والقبائل، الزعاريرا بلد شمال تعز.

من عائلاتها: أبو ضاهر، نصر الدين، شمس الدين، عثمان، الصنديد، الربيع، إسماعيل، غندور، ضاهر، فرج، رزق، عيد، غنطوس، مارون، ونجم.

المطلة: بمعنى مظلة أو سقيفة، أي مكان للظل وللإحتماء من الحر، ويمكن أن تكون من مَطَل، الفتي طالم، مطل الجبل، مسده، المطلة، بقية الماء في الحوض، المُطلّية، الحديدة المعالجة في صنع مقبض السيف كما جاء في لسان العرب؛ وممكن أن تكون المطيلة من مطلة، الأطلال الإشراف على الشيء، أطل عليه أشرف عليه، ويمكن أن تكون من طيل، الطيال، جبال في خولان العالية تعرف بطيال بني جبر، كما جاء في معجم المدن والقبائل.

من عائلاتها: عيد، مخايل، زيدان، الطرابلسي، اسطفان، يوسف، منصور، الخوري، شاكر، عازار، وعبدالله.

المغيرية: المغاور، جمع مغارة، أو سكنوا المُغيرة، أو الثائرون المتحمسون المقيمون، واسم كثرة الورود في التاريخ العربي، المغار، عشيرة في سوريا، لغوياً: الطين الأحمر، تصغيرها مغيرة كما جاء في صحاح الجوهري، مغيرة اسم رجل وقد تكسر الميم. المغيرية: صنف من السبانية نسبوا إلى مغيرة بن سعيد مولى بجبلة كما قال الجوهري، ومغيرة تصغير مغارة، ويشتق أيضاً من غور ـ أغار ـ غارة، وكذلك أرض مغيرة، أرض مسقية.

من عائلاتها: سعد، حمادة، سرحال، ضاهر، سلامة، عابدين، سليمان، أبو سعد، الحاج، زنكر، عثمان، منصور، مصطفى، خالد، قاسم، يوسف، موسى، ضومط، طنوس، روكز، خليل، السرنوك، وحبيب.

الدبية: ذبابة من نوع الجراد أو الجندب، والتفسير المحلي للإسم يقول: «أن دبة كانت تعيش قديماً في الأحراش المجاورة، وكانت تشرب من عين ماء سميت «عين الدبة» ثم أطلق الإسم على القرية بعد تحريفه». والدبية هو اسم عشيرة، وقد يكون بالذال أساساً من ذبب، الذي يقلب اللهجة إلى ديب كما يقلب الذئب إلى الديب، عشيرة دياب، ولأبو دياب

في الشام، دبان وآل دبان في اليمن، الذياب ـ الذيبة، عشائر في الشام، لغوياً بالذال من جذر ذيب، الذّب، الوضع المنع الطرد، ذب النبت، يبس، ذبابة كل شيء، بقيته وطرفه، وبالدال من ديب، دبَّ اسم من بني شيبان، دبوب اسم موضع دباب، أرض يقال للضبع ـ دبيّ، رجل أدب وامرأة دباء ودبية، كثيرة الشعر في جبينها، الدبة، وعاء الزيت والدهن، الدُّبة، الطريقة، وما بالدار دُبِّي ودِبِّي، أي ما بها أحد يدِبُّ كما جاء في لسا العرب.

من عائلاتها: البستاني، الهاشم، يعقوب، عزام، القزي، متري، داغر، رزق، الحداد، العلية، عون، أندراوس، سليم، زيادة، حنا، القزي، عبد النور، الخوري، بوصعب، منصور، حبيقة، أبو رجيلي، مرعي، وهيارو تبونيان.

علمان: من جذر «علم»، الظلمة، الخفاء، والستر، كذلك النضوج الجنسي، والمراهقة، الفتاة والعالم، الدهر، والأبد، وجيل من الناس. العلمة عشيرة في جنوب سوريا كما يعرفها وصفي زكريا؛ وعُلمان بلد غرب صنعاء، بيت علمان قرية، وعلمان اسم لثلاث قرى لبنانية؛ لغوياً: العلمات التلال، العلامة والعلم، الجبل العلم المشقوق الشفة العليا والمرأة علماء، علم الرجل، يعلم علماً صار أعلم، كما جاء في صحاح الجوهري.

من عائلاتها: القزي، سمعان، شروش، عساف، الحداد، غانم، عبدالله، شعيا، مخايل، بطرس، مقصود، شكري، الخوري، اسكندر، حنا، روكز، جرجس، الحلو، ونمر.

البرجين: الأصل برجَّين، ومعناها أبراج وحصون من مكان المراقبة، أو مكان مرتفع لمناظرة الحقول، «عرزال الناطور». هي مثنى برج، أو عشيرة. اعتبر أنيس فريحة أن البرج يوناني من كلمة «Purgos»؛ مكان عالي للمراقبة، السؤال لماذا لا يكون عربياً منتقلاً إلى اليونانية، وقد أورد

نخلة اليسوعي نماذج لعشرات الكلمات المقتبسة من العربية في كتابه غرائب اللغة العربية. أما لسان العرب فيعرف أن كل ظاهر مرتفع قد برج - برجاً ظهر، والبرج اسم شاعر أيضاً. كذلك في آيات القرآن الكريم، «ولو كنتم في بروج مشيدة، والسماء ذات البروج، الخ»، «يا نساء النبي لا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى...» أي لا تظهرن... الخ.

من عائلاتها: أبو عرم، صالح، قداح، ياسين، الشامي، سليم، سعد، محمود، فرج، حنوش، مرعي، الجردي، لطفي، الهاشم، أبو شقرا، معوض، وسلوم.

بعاصير: أي مكان العصير، «عصير العنب والزيتون»، من جذر عصر، بنو عصر: حُب من عبد القيس، يعصر أو أعصر، العصار الملك الملجأ، كل حصن، عصر، العَصُر، والعَصْرُ، الملجأ، وكل شيء عصر ماؤه، فهو عصير كما جاء في لسان العرب، عَصِر عَصْرَة، قرب وحصن حميري خارب كما جاء في معجم المدن والقبائل.

من عائلاتها: القعقور، حمزة، الحاج، مرسل، حنينة، أبو صالح، الضو، نصر الدين، مهدي، جريس، أبو حاقة، الزعرت، القزي، النباني، ورزق.

مزبود: بمعنى الأصيل، أعطى ووهب، العطاء والسخاء والكرم. كذلك بمعنى فتاة المياه، ومزبود من زَبيد - زُبيد، الزبيدي من قبائل أرحب كما جاء في معجم المدن والقبائل، والمزبود كثير الزبد.

من عائلاتها: شحادة، سيف الدين، خالد، الخطيب، طعمة، حبنجر، محمد، ياسين، عاشور، يونس، شبلي، الفرخ، أبو حرفوش، الشيب، عيسى، مزبودي، حسن، البلوز، محمود، منصور، السقلاوي، رشيد، جمال الدين، سليمان، الألطي، موسى، السيد، حسين، بركات، الصاحب، عبد الرحيم، الصغير، عبيد، القيس، زنكر، منصف، اسماعيل، واسكندر.

دلهون: عرفت بدلهوم، كما كتبت بالوثائق التاريخية، وهي المكان أو البقعة، لهم خاصتهم، ملكهم. ذكرها أنيس فريحة - دلهون - واعتبرها أعجمية. في كتاب مباحث علمية واجتماعية، وكذلك في ذخائر لبنان، وفي كتب عديدة ومجموعة من الوثائق، ذكروها: دلهوم. الواقع أن الاسم المتكرر يرتبط بعشيرة، وليس تسمية جغرافية. في عشائر الشام لوصفي زكريا أن آل الفضل عشيرة كبيرة منها المستقر، والجوال في الجولان وأنحاء الشام، ومن فرقهم مشايخ الضاهر، ومظهر وعرسان والجديد، وقراهم، دلوة، وعين وردة، والدلهمية، ودلهوم، والرمتانية والدلومية... الخ لغوياً من جذر دلهم، ودلهمٌ اسم لرجل كما جاء في لسان العرب، أو للتأكيد على الضيافة والكرم بالمعنى العامي «دلك هون» أي إبقَ عندنا.

من عائلاتها: المعلم، سرحال، إسماعيل، بلبل، قاسم، ضو، منصور، الحاج، نصر الدين، قاسم علي، خالد، حسن، علي، ناصر الدين، ضاهر، يونس، مصطفى، أبو علي، ملك، حسين، وصالح.

جون: اسم يعني الزاوية. تقع ضمن منطقة بشكل جون، حيث يطلق هذا الاسم على دخول البحر في اليابسة، كذلك هو بمعنى اللون أو القصمة أو الفرع. والجون، عزلة في اليمن كما جاء في معجم المدن والقبائل اليمنية. لغوياً قال أبو عبيدة:

مَرّ الليالي واختلاف الجونِ   وسفرٌ كان قليل الأوْنِ

الجونة عين الشمس، والخابية المطلية بالقار، والجوني، ضرب من القطا، سود الباطون والأجنحة، الجون الأسود المشرب حمرة، والأحمر الخاص والأبيض، وجمع كل ذلك جون، كما جاء في لسان العرب.

من عائلاتها: شمس الدين، الزين، صالح، علاء الدين، سعد، سليمان، غصن، إسماعيل، فواز، الشامي، الجمال، حمام، حجازي، قاسم، محمد، ضومط، حنوش، حنا، الحداد، ثلج، عبد النور، صعب، الجاويش، افرام، صقر، خرياطي، داغر، مخايل، الياس، اسطفان، سعادة، نقولا، وفرنسيس.

الجية: بلدة ساحلية تعني المكان المبهج الذائق اللطيف؛ كذلك الأنف والكبد، والغطرسة؛ وكذلك الموضوع الذي يجتمع فيه الماء؛ وقيل المنخفض من الأرض. من نوادر الإعراب: قَبّة من ماء، وجيه من الماء، كما جاء في لسان العرب.

من عائلاتها: الكجك، الحاج، صالح، عيسى، فرحات، بركات، اسماعيل، فاضل، مراد، الخطيب، بشاشة، أبو صالح، المعوش، البستاني، القزي، حاتم، اسطفان، نخلة، عبدو، شلالة، وشهاب.

الرميلة: قرية ساحلية تتميز بشاطئها الرملي الهادىء، وهي بمعنى الرمل، أو الرمال، والرميلة، الرملة، الرملات، الرميلات، عشائر في سوريا كما وصفها وصفي زكريا في كتابه «عشائر الشام». لغوياً من رمل، الرميلة تصغير رمل، الرَّمال، ما نسج به الرّم، الهرولة، أرمل القوم، نفذ زادهم، رامِل، رُميل، رميلة، يرمول، كما جاء في لسان العرب.

من عائلاتها: القزي، عطاالله، الخوري، اسطفان، داغر، رزق الله، عساف، بطرس، كرم، كليب، نمر، غطاس، ثابت، شعيا، سعادة، بولس، ونجم.

سبلين: من سنابل، كذلك حصر «من حصيرة»، متحملون، ومصطبرون، ومن بنو سبلان، حي في مخلاف حمير من بلاد أنس كما جاء في معجم المدن والقبائل لغوياً، من جذر سبل، سبَّل صنيعته، جعلها في سبيل الله، أسبل: أرخى، السَّبْل، السنابل، بنو سبالة: قبيلة، إسبيل موضع، كما جاء في لسان العرب، وسبال وطن بالقرب من شيام في اليمن، تنسب إلى ذي سبال بن زرعة، إسبيل في بلاد عنس، بني سبلان في دير القاس، شمال فلسطين.

ومن عائلاتها: قوبر، شلاق، شعبان، يونس، قاسم علي، عيد، حسن، حمود، الحاج، عجور، القزي، حداد، الخوري، ومارون؛ والعائلات المسيحية هي في خراج بلدة سبلين، الذي يعرف بـ «حارة العين».

الوردانية: المنتسبون إلى الورد، أو المشتغلون بالورد، وقد عرفت ببيت الورد، أو قصر بيت الورود، بنو الورود، بني الورد، وردة، وردية، والوردات عشيرة من عشائر الشام كما يقول وصفي زكريا في عشائر الشام. لغوياً، ورد كل شجرة، نورها، الوِرد، الماء الذي يُورد، العطش، الورد، الجمع، القطع، الجيش على التشبيه كما جاء في لسان العرب.

من عائلاتها: بيرم، الحاج، شمس، رمضان، موسى، مصطفى، قوبر، إبراهيم، جابر، عيد، أبو درويش، عبدو، أسعد، خليل، داغر، الحريصي، وأيوب.

حصروت: جمع تأنيث لحصر، الإحاطة والتسوير والدائرة، المكان المحاصر، أو المعقل أو القلعة. يقول أنيس فريحة انه اسم فينيقي الأصل لا إشكال فيه، من جذر حصر، ويبحث عنه في العبرة، ولا عجب!؟ إنه فينيقي الأصل وجذره عربي. الاسم في تردد يدل على عشيرة، حصار، الحصارات، حصر، يحصر، حصراً، ضيق عليه، وأحاط به كما جاء في لسان العرب. حصروت التاء دلالة على اللهجة الحميدية، وحصروت تلفظ في بداية القرن التاسع عشر حصروص كما وردت في كتاب مباحث علمية وأدبية، وكذلك في كتاب ذخائر لبنان، وقد جاءت بهذا الاسم في العديد من الوثائق التاريخية.

من عائلاتها: الخطيب، الجعيد، سليمان، قاسم، إبراهيم، ملحم، شقير، محمد، حسين، علي، فارس، سعادة، القديس، خطار، مشموشي، شاهين، وحمادة.

المعنية: لأن المكان في الشوف، وكان الشوف للحكام المعنيين، فقد يكون الإسم نسبة إلى «معن». كذلك أغنية أو أنشودة؛ وفي التاريخ أن معين بلدة كانت عاصمة المملكة المعنية: ١٤٠٠ ـ ٩٥٠ قبل الميلاد، ومعين براقش قرية في حراز، وأخرى في بلاد الرجم، والمعين قرى ذي جبلة، وبنو معين عزلة من ناحية حبيش، ولغوياً: المعن، الشيء اليسير،

الهين، والمثل «حدث عن معن ولا حرج»، وكان من أجود العرب، كما قال الجوهري.

ومن عائلاتها: القزي، ريشا، منصور، وميلان.

جدرا: بمعنى غدير أو بركة ماء، كذلك جدار أو سور، أو بئر لجمع مياه المطر، وجَدِر، وجدرة، وجديرة، وهذه أسماء قرى في اليمن كما جاء في معجم القرى والقبائل اليمنية. جدرايا، جداريه مواضع في بلاد الشام كما جاء في عشائر الشام، وذي الجدر مكان قرب المدينة، الجدر، ضرب من النبات، واحدته جدرة، الجدرة: هي من الأزد، أرض مُجْدرة ذات جدري، الجَدَرة: حظيرة الغنم، أرض جَدْرة: ذات نبت وحجارة، مثل بقع الجدري كما جاء في لسان العرب.

ومن عائلاتها: القزي، اسطفان، حداد، وحيدر.

بسابا: بيت الشائب، والشيخ العجوز، والمقدم، وسابا اسم علم لأحد القديسين، أب، سابا، السوبان، اسم وادٍ، ساب الماء، وأنساب إذا حرى، سأب اسم من ساب، يسيب، ساب في الكلام، دون ضوابط كما جاء في لسان العرب. هي من جذر سبى، سبأ وهي منطقة في اليمن، سبى الماء حفر حتى أدركه، فهو سابٍ. توجد بسابا في ثلاثة أمكنة: الشوف ـ المتن ـ جزين؛ سبًّا، وادٍ شرق يديم، بنو سبأ قبيلة أولاد حمير، واسم لعدة قرى كما جاء في معجم المدن والقبائل.

ومن عائلاتها: العاكوم، مشموشي، سليمان، حسون، صباغ، نمر، وهب، وبهاء الدين.

الجميلية: تصغير جمل مع النسبة؛ جُمْل، وجومل، وجَميل، وجُميل أسماء؛ وكما جاء في لسان العرب، ولد جميل، وذو جميل، من قبائل آل عمار في اليمن، من معجم المدن والقبائل، جملة اسم بلدة في سوريا، الجميلة، والجملان، وهي عشائر في سوريا في حماه والغوطة، وقد حددها وصفي زكريا في عشائر الشام.

من عائلاتها: داغر، حنا، مخول، السرنوك، نقولا، سركيس، نجم، وشعيا.

مجدلونا: بمعنى المجدل أو المرقب والمكان العالي المشرف للمراقبة والحراسة، كذلك يفيد القوة والصلابة والكبر والفخامة. لغوياً المجدل القصر، ويمكن أن تكون اسم عشيرة تفرع إلى أفخاذ وبطون، وهو الاسم تصغير ونسبة وجمع، وعلى الأغلب من عشيرة واحدة نسبت للمجدل.

من عائلاتها: داغر، حبيب، حداد، بطرس، أبو سليمان، عساف، كنعان، ومنصور.

مزرعة الضهر: وهي من جمع الضهور، أي التلال والروابي، وقد شيدت على القمة؛ وهي تبديل في اللغة العامية، من الظهور ما تبرزه، أو من الدهر ما تحملته، في معنى الجلادة والصبر والمنعة.

من عائلاتها: الخوري، الياس، رزق، ثلج، لحود، منصور، كليم، مارون، فرج، عيد، والدجاني.

عين الحور: بمعنى الجورة، أو الثغرة والتعب، كذلك بمعنى الوهدة والمكان المنخفض المحاط بجبال، البياض أو النقاوة والصفاء، حُورة، وبنو حَور اسم لستة مواضع وعشائر كما ورد في معجم المدن والقبائل.

من عائلاتها: هاشم، نجم، خطار، المدور، مسعود، الحجل، عساف، أيوب، يعقوب، حنا، فارس، ومنصور.

ضهر المغارة: المغار مثل الغار وكذلك المغارة، من غور كل شيء قعره، الغار، كالكهف في الجبل.

من عائلاتها: داغر، عيد، أبو صعب، شعيا، نادر، وخميس.

بكيفا: هي بيت الصخر أو بيت الحجر، وكيفا تطلق على الصنم والوثن والعامود من الحجارة. قد يكون المكان محل عبادة وثن أو مقلع

حجارة، آبار كيفة، الكيفة: الخرقة التي يرقع بها ذيل القميص كما جاء في لسان العرب، قيفة «والقلب بين القاف والكاف جائز»، من قبائل وداع وهي أربعة أقسام، وهي بطن من مراد كما جاء في معجم المدن والقبائل.

من عائلاتها: الياس، مخول، حنا، ملحم، عبد النور، ضاهر، فرام، نجم، بولس، الخوري، روحانا، وطنوس.

المحتقرة: بمعنى احتقار أي المنبوذ، وبمعنى استضعاف وهوان، وكذلك من المحاقرة، ويمكن أن تكون حكر، وهي قرية حصينة من أعمال سنحان جنوب صنعاء كما جاء في معجم المدن والقبائل في اليمن.

من عائلاتها: فارس، قسطنطين، الشاويش، أسعد، سكاف، جبور، الياس، رحال، وسمعان.

مزمورة: المزمور والمزمار، كذلك العجب والدهشة. لغوياً: بنو زُمير بطن، وزومر اسم، المزمور والمزمار سواء، آلة الزمر، والزمير قليل الشعر والمروءة كما جاء في لسان العرب، زمار المخدر، زمار القرن تحويان آثار حميرة، ذمران، وبنو ذمران في بلاد بريم كما جاء في معجم المدن والقبائل، وإبدال الذال بالزين واردة في اللهجات اللبنانية السائدة.

من عائلاتها: الخوري، روحانا، سركيس، مرقص، رزق، وقسطنطين.

بسري: بمعنى لحوم وجثث، أو الحصرم والثمرة... والمكان الآسن النتن، المكان المحصن، وأمكنة أخرى كمعبد وهيكل. في القرية آثار معبد قديم، وهي بالمعنى القديم خربة بسري، بسري القديمة وأصبحت خراباً، وهي بالمعنى بسر، عبس، كلح، عصر، انقبض، وبمعنى آخر، الطري، أول الثمرة، أول الشيء، وحفر بئر في النهار إذا جف كما جاء في لسان العرب، وبسرين أرطأة، قائد من رجال معاوية.

من عائلاتها: عيد، نوفل، سبيب، خطار، غزال، أسعد، وعيد.

البرغوتية: بالتاء هذا أصلها، وهكذا وردت في العديد من المراجع والمصادر، والبرغوتية لون شبيه بالصحلة، والبرغوت، دويبة شبه المرقوص كما جاء في لسان العرب.

البطال: بطال من البطالة، والبطالة: الشجاع، والبطّال: العاطل عن العمل كما جاء في لسان العرب. البطال، وهم بنو كلاب، ولم السيرة المعروفة بدلهمة، والبطال في صراعهم مع الروم كما جاء في عشائر الشام لوصفي زكريا.

من عائلاتها: داغر، رزق، أبو صعب، حنا، ومتري.

مرج برجا: أي بمعنى السهل، وهي تقع في خراج بلدة برجا وشمالها، وكانت تعرف بسهل برجا.

من عائلاتها: البستاني، هاشم، القزي، شلالا، بو عرم، ورمضان.

عين الأسد، الشميس، الخريبة: وهي قرى صغيرة ثلاث في موقع واحد كانت مزارع ودساكر. والخريبة ربما فينيقية أرامية من جذر حرب؟ هكذا عند أنيس فريحة، ولماذا ألبست فينيقية، من جذر عربي خرب، في سوريا واحد وثلاثون قرية تحمل اسم الخربة لغوياً: الخراب ضد العمران، والجمع أخربه، الخريبة موضع والنسب إليه خريبي وموضع في البصرة كما جاء في لسان العرب.

من عائلات هذه القرى الثلاثة: القزي، أورفلي، ناصيف، عزيز، وحبيب.

بزينا: سوق ومحل للبيع والشراء، وربما كانت المحلة سوقاً عاماً.

الجليلية: المستديرة والمدورة، الجذر جلل يفيد الإستدارة والدائرة.

دير المخلص: وهو مركز الرهبنة المخلصية لطائفة الروم الكاثوليك تأسس في أواخر القرن الثامن عشر، واشتهر بسعة ملاكه وكرم رؤسائه، فإنه مرجع الفقراء والمعوزين في الأنحاء. من رهينته سيم حتى مطلع القرن

العشرين، أحد عشر بطركياً، وزهاء أربعين مطراناً، وقد رأسه الأخير السيد يوسف يواكيم، الذي سيم مطراناً على زحلة، باسم المطران أمتيموس يواكيم. في الدير مدرسة اكليركية نبغ منهم الأكليريكيون النابغون، ويتبع هذا الدير دير آخر للراهبات المخلصات، وقربه مدرسة تمد الطلبة للدخول للرهبنة المخلصية.

- التطور الديمغرافي، أعداد السكان، والتجانس الطائفي والمذهبي(٤):

كان جبل لبنان يضم سكاناً من جميع الطوائف، إذ كان فيه مسلمون ومسيحيون وكذلك يهود وغيرهم. كان المسيحيون يشكلون ثلثي سكانه، بينما يتألف الثلث الباقي من المسلمين بمذاهبهم الثلاثة: الدروز والسنة والشيعة، بالإضافة إلى الطوائف الأخرى التي كانت تحدد بأعداد قليلة جداً ومتوزعة على العديد من النواحي والأقضية. رغم ما تميز به جبل لبنان من امتيازات خاصة، اتبع تركيبة سكان الدولة العثمانية حيث سرت الأنظمة والأعراف على جميع طوائفه. أما المسلمون من رعايا الدولة العثمانية فكانوا يسمون «تبعة» وتسري عليهم قوانين الدولة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. أما المسيحيون واليهود وبقية الأقليات فكانوا إما من العثمانيين وفي هذه الحال يدعون «رعية» ويخضعون لنظام «الملل» أي نظام الطائفة التي ينتسبون إليها، أو من الأوروبيين الأجانب الذين اعتبروا «مستأمنين» أي الذين طلبوا الأمان فمنحوه؛ كما تمتعوا بنظام الامتيازات الأجنبية الذي أضحى في فترة عجز الدولة العثمانية حجة أو سلاحاً قوياً تهدد به الدول الأوروبية وتبتز الدولة العثمانية كلما استدعت مصالحها ذلك. بالنسبة لنظام الملل فقد منح قدراً كبيراً من الاستقلال الديني والثقافي والاجتماعي لكل طائفة تمارسه بإشراف رؤسائها الروحيين. كما بلغ من سلطان بعض البطريركيات على أبناء طائفتها أنها كانت أشبه بدولة داخل الدولة. هذا وقد عاملت الدولة العثمانية رعاياها من غير المسلمين معاملة كانت تتغير وتتبدل حسب موقف هذه الطائفة من سياسة الدولة العثمانية، أو حسب ما

يرتأيه الباب العالي وما تسمح به الظروف الداخلية والخارجية. لذلك فهي أعفتهم من الخدمة العسكرية وأخذت مقابلها البدل العسكري النقدي، وكذلك منحتهم امتيازاً جمركياً أعفت بموجبه كل أديرتهم وكنائسهم، ومدارسهم، ومؤسساتهم الخيرية، وكذلك مستشفياتهم، ولوازم الرهبان الشخصية من كل ضريبة ورسوم جمركية. كما فرضت منذ تشكيل قانون الولايات سنة ١٨٦٤م اشتراكهم في مجالس دعاوي الأقضية بعضو أو أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة أعضاء، وفي ديوان تمييز الولاية بثلاثة أعضاء أيضاً. مع أن الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦م، قد ألغى رسمياً أي تمييز بين عثماني وآخر بسبب طائفته أو مذهبه، ظل نظام الملل معمولاً به طيلة القرن التاسع عشر؛ لكن من ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تعامل رعاياها من غير المسلمين معاملة مواطنين من الدرجة الثانية، فهي لم تكن تعترف بشهادة غير المسلم ضد المسلم أمام محاكمها؛ هذا إلى فوارق كثيرة كانت في الإدارة أم في الحياة العامة. لا شك أن هذه الأمور وأمثالها أحدثت عدم استقرار في التعامل بين السكان وأفرزت نتائج سيئة فيما بعد. مع أن تنظيم «الملل» حاول في البدء أن يعطي الخصوصية المذهبية مجالاً من الحرية والاستقلالية يمارس في إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن، إلا أن هذه الخصوصيات قد خرجت من إطارها العام في منطقة جبل لبنان التي تميّزت بتنوع طائفي ومذهبي، وباختلاف العلاقات وتشابكها داخلياً في الإطار المحلي، وخارجياً بارتباط كل طائفة بدولة أوروبية والاعتماد عليها والاحتماء بها.

لقد دلّت جميع الإحصاءات من مختلف المراجع والمصادر والوثائق على أن الطائفة المارونية كانت تفوق في عددها جميع الطوائف الأخرى القاطنة في منطقة جبل لبنان: فمن بين ٩٩,٩٢٧ نسمة، وهم مجموع عدد السكان الذكور في جبل لبنان وفقاً للإصلاح العام الضريبي سنة ١٨٦٢ م هناك ٥٧,٣٧٧ نسمة من الموارنة، أما العدد الباقي فهو يشكل مجموع الطوائف والمذاهب الأخرى. يقطن الموارنة في جميع أنحاء الجبل

منتشرين في أقضيته ونواحيه، ولكن أكبر تجمع سكني لهم تمركز في نواحي كسروان والمتن والبترون، ثم في نواحي الشوف ذات الأكثرية الدرزية، حيث كان لهم ستة مدراء من أصل اثني عشر مدير. كان أقل عدد لهم في ناحية الكورة الأرثوذكسية، وكذلك في زحلة الكاثوليكية، وهم يختلطون مع الطائفة الدرزية في ناحية الشوف والمتن خاصة في منطقة المتن حيث يصل عددهم إلى ١٧,٠٠٠ نسمة. وفقاً لإحصاء سنة ١٨٦٢م الرسمي الضريبي، بلغ عدد الموارنة ٥٧,٥٤٨ نسمة من الذكور، أو ١١٥,٠٩٦ نسمة من الجنسين، حيث ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية على تزايد عدد السكان للطائفة المارونية بعد عام ١٨٦٠م حين ارتفعت الزيادة بمعدل ٥٪ من المجموع العام. رغم عددهم الكبير، لم يتمكنوا في العام ١٨٦١م من الحصول على منصب الحاكم العام، أو أمير ماروني من آل شهاب، فأخذوا يعملون بكل جهدهم للتعويض عن ذلك في احتلال أفضل المناصب في إدارة متصرفية الجبل وبذلك يستطيعون أن يؤثروا بنفوذهم القوي على الحاكم العام الذي كان من خارج الجبل رغم هويته المسيحية. أما الأرثوذكس فإنهم مشتتون ويعيشون مختلطين مع جميع الطوائف، ولم يكن لهم أي دور سياسي في الجبل. لكن المهمة الأساسية التي اهتم بها الأرثوذكس هي المحافظة على حقوقهم وامتيازاتهم التي كانت لهم والذي أقرها النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١م، خاصة في عدم السماح بأي إعتداء أو تسلط أو هيمنة من قبل الطائفة الدرزية أو الطائفة المارونية، ولا سيما من الموارنة الذين يعتبرون جبل لبنان ملكاً خاصاً بهم أو أنهم، على الأقل، هم الأوصياء والآباء للطائفة المسيحية. يتحدد الدور الأساسي للأرثوذكس في جبل لبنان في حماية ودعم روسيا القيصرية لهم كسائر الأرثوذكس في الشرق، حيث يعتبرون القيصر الروسي قيصراً لهم ويقرون بفضل روسيا عليهم في حصولهم على المنزلة السياسية التي يتمتعون بها في جبل لبنان؛ ووفقاً للإحصاء الرسمي الذي جرى عام ١٨٦١ بلغ عدد الأرثوذكس ١٣,٩٧٧ نسمة من الذكور و٢٨,٠٠٠ نسمة من الجنسين.

أما الطائفة الدرزية التي لعبت دوراً بارزاً ومهماً في تاريخ الجبل قديماً وحديثاً فكان لها نفوذها الأساسي وكثافتها السكانية على نواحي الشوف والمتن. لكن الشوف بقي مقراً لقيادتهم وزعامتهم ومنطقة سيطرتهم الوحيدة التي لا جدال فيها، فمن أصل ١٢ مديراً كان لهم ٦ مدراء، أي بمعدل نصف المدراء للناحيتين للدروز. يعيش الدروز في نواحي الشوف والمتن بالاختلاط مع الموارنة والأرثوذكس والروم الكاثوليك، وكذلك مع الشيعة والسنة الذين تواجدوا بشكل كثيف على ساحل البحر وفي منطقة إقليم الخروب. بعد عام ١٨٦٠م، أخذ الدروز كبقية جميع الطوائف اللبنانية الأخرى يعترفون بحماية انكلترا لهم ويلجؤون إلى شفاعة القناصل الإنكليز في الظروف الصعبة. لقد ارتبط الإنكليز بعلاقة جيدة وبصداقة مع عائلة آل جنبلاط الغنية التي كان لها موقع الزعامة الدرزية ليس على صعيد منطقة جبل لبنان فحسب، بل على صعيد المناطق المجاورة. كان الدروز يحافظون أيضاً على صداقتهم مع الطائفة الأرثوذكسية ويحاولون التقرب منها أكثر من رغبتهم بالتقرب من الموارنة والكاثوليك، وخاصة أن بينهم خلافات وعداوات وخصومات تاريخية تعمقت خلال أحداث ١٨٤٠، ١٨٤٥، ١٨٦٠م الطائفية. هذا بالإضافة إلى العلاقة الجيدة والحميمة التي ربطت الطائفة الدرزية مع المسلمين السنة والشيعة، ولكن رغم وضعهم السياسي المميز في الجبل ورغم امكانياتهم المادية الكبيرة، فإن الدروز لم يطمحوا إلى درجة التفكير بالتفرد وفرض سلطتهم على حكم جبل لبنان، ولكنهم عملوا بكل إمكانياتهم على منع الموارنة من التسلط على حكم الجبل. وفقاً للإحصاء عام ١٨٦٢م بلغ عدد الدروز في الجبل ١٢,٢٨٠ نسمة للذكور أو ٢٤,٤٦٠ نسمة من الجنسين، ولم تكن نسبة تزايد عددهم متفقة مع زيادة عدد السكان الموارنة والأرثوذكس والروم الكاثوليك.

أما الروم الكاثوليك فكانوا ينتشرون بكثافة في ناحية زحلة وجزين حيث كان تجمعهم الأكبر، وبأعداد لا بأس بها في ناحية الشوف والمتن الدرزية. كانوا يتمتعون بنفوذ أكبر من الطوائف المسيحية الأخرى بفضل

كفاءاتهم العلمية ومواهبهم ومستواهم الثقافي العالي، فهم البارزون في الدراسات العربية والعثمانية وكذلك باللغات الأجنبية الأخرى، والمؤهلين لأن يملؤا مراكز إدارية عالية ووظائف مهمة في إدارة الجبل يستغلونها لدعم مصالح أبناء طائفتهم. وفقاً للإحصاء عام ١٨٦٢م بلغ عدد الكاثوليك في منطقة الجبل ٨,٧٠٣ نسمة من الذكور، و١٧,٤٠٦ نسمة من الجنسين.

أما البروتستانت فإن العدد الأكبر منهم هو من الروم الأرثوذكس الذين عايشوهم وكانوا ضمن وصايتهم وحمايتهم كما كانوا على هامش الحياة السياسية في جبل لبنان.

أما بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة، فهم يتمتعون في الجبل بحقوق وامتيازات متساوية مع الطوائف الأخرى، غير أن تأثيرهم على مجرى الأمور السياسية والإدارية كان محدوداً جداً بل معدوماً. كانوا يناصرون الطائفة الدرزية لتشابك مصالحهم وخاصة في ناحية الشوف حيث كانوا يسكنون ناحية إقليم الخروب التي كانت تحت سلطة المقاطعجية الدرزية (الجنبلاطية والحمادية، والنكدية) وكان للسنة مدير لهذه الناحية، كذلك في منطقة الكورة الشمالية. على أساس احصاء سنة ١٨٦٢م، بلغ عددهم ٣,١٧٧ نسمة ذكور، و٦,٣٥٤ نسمة من الجنسين. أما بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، فهم يعيشون منتشرين في عدة نواحي وكان لهم مديران من ناحية كسروان، ومدير واحد في كل من ناحية الهرمل وناحية جزين. بلغ عددهم على أساس إحصاء سنة ١٨٦٢م، ٤,١٤٢ نسمة من الذكور و٨,٢٨٤ نسمة من الجنسين.

لقد تميّز جبل لبنان بكثافة سكانية بعكس المناطق الأخرى كبيروت وصيدا وطرابلس ومنطقة البقاع وغيرهم، حيث كانت كثافتها السكانية ضئيلة جداً إضافة إلى ذلك، كان توزيع سكان الجبل طائفياً ويعتمد بشكل خاص على الموارنة وبشكل عام على المسيحيين، وبنسبة معينة على الدروز دون سواهم، وبأعداد متفاوتة كما نلاحظ في بعض المصادر والمراجع وبعض

الإحصاءات والدراسات القنصلية. في تقرير أرسل لوزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٦ كانون الأول لعام ١٨٦٣م، يصل عدد سكان جبل لبنان يصل ٢٢٦,٦٠١ نسمة يتوزعون على الطوائف بالشكل التالي:

الموارنة	١٣١,٨٠٠	نسمة
الأرثوذكس	٢٩,٣٢٠	نسمة
الدروز	٢٨,٥٦٠	نسمة
الكاثوليك	١٩,٣٧٠	نسمة
الشيعة	٩,٨٢٠	نسمة
السنَّة	٧,٦١١	نسمة
الأقليات	١٢٠	نسمة

في تقرير آخر أرسل بتاريخ ٢٥ كانون الأول لعام ١٨٦٥م يقال فيه أن نسبة عدد سكان الموارنة يصل إلى ١٧١,٨٠٠ نسمة. على الرغم من أننا لا نستطيع أن نعتمد كثيراً على دقة الأرقام هذه، فهي على أية حال تعطينا فكرة عن الكثافة السكانية في جبل لبنان حيث تصل إلى ٨٨,٥٧ نسمة في الكلم[٢]، وهي نسبة عالية إذا ما قيست بالكثافة السكانية في فرنسا وتبلغ في تلك الفترة ٦٨.٨٤ نسمة في الكلم.[٢]

في عهد المتصرف واصا باشا ١٨٨٣ ـ ١٨٩٢، أصبح الإحصاء يشمل الذكور والإناث معاً مع ذكر العمر واللقب والمهنة والمذهب على دفتر واحد لكل قرية بدلاً من دفتر لكل طائفة. هذه المهمة كانت على عاتق المختار الذي يسجل على سجلات خاصة من مأمورية القضاء وبموافقة من مدير الناحية. اتفقت معظم المصادر على أن عدد سكان جبل لبنان بلغ سنة ١٩٠٠م ما بين ٣٠٠,٠٠٠ نسمة و٤٠٠,٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي:

الموارنة	٢٣٠,٠٠٠	نسمة
الأرثوذكس	٥٤,٠٠٠	نسمة
الدروز	٥٠,٠٠٠	نسمة
الكاثوليك	٣٢,٠٠٠	نسمة
مسلمون شيعة	١٧,٠٠٠	نسمة
مسلمون سنّة	١٤,٠٠٠	نسمة
أقليات	١٢١٠	نسمة
المجموع	٣٩٨,٢١٠	نسمة

أي بزيادة تصل إلى الثلثين تقريباً عما كانت عليه سنة ١٨٦٣ منهم ٨٠٠٠٠ نسمة من المهاجرين وفي سنة ١٩١١، بلغ عدد سكان جبل لبنان حوالى ٦١٤,٨٠٠ نسمة موزعين كالتالي:

الموارنة	٤٤٢,٣٠٨	نسمة
الأرثوذوكس	٥٢,٣٥٦	نسمة
الدروز	٤٧,٢٩٠	نسمة
الكاثوليك	٣١,٩٣٦	نسمة
مسلمون شيعة	٢٣,٤١٣	نسمة
مسلمون سنّة	١٤,٥٢٩	نسمة
البروتستانت	٢,٨١٥	نسمة
اليهود	٨٦	نسمة
أقليات	٦٧	نسمة

في سنة ١٩١٣م بلغ عدد سكان جبل لبنان حوالى ٥١٤٨٠٠ نسمة، وهذا الإحصاء اعتبر الأخير في عهد متصرفية جبل لبنان. ذلك لأن الأوضاع السياسية واندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م منع القيام بإحصاء جديد، وما تلا ذلك من أحكام عرفية أعلنها جمال باشا الحاكم

العسكري لبلاد سوريا وجبل لبنان عشية إندلاع الحرب. تبقى هذه الأرقام تقريبية تعوزها الدقة في أحيان كثيرة، وهذا الفرق في تقدير عدد السكان في بعض السنوات راجع إلى تعدد المصادر من جهة، وإلى اختلاف المقاصد السياسية والاقتصادية والطائفية في تقليل شأن عدد السكان أو المبالغة به من جهة أخرى. وإن الإعتماد على مصدر واحد لتطور السكان في منطقة جبل لبنان أمر غير ممكن لعدم توفر مصدر موثوق سواء كان عربياً أو عثمانياً أو أجنبياً، ولكن هذه الأرقام والإحصاءات على الرغم من عدم دقتها أحياناً وتضاربها أحياناً أخرى، فإنها رسمت لنا صورة إجمالية خط تطور السكان الطوائفي. نستنتج منها أنه كان تطوراً ملحوظاً ومحصوراً في بقعة صغيرة بكثافة سكانية واضحة ولم يظهر من خلالها أي هبوط حاد أو تصاعد مفاجىء، حيث تميزت مناطق جبل لبنان بكثافة سكانية عن بقية المناطق والولايات العثمانية الأخرى.

تطور عدد سكان جبل لبنان ١٨٤٥ ـ ١٩١٣		
السنة	عدد المكلفين	عدد السكان
١٨٤٥	٨٣٧٢٧	٢١٨٢٠٠
١٨٦٢	٩٩٩٣٧	١٩٩٩٦٠
١٨٦٥	٩٩٨٤٣	٢٦٦٧٢١
١٨٨٢	٩٩٩٢٧	٢٨٠٠٠٠
١٨٨٩	٩٩٨٣٢	٣٠٠٠٠٠
١٩٠٩	٩٩٧٦٦	٣٨٢٠٠٠
١٩١٣	٩٩٨٣٤	٤١٤٨٠٠

عدد الذكور في المقاطعات الجنوبية الشمالية
في منطقة جبل لبنان عام ١٨٤٠ م

الرقم	المقاطعة	نصارى	دروز	إسلام ـ ومتاولة
١	الزاوية	١٧٣١	ـ	٦٠
٢	الكورة	٢٥٠٠	ـ	١٢٠
٣	القويطع	١٤٥٨	ـ	١٣٩
٤	جبة بشري	١٠٢٠٠	ـ	ـ
٥	بلاد البترون	٦٨٠٣	ـ	١٨٨
٦	بلاد جبيل	٥٠٠٠	ـ	١٠٠٠
٧	جبة المنيطرة	٢٤٧٠	ـ	٢١٩٦
٨	الفتوح	٢٠٩٩	ـ	ـ
٩	كسروان	١٠٠٤٤	ـ	١٩
١٠	القاطع	٤١٨١	ـ	ـ
١١	المتن	٦٦٩٩	٢١٥٤	١٠٥
١٢	ساحل بيروت	٣٠٠٠	ـ	٣٠٠
١٣	الغرب الأسفل	١٤٥١	١٠٨١	ـ
١٤	الغرب الأعلى	١٥٦٣	٧٧١	١٠٠
١٥	الشحار	١٦٣١	٩٩٠	ـ
١٦	الجرد	٢٠١٦	٨٩١	ـ
١٧	المناصف	٢٨٩٤	١١٣٨	١٠
١٨	العرقوب	١٣٠٥	١١٥٣	ـ
١٩	الشوف	١٣٢٥	٣٥١٧	ـ
٢٠	إقليم جزين	٣٢٧١	٩٧	ـ
٢١	الشوف البياضي	١١٤٧٣	ـ	١٠٠
٢٢	إقليم التفاح	١٧٨٤	٣١	ـ
٢٣	إقليم الخروب	١٥٠٢	٢٠٠	٨١٥
٢٤	جبل الريحان	٣٠٤٧	ـ	٦٨٦
	المجموع	٨٧٧٣٧	١٢٠٢٣	٦٧٤٤

توزعت قرى ناحية إقليم الخروب على الأراضي الصالحة للزراعة، ولم يكن في إقليم الخروب كثافة سكانية بسبب طبيعة أرضه الجبلية التي تصعب حراثتها نظراً لطبيعتها الصخرية الجرداء وانحدارها وافتقارها إلى ينابيع وأنهار قوية دائمة تساعد على الري، وهي تمثل البساطة والتجانس. بالرغم من وجود سهول ساحلية، فإنها تعتبر أضيق سهول الساحل اللبناني كله، وعلى حد تعبير «ادوارد روبنصون»، فإن أرض الجبل ترى كالسطوح «الجلالي» المتدرجة حيث تكبد السكان المشاق والجهد في بنائها وتغطيتها بالأتربة.

رغم هذه الظروف الطبيعية القاسية تطور عدد سكان إقليم الخروب، لكننا لم نستطع تتبع التغيرات الديمغرافية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أنه لم تتم عملية إحصاء السكان في جبل لبنان لأغراض عملية أو لمعرفة حركة النمو والتغيرات الديمغرافية، بل تمت لأهداف ضريبية بحتة. لذلك جرى إحصاء الذكور فقط، وأهملت الفئات الأخرى من السكان كالأطفال والنساء والعجزة، أو أحصيت هذه الفئات بشكل عشوائي. كما أن عمليات الإحصاء البدائية التي جرت لم تكن دقيقة لاقتصارها على تقديرات مشايخ القرى ومخاتيرها الذين كانوا يجهلون أصول الإحصاء وأهميته، فجاءت احصاءاتهم عشوائية ومزاجية حسب غاية وأهمية شيخ القرية والمختار حتى لا يجهدوا أنفسهم بشطب المتوفين وتسجيل المولودين وإعداد حسابات جديدة للضريبة في قراهم، فكانوا لا يجهدون أنفسهم بأمور هم بغنى عنها.

لذلك استمر عدد المكلفين الذكور في إقليم الخروب محافظاً على مستواه الإحصائي منذ عام ١٨٤٠م حتى عام ١٩٢٠م، إلى يوم إعلان دولة لبنان الكبير أي طيلة حكم المتصرفية دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية التي استجدت خلال تلك الفترة من المواليد والوفيات والهجرة والنزوح؛ فقد كان عدد المكلفين في جبل لبنان عام ١٨٤٥ حوالى ٨٣,٧٢٧ نسمة، وعدد سكانه ٢١٨,٣٠٠ نسمة استمر عدد المكلفين في جبل لبنان محافظاً على مستواه مع تزايد عدد السكان الذي وصل عام ١٩١٣م حوالى ٤١٤,٨٠٠ نسمة. هذا الوضع ينطبق على عدد السكان والمكلفين في إقليم الخروب، وفي عام ١٨٦٠ بلغ العدد الإجمالي لسكان إقليم الخروب حوالى ٣,٦٨٢ للذكور فقط يتوزعون على الطوائف: المسلمون ١,٩٢٨ نسمة، الموارنة ٦٨٥ نسمة، الروم الكاثوليك ٢٠٣ نسمة، البروتستانت ٤٧ نسمة؛ بينما يؤكد إبراهيم الأسود أن إجمالي عدد السكان في إقليم الخروب كان ٢,٩٩٨ نسمة للذكور البالغين فقط منهم مسلمون ٢,٢٢٢، موارنة ٧٢٦، روم كاثوليك ٨٩١، وبروتستانت ٢٥ نسمة خلال إحصاء عام ١٨٦٠ م.

توزيع سكان قرى إقليم الخروب حسب طوائفهم
للذكور دون الإناث، عام ١٨٦٠ م

الرقم	القرية	الإسلام	الموارنة	كاثوليك	بروتستانت	المجموع
١	برجا	٦٢٨	١٤	-	-	٦٤٢
٢	بعاصير	٥٠	٨	-	-	٥٨
٣	البرجين	٦٠	٤	-	-	٦٤
٤	بكيفا	-	٤٠	-	-	٤٠
٥	بسابا	٥٠	٩	١١	-	٧٠
٦	الجية	٣٠	١٠٠	-	-	١٣٠
٧	الجليلية	-	٦٠	-	-	٦٠
٨	جون	٥٠	٣٥	١٣٠	٢١	٢٣٦
٩	حصروت	٤١	-	٨	-	٤٩
١٠	داريا	٥٠	-	-	-	٥٠
١١	دلهون	٦٠	-	-	-	٦٠
١٢	الدبية	-	٢٠٤	٥	-	٢٠٩
١٣	الرميلة	-	٥٢	١٣	-	٦٥
١٤	الزعرورية	٦٥	٢٦	-	-	٩١
١٥	سبلين	٥٤	١٠	-	-	٦٤
١٦	شحيم	٥٥٠	٣	-	-	٥٥٣
١٧	علمان	-	٥٣	-	-	٥٣
١٨	عانوت	١٢٠	٢	-	-	١٢٢
١٩	كترمايا	٥٤	٣	٦	-	٦٣
٢٠	المغيرية	٤٠	٢٠	-	-	٦٠
٢١	مجدلونا	-	-	٢٢	٢٢	٤٤
٢٢	المحتقرة	-	١٦	-	-	١٦
٢٣	المعنية	-	٢٠	-	-	٢٠
٢٤	مزبود	٩٠	١	-	-	٩١
٢٥	الوردانية	٣٦	-	٨	٤	٤٨
	٢٥ قرية	١,٩٢٨	٦٨٥	٢٠٣	٤٧	٢,٨٦٣

لقد بلغ عدد سكان إقليم الخروب عام ١٩٠٦م حوالى ٣,٦٩٢ نسمة، وكانت نسبة الطوائف كما كانت سابقاً، وفي عام ١٩١٥ بلغ عددهم خمسة آلاف وخمسمائة وستين ٥٥٦٠ نسمة، في حين كان عدد سكان جبل لبنان الإجمالي أكثر من أربعمائة ألف نسمة ٤٠٠,٠٠٠ نسمة.

إحصاء الذكور والمكلفين
في إقليم الخروب عام ١٨٨٢ م

الرقم	القرية أو المزرعة	عدد السكان
١	بسابا	١٠٦
٢	الحجاجية	٧
٣	مزرعة الزهور	٤
٤	خربة	٨
٥	الجيدا	٥٣
٦	حارة السدة	٢٨
٧	الزيات	١٣
٨	بكيفا	٤٤
٩	مزرعة دير المخلص	٦
١٠	مزرعة دير ابن الله	٥
١١	جون	٢٤٩
١٢	البرغوتية	٢٢
١٣	حصروت	٨٨
١٤	عانوت	١٨٤
١٥	الزعرورية	١١٢
١٦	مزرعة عين الحور	٢٢
١٧	بتمرة	٨
١٨	بكشتين	١١
١٩	البرجين	١٠١
٢٠	الدبية	١٥٣
٢١	داريا	١١٢

الرقم	القرية أو المزرعة	عدد السكان
٢٢	عين الأسد والشميس	٢٤
٢٣	الجية	١٥٦
٢٤	برجا	٤١٩
٢٥	بعاصير	١١٠
٢٦	مزرعة المريجات	٧
٢٧	ضهر المغارة	٣
٢٨	مزرعة الزيتونة	٨
٢٩	بزونة	١٤
٣٠	المعنية	١٤
٣١	جدرا	١٢
٣٢	سبلين وحارة العين	١١٠
٣٣	مزرعة الضهر	٦٤
٣٤	علمان	٤١
٣٥	مجدلونا	٦٤
٣٦	الجميلية	١٧
٣٧	اسكندرونة	٦
٣٨	المغيرية	١٢١
٣٩	الرميلة	١١٩
٤٠	الوردانية	٥٩
٤١	كترمايا	١٧٦
٤٢	مزبود	١٢٨
٤٣	دلهون	٥٢
٤٤	شحيم	٥٩٨
٤٥	مزرعة القريعة ومزمورة	١٥

٤٦	مزرعة بسري	٣١
٤٧	مزرعة المحتقرة	٩
٤٨	وادي أبو يسر	٤
	٤٨ قرية ومزرعة	٣,٧١٠

إحصاء بعدد المكلفين والأصوات الناخبة في مديرية إقليم الخروب عام ١٩١٥

الرقم	اسم القرية ومزارعها	عدد المكلفين	عدد الأصوات
١	برجا	٨١١	٨
٢	بعاصير	١٥١	١
٣	البرجين والمشيعة	١٣٧	١
٤	بكيفا ومزمورة والقريعة	٩٤	-
٥	بسابا وتوابعها	١٧٩	١
٦	بزينا والمطلة	٩٤	-
٧	بسري	٤٣	-
٨	الجية وتوابعها	٢٢٨	٢
٩	جون	٤١٥	٤
١٠	حصروت	١٠١	١
١١	داريا وشجرة	١٢٢	١
١٢	دلهون	١١٣	١
١٣	الدبية ومزارعها	٤٢٩	٢
١٤	الرميلة	١٢٥	١
١٥	الزعرورية	١٨٤	١
١٦	سبلين وجرن الرب	١٤٢	١

١٧	شحيم	٨٧٣	٨
١٨	علمان والبرغوتية	٧١	-
١٩	عانوت	٢١٨	٢
٢٠	كترمايا	٢٥٦	٢
٢١	المغيرية	١٨١	١
٢٢	مجدلونا والجميلية	١٥٨	١
٢٣	المحتقرة	٤٣	-
٢٤	المعنية والشميس	١٣٦	١
٢٥	مزبود	١٨٠	١
٢٦	مزرعة الضهر والزيتونية	١١٩	١
٢٧	الوردانية	١٠٧	١
	٢٧ قرية	٥٥٦٠	٤٥

إن غالبية سكان إقليم الخروب هم من المسلمين السنَّة الذين جاؤوا عبر هجرات القبائل العربية التي نزحت منذ بدء الفتح العربي، وسكنوا بالقرب من الساحل وعلى تلاله. كانت المجموعات الأولى منهم تقطن قرى الجية وبرجا وبعاصير حتى مشارف بلدة البرجين، ثم توجهت منهم مجموعات إلى سفوح التلال الغربية واستقرت في تلال شحيم، ثم توزعت على بقية المناطق جنوباً وشمالاً، وبدأت تكوّن المجموعات البشرية، مع مطلع القرن الثامن عشر، التي نراها في تكويناتها الحالية. ويؤكد نزوح القبائل العربية الأولى التي سكنت المناطق الغربية الجنوبية من ناحية إقليم الخروب في بلدات الجية وبرجا وبعاصير نص الكتاب المرسل من الملك العادل نور الدين زنكي إلى الأمير كرامة بن بحتر، أمير منطقة الغرب، لتثبيت حكمه في إقطاعات أبيه ومن ضمنها ناحية إقليم الخروب الإسلامية. يقول النص: «الأمير النجيب زهر الدولة، مفيد الملك أمير الغرب،

كرامة بن بحتر، أدام الله عزه وسلامه، مملوكنا وصاحبنا، ومَن أطاعه فقد أطاعنا، ومَن أعانه في جهاد الكفار فقد عمل برضانا، وكان مشكوراً منا، ومَن خالفه في هذا الأمر وعصاه، فقد خالف أمرنا، واستحق المقابلة والسياسة على العصيان. . .». أصدر الملك العادل المنشور في ١٤ ربيع أول سنة ٥٥٢ هجرية، ١١٥٥ ميلادية، ثم أصدر بعده منشوراً سنة ٥٥٦ هجرية، ١٥٥٦ ميلادية، بإعطاء الأمير زهر الدولة كرامة بن بحتر ملك الغرب « . . .بإعطاء الأمير، غالب قرايا الغرب، ومن غير الغرب، القنيطرة من البقاع، ظهر الأحمر من وادي التيم، تعلبايا من البقاع، وكذلك برجه (برجا) من صيدا وبعاصير منها المعاصر الفوقا، الدامور وشارون ومجدلبعنا وكفر عميه. . .».

أما الموارنة وبقية الطوائف المسيحية، فإن قدومهم إلى منطقة إقليم الخروب كان متزامناً مع مجيئهم إلى بلاد الشوف، والذي لم يبدأ قبل القرن الثامن عشر وازداد بعد معركة عين دارة. كان الموارنة قد نزحوا إلى بلاد الشوف والمتن لأسباب قاهرة لما لاقوه من سياسة التعسف وجباية الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم مقدمو آل حمادة الشيعة، ومقاطعجيو بشري والكورة وكسروان. كان الأمير بشير الثاني الكبير يشجع الفلاحين الموارنة للانتقال إلى إمارته بسبب حاجة المقاطعة الشوفية للفلاحين والمزارعين من جهة، ولغايات سياسية واقتصادية في إضعاف المقاطعجية الدرزية وخاصة كبار عائلاتها: الجنبلاطية، والنكدية، والعمادية، والحمادية، التي كانت تسيطر على إقطاعاته في منطقة الشوف.

أما الشيعة فهم قلة في إقليم الخروب ووجودهم حديث العهد، وهم من مناطق الجنوب وجبل عامل، حيث انضموا تحت لواء ظاهر العمر واشتدت عزيمتهم لما علم ظاهر العمر بنهوض درويش باشا من صيدا وكان واليها، أعلن الخروج والعصيان وأرسل واحداً من خواصه الشيعة الملقب «بالدنكزلي»، فاستولى على المدينة وصار نائباً من قبله فيها. بدأ المتاولة

يتجاوزون الحدود ويتحرشون بإقليم جزين وإقليم الخروب، فقامت قوات الدنكزلي بإحراق أملاك آل جنبلاط في وادي بسري ومنطقة علمان. كما وقعت معركة شمال نهر الأولى حين تقدمت القوات بإتجاه إقليم الخروب وتمركزت شمال شرق بلدة الرميلة، المنطقة التي تعرف اليوم بتلال الوردانية. مع تقدم القوات بإتجاه الإقليم، طلب بشير جنبلاط مساعدة والي بيروت الذي كان على خلاف مع والي صيدا آنذاك، فخاف والي صيدا من مساعدة والي بيروت لبشير جنبلاط، فأرسل أربعين مركباً إلى منطقة النبي يونس في بلدة الجية الساحلية لقطع الطريق على قوات والي بيروت. استمر هذا الوضع المتفجر والمتوتر حتى تدخل والي دمشق وأمر بفض النزاع، فانسحب الدنكزلي من المناطق التي احتلها، وبقي من بقي فيها، ومن الملاحظ أن الشيعة يتمركزون في القرى القريبة والمتاخمة لحدود ولاية صيدا، وهي قرى: جون والوردانية والجية.

في منتصف القرن التاسع عشر، استقرت الخريطة البشرية والسياسية لجبل لبنان إذ بلغ عدد الذكور في كل مقاطعات جبل لبنان حوالى مئة وستة آلاف وأربعمائة وأربع وتسعين ١٠٦,٤٩٤ نسمة: وسبعة وثمانين ألفاً وسبعمائة وسبع وعشرين ٨٧,٧٢٧ نسمة من المسيحيين ذوي غالبية مارونية، واثني عشر ألفاً وثلاثاً وعشرين ١٢,٠٢٣ نسمة من الدروز، وستة آلاف وسبعمائة وأربعاً وأربعين ٦,٧٤٤ نسمة من المسلمين. يتضح من هذه المعطيات أن المسيحيين (الموارنة بالأخص) في تلك الفترة الزمنية يفوقون المسلمين (الدروز خاصة) عدداً إلى حد كبير؛ إذ إن الديانة المسيحية (المارونية)، كانت تعم سائر منطقة جبل لبنان الشمالي تقريباً. كما أن المسيحيين كانوا يفوقون المسلمين (الدروز) عدداً إلى حد كبير في الجنوب من الجبل. كانت المنطقة الوحيدة التي يشكل فيها الدروز نصف السكان هي منطقة جبل لبنان الوسيط. كانت أملاك الإقطاعية في جنوب ووسط الجبل للمشايخ الدروز، باستثناء الأمراء اللمعيين. كل هذا التوزيع كان ينطوي على خطر وقوع صدامات بين الفلاحين الموارنة والمشايخ الدروز

في حالة حدوث اضطرابات في البلاد. في مطلع القرن العشرين، بلغ عدد سكان إقليم الخروب الذكور من دون الإناث والبالغين فقط ألفين وثمانمائة وثلاثاً وستين ٢٨٦٣ نسمة يتوزعون على خمس وعشرين قرية، ويتراوح عدد سكان القرية بين ثلاثين نسمة (كقرية المعنية) وستمائة واثنين وأربعين ٦٤٢ نسمة كقرية برجا مثلاً. أما توزيع سكان إقليم الخروب الطائفي فكان كما يلي:

المذهب	الإسلام (سنّة - شيعة)	الموارنة	روم كاثوليك	بروتستانت	أرثوذكس	المجموع
عدد السكان	١٩٢٨	٦٨٥	٢٠٣	٤٧	٢٣	٢٨٨٦
النسبة ٪	٦٧٪	٢٤٪	٦٪	٢٪	١٪	١٠٠٪

هكذا نرى أن إقليم الخروب كان يضم سكاناً من جميع الطوائف الإسلامية والمسيحية، وبشكل عام فقد شكل المسلمون ثلثي مجموع سكانه بينما تألف الثلث الباقي من الطوائف المسيحية، لقد كان أول إحصاء رسمي قامت به متصرفية جبل لبنان في عام ١٩١٣م، حيث بلغ عدد سكان جبل لبنان ٤١٤,٨٠٠ نسمة ومنه قضاء الشوف ١٠١,٩٣٨ نسمة. وبهذا يؤلف المسلمون السنّة حوالي ٦٤٪ من سكان إقليم الخروب، ويتمركز أكثر من نصفهم في بلدتي شحيم وبرجا، ويتوزع الباقي في قرى كترمايا، عانوت، الزعرورية، داريا، بسابا، دلهون، مزبود، بعاصير وسبلين.

أما المسلمون الشيعة فهم حوالى ٣٪ من سكان إقليم الخروب، يتمركزون في قرى جون والجية والوردانية.

أما الطوائف المسيحية فهي تتمركز على الساحل بشكل خاص وفي المنطقة الجنوبية الغربية والشرقية من إقليم الخروب. تتوزع طوائفهم على القرى التالية:

الموارنة وهم بنسبة ٢٤٪ من سكان إقليم الخروب يتوزعون في قرى:

الجية، جدرا، الرميلة، علمان، مجدلونا، الجميلية، الدبية، مزرعة الضهر، المطلة، البرجين، وعين الحور.

الروم الكاثوليك وهم يشكلون حوالى ٧٪ من سكان إقليم الخروب ويتوزعون في قرى: جون، الرميلة، دير المخلص، مجدلونا، الجميلية، علمان، بكيفا، مزمورا، المطلة، وحصروت.

البروتستانت وهم قلة بنسة ٢٪ من سكان إقليم الخروب ويتوزعون في قرى: جون، مجدلونا، والوردانية.

الأرثوذكس وهم قلة أيضاً بنسبة ١٪ من سكان إقليم الخروب ويتوزعون في قرى: جون، الرميلة، الدبية، ولهم بعض البيوتات في بعض القرى لكن ليس لهم كنائس في منطقة إقليم الخروب.

من خلال الجداول والملاحق التي استطعنا إعدادها ومن خلال الإحصاءات التي توصلنا إليها، نستخلص النتائج التالية:

١ - إن أرقام إحصاء السكان في القرن التاسع عشر تبقى تقريبية، بحيث أن مجمل هذه الإحصاءات كانت مختصة فقط بالذكور البالغين أكثر من ١٥ سنة دون الإناث، وذلك فقط لإحصاء الضرائب.

٢ - إن التفاوت الواضح في تقديرات عدد السكان في بعض السنوات راجع إلى عدم استقرار الخريطة السياسية والاقتصادية أيضاً لجبل لبنان، بحيث نرى أن مقاطعة إقليم الخروب قد ضمت بين سكانها دروزاً إذ بلغ عددهم مئتي نسمة ٢٠٠ نسمة، وكذلك النصارى الذين فاق عددهم نفوس الطائفة الإسلامية بضعفين. العدد في بعض الأحيان، كانت مقاطعة الجنوب الغربي تتسع لناحية المناطق لتشمل عدة قرى درزية، وكذلك تتسع بإتجاه الجنوب الغربي لتشمل بعض القرى المسيحية في إقليم جزين، وهي أملاك تابعة لآل جنبلاط إحدى العائلات المقاطعجية في ناحية الشوف وأغناها.

٣ - إن الأرقام التي أعطاها المؤرخون والباحثون في إحصاء السكان خلال القرن التاسع عشر، رغم عدم دقتها وتضاربها أحياناً، قد رسمت لنا صورة إجمالية خط تطور عدد السكان، حيث يتوضح لنا بشكل جلي أنه تطور طبيعي لأن هذه الإحصاءات لم تكن في أغلب الأحيان ميدانية ومطابقة للواقع.

لقد عمل نظام المتصرفية جاهداً على تنظيم عدّ النفوس، وأخذت العملية تجري في كل قرية على حدة. كان أول تحرير نفوس جرى في جبل لبنان كان عام ١٨٦٧، حيث بلغ عدد الذكور ما فوق الخامسة عشرة قرابة تسعة وتسعين ألفاً وثمانمائة وأربع وثلاثين ٩٩,٨٣٤ نسمة. في عهد المتصرف واصا باشا ١٨٨٣ - ١٨٩٢ م، أصبح الإحصاء شاملاً للجنسين مع مجمل التفاصيل: المذهب، العمر، اللقب، المهنة، السكن... الخ، وأصبح في كل قرية دفتر لسجل النفوس يوضع في يد المختار ويسجل فيه نفوس قريته المقيمين والمهاجرين. كان عدد سكان جبل لبنان الإجمالي حوالى أربعمائة ألف ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٨٠٠,٠٠ نسمة مهاجر على سبيل المثال.

ليست دراسة التوزيع الطائفي في منطقة إقليم لخروب غاية بحد ذاتها، بقدر ما هي وسيلة يقصد من ورائها بلوغ بعض النتائج الإحصائية لربطها بمجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية. بالرغم من أن العناصر التي كانت تعمل على استقرار الخريطة البشرية والسياسية والاقتصادية في جبل لبنان عامة، وفي ناحية الشوف خاصة، قد أبرزت مجتمعات مستقرة تتخذ الشكل المذهبي على الأغلب، وبالرغم من هذا التقسيم الطائفي والتوزيع المذهبي، فإن منطقة إقليم الخروب بقيت بعيدة كل البعد عن النزاعات المذهبية والفتن الطائفية التي اجتاحت الجبل عامة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث أن سكانه كانوا يتقاسمون السكن والعيش في وحدة وطنية نقية، ويعيشون في انسجام وتآلف تامين ضمن بيئة اجتماعية واسعة ذات مصالح متشابهة وخصائص مشتركة.

هوامش الفصل الأول

(١) أحمد رضا - معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة (خمسة أجزاء) - بيروت الجزء الأول ١٨٥٨، ص ١٩٠.
- إسماعيل حقي بك - مباحث علمية واجتماعية، الجزء الثاني - منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.
- محمد الميسو الحجار - تاريخ إقليم الخروب - مزرعة الضهر - الشوف، ١٩٧٨، ص ١٦.

(٢) ناصيف اليازجي - رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي، بيروت ١٨٣٣، ص ٥.
- سميليا نسكايا - الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر - تعريب عدنان جاموس - دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص ٥٦.
- شاكر الخوري - مجمع المسرات - بيروت ١٩٠٨، ص ١٨.
- طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظره قدمه وفهارسه، فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠، ص ١٣١.
- إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٨٩٦، ص ١٥٢، ١٨١.
- مصور خريطة المقاطعات العثمانية، ص
- مصور التقسيمات الإدارية لمعاملة صيدا، ص
- مصور خريطة قضاء الشوف، ص
- مصور خريطة إقليم الخروب والقرى، ص

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية - ط ٣ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٥.
- أنيس فريحة - معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٢.
- الأستاذ ربيع ملحم المعلم - دائرة نفوس برجا - سجلات العائلات في الإقليم الجنوبي.
- دائرة نفوس شحيم - سجلات العائلات في الإقليم الشمالي والأوسط.
- إسماعيل حقي - مباحث... مصدر سابق ص ٣٨٣ - ٣٨٤، ص ٥٥.
- إبراهيم الأسود - دليل لبنان، الطبعة الثالثة - المطبعة العثمانية، بعبدا ١٩٠٦.
- ابن خلكان - وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٣٨٥.
- ابن منظور - لسان العرب، ج ١، ص ٣٥٠، ٣٦٩، ٤٧٩. ج ٢، ص ١١٦. ج ٤، ص ١١٩، ٢٩٧، ٣٢٨. ج ٩، ص ٣٠٢. ج ١٢، ص ٢٠٦. ج ١٣، ص ١٠١، ٥٤٤، ٦٢٤. ج ١٤، ص ١٥٩.

- معجم المدن والقبائل اليمنية، ص ١٩٩، ١٩٢، ٢٦٥، ٢٨٨، ٣٤٠، ٣٦٠، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٨.
- صحاح الجوهري، ج ٢، ص ٦٧٠، ٧٧٣، ٧٥٥. ج ٥، ص ١٩٩٠. ج ٦، ص ٢٢٠٥، ٢٧٧٣.
- وصفي زكريا - عشائر الشام، ص ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٨٣، ٥٠٣، ٥٦٣.

(٤) ادوارد روبنصون - يوميات في لبنان، الجزء الأول، بيروت ١٩٤٩، ص ٧٨.
- إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان. . . مصدر سابق، ص ١٥٢، ١٨١.
- عارف أبو شقرا - أوراق لبنانية، العدد الثالث، بيروت ١٩٥٥، ص ١٣٥.
- سميليا نسكايا. . . مصدر سابق ص ١٠٩، ١١٠.
- طنوس الشدياق - أخبار الأعيان. . . مصدر سابق، ص ١٣١.
- إسماعيل حقي - مباحث، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٤٣.
- إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان. . . مصدر سابق، ص ١٣٣.
- سليمان البستاني - عبرة وذكرى، طبعة أولى، بيروت ١٩٧٨، ص ١٨.
- محمد حسين الحجار - مصدر سابق. . . ص ٧٦.
- Adel Ismail: «Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du proche - crient de XVII siecle à nos jours», tome 12, P. 40.
- ملحق، جدول إحصاء نفوس قائمقاميات جبل لبنان في عهد المتصرفية عام ١٩١٣م.
- ملحق، حدول إحصاء بعدد المكلفين والأصوات لقرى ناحية إقليم الخروب عام ١٩١٥ م.
- ملحق، جدول عدد الذكور في المقاطعات الجنوبية والشمالية، عام ١٨٤٤ م.
- ملحق، جدول توزيع سكان قرى إقليم الخروب حسب طوائفهم عام ١٨٤٠.
- ملحق، جدول إحصاء أهالي جبل لبنان للطوائف والمذاهب في القائمقاميات عام ١٩١١ م.
- ملحق، جدول إحصاء الذكور والمكلفين في منطقة إقليم الخروب عام ١٨٨٢ م.
ي ملحق، جدول توزيع سكان قرى إقليم الخروب حسب طوائفهم عام ١٨٦٠ م.
- ملحق، جدول عدد الذكور للمقاطعات الجنوبية الشمالية عام ١٨٤٠ م.
- ملحق، جدول تطور عدد سكان جبل لبنان ما بين: ١٨٤٥ - ١٩١٣م.
- ملحق، جدول توزيع الأقضية والنواحي والقرى في جبل لبنان.
- ملحق، جدول توزيع مساحة الأراضي في جبل لبنان.

جدول تطور عدد سكان جبل لبنان ١٨٤٥ - ١٩١٣م

السنة	عدد المكلفين	عدد السكان
١٨٤٥	٨٣٧٢٧	٢١٨٣٠٠
١٨٦٢	٩٩٩٢٧	١٩٩٩٦٠
١٨٦٥	٩٩٨٤٣	٢٦٦٧٢١
١٨٨٢	٩٩٩٢٧	٢٨٠٠٠٠
١٨٨٩	٩٩٨٣٢	٣٠٠٠٠٠
١٩٠٩	٩٩٧٦٦	٣٨٢٠٠٠
١٩١٣	٩٩٨٣٤	٤١٤٨٠٠

جدول في عدد الذكور للمقاطعات الجنوبية والشمالية ١٨٤٠م

الرقم	المقاطعة	نصارى	دروز	اسلام ومتاولة	ملاحظات
١	الزاوية	١٧٣١	-	٦٠	
٢	الكورة	٢٥٠٠	-	١٢٦	
٣	القويطع	١٤٥٨	-	١٣٩	
٤	جبة بشري	١٠٢٠٠	-	-	
٥	بلاد البترون	٦٨٠٣٠	-	١٨٨	
٦	بلاد جبيل	٥٠٠	-	١٠٠٠	
٧	جبة المنيطرة	٢٤٧٠	-	٢١٩٦	
٨	الفتوح	٢٠٩٩	-	-	
٩	كسروان	١٠٠٤٤	-	١٩	
١٠	القاطع	٤١٨١	-	-	
١١	المتن	٦٦٩٩	٢١٥٤	١٠٥	
١٢	ساحل بيروت	٣٠٠٠	-	٣٠٠	
١٣	الغرب الأسفل	١٤٥١	١٠٨١	-	

١٤	الغرب الأعلى	١٥٦٣	٧٧١	١٠٠	
١٥	الشحار	١٦٣١	٩٩٠	-	
١٦	الجرد	٢٠١٦	٨٩١	-	
١٧	المناصف	٣٨٩٤	١١٣٨	١٠	
١٨	العرقوب	١٣٠٥	١١٥٣	-	
١٩	الشوف	١٣٢٥	٣٥١٧	-	
٢٠	إقليم جزين	٣٢٧١	٩٧	-	
٢١	الشوف البياضي	١١٤٧٣	-	١٠٠٠	
٢٢	إقليم التفاح	١٧٨٤	٣١	-	
٢٣	إقليم الخروب	١٥٠٢	٢٠٠	٨١٥	
٢٤	جبل الريحان	٣٤٧	-	٦٨٦	
	المجموع	٨٧٧٢٧	١٢٠٢٣	٦٧٤٤	

توزيع سكان قرى إقليم الخروب حسب طوائفهم عام ١٨٦٠م

الرقم	القرية	إسلام (سنّة وشيعة)	الموارنة	روم كاثوليك	بروتستانت	المجموع
١	برجا	٦٢٨	١٤	-	-	٦٤٢
٢	بعاصير	٥٠	٨	-	-	٥٨
٣	البرجين	٦٠	٤	-	-	٦٤
٤	بكيفا	-	٤٠	-	-	٤٠
٥	بسابا	٥٠	٩	١١	-	٧٠
٦	الجية	٣٠	١٠٠	-	-	١٣٠
٧	الجليلية	-	٦٠	-	-	٦٠
٨	جون	٥٠	٣٥	١٣٠	٢١	٢٣٦
٩	حصروت	٤١	-	٨	-	٤٩
١٠	داريا	٥٠	-	-	-	٥٠
١١	دلهون	٦٠	-	-	-	٦٠
١٢	الدبية	-	٢٠٤	٥	-	٢٠٩

١٣	الرميلة	-	٥٢	١٣	-	٦٥
١٤	الزعرورية	٦٥	٢٦	-	-	٩١
١٥	سبلين	٥٤	١٠	-	-	٦٤
١٦	شحيم	٥٥٠	٣	-	-	٥٥٣
١٧	علمان	-	٥٣	-	-	٥٣
١٨	عانوت	١٢٠	٢	-	-	١٢٢
١٩	كترمايا	٥٤	٣	٦	-	٦٣
٢٠	المغيرية	٤٠	٢٠	-	-	٦٠
٢١	مجدلونا	-	-	٢٢	٢٢	٤٤
٢٢	المحتقرة	-	١٦	-	-	١٦
٢٣	المعنية	-	٣٠	-	-	٣٠
٢٤	مزبود	٩٠	١	-	-	٩١
٢٥	الوردانية	٣٦	-	٨	٤	٤٨
مجموع	٢٥ قرية	١٩٢٨	٦٨٥	٢٠٣	٤٧	٢٨٦٣

جدول إحصاء الذكور والمكلفين في منطقة إقليم الخروب ١٨٨٢م

الرقم	القرية والمزرعة	عدد السكان
١	بسابا	١٠٦
٢	الحجاجية	٧
٣	مزرعة الزهور	٤
٤	خربة	٨
٥	الجيدا	٥٣
٦	حارة السدة	٢٨
٧	الزيات	١٣
٨	بكيفا	٤٤
٩	مزرعة دير المخلص	٦

١٠	مزرعة دير ابن الله	٥
١١	جون	٢٤٩
١٢	البرغوتية	٢٢
١٣	حصروت	٨٨
١٤	عانوت	١٨٤
١٥	الزعرورية	١٩٢
١٦	مزرعة عين الحور	٢٢
١٧	بتمرة	٨
١٨	بكشتين	١١
١٩	البرجين	١٠١
٢٠	الدبية	١٥٣
٢١	داريا	١١٢
٢٢	عين الأسد والشميس	٢٤
٢٣	الجية	١٥٦
٢٤	برجا	٤١٩
٢٥	بعاصير	١١١
٢٦	مزرعة المرجيات	٧
٢٧	ضهر المغارة	٣
٢٨	مزرعة الزيتونة	٨
٢٩	بزونة	١٤
٣٠	المعنية	١٤
٣١	جدرا	١٢
٣٢	سبلين وحارة العين	١١٠
٣٣	مزرعة الضهر	٦٤

٣٤	علمان	٤١
٣٥	مجدلونا	٦٤
٣٦	الجميلية	١٧
٣٧	اسكندرون	٦
٣٨	المغيرية	١٢١
٣٩	الرميلة	١١٩
٤٠	الوردانية	٥٩
٤١	كترمايا	١٧٦
٤٢	مزبود	١٢٨
٤٣	دلهون	٥٢
٤٤	شحيم	٥٩٨
٤٥	مزرعة القريعة ومزمورة	١٥
٤٦	مزرعة بسري	٣١
٤٧	مزرعة المحتقرة	٩
٤٨	وادي أبو يسر	٤
	مجموع ٤٨ قرية	٣٧١٠

جدول إحصاء نفوس قائمقاميات جبل لبنان
في عهد المتصرفية سنة ١٩١٣م

الرقم	قائمقاميات	الذكور	الإناث	يكون العموم	ملاحظات
١	الشوف	٥٦٠٩٩	٤٥٨٣٩	١٠١٩٣٨	
٢	البترون	٤٥٥٩٥	٣٧٦٢٥	٨٣٢٢٠	
٣	الكورة	١٣٠٢١	١١٠٤٣	٢٤٠٦٤	
٤	كسروان	٣٨٧٥٧	٣١٤٤٠	٧٠١٩٨	
٥	المتن	٥٠٠٦٥	٣٩٦١١	١٨٩٦٧٦	
٦	زحلة	٧٣٨٨	٥٦٧٠	١٢٦٥٨	
٧	جزين	١٣٩٥٧	١٠٦٣٦	٢٤٥٩٣	
٨	دير القمر	٤٦٣٢	٣٨٢٣	٨٤٥٥	
يكون المجموع		٢٢٩٥١٤	١٨٥٢٨٧	٥١٤٨٠٠	

جدول توزيع سكان قرى إقليم الخروب
حسب طوائفهم عام ١٨٤٠م

الرقم	القرية	الموارنة	الدروز	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	بروتستانت	إسلام (سنّة ومتأولة)	المجموع
١	برجا	١٤	-	-	-	-	٦٢٨	٦٤٢
٢	بعاصير	٨	-	-	-	-	٥٠	٥٨
٣	البرجين	٤	-	-	-	-	٦٠	٦٤
٤	بكيفا	٤٠	-	-	-	-	-	٤٠
٥	بسابا	٩	-	-	١١	-	٥٠	٧٠
٦	الجية	١٠٠	-	-	-	-	٣٠	١٣٠
٧	الجليلية	٦٠	-	-	-	-	-	٦٠
٨	جون	٣٥	-	-	١٣٠	٢١	٥٠	٢٣٦
٩	حصروت	-	-	-	٨	-	٤١	٤٩
١٠	داريا	-	-	-	-	-	٥٠	٥٠
١١	دلهوم	-	-	-	-	-	٦٠	٦٠
١٢	الدبية	٢٠٤	-	-	٥	-	-	٢٠٩
١٣	الرميلة	٥٢	-	-	١٣	-	-	٦٥
١٤	الزعرورية	٢٦	-	-	-	-	٦٥	٩١
١٥	سبلين	١٠	-	-	-	-	٥٤	٦٤

١٦	شحيم	٣	-	-	-	-	٥٥٠	٥٥٣
١٧	علمان	٥٣	-	-	-	-	-	٥٣
١٨	عانوت	٢	-	-	-	-	١٢٠	١٢٢
١٩	كترمايا	٣	-	-	٦	-	٥٤	٦٣
٢٠	المغيرية	٢٠	-	-	-	-	٤٠	٦٠
٢١	مجدلونا	-	-	-	٢٢	٢٢	-	٤٤
٢٢	المحتقرة	١٦	-	-	-	-	-	١٦
٢٣	المعنية	٣٠	-	-	-	-	-	٣٠
٢٤	مزبود	١	-	-	-	-	٩٠	٩١
٢٥	الوردانية	-	-	-	٨	٤	٣٦	٤٨
مجموع ٢٥ قرية		٦٨٥	-	-	٢٠٣	٤٧	١٩٢٨	٢٨٦٣

- الإسلام ويقصد بهم السُّنة.
- المتاولة ويقصد بهم الشيعة.
- دلهوم وتعرف أيضاً دلهون.
- يكون العدد الإجمالي لسكان إقليم الخروب حوالى ٢٨٦٣ نسمة يتوزعون كما يلي: إسلام ١٩٢٨، موارنة ٦٨٥، روم كاثوليك ٢٠٣، بروتستانت ٤٧.

جدول في عدد ذكور المقاطعات الجنوبية والشمالية سنة ١٨٤٤م

الرقم	المقاطعة	نصارى	دروز	إسلام (سنَّة وشيعة)	ملاحظات
١	الزاوية	١٧٣١	-	٦٠	
٢	الكورة	٢٥٠٠	-	١٢٦	
٣	القويطع	١٤٥٨	-	١٣٩	
٤	جبة بشري	١٠٢٠٠	-	-	
٥	بلاد البترون	٦٨٠٣	-	١٨٨	
٦	بلاد جبيل	٥٠٠٠	-	١٠٠٠	
٧	جبة المنيطرة	٢٤٧٠	-	٢١٩٦	
٨	الفتوح	٢٠٩٩	-	-	
٩	كسروان	١٠٠٤٤	-	١٩	
١٠	القاطع	٤١٨١	-	-	
١١	المتن	٦٦٩٩	٢١٥٤	١٠٥	
١٢	ساحل بيروت	٣٠٠٠	-	٣٠٠	
١٣	الغرب الأسفل	١٤٥١	١٠٨١	-	
١٤	الغرب الأعلى	١٥٦٣	٧٧١	١٠٠	
١٥	الشحار	١٦٣١	٩٩٠	-	
١٦	الجرد	٢٠١٦	٨٩١	-	
١٧	المناصف	٣٨٩٤	١١٣٨	١٠	
١٨	العرقوب	.١٣٠٥	١١٥٣		
١٩	الشوف	١٣٢٥	٣٥١٧	-	
٢٠	إقليم جزين	٣٢٧١	٩٧	-	
٢١	الشوف البياضي	١١٤٧٣	-	١٠٠٠	
٢٢	إقليم التفاح	١٧٨٤	٣١	-	
٢٣	إقليم الخروف	١٥٠٢	٢٠٠	٨١٥	
٢٤	جبل الريحان	٣٢٧	-	٦٨٦	
	المجموع	٨٧٧٢٧	١٢٠٢٣	٦٧٤٤	

جدول إحصاء بعدد المكلفين والأصوات لقرى مديرية إقليم الخروب عام ١٩١٥م

الرقم	اسم القرية ومزارعها وتوابعها	عدد المكلفين	عدد الأصوات	ملاحظات
١	قرية برجا	٨١١	٨	
٢	قرية بعاصير	١٥١	١	
٣	قرية البرجين والمشيعة	١٣٧	١	
٤	قرية بكيفا ومزمورة والقريعة	٩٤	-	
٥	قرية بسابا وتوابعها	١٧٩	١	
٦	قرية بزبنا والمطلة	٩٤	-	
٧	قرية بسري	٤٣	-	
٨	قرية الجية وتوابعها	٢٢٨	٢	
٩	قرية جون	٤١٥	٤	
١٠	قرية حصروت	١٠١	١	
١١	قرية داريا وسنجرة	١٢٢	١	
١٢	قرية دلهون	١١٣	١	
١٣	قرية الدبية ومزارعها	٤٢٩	٤	
١٤	قرية الرميلة	١٢٥	١	
١٥	قرية الزعرورية	١٨٤	١	
١٦	قرية سبلين	١٤٢	١	
١٧	قرية شحيم	٨٧٣	٨	
١٨	قرية علمان والبرغوتية	٧١	-	
١٩	قرية عانوت	٢١٨	٢	
٢٠	قرية كترمايا	٢٥٦	٢	
٢١	قرية المغيرية	١٨١	١	

الرقم	اسم القرية ومزارعها وتوابعها	عدد المكلفين	عدد الأصوات	ملاحظات
٢٢	قرية مجدلونا والجميلية	١٥٨	١	
٢٣	قرية المحتقرة	٤٣	-	
٢٤	قرية المعنية والشميس	١٣٦	١	
٢٥	قرية مزبود	١٨٠	١	
٢٦	قرية مزرعة الضهر والزيتونية	١١٩	١	
٢٧	قرية الوردانية	١٠٧	١	
	مجموع ٢٧ قرية مع توابعها ومزارعها	٥٥٦٠	٤٥	

- الجليلية والزيتونية لم يقيد لها صوت لأنها كانت تابعة لمزرعة الضهر مقيدة فيها.

ملاحظة: كان عضو الإدارة محصوراً شيوخ الصلح في نظام سنة ١٨٦٤، ولما عين مظفر باشا سنة ١٩٠٢، ادخل في مرسوم تعيينه مادة تقول: يحصر الانتخاب بشيوخ الصلح وحسب. بل يضاف المهم عن كل مائة، مندوب واحد يتفق عليه.

جدول توزيع الأقضية والنواحي والقرى في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية ١٨٦٠ - ١٩٢٠م

الأقضية	النواحي	القرى والمزارع	ملاحظات
الشوف	١٢	٢١٤	
المتن	١٥	١٧٨	
كسروان	١٠	٢٢٦	
البترون	٨	١٥١	
جزين	٢	١٠٧	
الكورة	٣	٥٠	
زحلة	٣	٦	
يكون المجموع	٥٣	٩٣٢	

جدول توزيع مساحة أراضي جبل لبنان على الأقضية

الرقم	اسم المقاطعة أو (القضاء)	المساحة بالدرهم	ملاحظات
١	دير القمر في الشوف	١١٠٤ ٢/٢٤	
٢	الشوف	٤١٧٩٨ ١/٢٤	
٣	جزين مع إقليم التفاح	٧٦٠٥ ٢١/٢٤	
٤	المتن بما فيه الساحل	٢٦٦٦٣ ٢٢/٢٤	
٥	زحلة	٢١٢٣ ٢١/٢٤	
٦	كسروان مع بلاد جبيل، جبل المنيطرة والفتوح	١٧٤٨١ ١٣/٢٤	
٧	البترون مع جبل بشري والزاوية	٢١٥٠٩ ٢١/٢٤	
٨	الكورة	١٠١٢ ١٩/٢٤	
	المجموع	١٢٨ ٥٠٠ درهم	

٢ ـ الفصل الثاني

تطور الوضع السياسي في إقليم الخروب في العهد العثماني

- إقليم الخروب في عهد الإمارة المعنية ١٥١٦ ـ ١٦٩٧ م
- إقليم الخروب في عهد الحكم الشهابي ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢ م
- إقليم الخروب في عهد القائمقاميتين ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠ م
- إقليم الخروب في عهد المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩٢٠ م

تطور الوضع السياسي في إقليم الخروب في العهد العثماني

مقدمة

بعد معركة مرج دابق عام ١٥١٦ م، فتح السلطان سليم بلاد الشام ووجدها مقسمة إلى ست مقاطعات، أطلق على كل واحدة منها اسم نيابة وهي: نيابة حلب، ودمشق، وحماة، وطرابلس، وصفد، والكرك. لم يغير السلطان سليم في بادىء الأمر أسس هذا التقسيم، فحافظ على إطار النيابات المملوكة الست إلا أنه رفع من شأن بعض المناطق والمدن، وحوّلها إلى مراكز إدارية رئيسية متخذاً الوحدة الإدارية العثمانية وهي السنجق التي تعني الراية أو اللواء، وكانت تعتبر أساساً للتقسيم بدلاً من الوحدة الإدارية المملوكية التي هي النيابة. ليس هناك في الحقيقة اختلاف جوهري بين مفهوم الوحدتين إلا بالتسمية الواسعة الإقليمية، إذ أن النيابة أقرب بمدلولها إلى وحدة الايالة التي وجدت في عهد السلطان سليمان القانوني بن السلطان سليم. على هذا أصبحت بلاد الشام مقسمة في بداية عهد السلطان سليم إلى ثمانية سناجق رئيسية منها: حلب وحمص ودمشق، وطرابلس، والقدس عين عليها حكاماً «بكوات» من العثمانيين الذين يثق بهم. إلا أن السلطان سليم قبل عودته إلى عاصمة ملكه، أجرى تعديلاً على هذا الوضع بأن عيّن الغزالي الأمير المملوكي الذي ساعده أثناء الفتح

والياً على دمشق، ومدّ نفوذه إلى القسم الجنوبي كله. كان بذلك قد قسّم بلاد الشام إلى قطاعين كبيرين في الشمال ويشرف عليها والي حلب، وثانيهما جنوباً ويشرف عليها والي دمشق. كذلك شمل التنظيم الإداري للسلطان سليم المدن الصغرى والقرى الكبرى فعيّن على كل واحدة منها صباشياً يمثل السلطة الحربية ويحفظ الأمن والنظام. إلى جانب اهتمام السلطان بتركيز السلطة الإدارية والعسكرية، فإنه أظهر عناية كبيرة في تنظيم الخدمة القضائية، فأرفق بكل بيك وصباشي عيّنه على مدينة كبيرة أو صغيرة قاضياً من الأروام (الأتراك) على المذهب السني الحنفي، وجعل جميع القضاة تحت أمرته. كما أبقى على نظام «الحسبة» وأوصى المحتسبين والبكوات والصباشية بتنفيذ أحكام القضاة وقراراتهم. إذا كان السلطان سليم قد وضع المناصب الإدارية السالفة في أيدي الأتراك، فمن الطبيعي جداً أن يعهد بالشؤون المالية إلى واحد منهم، فعيّن في كل سنجق «دفترداراً» ليحصي الاقطاعات وينظم مختلف النواحي المالية. يلاحظ أن جميع الموظفين في السنجق يتبعون البيك فهو يتمتع نظرياً بحق ممارسة جميع السلطات التي يتمتع بها السلطان في العاصمة، فهو صاحب السلطة الحربية العليا في الإقليم الذي يحكمه، وهو المسؤول عن النظام العام والأمن، والملزم بدفع الخراج، وهو المشرف الرئيسي على جميع مناحي الإدارة. هذه التركيبة كانت في الواقع تداخلاً في السلطات ويضعف من عمل بيك السنجق، فحسابات المقاطعة مثلاً تحفظ لدى الدفتردار الذي يعين مباشرة من السلطان، فهو إذاً رقيب مالي على أمير اللواء (السنجق)؛ ومع أن البيك يتمتع بسلطات قضائية، فإن من حق القاضي والعلماء أن يشكوا مباشرة إلى السلطان أو البكرليك الأمير الذي يشرف على السنجق دون أن تمر شكواهم عليه أو يأخذ علماً بها. تُعتبر تلك التدخلات التي هي بطبيعتها معيقة لحسن سير العمل ضئيلة الأهمية إذا ما قورنت بالعلاقات بين البيك والقوى المسلحة في السنجق، فالحكام يمارسون سلطاتهم بمساعدة القوات الإقطاعية الموجودة تحت إمرتهم وفي

مقاطعتهم، ومضافاً إليها في مراكز السناجق فرق الإنكشارية، التي كان لها قوادها المسؤولون لا أمام بيك السنجق، وإنما أمام قوادهم الأعلين في العاصمة فهم شبه مستقلين عن البكوات ويقومون بدور الرقيب عليهم. لكن هذا لا يمنع أن هذه القوات كانت تقوم بعمل الشرطة في المدن وحماية القلاع على الحدود بأمر من بكوات السناجق. يستنتج من ذلك أن السلطان سليم لم يكتفِ لتأكيد السيطرة العثمانية على بلاد الشام بتعيين ولاة وقضاة ودفتردارية من العثمانيين وبإدخال الأنماط العثمانية في الإدارة، وهي لا تختلف في إختصاصاتها العامة اختلافاً جوهرياً عن النظم المملوكية، بل إنه وزع الجيوش على السناجق كحاميات فيها. كما سعى لتثبيت القوة العثمانية على أرض البلاد المحتلة بربطها عن طريق إقطاع الخيالة «سباهية» تلك الأراضي وشدّهم إليها. هنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام الإداري العثماني يرتبط ارتباطاً وثيقاً وعميقاً بالنظامين الحربي والاقطاعي في الدولة كما كان عليه الحال في النظام الإداري المملوكي؛ فالدولتان اعتمدتا في شأنهما وتطورهما على الحرب والجيش. إلا أن نقطة الارتكاز التي قام عليها النظام الحربي في الدولة المملوكية تختلف عن تلك التي استند إليها في الدولة العثمانية، إذ أن المحاربين في الدولة المملوكية هم عبيد أرقاء دخلاء على البلاد التي يحكمونها منذ النشأة الأولى للدولة، بينما كان المحاربون في بدء ظهور الدولة العثمانية متطوعين أحراراً من التابعية العثمانية.

أما المناطق اللبنانية، فقد تميزت عن بقية مناطق بلاد الشام بوضعها الخاص وبتنظيمها الإداري المميز. لقد كان لها هي الأخرى أمراؤها الإقطاعيون من العرب أو التركمان أو الأكراد، الذين يدينون بالمارونية أو الدرزية أو السُّنية أو الشيعية. كما كانوا يعيشون أيام الحكم المملوكي متنافسين متناحرين ويتمتعون بأوضاع شبه استقلالية ساعدتهم على دعمها مناطقهم الجبلية الوعرة لقد رأى السلطان سليم أن يطبق على المناطق اللبنانية ما فعله في منطقة العواصم والثغور، لأنه من العسير عليه أن يضمن

تلك المنطقة الجبلية المطلة على البحر المتوسط بالاحتلال العسكري والحكم الاستبدادي المركزي، وهكذا ثبّت أولئك الأمراء على إقطاعاتهم السابقة يحكمونها ويديرون شؤون فلاحيها، واحتفظ لهم بالحقوق التي اكتسبوها في العصور السابقة. مما ساعده على ذلك أن كثيراً منهم فد وفد إليه مقدماً فروض الطاعة والولاء بعد انتصاره في معركة مرج دابق. لم يكن إقليم الخروب بعيداً عن هذا التأثير، فقد فرض القانون العثماني طريقة تقسيم الأراضي واقطاعاتها على العائلات الإقطاعية الدرزية الكبرى، وفرض على السكان التعامل مع هذه الأسر الإقطاعية التي كانت قد حظيت بالدعم العثماني. كذلك فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان يرتبط بمدى فرض الأمن والقوة في منطقة إقليم الخروب، ولذلك كان تأثير الحكم العثماني على مناطق إقليم الخروب كبيراً على مجمل الصعد الاجتماعية والاقتصادية، وحتى على الصعيد السكاني والحركات السكانية والنزوح باتجاهه من مختلف الطوائف والمذاهب. كانت لكل مرحلة ميزتها الخاصة ابتداءً من حكم الإمارة المعنية: ١٥١٦ ـ ١٦٩٧)، ثم الحكم الشهابي: ١٩٦٧ ـ ١٨٤٢، ثم الحكم المباشر أو نظام القائمقاميتين ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠، حتى نظام المتصرفية ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠.

إقليم الخروب في عهد الإمارة المعنية ١٥١٦ ـ ١٦٩٧ م[1]

المعنيون، أصلهم ونسبهم: يعود أصل الأسرة المعنية في نشأتها إلى بلاد نجد وديار ربيعة من شبه الجزيرة العربية، ويعود نسبهم إلى إسماعيل بن إبراهيم من هاجر... اشتهر من أسرتهم رجل يدعى أيوب وكان فارساً شجاعاً دأبه شأن الغارات نهباً وسلباً، وأعقب أحد عشر ولداً لم يكونوا دونه شجاعة وشهرة. لما عظم شأنهم وثقلت وطأتهم على عشيرتهم، ثار عليهم سادات ربيعة وطردوهم حسداً، فنزحوا إلى بلاد العراق ونزلوا جزيرة الفرات حيث نما نسلهم واشتهروا بلقب العرب الأيوبيين نسبة إلى جدهم أيوب. نبغ منهم الأمير ربيعة الذي ارتحل إلى الديار الحلبية، ولما توفي

خلفه إبنه الأمير معن جد الأسرة المعنية الذي تزوج بابنة الأمير نعمان التنوخي من معرة النعمان وأصبح قومهما أنسباء. عرف معن بإقدامه وشجاعته فأرسله غازي أمير الترك لمحاربة بلدوين أحد ملوك الفرنجة الصليبيين سنة ١١١٧ م في الجبل الأسود قرب انطاكية. انحدر الأمير معن والتجأ إلى طغتكين صاحب دمشق الذي كان يقود الجهاد ضد الصليبيين في ضواحي حلب، فأرسله بعشيرته إلى البقاع وبعلبك. لما عاد طغتكين إلى دمشق ذهب معن إليه فأكرم وفادته وخلع عليه خلعة بهية واتخذه من نصرائه وأمره أن يصعد مع عشيرته إلى الجبال العالية من لبنان المطلة على ساحل البحر، ويعتصم بها ومنها يشن الغارة على الافرنج المحتلين السواحل. نهض الأمير معن مصطحباً آله ورهطه من البقاع ونزل الشوف ولم يكن عامراً ولا آهلاً فغادره في مرج بعقلين وصعد إلى عبيه مقر الأمراء التنوخيين أحلافهم وأصهارهم أيام كانوا في الديار الحلبية معاً فأكرموا مثواه. لما استنجدهم محلاً لسكناه صعد به الأمير بحتر التنوخي أمير الغرب يومئذ إلى ربوة المطير فاستشرف منها البلاد الواقعة بين الصفا والباروك التي كانت قفراً خالياً فدله عليها باصبعه قائلاً له «شوف» بلغة العامة أي انظر، فسُمي بالشوف، وهذه الرواية يتناقلها قدماء اللبنانيين إلى الآن. ثم جاء الأمير معن إلى صحراء بعقلين، وأخذ يحث قومه على البناء، فبنوا بلدة بعقلين أي «بيت العقل»، وجعلوها حاضرتهم تاركين الخيام والمضارب، وعاونهم على ذلك أقاربهم التنوخيين. كثرت المباني في الشوف وتوارد إليه الناس من كل قطر من أنحاء حوران وبلاد الشام وحلب لحسن جوار المعنيين وكرم أخلاقهم. استمر الأمير معن على بلاد الشوف نحواً من ثلاثين سنة إلى أن توفي سنة ١١٤٩ م على عهد السلطان نور الدين محمود زنكي صاحب بلاد الشام. خلف الأمير معن على بلاد الشوف ولده الأمير يونس فحذا حذو والده في الدفاع عن عشيرته وأتباعه وأحلافه، فاستتبّت الإمارة للمعنيين ومال إليهم الناس لاتصافهم بالأخلاق والمزايا النبيلة. في أواخر أيام الأمير يونس، جاء الأمراء الشهابيون من

حوران إلى وادي التيم، فحالف الأمير يونس كبيرهم الأمير منقذ، وذهب إليه بموكب حافل للسلام وقضى بضيافته ثلاثة أيام. ثم قام الأمير منقذ لرد السلام، فركب بألفي فارس من نخبة قومه وصفوتهم وساروا نحو بلاد الشوف، وانخوا جِمالهم قرب نهر في أعالي الشوف «فسمي الباروك» أي المركع. لاقاهم الأمير يونس برجاله إلى تلك الجهة حيث أعد لهم وليمة كبيرة. كان الفرسان يتسابقون ويترامحون على ظهور جيادهم وجِمالهم، والنساء تهزج، والرجال تحدو، وكان مهرجان عظيم لم تشاهد البلاد مثله، ودامت الوليمة ثلاثة أيام بلياليها... ثم سار بهم الأمير يونس إلى داره في بعقلين، وكانت طيبة ابنته تستشرف ضيوفها من أحد النوافذ، فحانت من الأمير محمد بن الأمير منقذ التفاتة، فخطبها من والدها، ثم تزوجت سعاد ابنة الأمير منقذ إلى الأمير يوسف ابن الأمير يونس المعني، فتمكنت وشائج القربى بين الأسرتين منذ ذلك الحين. من غريب الاتفاقات التاريخية، أن أول تعارف بين الشهابيين والمعنيين كان مصاهرة مرت عليها مئات السنين، ثم كانت المصاهرة بينهما آخر العهد بالمعنيين فخلفهم الشهابيون بالحكم. وفي سنة ١١٧٧ م، توفي الأمير يونس وخلفه: ولده الأمير يوسف وحكم ١٧ سنة، وتلاه ولده الأمير سيف الدين الذي خلفه ابنه الأمير عبدالله، ثم الأمير علي فولده الأمير محمد فولده الأمير سعد الدين، فولده الأمير عثمان، ثم ولده الأمير أحمد ومن بعده ابنه الأمير ملحم، وكان كل منهم وحيداً لوالده يخلفه في الحكم... أما الأمير ملحم فترك ولدين هما الأمير يوسف والأمير عثمان: يوسف توفي عقيماً، وعثمان أنجب الأمير فخر الدين المعني الأول المشهور باسم «سلطان البر» فولده الأمير قرقماز الذي أنجب الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير وأخاه يونس. الأمير فخر الدين وُلد له: علي ومنصور وحيدر وبلوك وحسين وحسن وجميعهم قتلوا في المعارك أو أعدموا مع والدهم في الآستانة. لم ينج منهم إلا حسين الذي اعتنق الإسلام وبقي في الآستانة مجهولاً نسبه. أما يونس فولد له ملحم وحمدان الذي قتله الكجك أحمد بينما ملحم تولى

الحكم وولد أحمد وقرقماز. بعدما توفي قرقماز مقتولاً بلا عقب، توفي أحمد بلا عقب أيضاً فانقرضت به سلالة المعنيين وانتقلت الإمارة إلى الشهابيين... هكذا استمرت هذه الأسرة تنمو وتتعاظم حتى القرن السابع عشر، ودام حكمها في لبنان مئات السنين. اعتنق المعنيون المذهب الدرزي كما اعتنق قسم من الشهابيين النصرانية، ولعبوا دوراً مهماً في تاريخ لبنان الحديث.

كان الأمراء التنوخيون في مطلع القرن السادس عشر ١٥٠٠م ملتزمين ناحية إقليم الخروب، منذ أن ولاهم عليها الأمير العادل نور الدين محمود زنكي في منشوره عام ١١٥٩ م الذي ذكر قريتي «برجا وبعاصير»، وموقع إقليم الخروب المتقدم عسكرياً في بلاد الشوف على تخوم مدينة صيدا لمواجهة القوات الصليبية ومحاربتها. استمرت ناحية إقليم الخروب على وضعها طيلة حكم الدولة المملوكية تحت تصرف الأمراء التنوخيين. لكن بعد زوال الحكم المملوكي على يد العثمانيين بعد معركة مرج دابق سنة ١٥١٦، وكان تحالف التنوخيين مع الدولة المملوكية في محاربة العثمانيين سبباً لإنهاء حكمهم على بلاد الشوف ومنطقة الغرب؛ إذ لم يعد لهم أي نفوذ وصودرت أملاكهم وتوزعت إقطاعاتهم على حلفاء العثمانيين. وُلي الأمير جمال الدين بن بهاء الدين خليل الأرسلاني على الغرب والمتن والجرد، وآل معن على بلاد الشوف، والأمير عساف التركماني على كسروان وبلاد جبيل.

مع مجيء المعنيين إلى ناحية إقليم الخروب، كانت هذه كبقية مناطق بلاد الشوف منطقة مستحدثة من حيث العمران فيها، ومن حيث ورود السكان إليها، لأنها لا تعرف سكاناً من قبل ولم تكن مأهولة إلا بقرى أربعة «برجا وبعاصير والجية والبرجين». اهتم المعنيون بمناطق إقليم الخروب وشجعوا الكثير من العائلات والقبائل على السكن والاستقرار فيها لتنشيط الحركة السكانية والاقتصادية وخاصة منها الزراعية. في البداية أتوا بعشائر وعائلات كبيرة من منطقة البقاع وأسكنوهم على تلال الإقليم

وبالقرب من ينابيعه، وخاصة في منطقة نهر الحمام وعلى تلال ما عرف بعين الفخارة التي تعرف اليوم بضهور بلدة شحيم. في طليعة هذه العائلات: نجم الدين وعبدالله وشرف الدين من ناحية بعلبك، وعائلات مراد وشعبان ويونس من منطقة المرج وبر الياس، وكذلك عائلات من مناطق الشمال التي اتجهت للسكن في وسط نواحي إقليم الخروب في القرى الممتدة من نواحي بلدة شحيم حتى سواحل البحر. كان السكان الجدد يزاولون الزراعة وتربية الحيوانات دون أن تكون لهم أي ملكية في ذلك الحين، فكانت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار أدّت إلى كثرة المنازعات بشأنها. لكن هذا الحضور السكاني أدى إلى تطور عمراني في نشوء القرى والبلدات التي توزعت على جميع نواحيه. أما نواحي إقليم الخروب الجنوبية الغربية والغربية الشمالية، فقد ازدهرت وتطورت سكانياً بعد أن شق الأمير فخر الدين الثاني طريقاً مهماً تربط بين مدينة صيدا وجبل الشوف وتصل إلى طريق الشام، وتمر عبر ناحية إقليم الخروب. تنطلق هذه الطريق بالقرب من مصب نهر الأولي وتتجه من علمان فالجميلية، فمجدلونا، فالمغيرية، فمزبود، فشحيم، فعانوت، فحصروت، فعنبال، فبيت الدين، ثم تتجه نحو بلدة الباروك، فعين زحلتا وتصل إلى منطقة المديرج. تتفرّع من بيت الدين طريق تصل بين دير القمر مع الساحل قرب مصب نهر الدامور بجانب بلدة الدامور حيث ترتبط بين خطين ربطت بين مدينتي صيدا وبيروت مروراً بساحل ناحية إقليم الخروب بين مصب النهرين. بعد شق هذه الطرقات، بدأت هذه القرى تعرف بعض المقيمين فيها؛ إذ تمركزت بعض العائلات على جوانبها لخدمة القوافل والعربات التي كانت تنقل البضائع من ميناء صيدا بإتجاه البقاع وبلاد الشام، فحرّكت الحركة التجارية وأقامت الأسواق الدائمة والمتحركة لعرض البضائع كسوق مرج شحيم، وسوق مرج بعقلين.

بعد مقتل الأمير فخر الدين المعني الثاني توالت الويلات على الإمارة المعنية وبدأ الحكم المعني بالإنكماش، فخلفه الأمير ملحم الذي توفي سنة

١٦٥٨م. عندما خلفه الأميران أحمد وقرقماز، كان هدفهما إعادة الأمارة على ما كانت عليه من قوة واتساع أيام الأمير فخر الدين، الأمر الذي واجهه الولاة العثمانيين بكثير من التشدد والحزم والقسوة تجاههما، أخذوا يتشددون على كل ما له علاقة بالأسرة المعنية وقاموا بتعيين أمراء يثقون بهم وعلى عداء مع هذه الأسرة، فعينوا على جبل الشوف آل العماد، وعلى مناطق المتن والغرب آل علم الدين. كما سلخوا مدينة صيدا عن الإمارة وأولوا عليها الوالي العثماني علي باشا الدفتردار. نفّذ هذا الوالي العثماني الجديد سياسة كيدية انتقامية طالت جميع مناطق إمارة الشوف؛ كان من ضمنها ناحية إقليم الخروب التي تعرضت أملاكها للنهب، وفرضت على أهلها الضرائب الباهظة التي لا يستطيعون تحملها، فعاشت قرى ناحية إقليم الخروب حالة من الفوضى والحصار بعد أن قطعت السبل عليهم من مدينة صيدا جنوباً ومن ناحية الشوف شمالاً. على أثر استلام أحمد كوبرولي الصدارة العظمى سنة ١٦٦٢م، أمر بعزل والي صيدا علي باشا وعين بدلاً منه الوالي محمد باشا الأرناؤوط الذي تابع سياسة خلفه ملاحقة الأمراء المعنيين وإنهاء حكمهم في جبل الشوف. كما اتبع هذا الوالي سياسة المراوغة والحيلة فأبدى تعاطفه مع الأميرين أحمد وقرقماز، فكتب إليهما وأطلق لهما الأمان، وطلب منهما أن يرسلا له رجلاً من خواصهما ليكتب له عقد الصلح، ويوجه معه كتاب خلعه الإمارة لهما. انخدعا بذلك وظهرا من مخبأهما وأرسلا له مدبرهما ومعه الهدايا؛ وعند وصوله إليه أمنه وأطلق الأمان للأميرين وعاهده على أن يحضرا إلى عين بلدة مزبود في إقليم الخروب؛ وأنه يرسل مدبره إلى هناك لمقابلتهما ومخاطبتهما بما يلزم من الشروط وهناك يفرغ عليهما خلع الولاية في احتفال شعبي كبير يجمع أبناء الشوف وأبناء إقليم الخروب؛ وأصرفه من عنده مسروراً بكل كرامة. سُر الأميران بهذا الحكم واطمأنا إليه، وأسرعا يستعدان لحضور هذا المهرجان. بعد تهيئة الأجواء وتدبير الأمور سار الأميران إلى ناحية إقليم الخروب متوجهين إلى بلدة مزبود حيث كان الاحتفال في سهل قرب عين

ماء في منطقة تعرف «بجيرو». عندما وصلا وجدا مدبر الوزير ومعه جمع غفير من أهالي قرى إقليم الخروب وجموع من العساكر؛ وعند نزولهما من موكبهما هاجمهما عساكر المدبر وأخذوا يعملون فيهما السيف؛ فنهضا للقتال؛ قُتل الأمير قرقماز واستطاع الأمير أحمد النجاة. قيل إنه أصيب برقبته وفر مع قومه، فبقي كل حياته يابس الرقبة لا يستطيع تحريكها، ثم رجع إلى مخبئه واختفى فيه سنتين.

ويروي شيفاليه دارفيو في كتابه «الذاكرة» عن هذه الواقعة فيقول: «مرَّ على المفاوضات ستة أشهر مما دفع الأميرين إلى مقابلة الوالي في قرية مزبود، على بعد فراسخ إلى الشمال الشرقي من صيدا... أن الأميرين أحمد وقرقماز وصلا إلى مزبود في المساء على رأس ٥٠٠ رجل من أتباعهما، وكان الباشا قد انتقى حسن آغا الألباني لتحقيق مخططه في الغدر بهما وزوده بحاشية قوامها ٢٠ ضابطاً، وأوعز إليه أن يجهزوا على الأميرين بمجرد أن يمد الأغا يده إلى سيفه، وجرت المقابلة باستقبال حار، وبعد أن تناول الزعماء القهوة تفرق رجال المعنيين في الأماكن المجاورة للإستراحة، وبعد أن عقدت الجلسة ودار الحديث حول موقف الأميرين من الدولة العليا، وقف حسن آغا متظاهراً بفض الجلسة ثم امتشق حسامه (سيفه)، وأهوى به على الأمير قرقماز فقتله، وهاجم أحد ضباطه الأمير أحمد، ولكنه في اللحظة ذاتها كان الشيخ حسن الخازن بن أبي قانصو وحفيد أبي نوفل قد امتشق حسامه، وأهوى به على رأس المهاجم فقتله، وكان الأمير أحمد قد أصيب بجرح في عنقه، فأمسك الشيخ الخازني الأمير بيده اليسرى وشق بسيفه طريقاً له وللأمير بين المعتدين حتى وصلا إلى خيلهما، فانطلق به نحو الجبل، وهكذا نجح الخازني في إنقاذ الأمير أحمد الذي كثيراً ما كان يتحدث عن تلك المعركة، منوهاً ومعترفاً بجميل الخازني عليه...».

كان الحكم المعني في عهد الإمارة لناحية إقليم الخروب يُعتبر

إنطلاقاً لتكوينه البشري وتركيبه الديمغرافي الطائفي، وإعماراً لقراه وبنيته الإقتصادية التي كانت ترتكز على الزراعة وتربية الماشية، وخاصة زراعة التوت التي أدخلها الأمير فخر الدين بعد تشجيعه تربية دود القز لتنشيط صناعة الحرير التي اعتبرت مصدر الإمارة الأساسي. لذلك كان الفلاحون في إقليم الخروب في عهد الإمارة هم قاعدة النظام الإقطاعي ويشكلون الأغلبية الساحقة من سكانه الدافعة للضرائب المتنوعة: كالعشر والخراج، وضريبة استعمال المراعي في أراضي المشاع، وضريبة استخدام الطواحين التي كانت تبنى على الأنهر، وهي تعتبر أملاك عامة. هذا بالإضافة إلى ضرائب أخرى كان الملتزمون يتفننون بإيجادها، ولهذا كان أهالي إقليم الخروب يعانون عسف سياسة الأمراء المعنيين عليهم بالإضافة إلى ظلم الملتزمين الإقطاعيين لحاكم الجبل الذي كان رأس هذا النظام الإقطاعي المحلي. كان هذا الحاكم بدوره يلتزم بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بنفسه أو بواسطة أتباعه من المقدمين أو المشايخ الإقطاعيين إلى والي صيدا أو إلى غيره. من هنا نرى أن أصحاب المقاطعات المحلية كانوا يتصرفون في ناحية إقليم الخروب أمراً ونهباً بين الفلاحين، ويجبون الخراج والأموال فيدفعون مقداراً منهم إلى حاكم الجبل، وبعد ذلك يصادرون معظم أموال ومحاصيل ومواشي الفلاحين.

لقد كانت علاقة أهالي إقليم الخروب بالحكام المعنيين وملتزميهم متقلبة تبعاً لتقلب متسلميها وأعوانها من طرف لآخر حسب ما تقتضيه مصالحهم. لم يكن صعباً على المقاطعجية الدرزية والمشايخ في تلك الفترة سوق رجال مقاطعاتهم إلى الحرب، وقد أظهر وفاء أهل الإقليم وفاءهم ومحبتهم واحترامهم وتضحياتهم تجاههم، حتى أصبح إقليم الخروب ملاذاً لهم ولأمرائهم ومشايخهم الذين تعرضوا للقتل والاغتيال. كما لجأ الأميران أحمد وقرقماز إبنا الأمير ملحم المعني واختبآ في أحراج قرية مزبود سنة ١٦٦٠ هرباً من أحمد باشا والي صيدا، وكذلك لجأ المشايخ النكديون إلى البرجين والدبية واختبأوا في تلة بكشتين بعد ملاحقتهم من

قبل القوى الدرزية المعادية لهم وخاصة بعد الصراع القيسي اليمني. رغم وفائهم واحتضانهم ورعايتهم ومدهم بكل مساعدة والقتال إلى جانبهم، كان رد الجميل لأبناء إقليم الخروب من الأمراء والمشايخ المزيد من الذل والإهانة حتى وصلت الأمور إلى الضرب والقتل ومصادرة الأموال والمحاصيل واتلاف الأملاك والأرزاق.

إقليم الخروب في عهد الحكم الشهابي: ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢[٢]

الشهابيون: أصلهم ونسبهم: ينتسب الشهابيون إلى مالك الملقب بشهاب من سلالة مرة بن كعب لؤي بن غالب بن فهد الملقب بقريش، ويعود نسبهم إلى اسماعيل السرياني الآرامي جد العرب المستعربة. أما مرة فولد له ثلاثة أولاد يهمنا منهم يقظة، فهذا وُلِد له مخزوم ولمخزوم عمر ولعمر عبدالله المغيرة، وللمغيرة هشام، ولهشام الحرث، وللحرث مالك جد الشهابيين. في سنة ٦٣٦م أمر عمر بن الخطاب الأمير مالك بن الحارث أن ينتقل إلى حوران، فنهض إليها بآله ورهطه وتوطن قرية الشهباء، أما سبب لقب مالك بشهاب فهو أن أمه كانت من ذوي شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة القرشي من رهط آمنة أم النبي محمد ﷺ فلقب بشهاب تبركاً بجده. في سنة ١١٧٢م انتهت الإمارة إلى الأمير منقذ، ولما وقعت النفرة بين محمود نور الدين زنكي حاكم دمشق وصلاح الدين الأيوبي حاكم بلاد مصر، خامر الأمير منقذ الوجل من نور الدين لأنه كان موالياً صلاح الدين، فجمع وجوه العشيرة واستشارهم في القيام من حوران فأجابوه بالرضى وقاموا إلى صحراء جسر أيوب يرومون الذهاب إلى مصر. لما بلغ نور الدين قيامهم أرسل لهم خلعاً وهدايا طالباً أن يرجعوا إلى أوطانهم آمنين وأن يكونوا عنده كما كانوا عند صلاح الدين فأبوا، فأذن لهم أن يقيموا حيثما شاؤوا، فارتحلوا إلى وادي التيم ونزلوا في بيداء الظهر الأحمر من الكنيسة إلى الجديدة. كان الإفرنج حينئذ قد استولوا على وادي التيم وتوطنوا حاصبيا وحصنوها، فلما بلغهم نزول آل شهاب

بعشائرهم في ظهر الأحمر، جمع منطور قائدهم جموعه وحاربهم زمناً لكن بني شهاب تغلبوا عليه وقتلوه وتملكوا حاصبيا، ثم حاربوا ذخائر صاحب قلعة الشقيف وكسروه، فطلب الصلح فصالحوه... وصلت أخبار الانتصارات التي حققها الأمير منقذ وعشائره على الإفرنج للسلطان العادل نور الدين فأنعم عليهم بخلع سنية وأحق الأمير منقذ بمؤدب لأولاده هو رستم بك الداودار وملكه على البلاد التي فتحها. توفي الأمير منقذ سنة ١١٩٤م وخلفه على الولاية ابنه الأمير نجم شيد في حاصبيا منازل لرواده ومريديه، وأطاعه إخوته وأعمامه ورعيته... خلفه أكبر أولاده الأمير عامر سنة ١٢٢٤م، زحف الإفرنج على وادي التيم في أيامه وكسروا الشهابيين. استنجد بالأمير عبدالله المعني، فأنجده فتغلب على عسكر الإفرنج واستولى على الديار الغربية في وادي التيم سنة ١٢٤٠م. هكذا أنعم الملك صالح الأيوبي على الأمير عامر بإقطاعه الأراضي في البقاع، فأصبح صاحب الحول والطول. ظل كذلك إلى أن خلفه ابنه الأمير قرقماز ثم ولي بعده الأمير سعد؛ وفي أيامه غزى المغول بلاد الشام وما زالوا يوغلون فيها وعليهم هولاكو حتى انتهوا إلى وادي التيم فقاتلوا الأمراء الشهابيين وبددوا شملهم؛ فخُربت تلك الربوع ردحاً من الزمن إلى أن عاودها بعض أهلها فعمروا القلاع وشادوا المنازل.

عندما وفد الشهابيون إلى وادي التيم كان يونس المعني يحكم الشوف فخف حالاً لاستقبالهم واحتفى بقدومهم، فالشهابيون كانوا قيسيين كالمعنيين. وحّدت الرابطة الدموية بين القبيلتين العربيتين وعملت على تقوية التعاون بينهما مدة خمسة قرون، وذلك بالمصاهرة والمناصرة. ازدادت هذه العلاقات مع الزمن حتى أصبحت تحالفاً عسكرياً ظهرت نتائجه في تلك المساعدات المشتركة التي كان يقدمها كل فريق للآخر عندما يتعرض لخطر عدوان خارجي، ولطالما اتفقت العائلتان وتحملتا معاً الأفراح والأتراح دون أن تنفصم عرى المحبة بينهما. كان الأمير فخر الدين المعني الثاني يعتمد دائماً على حلفائه الشهابيين الذين ما خانوا له عهداً، ولا مالوا عن

وده حتى في أشد المواقف الحرجة. تجلى ذلك في مساعدة الأمير علي الشهابي للأمير فخر الدين المعني الثاني أثناء حروبه مع ابن سيفا وآل حرفوش وبعض الولاة العثمانيين وخصوصاً أثناء معركة عنجر في البقاع وأسرهم لمصطفى باشا والي الشام.

بعد موت الأمير أحمد ابن أخ الأمير فخر الدين آخر الأمراء المعنيين، اجتمع مشايخ الجبل ووقع انتخابهم في مجلس حافل على تسليم الحكم إلى آل شهاب، ونال الأكثرية رئيسهم الأمير بشير من راشيا. كان الباب العالي شاعراً بضعفه عن حكم الجبل خصوصاً بعد فشله في إمارة آل علم الدين المسلمة، فقبل مبدأ إنتخاب الحاكم؛ وليقسم السلطة بحسب عادته لم يصدق على انتخاب الأمير بشير بل سمّي كأمير للجبل شهاباً آخر يدعى حيدراً بسن إثنتي عشرة سنة وهو من فرع حاصبيا؛ ولكي لا تقع الفتنة بين الدروز، سمّي بشيراً الذي انتخبوه نائباً عن الأمير الصغير. لم يحدث في ولاية بشير الأول ما يستحق الذكر إلا أنه اشترك في قتال القيسية ضد اليمنية، ومات في سنة ١٧٠٦ بعد حكم تسع سنين. في عهد الأمير حيدر قضي على حزب اليمنيين الذين كان يقودهم ويناصرهم آل علم الدين المسلمون، وقد حمل عليهم الأمير حيدر وقائد عسكره أبو اللمع جد أمراء المتن وكانت واقعة عين دارة الحاسمة. بعد ست وعشرين سنة من حكم مضطرب بالإقتتال بين الحزبين الدرزيين، وبموافقة السلطان تنازل الأمير حيدر في سنة ١٧٣٢م عن الحكم لإبنه الأمير ملحم الذي حكم الجبل من سنة ١٧٣٢ ـ ١٧٥٤م. تخلى الأمير ملحم عن الحكم كأبيه ولكنه قدّم الكثير للإمارة: فقد تمكن من تخفيض الضرائب عن الجبل، وحصل أيضاً على حق صريح بإيجار أرض البقاع الغنية، ثم رمّم مرفأ بيروت، فأصبحت بيروت ودير القمر الأفضل والأحب عند الشهابيين. في بيروت مرض الأمير ملحم سنة ١٧٥٤ م، فتخلى عن الحكم لأخويه أحمد ومنصور اللذين باختلافهما كادا يشعلان في الجبل جذور المعارك الأخوية التي أطفأتها حكمته. كما ترك ولدين قاصرين: يوسف وقاسم وابن أخ بالغ

اسمه قاسم بن عمر أمير غزير والد الأمير بشير الثاني الكبير. بدأ الأميران أحمد ومنصور ١٧٥٥ ـ ١٧٦٣ م، الحكم بعد موت أخيهما ملحم بإبعاد إبن أخيهما قاسم بن عمر الذي سلمه الأمير ملحم الحكم بالنيابة عن ابنه القاصر. تنازعا السلطة، وفي كل وقت كانت روح الحزبية والحسد بين الأسرة سبباً في الإنقسامات: فهان على الخصمين أن يعتمد كل منهم على حزب فأحمد رأس حزب يزبك ومنصور حزب جنبلاط، وثمة أُسر أخرى قوية هي أسرة نكد، وكانت تتهادى بين الحزبين فترجح تارة كفة هذا وطوراً كفة ذاك. في أجواء الفوضى، وخراب الجبل، وصعود الأمير يوسف الشهابي بصفاته الطيبة وبطولاته العسكرية، التي أكسبته عطف العائلات والشعب في الجبل، اضطر الوصيان الأميران إلى الخضوع التف الجنبلاطيون والنكديون حول الأمير يوسف، وفي الباروك مقر القوى اليزبكية الذين انضموا أخيراً إلى الصفوف، انعقدت جمعية المشايخ في سنة ١٧٧٠م وأعلنت الأمير يوسف أميراً للجبل وصادق الباب العالي على ذلك. حكم الأمير يوسف من سنة ١٧٧٠ ـ ١٧٨٩ م، وحدث في عهده الكثير من التطورات السياسية والعسكرية. تولى الحكم من بعده الأمير بشير الثاني الكبير ١٧٨٩ ـ ١٨٤٠م، وكان حكمه حافلاً في التبدلات السياسية والاقتصادية والعسكرية داخلياً على صعيد الجبل وإقليمياً على صعيد بلاد الشام وبلاد مصر. جاءت في عهده الحملات الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت، ومن ثم ظاهر العمر، ومن بعده أحمد باشا الجزار، ومراد بك إبراهيم، والليدي استير ستانهوب الإنكليزية، وسليمان باشا، وحصل الكثير من الأحداث التي عملت على تبدلات اقتصادية وسياسية على صعيد منطقة جبل لبنان. بعد الأمير بشير الثاني الكبير حكم الجبل الأمير بشير الثالث ١٧٤٠ ـ ١٨٤٢م الذي وقع ضحية الفتن والمؤامرات الداخلية والخارجية؛ فسقط الجبل بفتن طائفية ودموية متتالية أدّت إلى تقسيمه إلى قائمقاميتن درزية ومسيحية وإنهاء الحكم الشهابي الذي صبغ الجبل بحكم خاص له دلالاته السياسية على مستقبل تاريخ لبنان.

تحت زعامة الأمراء المعنيين، ثم الشهابيين، بات النظام الإقطاعي الدرزي مصلطاً سيفه على رقاب أبناء إقليم الخروب. وصف هذا الوضع الأستاذ المؤرخ محمد الميسو الحجار حيث يقول في مقدمة كتابه «تاريخ إقليم الخروب»... «لم تتبدل حالة إقليم الخروب في عهد الشهابيين عما كانت عليه في عهود سالفيهم من التنوخيين والمعنيين، بل ظل كما كان سابقاً بقرة حلوباً عندهم، يستخدمون سكانه ويستثمرونهم ويقاسمونهم أتعابهم... بل ظلت هذه القطعان البشرية لا تفرق في نظرهم شيئاً عن أشباهها من قطعان الأنعام، وسائر الماشية التي يشربون ألبانها ويذبحونها عند اللزوم للتلذذ بأكل لحومها والتغذي بها... الخ». هكذا كان تاريخ إقليم الخروب في العهد الشهابي إقليم الألم والحرمان والخضوع لمشيئة الإقطاعية الدرزية التي استباحته وأصبح ساحة مفتوحة لصراعاتهم الحزبية وتنافسهم الإقطاعي، هذا بالإضافة إلى جعله ساحة حرب مع سائر المناطق المجاورة من ولاية صيدا إلى ولاية بيروت، فكان فيه الدمار والخراب وقتل شبابه وجرهم إلى ساحات الحرب تنفيذاً لرغبة امراء ومشايخ العائلات المقاطعجية الدرزية التي حكمته واستولت عليه.

في حكم الأمير ملحم الشهابي سنة ١٧٤٣، تمرد أصحاب جبل عامل المتاولة على والي صيدا سعد الدين باشا العظم واعتدوا على أملاك الأمير حيدر في إقليم الخروب وإقليم التفاح. نهض الأمير ملحم إليهم بإيعاز من والي صيدا، فقاتلهم وهزمهم وأسر أربعة من شيوخهم، وفرض عليهم ضريبة لتعويض الخسائر في الإقليمين؛ ثم حدثت موقعة أخرى بين الأمير وأسعد باشا في قب الياس في البقاع واستطاع الأمير الانتصار عليه، وهاجم بعلبك وخلع عاملها الأمير حيدر الحرفوش لأنه ساعد الباشا العثماني. هذا العمل أغاظ والي دمشق فشن حملة عسكرية لتأديب أمير الجبل. كان الأمير ملحم قد رزح تحت أعباء نفقات كبيرة بسبب تلك الأحداث، فعجز عن دفع المال المطلوب منه لوالي صيدا عثمان باشا الذي خلف سعد الدين باشا. همَّ والي دمشق لإخضاعه ومقاتلته، فأحرق

إقليم التفاح وقطع الأشجار والزيتون من شمال نهر الأولي حتى بلدة مزبود، أي خرّب قرى علمان، الجميلية، مجدلونا، والمغيرية. وفد الأمير ملحم إلى بلدة مزبود وقام بحملة تجنيد واسعة في قرى منطقة إقليم الخروب لمواجهة فلول جيش الوالي العثماني ومنعه من تخريب الأملاك وقطع الأشجار من توت وزيتون وكرمة، ووافى الباشا من دمشق واليها ليتعاون على مقاتلته، إلا أن الوالي عثمان باشا تدخل صلحاً وكفل المال المطلوب، وافترقا متصالحين.

في منتصف القرن الثامن عشر ١٧٥٠ م، وبعد حركة التمرد التي قادها الشيخ ظاهر العمر ضد الدولة العثمانية، وخروج درويش باشا من ولاية صيدا بعد الأحداث الدامية التي حصلت في إقليم التفاح ضد الشيعة، قام هؤلاء وفوضوا أمرهم إلى الشيخ الظاهر وانضموا إليه، فاشتدت عزيمتهم. لما علم ظاهر العمر بنهوض درويش باشا من صيدا، أرسل أحد خواصه الملقب «بالدنكزلي» بجماعة من أتباعه إلى صيدا، فاستولى عليها وصار نائباً من قبله فيها. تعاظم أمرهم وبدأوا يتجاوزون الحدود ويهاجمون إقليم جزين وإقليم الخروب المتصلين بولاية الأمير؛ وبالفعل قام الدنكزلي ومعه جمع من الشيعة بإحتلال الجزء الجنوبي من إقليم الخروب فاحتلوا قرى علمان وجون ومنطقة شرق نهر الأولي حتى تلال بلدة الرميلة المنطقة المعروفة اليوم ببلدة الوردانية. هبَّ أبناء إقليم الخروب للدفاع عن قراهم والمحافظة على أملاك آل جنبلاط، بعد أن هرب علي باشا جنبلاط مع رجاله بعد هزيمته في إقليم التفاح. بنتيجة هذا الخطر الذي داهم إقليم الخروب من شيعة جبل عامل، هبَّ الشيخ كليب النكدي حليف الأسرة الجنبلاطية قبل أن يصل العدوان إلى مناطقه في الإقليم الغربي متوجهاً إلى إقليم الخروب لصدهم عن المظالم. نزل في قرية برجا وبعاصير وأشهر سيف الحماية وتوجه مع فرسانه ومع مقاتلي إقليم الخروب الذين نظّمهم وجنّدهم إلى المناطق المحتلة من الإقليم الجنوبي الغربي. وقعت هناك معركة شمال نهر الأولي في قرية علمان حيث استطاع الشيخ كليب النكدي

وأبناء إقليم الخروب أن يحققوا نصراً حاسماً أدى إلى تراجع قوات الدنكزلي إلى مدينة صيدا. في هذا الوقت ربطت علاقة طيبة أمير الجبل مع والي بيروت فطلب منه المساعدة لمحاربة ظاهر العمر والدفاع عن إمارة الجبل، فقامت قوات ظاهر العمر بإرسال ٤٠ مركباً من صيدا إلى منطقة النبي يونس في بلدة الجية الساحلية لقطع الطريق والإمداد من والي بيروت إلى أمير الجبل. كاد الوضع يتفاقم ويدخل إقليم الخروب من ساحله إلى جبله في ساحة قتال أكبر من إمكانياته وقدراته، إلى أن صدر الأمر السلطاني إلى الأمير بالقيام لقتال الشيخ ظاهر العمر وأتباعه الشيعة وطردهم من صيدا، وأنعم السلطان على الأمير بترك مال بلاده سنة، وكان ذلك بواسطة عثمان باشا والي دمشق. كما وجه إليه خليل باشا الدالي والي القدس وكان الجزار معه وأصحبه بوالي مدينة كركوت مع ألف فارس. قام الأمير برجاله من دير القمر واتجه إلى صيدا لمحاصرتها. أما ظاهر العمر فأرسل كتاباً إلى الأمير ليرجع بعسكره إلى ناحية إقليم الخروب وشمالي نهر الأولي، ومن هناك يراسله بالصلح وإلا يحضر إليه بعسكره. أبى الأمير الرجوع إلى إقليم الخروب شمال جسر نهر الأولي، فوقعت الواقعة وتصادم الجيشان شمالي صيدا حيث كانت واقعة دموية قتل فيها الكثير، وانسحب الأمير إلى الجبل بعد تدخل الاسطول المسكوبي لصالح ظاهر العمر.

في عهد الأمير يوسف سنة ١٧٧٦ م، تفاقمت الأوضاع بين إمارة الجبل الشهابية وأحمد باشا الجزار الذي كان والياً على صيدا. بعد سفر حسن باشا الصدر الأعظم إلى بلاد تركيا، بدأ الجزار في إملاء شروطه على الأمير يوسف؛ فما كان منه إلا أن احتل بيروت التي كانت تحت أمرة الشهابيين ومعها بلاد أخرى. أدرك الأمير يوسف الضغينة التي يضمرها له الجزار فاتصل بالصدر الأعظم وطلب منه حلاً لهذه الحالة. أرسل الصدر الأعظم اسطوله الذي كان في جزيرة قبرص وطلب من الجزار الإنسحاب من بيروت وإعادة أملاك العائلة الشهابية في بيروت وضواحيها، فعاد

الجزار بحراً إلى صيدا، ورجعت جيوشه براً عبر طريق الساحل. طبقاً لسياسة الانتقام التي أداها الجزار وجيشه في ولاية بيروت وتخريب الأملاك الشهابية، قامت الأسرة النكدية بوضع كمين عسكري على طريق الجية في ساحل إقليم الخروب بعد أن عززت قوتها من قرى برجا وبعاصير والبرجين. عند الصباح أقبل عليهم عسكر الجزار فشنوا عليه ضربات قوية، فاستعانوا بالقوة المساندة واستطاعوا القضاء على القوى الكامنة، واعتقلوا الشيخ أبا فاعور وولده الشيخ محمود والشيخ واكد. بعدما سقط أخوه الشيخ بشير جريحاً بين القتلى أتيح له كاهن من قرية الدبية كان ماراً من هناك ورآه صريعاً بين القتلى معرّى من الثياب يختلج بما فيه من رمق الحياة، فاعتنى به وحمله إلى منزله في قرية الدبية، وأخذ يضمد جراحه. أرسل إلى بني نكد في دير القمر يبشرهم بأن الشيخ لا يزال حياً عنده، نقله ذووه إليهم وشكروا للكاهن اعتناءه به ووهبوه أرضاً من ملكهم جزاءً لمعروفه. أما الأمير الشهابي فأراد أن يبرر هذا العمل الذي كان خارجاً عن علمه، وطُلب منه إخلاء الشيخين اللذين أسرهما العسكر بفدية وقدرها ماية ألف غرش فقبل الجزار بذلك، ولكنه لم يفِ بوعده وحاول ابتزاز الأمير الشهابي. في سنة ١٧٧٨م شاق بنو نكد الأمير يوسف مطالبينه بإنقاذ الشيخين النكديين من سجن الجزار وتحالفت معهم العائلة الجنبلاطية على خلع الأمير يوسف إذا تلكأ بذلك. أما الأمير فمضى ببعض قواته من دير القمر إلى غزير، ولبث هناك حتى وقع الخلاف والشقاق بين مشايخ بني علوان وأحد أبناء عمهم مما أدى إلى قتل أمير منطقة الباروك، فعاد الأمير إلى ناحية الشوف لمعاقبة الفاعلين الذين فرّوا من وجهه لاجئين إلى أحمد باشا الجزار للحماية. إلا أن الجزار أرسلهم مع عساكره لينتقم من أمير الجبل، فوصلوا إلى قرية غريفة حيث كانت المواجهة مع الشيخ كليب النكدي الذي انتصر عليهم وأخرجهم من منطقة إقليم الخروب باتجاه صيدا. لكنهم عاودوا الكرة وأرادوا الانتقام من آل أبي نكد فهاجموا أملاكهم في إقليم الخروب حرقاً وتدميراً، وجرت معركة قاسية بينهم وبين

الشيخ النكدي في بلدة البرجين، فانتصروا عليه ووقع الكثير من المحاربين قتلى وجرحى، ثم عادوا إلى صيدا بعد أن لاقى إقليم الخروب منهم الدمار والخراب.

إن الخلاف الذي حصل بين الأمير يوسف وأخويه الأميرين أفندي وسيد أحمد انعكس مباشرة على ناحية إقليم الخروب، حيث ناصر النكديون الأمير يوسف، وناصر الجنبلاطيون الأميرين أفندي وسيد أحمد وكانت المبارزة في إقليم الخروب للإنتقام من أملاكهم ومواقعهم فيه. بعد أن توفي زعيم الجنبلاطية الشيخ علي جنبلاط، وتفاقم الوضع في بلاد الشوف وكثر الناقمون على الأمير يوسف، تنازل عن حكمه في إدارة الشوف لأخويه أمام أعيان البلاد وكتب في ذلك إلى الجزار، ثم عاد إلى غزير، فأقرهما الجزار على الولاية بدير القمر. أما الأخوان فأقطعا أخاهما الأمير يوسف اقطاعات كسروان، ثم وقع الخلاف بين الأمراء الثلاثة على المال الميري، ووقعت بينهما مواقع كثيرة كان الجزار في حينها يقف متنقلاً بين الإخوة لتعميق هذا الخلاف ومشجعاً على القتال. بعد مقتل مدبر الأمير يوسف، الشيخ سعد، وقد هيج المشايخ الجنبلاطية عليه لأنه أحدث ضريبة جديدة على أشجار التوت، اجتمع الأنصار والحلفاء في بلدة السمقانية وقرروا عزل الأمير وإبعاده عن بلاد الشوف، وطالبوا من العائلة النكدية فك حلفها معه. رفض الشيخ كليب النكدي ذلك وأعلم الأمير يوسف بما يحيكه أخواه والجنبلاطيون له. عندما وقعت واقعة دير القمر، قتل الأمير أفندي وهرب الأمير سيد أحمد إلى المختارة وتحالف مع الجنبلاطيين وأثاروا الناس لإسقاط الأمير وساروا إلى دير القمر هرب الأمير يوسف منها إلى عكا للإحتماء بأحمد باشا الجزار، فحلَّ محله الأمير سيد أحمد الذي أمر بدمار العائلة النكدية وقطع أشجارهم وحرق بيوتهم وتشريدهم من البلاد. التمس الأمير يوسف من الجزار المساعدة ليحمي ما بقي من حلفائه من عائلات الجبل وبأن يدفع له ثلاث مئة ألف قرش. استجاب الجزار له وأمده بعسكر بقيادة سليم باشا، فاتجهت هذه الجيوش إلى إقليم الخروب

وخيمت بين قريتي علمان والمغيرية، وأخذ ينضم إليهم بنو نكد، وبنو تلحوق، وبنو عبد الملك، وأخواه الأمير قاسم والأمير حسن. أما الأمير السيد أحمد فسيّر الأمير قعدان في عسكر لمقاتلة الأمير يوسف التقى الفريقان في قرية عانوت في شمال إقليم الخروب، واضطرمت نار الحرب بينهما فانهزم الأمير قعدان، وتقدمت عساكر الأمير يوسف وهدمت المساكن الجنبلاطية ووضع الأمير يده على أملاكهم.

بعد مقتل الأمير يوسف في عكا تسلم إمارة الجبل الأمير بشير الشهابي، وخلعه عليها أحمد باشا الجزار والي عكا وطلب من عماله مساعدته. كما بعث إلى متسلم دمشق أن يعد عسكراً لمساعدة الأمير، ووجّه الأمير أسعد عامل حاصبيا في عسكرٍ إلى البقاع فانضم إليه أخو الأمير بشير الأمير حسن موفداً من أخيه لمساعدة الأمير أسعد في البقاع. وقعت هناك مواقع كثيرة وتوسع حينئذ نطاق العصيان على الأمير بشير حتى شمل منطقة الغرب والشحار والجرد ودير القمر؛ وكان أهالي دير القمر قد سطوا على المغاربة من رجال الأمير وقتلوا منهم رجالاً كثر. خاف الأمير من تفاقم الوضع وتوسيع العصيان فأمر بسحب الجيوش ومعها المشايخ الجنبلاطية إلى مدينة صيدا حتى تستتب الأمور. كذلك أمر أحمد باشا الجزار قائد جيوشه النازل قرب بيروت العودة إلى صيدا خوفاً من استفرادهم فعاد الجيش عن طريق الساحل. عندما وصلوا إلى منطقة الجية والسعديات، هاجمتهم جموع النكدية من ناحية إقليم الخروب، فكانت واقعة دموية قتل فيها الكثير من الرجال استطاع النكديون تحقيق الانتصار الكبير وقتل مئات الرجال من جيش الجزار والاستلاء على أسلحتهم، وعمت الاحتفالات قرى بعاصير وبرجا والبرجين حتى اليوم الثاني احتفاءً بهذا النصر.

لما علم أحمد باشا الجزار بهذه الواقعة وما أصاب جيشه من قبل النكديين وأهالي إقليم الخروب، غضب غضباً شديداً وأمر بإحتلال منطقة

إقليم الخروب. جهز الجزار جيشاً كبيراً لذلك وأمر الأمير بشير بالاستعداد لإعادة الشوف وإقليم الخروب لسيطرته وطلب منه موافاته في مدينة صيدا. رجع الأمير بشير وسار بحسب أمر أحمد باشا الجزار إلى إقليم الخروب وكان عدده اثني عشر ألف مقاتل فعسكر ببعض منه في بلدة عانوت في منطقة الشيخ عثمان ووجه القسم الآخر إلى تلال داريا وبلدة شحيم. أما الأميران حيدر والأمير قعدان فقد عسكرا برجالهما في تلال حصروت وعينبال وفي مرج بعقلين. وقعت بين الفريقين عدة وقائع في وادي نهر الحمام وعلى تلال حصروت، وكان الحرب فيها سجالاً. ثم أجمع الأميران على مهاجمة جيش الأمير بشير من المحاور الثلاثة بين نهر الحمام وحصروت وعانوت دفعة واحدة. لكن حدثت مع الشيخ قاسم جنبلاط خيانة كبرى فانسحب من المعركة التي كادت تحسم لصالح الأمير بشير، ولكن النكدية في إقليم الخروب الجنوبي دبروا لعسكر الأمير بشير مكيدة على يد رجل شجاع اسمه حنا بيدر من قرية الوردانية من قرى إقليم الخروب انتصروا بها انتصاراً كبيراً. فتك هذا الرجل ومعه خمسمائة مقاتل في عسكر الأمير بشير في بلدة شحيم فتكاً ذريعاً كاد يلحق الفشل بسائر قواته. لذلك أعد الأمير بشير خطة في تجميع عساكره على تلال شحيم منتظراً قدوم المساعدة من الجزار. في واقعة شحيم شدّت عزيمة الأميرين وعسكرهما ودامت الحرب بين الفريقين بين كر وفر، حتى وصلت الإمدادات العسكرية من الجزار جنوباً من مدينة صيدا. احتلت هذه بلدة شحيم حتى تلال بلدة البرجين بالقرب من تجمع القوات النكدية، وبعد واقعة الأمير جهجاه الحرفوشي وأهل زحلة، انتصر حينئذٍ الأمير بشير على الأميرين. لكن ما إن بلغت هذه العساكر مرج بعقلين، حتى حدث انشقاق بين قائدي العساكر القرة محمد قائد العساكر الزاحفة من إقليم الخروب، والمنلا إسماعيل القادم من البقاع. سبب ذلك كان التحاسد بينهما، فانسحب القرة محمد من القتال، وفتحت جبهة بعقلين دون مساندة فوجّه الشيخ جهجاه العماد قواته إلى عساكر الأمير بشير في إقليم الخروب.

انهزمت جيوش البشير وانسحبت إلى بلدة عانوت حيث كان المنلا إسماعيل معسكراً برجاله، فوقعت هناك بين الفريقين معركة كبيرة استمرت أياماً وقتل فيها الكثير من الجانبين. لما عجز قواد عساكر الجزار والبشير عن الفوز وأصبحوا محاصرين من الجنوب والشمال، إنسحبوا بأمر من أحمد باشا الجزار إلى صيدا. كان مع الأمير بشير أخوه الأمير حسن والشيخ قاسم جنبلاط، فأمر الجزار الأمير بشير أن يقيم في صيدا حتى تستكين الأمور ويقيم أخوه في بيروت، وجعل الشيخ قاسم جنبلاط محجوزاً في عكا لكن مكرماً. هكذا كان إقليم الخروب تحت عهدة الأميرين حيدر وقعدان حين صودرت الأملاك الجنبلاطية فيه ووضعت تحت تصرف النكديين. كانت هذه المرحلة بلاءً ودماراً على إقليم الخروب حيث تمَّ إحراق القرى وقطع الأحراج والأشجار وهدم البيوت انتقاماً للعائلات المقاطعجية الدرزية من بعضهم البعض.

ظلت بلاد الشوف في حالة من الاضطراب والفوضى، فاجتمع أعيان البلاد ومشايخها واتفقوا على إرجاع الأمير بشير إلى إمارة الشوف. عندما كتبوا إلى أحمد باشا الجزار وثيقة الاتفاق والعهد مطالبين موافقته، وافق الجزار على ذلك وأعيدت الإمارة للأمير بشير الشهابي الكبير. في سنة ١٧٩٣ عاد الأمير إلى الجبل واصطحب معه عسكراً من صيدا بقيادة المنلا إسماعيل. صعد الأمير بعسكره إلى عانوت وأخضع إقليم الخروب له وأرسل أخاه حسن والمنلا إسماعيل ومعهما الشيخ بشير جنبلاط إلى المختارة، فانسحب الأميران قعدان وحسين ابن الأمير يوسف إلى منطقة الغرب والشحار. تابع الأمير بشير طريقه إلى بعقلين وفتحت له بلاد الشوف. كان حكمه مميزاً عن بقية الأمراء، فسكن بيت الدين، وعمل على ضرب العائلات المقاطعجية الدرزية الكبرى. كان من نصيب إقليم الخروب أنه اقتطع جزءاً من أملاك العائلات المقاطعجية الدرزية النكدية والجنبلاطية، وإعطائها لمشايخ آل حمادة الذين سكنوا بعقلين.

في عهد الأمير بشير الثاني الكبير، جاءت إلى منطقة إقليم الخروب امرأة انكليزية تدعى «الليدي استير ستانهوب» التي اختارت لها مقاماً على تلة جميلة بجوار قرية جون في محلة تدعى «ضهر الست». كتب الكثير عن هذه المرأة: فمنهم من قال إنها باحثة، ومنهم من قال إنها جاسوسة، ومنهم من وصفها بشخصية الجنون والعظمة. قصَّ علينا الأستاذ إميل حبشي الأشقر بأسلوبه الروائي المشوق اسطورة «الليدي استير ستانهوب في إقليم الخروب»:

الليدي استير ستانهوب، هي فتاة إنكليزية غامضة السيرة في التاريخ. هي إبنة اللورد ستانهوب وحفيدة اللورد تشاتام لأمها؛ صار خالها وليم بت رئيس الوزراء الإنكليزي، فكان العدو الألد لنابليون بونابرت. عايشته استير في سنواته الست الأخيرة من حياته، وقامت بمهمة كاتبة أو أمينة سر له، فهل شربت منه كراهية الفرنسيين ووجوب محاربة نفوذهم في كل مكان إنها شاهدت في قصر خالها مجموعة من الفصول يقوم بتمثيلها رجال أذكياء يلعبون بأوروبا، فلم تعبأ بما شاهدت إلا من ناحية واحدة هي ناحية السيطرة على الشعوب.

كان كل ما في الليدي ستانهوب «يدل على الترجل، مزاجها، وأسلوبها، وصوتها، وكبرياؤها، ولولا بروز نهديها وتلك النعومة في الوجنتين لما خطر للناس أنها من الإناث». لما مات خالها تركت لندن إلى الريف ولم تلبث أن صدمت بوفاة أخيها، فرأت أن تنتقل إلى جو جديد يصفو لها، فرحلت إلى الشرق ومن جميع الشرق اختارت «إقليم الخروب».

ركبت البحر سنة ١٨١٠، لا تعلم إلى أين... وهي في الرابعة والثلاثين، العمر الذي تتزاحم وتكثر فيه أحلام المرأة ذات المزاج الغريب مثل الليدي ستانهوب. مرت بجبل طارق فرأت أن تكون رحلتها أبعد منه، ولم تلبث حتى تركته إلى أثينا، ثم إلى الأستانة ثم إلى وادي النيل. قبل أن

تصل السفينة إلى الإسكندرية عصفت بها الريح، وثار الموج فانكسرت؛ وأخذ البحر يفتح لها شدقيه ولكن قوارب النجاة أنقذت الناس، ولم تنقذ أشياءهم، وراحت السفينة تهوي، حتى ابتلعتها الأعماق... ومن الاسكندرية توجهت إلى فلسطين، ولكنها أصبحت رجلاً بالعمامة والطيلسان والسيف، كما يلبس مماليك مصر، ولم يعجب طبيبها ووصيفتها وخدمها ما رأوه، فقد تعودوا أن يروا من شذوذها أغرب منه. عندما أتت دمشق، كانت في ضواحيها حرب بين واليها المعزول المتمرد ـ يوسف باشا ـ وبين الأمير بشير الكبير وسليمان باشا صاحب عكا متحدين. وقد أخبرها بعض رجال البدو الذين ينتمون إلى يوسف باشا أن السلطان نحاه عن الولاية وولى سليمان، فاستعان هذا بأمير لبنان، فأقبل الاثنان يتنازعان الحكم بقوة السيف. لا تعرف الليدي أحداً من هؤلاء، كما أنها لا تعرف البلاد وسياسة الأتراك فيها... لكنها أحست أنها تبغض الأمير اللبناني وهي لا تدري أي شيء يدفعها إلى هذا البغض. كان البدو قد وصفوا لها تدمر فرحلت إليها تتبعها الحاشية وفريق من رجال الصحراء. هناك رفعت عينيها لترى في آثار الرواق الأعظم وعلى رؤوس المعبد التي استخفت بالدهر، عظمة زنوبيا امبراطورة الشرق، ثم أرخت نظرها تبصر المجد نائماً بين الأنقاض، وتلمس بيدها طموح تلك المرأة العجيبة التي لم تنبت مثلها روما. صغرت نفسها كما صغرت نفوس الجبابرة والملوك الذين زاروا تدمر، ثم جعلت تلوم القدر الذي لم يعد لها عرشاً تستوي عليه. بعد بضعة أشهر خرجت تريد انطاكية: فمن انكلترا، إلى بعض الجزر في بحر الروم، إلى تركيا وبيت المقدس، ودمشق، وتدمر، والشاطىء الانطاكي، رحلة طويلة يتهيبها الغزاة ورقعة واسعة من الأرض وضعت الليدي قدميها فيها لم تتراجع ولم تخف الأخطار. يظهر أن انطاكية المدينة التاريخية التي انطبعت في خرائبها أقدام الفاتحين، وظهرت بين حطامها آثار كسرى وأوريليان، وزنوبيا، وأحمد بن طولون، وغير هؤلاء، يظهر أن هذه المدينة كان لها أثرها البعيد في نفس الليدي؛ لقد مثلت أمام عينيها صور القواد والملوك

الذين فتحوا، واستبدوا، وحطموا، وسبوا، وكرعوا في الدماء، وطاب لها وهي لا تستبد بعد، أن تعد العدة لتفرض نفسها على البلد الذي تقيم فيه. كانت قد سمعت وهي في دمشق أن أمير لبنان بطاش طاغية يسمل العيون، ويقطع الألسنة والآذان ويعلق الناس بالحبال، ويجبي الضرائب بالقوة والعنف ضعفين وثلاثة أضعاف، فرأت أن تغادر الشمال إلى الجنوب، إلى لبنان بلد الأمير البطاش لتتبين أحكامه عن كثب، وقد يخطر لها أن تعيش في ظل الطغيان.

في اليوم الرابع والعشرين من شهر نوار سنة ١٨١٤م، انثنت تريد هذا الجبل على طريق الشاطىء. في قرية صغيرة فوق صيدا، ولا تبعد كثيراً عنها، بنت داراً لها تشبه الحصن. تقيم بهذا الدار طائفة من العبيد والجواري والخدم ينحنون لها كلما وقعت العين على العين، ويفدونها بالمهج، والخدم يقصون القصص وهي تسمع. أخبروها أن أمير لبنان شنق، قبل مجيئها بزمن قصير، فتيين من بني المعلوف عُرف أبوهما في ضواحي بسكنتا بأبي كشك. ذلك لإقدامهما على قتل البطريرك الكاثوليكي أغناطيوس صروف بالقرب من زوق مكايل رمياً بالرصاص في أواخر العام ١٨١٢م وهربا إلى قبرص، وعندما رجعا منها في العام الثاني قُبض عليهما وأرسلا إلى الأمير فعلق الحبال لهما. أخبروها بهذا وجعلوا يصفون لها استبداد الحاكم وقسوته وبطشه، فعرفت أن في هذا الشنق عدلاً. بعد ذلك عوّلت، وهي التي أحست من قبل أنها تبغضه، على التشبه به في الاستبداد والقسوة والبطش، وفي العدل إذا وجدت سبيلاً إليه. أرادت لكي تبلغ هذه الغاية أن تجعل حصنها مرجعاً «لرعاياها» الذين حولها، تصدر فيها الأحكام وتقضي الحاجات. كما أرادت أن تمد نفوذها إلى الجنوب، وإلى الشمال بالحسنى وبالإرهاب حتى يعلم أهل الجبل أنها صاحبة إمارة صغيرة شيدتها على رمية حجر من إمارة بشير. مهما يكن أمير الجبل عظيماً، فالليدي ستانهوب التي تحميها بريطانيا سيدة البحار هي أعظم منه، ومهما بلغت سطوة الولاة الأتراك في عكا ودمشق فهم لا يجسرون على أن يمدوا

إلى الفتاة الإنكليزية يد الأذى. تلك هي الفكرة التي دفعت الليدي، على ما نعتقد، إلى التشبه بأمراء الأقاليم المستقلين في القرون الوسطى، والاستخفاف بمن حولها من أصحاب السلطان. أضف إلى ذلك شذوذها ومزاجها الغريبين اللذين عرفهما المؤرخون بدأت بالبناء، بناء الإمارة التي أرادت على الأسس التي يتخذها قادة الشعوب دستوراً لهم. كانت تصالح العشائر المتعادية اللاجئة إلى السيف، وتعالج خصومة الزعماء فتردها صحبة، وتقسو على المتمردين كما يقسو المالك سعيداً في بيت الدين. وتشتري السلاح وتربي الخيل، ولا تظهر «لشعبها» إلا بثياب الرجال وبالعمامة والطيلسان. أقبل الناس يتعرفون إلى المرأة التي تبذل مالها بسخاء، لا تخشى الفقر ولا يغلق بابها في وجه سائل. يقوم بخدمتها جيش من الموظفين: عبيد لتربية الخيل، ورعاة للماشية، وطبيب ووصيفة «للأميرة» وجوارٍ للدار، وطباخون وحراس، وجندي عملاق يضرب أعناق المجرمين. نعم كان هناك جلاد يضرب أعناق المجرمين، وهذا أغرب ما في الحكاية: كانت تعاقب كما يعاقب الأمير، وتقتل كما يقتل، ضرباً بالسيف لا شنقاً، وتعفو كما يعفو، ولكنها لم تسمل عيناً ولم تقطع لساناً. كان «بلاطها» يغص بالناس. كما يغص بلاطه، غير أنها لم تذهب إلى حرب ولم تخمد ثورة، وظلت أبواب القصر مفتوحة يدخله من يشاء ويعرض عليها ما يشاء.

قيل لها سنة ١٨١٥م أن الأمير سيمر من بعيد، ذاهباً إلى عكا لزيارة واليها صديقه سليمان فأظهرت رغبتها في أن تراه من بعيد وهي بين الخدم والموظفين، ولكنها عدلت عن ذلك في الساعة الأخيرة، إذ لم تشأ أن تنزل عن عزتها وتخرج من الحصن لترى رجلاً. كان العمال بأمر من الأمير يبنون جسر الدامور فوقف ساعة وهو في طريقه ينظر إلى بنائه ويطوف بين حيطانه. عندما انتهى إلى جسر صيدا قبل غروب الشمس، كان حاكم المدينة مع مفتيها وقاضيها وأعيانها ينتظرونه ليدخلوه البلد في موكب ضخم يليق بحاكم لبنان، ومثلما استقبلوه في المساء، شيعوه عند الصباح. عرفت

الليدي ستانهوب من الرجال الذين أذنت لهم في النزول كيف استقبل وكيف وُدّع، فلم تكترث للأمر وقالت: «هذا مظهر من مظاهر أهل الشرق»، ونسيت أن المواكب التي كانوا يعدونها لاستقبال الملوك والأمراء في أوروبا لا تذكر معها مواكب الشرقيين.

مكث الأمير في عكا خمسة أيام، فلما رجع إلى لبنان تسابق الأمراء والزعماء للسلام عليه، وما لبثوا حتى أقبلوا بعد حين يهنئونه بمياه نبع القاع التي أجراها إلى بيت الدين. كان هم الليدي أن يعرض لها فيما تفعل، فلم يفعل، وأخذت منذ ذلك الحين تلعب على المكشوف، ولم تكن في السنوات الخمس والعشرين التي قضتها في هذه البلاد، لتخفي سياستها وراء حجاب. لم تخف الرجل الذي يخافه أهل لبنان بل كانت تتحداه وتهاجمه بعنف في آحاديثها مع رجال الأحزاب المسيحيين والدروز، وتنكر عليه تعلقه بكرسي الحكم، وفرض المال الكثير على اللبنانيين، يعطي صاحب عكا نصفه ليحفظ كرسيه. لم تذكر إنها كانت، وهي الغريبة عن البلد، تبذل مالها للناس ليكون لها بعض ما هو له ازداد بغضها عند تجاوز حده في الجوار على آل أرسلان في الشويفات، وآل تلحوق، وفي سعيه بعد ذلك ضد الشيخ بشير جنبلاط حتى انتهى هذا السعي إلى قتل الشيخ خنقاً في سجن عكا. بعد ذلك، جعلت تنتقد أعمال الأمير بشير وتظهر عيبه وتتصدى له في سياسته مع خصومه من بني معروف الذين كانت تحبهم. كان هو يعلم كل شيء ولا يبالي ولا تبدو عليه مظاهر الاهتمام. أكان الأمير بشير، وهو المعروف بالشدة والجرأة ورباطة الجأش وحدة الطبع، يداري الليدي خوفاً من حكومتها، أم استخفافاً بفتاة شاذة لا حول لها في بلاده ولا طول؟ أم كانت صحبته مع مواطنها الأميرال سميث قائد الأسطول الإنكليزي الذي قدم عكا ليحميها من نابليون، هي التي دفعته إلى الإغضاء عن القذى؟ أم هو بعد النظر في السياسة دعاه إلى هذا الإغضاء؟ لا نعلم، ولكن الذين كتبوا عن الليدي لم يذكروا أن الأمير قابل التحدي بمثله، أو رد الجفاء بالجفاء، والعنف بالعنف.

يقول المؤرخون: «إن الأميرال بعث إلى أمير لبنان من عكا بهدية لها قيمتها، وأرسل إليه ابن اخته الجريح للإقامة عنده حتى يبرأ، وعندما قدم سميث إلى بيروت أتاه ابن اخته وخبره بأريحية الأمير وفضله، ثم تلاقى الأميران في عين عنوب، ومكث أمير البحر البريطاني ضيفاً على أمير البر اللبناني ثلاثة أيام، نشأ في خلالها بين الإثنين عهد وولاء ووفاء ومن يدري إذا كان هذا العهد، هو الذي جعل الأمير، بعد بضعة وعشرين عاماً، يحول وجهه تعففاً وكبراً عما يراه».

كانت شهرة الليدي قد امتدت في هذا البلد، وأمسى حصنها كعبة للرجال السياسيين، في زمن طغت فيه السياسة على كل شيء ومدت الخصومة خراطيمها في كل البلد وكل بيت. تحدث الناس بأمر هذه المرأة في الساحل والجبل، ورددت الألسن أخبار كبريائها وبذلها ونفوذها وجلادها، ومشت إليها الوفود تستعين بها على قضاء ما صعب من حاجاتها، حتى بلغت شهرتها بلاد مصر. كتب جورج زيدان في هلال السنة الثالثة والثلاثين: «أن إبراهيم باشا نجل محمد علي باشا عندما زحف إلى سوريا سنة ١٨٣١ م، سأل الليدي أن تقف على الحياد...».

إن هذا السؤال يدلنا بوضوح على أنها كانت ذات صوت بعيد. لكنها، وهي التي لا تصغي إلا إلى صوت مزاجها الغريب، لم تسمح للفاتح ولم تجبه إلى ما سأل، بل كانت مع الدروز الذين سعروها عليه ثورة حمراء في وادي اليتيم وحوران سنة ١٨٣٨م، بقيادة شبلي العريان: كانت هي تحرضهم على الثبات في الساحة والوقوف في وجه الطغيان.

عندما بلغت الليدي السنة السادسة والخمسين من العمر، وكان الشاعر الكبير لامرتين في لبنان قد سمع عنها ما سمعه الآخرون، فأراد أن يراها وجهاً لوجه، ويلمس هذا النفوذ الذي وصف لها. فاستقبلته بالعمامة والعباءة تجر ذيولها كما تجر ذيول كبريائها، وطال حديثهما عن الدين، وأوروبا، والشرق. لما سُئل عنها بعد ذلك قال: «ترفع وشذوذ قريبان من

الجنون» ولما سئلت هي عنه قالت: «رجل متأنث لم يكن عنده شيء من الصراحة في حديثه عن الدين». تعبت «الأميرة» من البذل، وأتعبتها السياسة والسنون والمجد، وكثرت ديونها حتى هوت تحت أثقالها، لا أمل لها بالاثراء ولا تقدر على الوفاء. كانت حكومتها قد اقتطعت مبلغاً كبيراً من معاشها ثم عمدت إلى إلغائه، ولم تستجب إلى استغاثتها. كانت وهي في غمرة الحاجة والفقر، وعلى فراش المرض والألم، تحرض الدروز على إبراهيم باشا كما قرأت، وتوغر عليه الصدور. عندما انتهت حياتها سنة ١٩٣٩م، كانت حياة الأمير بشير السياسية توشك أن تنتهي، إذ أن الحكم خرج من يده سنة ١٨٤٠م، وبعد اثنتين وسبعين سنة أي سنة ١٩١١م شيدت لها حكومة الإنكليز قبراً نقل رفاتها إليه، وهي الشخص الوحيد في الجبل الذي جاهر الأمير بشير بالعداوة وظل حياً لم يعلق بحبل...

في عام ١٨٣١م، احتلت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا، نجل محمد علي باشا والي مصر، بلاد الشام ومنها مناطق جبل لبنان وصيدا وبيروت، وسلمها للأمير بشير الشهابي لوقوفه إلى جانبه ومساعدته ضد القوات العثمانية، وكذلك للصداقة التي تربط أمير الجبل مع والي مصر محمد علي باشا. بعد الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا على الدولة العثمانية وتوقيع معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٣م، التي كرست لحاكم مصر سلطته على كل بلاد سوريا ولبنان وكذلك بلاد مصر، عين الأمير بشير أولاده على المدن والمناطق: فعين الأمير خليل حاكماً على طرابلس، وعين ابن أخيه الأمير عبدالله الشهابي حاكماً على صيدا، والأمير جهجاه وابنه الأمير أمين على بيروت. بعدها قسم مقاطعات الجبل على حلفائه وأعوانه وأبعد الذين ناهضوه في سياسته. في سنة ١٨٤٠ م، اشتعلت الثورات ضد المصريين وضد سياسة الأمير بشير، وخاصة بعد صدور القرارات القاضية بجمع الأسلحة، وقانون السخرة، وزيادة الضرائب. لم يستطع الأمير وقف هذه الثورات فغادر البلاد على بارجة فرنسية إلى منفاه

في مالطا، واستلم الحكم مكانه الأمير بشير الثالث ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢م، وكان آخر الأمراء الشهابيين الذين حكموا جبل لبنان.

أما إقليم الخروب في هذه الفترة وخاصة بعد الحكم المصري، فقد توالت عليه المصائب واستمر يدفع ضريبة سياسة الشهابيين الظالمة، وبقي ساحة لتصفية السياسة الحزبية للعائلات المقاطعجية الدرزية. كما تحمل تنفيذ القرارات الداخلية من سياسية وضريبية واقتصادية، كذلك تحمل مواجهة قرارات الدولة المصرية، فكان إقليم الخروب ساحة المواجهة امتداداً من نهر الأولي وبالتحديد من قرية علمان الساحلية إلى بلدات كترمايا ومزبود وشحيم في مواجهة سياسة المصريين في جمع السلاح والسخرة وزيادة الضرائب. كما جاءت القوات من المقاطعات الأخرى: من دير القمر، وكسروان، ومناطق الشحار والمناصف، وانتشروا على ساحل الإقليم حتى نهر الأولي لمواجهة القوات المصرية التي كانت تقوم بالمداهمات انطلاقاً من مدينة صيدا.

في أثناء ذلك أرسل حليف المصريين الأمير بشير الشهابي أحد قواده لتنفيذ القرارات وخاصة في جمع السلاح من المناصف والشحار. أرسل هؤلاء النصارى إلى أهالي دير القمر يستشيرونهم بذلك، فكان رفض هذه القرارات. حتى لا تستفرد المناطق الواحدة تلو الأخرى، أعلن التمرد ضد الأمير في جميع مناطق الجبل، فهاجم أهالي دير القمر بالمئات القائد الذي أرسله الأمير فهرب واحتمى عند الشيخ محمود النكدي. خلال الليل وصلتهم الأخبار أن سليمان باشا الفرنساوي قادم بعسكره من صيدا إلى دير القمر والمناصف والشحار لجمع السلاح فنهضوا جميعاً بسلاحهم إلى منطقة إقليم الخروب ونزلوا في قرية مجدلونا وتوجه قسم منهم إلى جسر نهر الأولي ومكثوا في قرية علمان. هناك أخذوا يتحققون من الأخبار فهاج الناس وهاجموا الخان على الجسر، فهرب عناصره إلى صيدا. في هذه الحالة جاء ناس من المعلقة واحتلوا طريق الساحل ونزل قسم منهم في

بلدة الجية والقسم الآخر انطلق إلى كترمايا، وبلغ جماعتهم أن الجموع تحتشد في مجدلونا فانحدروا إليهم، وتحصنوا في تلال المغيرية في منطقة الضهور لمراقبة سواحل صيدا وتحرك الجيش المصري. أما أهل دير القمر فانتقلوا إلى كترمايا ومنها إلى مزبود، فأرسل الأمير يسترضيهم. في غضون ذلك دبت الفوضى وأعلن التمرد في جميع المناطق وخاصة في بيروت حيث نُهبت مستودعات التموين وأُحرقت. ثم نهض قسم من أهالي دير القمر مع عاميات الساحل ونزلوا عند المشايخ النكدية الصغار، يوسف وخطار وواكد، ثم انتقلوا مع المشايخ إلى قرية سبلين، وانطلقوا منها بهجمات وإغارات على أطراف الجيش المصري الموجود على حدود مدينة صيدا. استمرت هذه المداهمات حتى انسحاب الجيش المصري من البلاد وخروج الأمير بشير نهائياً من إمارة الجبل.

هكذا كان وضع إقليم الخروب في عهد الأسرة الشهابية، حيث خضع الإقليم لأكثر من سلطة إقطاعية: فآل نكد في المنطقة الشمالية منه، وآل جنبلاط في المنطقة الجنوبية، وقد أدخل الأمير بشير الشهابي بعد خلافه مع المشايخ الجنبلاطية والنكدية آل حمادة في المنطقة الوسطى الجنوبية. كانت الأسرة الجنبلاطية أبرز الأسر المقاطعجية المحلية في الشوف وأغناها، والتي وجدت في ضعف السلطة المركزية المحلية عصرها الذهبي، حتى باتت تنشىء حلفاً ضد الأمير الحاكم مع أحد أقربائه أو ضمن العائلة الواحدة يستطيع إبعاد ذلك الأمير لمصلحة الحليف الجديد، مع إيجاد الدعم الخارجي المطلوب له. لقد فعلت ذلك مع الأمير منصور ضد الأمير أحمد الشهابي، ثم انقلبت ضد منصور لتساند الأمير يوسف، ثم انقلبت ضد الأمير يوسف لتساند الأمير بشير قاسم شهاب المعروف ببشير الشهابي الكبير. نجح الجنبلاطيون في هذه المحاولات وأوصلوا الأمير الذي ساندوه، كما نجحوا نسبياً في تأييد خصوم بشير الثاني بالسر أحياناً، وبالعلن أحياناً أخرى في دعم الأمراء: قعدان، وحيدر، وعباس، وشهاب. كانت سياسة الجنبلاطيين والأُسر الإقطاعية الدرزية الكبرى

الأخرى تهدف إلى تأييد أمير شهابي معزول شعبياً وفقير مادياً، حتى يبقى تحت نفوذهم طيلة حكمه وإلا خذلوه وناصروا غيره. لذلك اعتبر وصول بشير الثاني الكبير مدعوماً بنفوذ الجنبلاطيين والأُسر الاقطاعية الدرزية الأخرى، استمراراً لهذا الخط الرامي إلى إضعاف الإمارة الشهابية وإهلاكها قبل القضاء عليها، ونقل الحكم إلى الجنبلاطيين بعد إظهارهم القوة الإقطاعية الوحيدة في الشوف. يروي المؤرخ يوسف خطار أبو شقرا بنود هذا المخطط فيقول: «كان الشيخ بشير جنبلاط يحلم بتولي حكم جبل لبنان... لذا حاول ضم إقليم البلان إلى جبل لبنان، كما كان يسعى إلى تكتل الدروز وجمعهم ضمن منطقة واحدة... وكان ينوي الإتيان بدروز الجبل الأعلى، لإسكانهم سهل البقاع الذي كان ضمن أملاكه، وأن يأتي بدروز فلسطين لإسكانهم في إقليم جزين، وهو ملك له أيضاً بمعظمه، وذلك في محاولة لإنشاء منطقة درزية مجتمعة موحدة، تمتد من البحر غرباً إلى جبل حوران في جنوب سوريا ويكون هو المهيمن عليها، ويكون معظم سكانها جنوداً له...». من هنا ندرك أن منطقة إقليم الخروب ربما كانت تحت مخططات الشيخ الجنبلاطي مرهونة لقيادته المباشرة، وتحت تأثيره القوي. نشير أيضاً إلى أن منطقة إقليم الخروب كانت تشكل تجمعات إسلامية سنية تتوزع على بلدات وقرى كانت تنمو وتزداد ولها موقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم على امتداد الساحل بين ولايتي صيدا وبيروت. هذا ما دفع والي صيدا عبدالله باشا ١٨١٨ ـ ١٨٣٢م إلى كف يد آل جنبلاط وضم منطقة إقليم الخروب إلى ولاية صيدا بفرمان سلطاني لأن سكان إقليم الخروب مسلمون سنَّة على مذهب السلطان، ولا يحق لمن كان على غير هذا المذهب أن يتولى أمرهم.

إقليم الخروب في عهد القائمقاميتين: ١٨٤٥ - ١٨٦٠م[٣]

لقد اتسمت فترة حكم الأمير بشير الشهابي الثاني بصراع دموي دائم من أجل السيطرة الكاملة على الإمارة، وبالتالي بمزاجيته في فرض الضرائب وإرهاق الفلاحين من أجل تحصيل الأموال الطائلة لسد جشع والي عكا، بحيث كان همه أن يكون الوحيد في الحكم بلا منافس. عمل دائماً إلى ضرب مصالح المقاطعجيين ووضعهم على هامش الحياة السياسية والاقتصادية في الجبل. للوصول إلى هذا، لجأ إلى عدة محاولات لتصفية العائلات المقاطعجية الأكثر نفوذاً في جبل لبنان واستولى على أملاكها. لما أصبح الولاة العثمانيون يساومون على مركز الأمير الحاكم في إمارة الجبل تبعاً لأهوائهم وجشعهم إلى المال ليستعيدوا ما دفعوا للسلطان في سبيل الحصول على الولاية وخوفاً من أن لا تتجدد لهم، جمعوا أكبر ثروة من المال تعيدهم إلى الولاية، أو تغنيهم عنها إن هم صرفوا منها. من هنا كان حاكم الجبل يعيش في جو مضطرب لا يعرف مدة بقائه في مركزه وهو أمام جشع الوالي يطالب بالمزيد من المال، وقريب يطمع بالإمارة فيزايد عليه. بعد ذلك تنشب الخلافات بين الأمراء وتطال الشعب فيعقبها القتل، والتشريد، وإتلاف المزروعات وحرق البيوت، وسمل الأعين، وزيادة الضرائب، وإرهاق الشعب وتحميله ما لا يستطيع تحمله. هكذا كان الأمير الذي يتسلم إمارة الجبل: عليه أن يجمع المال الذي يكفي حاشيته، والمال المفروض على البلاد والولاة، بالإضافة إلى ما يقدمه هؤلاء من هدايا وخدمة للعساكر، وإكرامات للقواد، بصرف النظر عما إذا كان على أهل البلاد يستطيعون تحمل هذا العبء. من هنا قامت الحركات الشعبية والانتفاضات الفلاحية التي رفضت هذه السياسة الضرائبية المضاعفة وفي غير أوانها، كعاميات: «لحفد، وحمانا، وانطلياس».

كانت فترة الحكم المصري في لبنان نقطة انطلاق الصراع الدامي بين الطائفتين الدرزية والمارونية. كان كل من الأمير بشير وإبراهيم باشا يؤجج

نار العداوة بينهما كلما أحسَّ بتململ شعبي. بعد رحيل الأمير بشير الثاني واستلام بشير الثالث الحكم، كان وضع البلاد يسير من سيء إلى أسوأ. عندما حاول الحاكم الجديد الوقوف بوجه الإقطاعية المتسلطة على البلاد، لم يكن لديه كسابقه طائفة اجتماعية قوية يستطيع أن يعتمد عليها لإنجاح سياسته، ولم تكن لديه صلات مع مختلف فئات السكان. هذا بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية الداعمة لمد نفوذها إلى داخل السلطنة العثمانية، وتأثير سياسة الدولة العثمانية الراغبة في إدخال جبل لبنان إلى دائرة نفوذها المباشر، فكانت «الفتنة الأولى». بدأت بأحداث محلية ما لبثت أن استغلتها الدول الأجنبية وعمقت الخلافات الطائفية مما حدا كل طائفة على التوجه للدول المحرضة طالبة المساعدة والحماية. لم تتورع الدولة العثمانية عن إذكاء نار الفتنة: إذا اشتعلت تركوها تمتد وتطول إلى أن التهمت أنحاء الجبل بغية إعادته إلى قبضتها مباشرة.

إن سقوط حكم الإمارة الوطنية المتمثل ببشير الثالث، وحكم العثمانيين المباشر المتمثل بعمر باشا النمساوي بفضل المعطيات الداخلية والخارجية التي برزت على الساحة اللبنانية بعد سقوط بشير الثاني، ورحيل المصريين، كل هذا جعل الأحداث تتسارع بشكل جعل ممثلي الدول الكبرى يطرحون مسألة إيجاد حل ليضعوا حداً لهذه المشكلة. لما طالت المحادثات والمفاوضات وكثرت المشاريع دون أن تؤدي بذلك إلى نتيجة، اقترح «مترنيخ» مستشار النمسا نظاماً وسطاً يرضي جميع الفئات، ويقضي بتقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، واحدة مسيحية ومركزها بكفيا وعليها الأمير حيدر إسماعيل أبي اللمع، والثانية درزية وعليها الأمير أحمد أمين أرسلان ومركزها بيت الدين، ويفصل بين القائمقاميتين طريق دمشق - بيروت، ويخضعان في الأمور المهمة لوالي صيدا. لم يكن هذا النظام الذي خرج إلى حيز التنفيذ في ٧ كانون الأول عام ١٨٤٢م إلا أداة لتفجير التناقضات الطائفية - الاجتماعية في جبل لبنان والتي أخذت بوادرها تظهر في عام ١٨٤٤م. حينها بدأ المسيحيون يشترون الأسلحة والذخائر، ويقومون في

قراهم آمرين عسكريين «شيوخ الشباب» تنظيماً للمواجهة المرتقبة مع الإقطاعية الدرزية. بدأت حوادث ١٨٤٥ في القائمقاميتين وخاصة في القائمقامية الجنوبية بطابع اجتماعي تميز بتنظيمها، وانتهت بحرب طائفية شعواء تألفت من عصابات مسلحة للقتال والنهب والسلب والدمار والخراب.

في سنة ١٨٦٠ مرت البلاد بأزمة خانقة أسبابها: الحالة الاقتصادية منهارة بسبب الحرب الأهلية، وغزو الجراد الذي قضى على الأخضر واليابس، وغلاء الأسعار، وعدم ثبات سعر العملة. هذا خلق حالة من الغليان عند الفلاحين والفئات الشعبية الأخرى، حيث ارتسمت أزمة ١٨٦٠م. بعد انتفاضة الفلاحين في كسروان، وبعد الأزمة الاقتصادية الكبيرة في بلاد الشام عامة، هاجم الدروز القرى المسيحية في المتن واحتلوا دير القمر ومنطقة جزين وزحلة، وأُحرقت قرى عديدة، وذهب عدد كبير من الضحايا. ليس من المنطق في شيء أن نحاول أن نرى في «الفتنة» أصابع أجنبية، أوروبية أو تركية فقط، فالمؤامرة هي بالإشتراك مع جناحي الإقطاع والاكليروس الديني الذين كان لهم دور كبير في حرف الصراع الاجتماعي الذي انفجر عام ١٨٥٨م، لكن الأصابع الأجنبية موجودة فعلاً وإلا ما كان بإمكانها أن تخلق الأحداث وتلعب بالطوائف على هواها. ثمة مواقع اجتماعية وسياسية متناقضة احتلتها الطوائف والمذاهب أثر التغلغل الاستعماري في المنطقة، وإن أحداث ١٨٦٠م تعبير عن صدام هذه المواقع بالذات.

أما واقع إقليم الخروب في هذه الأحداث، وعلى الرغم من أن جميع مصادر ومراجع تاريخ لبنان الحديث والمعاصر لا تتضمن إلا ومضات نادرة عن التطورات السياسية في إقليم الخروب خلال عهد القائمقاميتين، وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية التي لا تتجاوز الخمسة عشر سنة ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠م، فإن إقليم الخروب لم يتأثر كثيراً في هذه

التبدلات السياسية ولم ينغمس أيضاً في الفتن الطائفية. بقيت أحواله تحت سلطة العائلات المقاطعجية الدرزية الثلاثة، رغم أن هناك بعض العنعنات والأحداث البسيطة التي حصلت وسوف نتحدث عنها ولو بشكل موجز.

بعد أن دخل جبل لبنان ومن ضمنه بلاد الشوف تحت الحكم العثماني المباشر، وبعد مجيء عمر باشا النمساوي حاكماً عثمانياً مباشراً، لجأ هذا إلى استمالة أصحاب المناصب وكبار المقاطعجيين من الدروز والنصارى: فعين عدداً من زعمائهم مستشارين ووكلاء له، وقرّب إليه العناصر المناوئة للشهابيين، فأعاد لبعض زعماء ومشايخ الدروز أملاكهم المصادرة خلال عهد الأميرين، بشير الثاني، وبشير الثالث. كما سعى للحصول على تأييد وولاء عامة الشعب لحكمه عن طريق تمرير عرائض تمتدح الحكم العثماني المباشر وتطالب الباب العالي بإبعاد الشهابيين. لم يمانع الدروز في التوقيع على تلك العرائض، لكن غالبية النصارى رفضوا التوقيع عليها وختمها. رفضت بعض قرى الإقليم المسيحية التوقيع عليها وخاصة من نصارى الدبية والبرجين، وقد لعب البساتنة دوراً في معارضة الحكم العثماني حسب التوجهات المسيحية العامة في الجبل. لكن عمر باشا وأنصاره لجؤوا إلى وسائل شتى من الرشوة والوعود والتخويف والتهويل ومختلف أنواع الحط من الكرامة الشخصية للحصول على أكبر عدد ممكن من التواقيع على تلك العرائض. لكن حبل الود لم يدم طويلاً بين عمر باشا والدروز، فقد عارض الدروز مسعى عمر باشا بعد تماديه في تثبيت الحكم العثماني المباشر على الجبل، ورفضوا الانصياع لأوامره، ولأنهم كانوا يرون بأن الفضل في اسقاط الشهابيين وإقامة الحكم العثماني المباشر يعود لهم. لذا بدأت علاقة عمر باشا بالدروز تسوء، فتقرب هو من زعماء الموارنة واستخدم بعضهم في خدمته العسكرية مما زاد في غضب الدروز. أمام هذه المعارضة الدرزية القوية له، اضطر إلى معالجتها بالقوة فألقى القبض على سبعة من زعماء الدروز وأودعهم السجن. أثار هذا ردود فعل فورية لدى الدروز، فأعدوا أنفسهم للثورة، وناشدوا الموارنة

للوقوف معهم ضد الحاكم العثماني، ووعدوا بالموافقة على عودة الشهابيين والتعويض على المسيحيين المتضررين بالأحداث الطائفية في مناطق الشوف والمتن. بعد تطور الأحداث والصدام بين الدروز وعمر باشا من جهة وبين الدروز والنصارى في المناطق المختلطة وخاصة في ناحية الشوف، أقرَّ النظام الأساسي للقائمقاميتين، الدرزية والمسيحية ووافقت عليه الدولة العثمانية. بموجب هذا النظام عين والي صيدا أسعد باشا حيدر أبي اللمع قائمقام المنطقة الشمالية للنصارى، وأحمد أرسلان قائمقام للمنطقة الجنوبية للدروز، واستثنت ناحية دير القمر التي تسكنها غالبية مسيحية من القائمقاميتين وتقرر أن يكون لها إستقلالاً ذاتياً ويحكمها وكيلان، ماروني ودرزي من سكانها. إلا أن صعوبات عديدة واجهت هذا التنظيم الجديد، وخاصة تبعية وولاء السكان من الطائفتين في المناطق المختلطة في كثير من أنحاء الجبل.

أرسلت حملة عسكرية إلى الشوف لمنع أي صدام بين الدروز والموارنة، واستبدل والي صيدا بآخر هو وجيهي باشا. لكن هذه التدابير لم تحل دون اندلاع حرب طائفية في جميع أنحاء البلاد أدت إلى حريق ونهب قرى وقتل وتشريد أعداد كبيرة من الأهالي. فيها تمكن الدروز وبمؤازرة والي صيدا الجديد أن يدحروا النصارى ويطاردوهم وينهبوا قراهم. كان نصيب بلاد الشوف من هذه الفتنة كبيراً، سوى ناحية دير القمر التي بقيت عاصية عليهم. عاش إقليم الخروب في ذلك الوقت حالة من الاضطراب والترقب، بعد أن بدأ دروز الشوف يناوشون نصارى الإقليم وبالأخص في المناطق المتاخمة لهم. عندما حاولوا مهاجمة الدبية فوق منطقة الوديا، أرسل الوالي العثماني الجديد داوود باشا بعساكره إلى ناحية إقليم الخروب حتى لا يتفاقم الوضع. بعد مكوثها عدة أيام، انسحبت القوات العثمانية، فتجددت الصدامات بين نصارى إقليم الخروب ودروز الشوف في منطقة المناصف، وكانت الواقعة في منطقة الدلهمية بجوار بلدة الدبية بين الدروز بقيادة علي صالح وتجمعات النصارى من الإقليم ودير القمر. مع احتدام

المعارك طلب علي صالح النجدة من دروز المناصف والجاهلية لمساعدته، فهب الدروز بأعداد كبيرة، وانسحبت قوات النصارى إلى الدبية وتحصنت عند آل البستاني وطلبوا المهادنة مع الدروز بواسطة النكديين. رفض الدروز ذلك وتابعوا تقدمهم إلى بلدة الدبية وحاصروها وبدأوا في حرق أحراجها وبيوتها، فتدخل أهالي قرية البرجين السنِّية مع النكديين لوقف القتال وحماية الأملاك والأرواح بعد أن طاولت الحرائق بعض منازل النصارى في قرية البرجين. نتج عن هذه المعركة حرق ودمار أملاك وبيوت النصارى في قريتي الدبية والبرجين ووقوع عشرين قتيلاً من الطرفين كان أغلبهم من النصارى.

بعد الفتنة الأولى في إقليم الخروب، حدثت فتنة أخرى ذهب ضحيتها أبرياء من النصارى وأغلبهم من ناحية بلاد جزين وشمالي صيدا كان هؤلاء القوم محتجزين في دير القمر بعد عصوف الفتنة في بلاد الشوف. طلب هؤلاء الوافدين إلى دير القمر من الوالي داوود باشا حمايتهم ونقلهم تحت رعاية الجيش العثماني، فاتجهت بهم الحامية عن طريق بعقلين باتجاه إقليم الخروب. لما وصلوا إلى نهر الحمام باتجاه قرية عانوت خاف أهالي عانوت من هذا الجمع، وكان وقت المغيب، فاعتقدوا أنهم فرقة تود مهاجمة القرية، فأحاطوا بهم من كل جانب، وقتلوهم بمجزرة لم ينجُ منهم إلا إثنان بعد أن هربا في أحراج بلدة داريا. وهذان هما رئيس دير جزين الخوري انطونيوس وجرجس جعيان من قرية بكاسين. روى هذه الحادثة وتحدث عن تفاصيلها إبراهيم أبي سمرا في كتابه أبو سمرا غانم ـ البطل اللبناني.

لكن النصارى كانوا يتحينون الفرص المؤاتية لرفع نير الدروز عنهم فواصلوا تأهبهم لحماية مناطقهم بالقوة خاصة في القرى والمدن حيث الأغلبية المسيحية. أخذ الشباب ينظمون أنفسهم في عصابات مسلحة يقودها «شيخ شباب» يتبع بدوره لشيخ شباب المنطقة، وزادت التحديات

للدروز وعمد الأهالي والنافذون من النصارى إلى جمع التبرعات لشراء الأسلحة والذخائر وتوزيعها على أبناء طائفتهم في الجبل. أما الدروز فكانوا يتأهبون سراً وبالتواطؤ مع والي صيدا خورشيد باشا. خلال ذلك عمت موجة من الاضطرابات في جميع المناطق الدرزية أدت إلى نزوح عائلات مسيحية إلى بعض المواقع الحصينة. في الوقت نفسه كان نصارى كسروان يستعدون لمساعدة أبناء طائفتهم في المناطق الدرزية. كل ذلك أدى إلى نشوب حرب أهلية طاحنة بين الدروز والنصارى أدت إلى وقوع خسائر فادحة بالممتلكات والأرواح واحراق قرى ومدن في كل من بعبدا والمتن وجوارهما. كما أدت إلى امتلاء بيروت «بجماهير المشردين التعساء ممن افترشوا الأرض تحت الأشجار في كل مكان بعضهم جرحى وبعضهم عراة، وكلهم في أحط دركات البؤس...». من خلال سير المعارك اتضح انخفاض المستوى الحربي عند النصارى عن مستواه عند الدروز. بعد ذلك أعرب والي صيدا خورشيد باشا المتحيّز للدروز حرصه الشديد على وضع حد للقتال منددا باللجنة المؤلفة لجمع التبرعات وشراء الأسلحة للنصارى، مدعياً أنها سبب تلك الحرب عندما أنذر طائفتهم على أن يأمر هو الدروز بالكف عن أعمال العنف، وافق القناصل على هذا الطلب وحثوا النصارى على الاعتدال. لكن عندما دعا والي صيدا الدروز إلى وقف القتال لم يستجيبوا، بل زادوا من اعتداءاتهم، وهاجموا دير القمر المتمتعة بوضع إداري خاص، فاستسلمت المدينة لهم، لكن ما لبثوا أن انسحبوا منها عند وصول قائد حامية بيروت ليوطد الأمن فيها. هكذا استمر الهجوم الدرزي على المناطق المسيحية والسيطرة عليها، فهوجمت منطقة جزين وتم إخضاعها، كذلك هوجمت منطقة وادي التيم التابعة لولاية دمشق وكانت إقطاعات للأمراء الشهابين سيطر الدروز عليها، وأشعلوا في منازلها النيران. هاجموا كذلك بلدة راشيا، واقتحموها وحصلت فيها مجزرة للشهابيين والنصارى. ثم انطلق الدروز بعد ذلك إلى البقاع فأنزلوا الدمار في قرى النصارى بالاشتراك مع أبناء العشائر. هكذا أصبحت السيادة

الدرزية كاملة: فسيطروا على الشوف، والمتن، ووادي التيم، والبقاع، وزحلة، وأصبح نصارى المناطق المختلطة لاجئين. أما في كسروان وفي المدن الكبرى كبيروت وصيدا كانت الحاميات العثمانية تمنع امتداد الفتنة الطائفية. لم يسلم منهم إلا نصارى الجرد والغرب بفضل حماية بعض مشايخ الدروز، وكذلك نصارى إقليم الخروب بفضل حماية أهلها السنَّة المسلمون، وبفضل حصانة وحماية بعض العائلات المقاطعجية لهم، لأن أغلبهم كانوا يعملون في أراضي مقاطعاتهم ومنهم من كانوا وكلاء في ناحية إقليم الخروب.

إقليم الخروب في عهد المتصرفية: ١٨٦١ - ١٩٢٠م(٤)

بعد تفاقم أحداث جبل لبنان في حزيران ١٨٦٠ م، اجتمع قناصل الدول الأوروبية الخمسة في بيروت في ٢٥ حزيران ١٨٦٠ م، للإتفاق على ضرورة الطلب من خورشيد باشا والي بيروت التدخل لوقف المجازر. لكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى رأي موحد، بل تقدمت كل من الدول الأوروبية المشتركة في المفاوضات بآراء ومقترحات حول موضوع إعادة تنظيم الجبل وهَمُّ كل منها تأمين مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح الطائفة التي تدعي حمايتها بالدرجة الثانية، فرنسا كانت تخطط لمشروع إقامة دولة عربية مستقلة في سوريا تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائري، وعندما أفشل فؤاد باشا هذا المخطط عادت للمطالبة بإعادة توحيد جبل لبنان تحت إدارة أمير لبناني. لقيَ هذا المشروع بدوره معارضة شديدة من فؤاد باشا الذي كان يأمل بإنجاح مساعيه الرامية إلى إعادة لبنان للحكم التركي المباشر كما عارضه أيضاً اللورد دوفرين لأنه كان يرفض إخضاع الدروز لحكم أمير مسيحي، ولأنه كان يفكر في الوقت نفسه بإنشاء كيان شبه مستقل في سوريا ولبنان على غرار الكيان المصري يبعد به النفوذ الفرنسي عن هذه البلاد، ويؤمن عن طريقه لبريطانيا السيطرة المطلقة على طريق الهند. كتب السيد هنري بلور السفير الإنكليزي في الاستانة بتاريخ ١٨

تشرين الثاني ١٨٦٠ م، رسالة يشرح له فيها مشروعه هذا. أهم ما جاء فيها: «يجب أن يكون الحاكم في سوريا رجلاً بعيداً عن نفوذ الاستانة، يختاره الباب العالي بالإشتراك مع ممثلي الدول الأوروبية الخمس الكبرى، ويجب أن يتمتع باستقلال جزئي عن الدولة العثمانية، فيقبض رواتبه من إيرادات الولاية السورية، وتكون له قوة عسكرية مستقلة عن الجيش العثماني، وتترك له أيضاً حرية تحديد الضرائب وطريقة جبايتها، ويجب أن تكون مدة ولايته طويلة نسبياً حتى يطمئن إلى مستقبله ويتصرف إلى ما فيه خير شعبه...» يختم اللورد دوفرين رسالته باقتراح اسم فؤاد باشا كحاكم للكيان السوري المقترح إنشاؤه لأنه خير ما يصلح لتلك المهمة. أما لبنان فيكون موحداً وجزءاً من هذه الإمارة يتمتع بامتيازات إدارية محدودة ويديره حاكم مسيحي تابع مباشرة لحاكم الولاية السورية. كان قد وضع اللورد دوفرين بهذا الشأن مشروع نظام من سبعة عشر مادة حاز على موافقة جميع أعضاء اللجنة، ولكن صرف النظر عنه بعد أن رفضته الدولة العثمانية، كتب علي باشا إلى موزوروس سفير تركيا في انكلترا بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٨٦١م، يقول حول هذا الموضوع: «إن مشروع اللورد دوفرين المتعلق بسوريا والذي يجعل منها دولة منفصلة عن الدولة العثمانية لا يمكن أن يقبله الباب العالي، وأنت تعلم بأننا كنا دائماً نتمسك بالمبدأ القاضي بعدم تدخل اللجنة الأوروبية لا في مسألة تنظيم لبنان ضمن حدود أنظمة سنة ١٨٤٥م، وانني سأبلغك قريباً مشروعاً بإعادة تنظيم سوريا، وسترى بأن مشروع الحكومة السلطانية هذا سيعطي النصارى الضمانات نفسها التي يعطيها إياه المشروع المقدم من المندوب البريطاني دون أن تكون له نقائصه أو أخطاؤه...» كان برنت القنصل الإنكليزي في دمشق قد اقترح بدوره في تقرير رفعه إلى السيد هنري بلور بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠م، إعادة لبنان إلى الحكم التركي المباشر كحل وحيد يضمن عدم تجدد الأحداث. ذلك لأن الأتراك كانوا وراء المذابح لاستيائهم من الاستقلال النوعي الممنوح للجبل، فمنح الأتراك من تولى حكم الجبل، يحول دون ضرب

أوتاد الأمن فيه. عليه يجدر أن يكون للحكومة العثمانية صالح بتوطيد دعائم الأمن في هذا الجبل من أن تضرم نار الحرب فيه، كان الباب العالي قد وضع مشروعاً بإعادة تنظيم سوريا ولبنان على أساس فكرة الحكم المباشر هذه، وشرح مشروعه في رسالة بعث بها إلى سفيره في لندن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٨٦١ م وأهم النقاط التي تضمنها المشروع هي:

١ - يوضع لبنان وسوريا تحت الحكم التركي المباشر، ويتولى حفظ الأمن فيها جيش مؤلف من ٢٦٠٠٠ رجل، بالإضافة إلى فرقة من الخيالة وفرق من البوليس المحلي، يتكون أعضاؤه من المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

٢ - تقسم سوريا إلى ولايتين: ولاية صيدا، وولاية دمشق، يتولى الحكم في كل منهما حاكم عام يساعده مجلس إداري منتخب ومؤلف من ممثلين من مختلف الطوائف الموجودة في الولاية.

٣ - تقسم كل ولاية إلى عدد من السناجق، وينشأ في كل سنجق مجلس إدارة محلي مؤلف من ممثلين عن الطوائف الموجودة في السنجق.

٤ - يشكل مجلس الولاية، مجلساً إدارياً أعلى يجتمع سنوياً برئاسة حاكم الولاية، ويتألف من مجلس الولاية بالإضافة إلى ممثلين عن الطوائف في السناجق التي تتألف منها الولاية: ممثل واحد لكل طائفة في كل سنجق. تكون مهمته استشارية تقتصر على تقديم الدراسات والاقتراحات حول حاجة البلاد في حقول الزراعة والتجارة وطريقة فرض جباية الضرائب والاجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على الاستقرار والأمن داخل الولاية.

٥ - يكون لبنان ضمن هذا النظام سنجقاً في ولاية صيدا.

رفضت الدول الأوروبية مبدأ الحكم التركي المباشر هذا بالإجماع. كما كانت للمندوب الروسي اقتراحات معينة حول إعادة تنظيم جبل لبنان

ترتكز في مجملها على فكرة إبعاد الطائفة الأرثوذكسية في الجبل عن السيطرة المارونية بإنشاء قائمقامية مستقلة لها في منطقة الكورة. أيّد اللورد دوفرين هذا الاقتراح على أمل أن يقلل هذا التقسيم من النفوذ الفرنسي بين المسيحيين، وكتب إلى السيد هنري بلور بتاريخ ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ م، بعد أن عين يوسف بك كرم قائمقاماً على النصارى يقول: «... إن تعيين يوسف كرم قائمقام يشق على ذوي الإقطاع من أبناء طائفته لإضراره بمصالحها... إنما لا أستطيع أن أقول فيها لو عجز نوفيكوف الروسي عن إيلاء الروم حكومة مستقلة، إذا كان يؤثر إنقاذهم من حكم الأتراك، أو من حكم الموارنة، فإنه معادٍ للأولين، وأظن بأن كرهه للآخرين هو أعظم، وإني لواثق بأن مصالح طائفة الروم تتضرر من إنشاء إمارة مارونية أكثر من بقائها خاضعة للحكم التركي المباشر... وعلى كل فمن المؤكد أن الروس لا يرضون بسيطرة الموارنة على لبنان، ونظراً لهذه الظروف قد عزمت على أن أحث مندوبي فرنسا وروسيا على التمسك برأيهما ليزداد تبايناً، فيتسنى لي إذ ذاك أن أقترح التعديل على مشروع أراه انه يحل عقدة المشكلة بصورة أقل ضرراً من غيرها...». بالفعل لقد تقدم اللورد دوفرين من اللجنة الدولية بمشروع حاز على موافقتها، وكان يتألف من ٤٧ مادة تعتمد في الأساس فكرة الفصل الجغرافي بين الدروز والمسيحيين، وتعيد تنظيم جبل لبنان على الصعيد الإداري والقضائي والعسكري. على الصعيد الإداري، قضى هذا المشروع بتقسيم لبنان إلى ثلاث قائمقاميات:

١ ـ القائمقامية الدرزية: تشمل قسماً من الغرب والجرد والعرقوب والمناصف والشحار والشوف الذي كان إقليم الخروب جزءاً منه.

٢ ـ القائمقامية المارونية: تشمل كل أجزاء الجبل التي لا تدخل ضمن نطاق القائمقاميتين الدرزية والأرثوذكسية، ما عدا مدينة زحلة والمعلقة التي اقترح وضعها تحت إدارة مشتركة تابعة مباشرة لوالي صيدا، فتكون مديرية مستقلة بمرتبة إحدى القائمقاميات.

٣ ـ القائمقامية الأرثوذكسية: تشمل منطقة الكورة بما فيها القسم الساحلي منها.

أما مشكلة المناطق المختلطة فتحل عن طريق عملية تبادل سكاني بين القائمقاميات الثلاثة، على أن تتولى تنفيذ هذه العملية لجنة مؤلفة من ممثلين من مختلف الطوائف تحت إشراف السلطة العثمانية بالاشتراك مع ممثلين عن الدول الخمسة الكبرى. وتقسم كل قائمقامية إلى عدد من المديريات، وتقسم كل مديرية إلى مجموعة من القرى. يتولى إدارة شؤون القائمقامية حاكم وطني يعينه الباب العالي بناء على اقتراح من والي صيدا، وعلى أن يتم اختياره من بين أفراد الطائفة الأكثر عدداً في المديرية. يحكم القرية شيخ ينتخبه الأهالي، فإذا كانت القرية مختلطة يعين لكل طائفة من طوائفها شيخ خاص بها ولا تتعدى سلطته أبناء طائفته التي ينتمي إليها. يشكل في كل قائمقامية مجلس إداري يتألف من خمسة إلى عشرة أعضاء يتولى مهمة توزيع الضرائب في القائمقامية. كما يشكل مجلس إداري محلي في كل مديرية يتألف من ثلاثة إلى خمسة أعضاء لمساعدة المديرية في المهمات. أما على الصعيد القضائي فقد قضى مشروع النظام بإلغاء جميع الامتيازات الإقطاعية والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. كما قضى أيضاً إنشاء ستة مجالس قضائية في الجبل، ومجلس قضائي أعلى في بيروت على أن يتألف هذا المجلس من إثني عشر عضواً ويكون فيه عضو لكل طائفة من طوائف لبنان الست الكبرى. كما طالب هذا المشروع أيضاً بتعيين مشايخ صلح في القرى. مهمتهم النظر في الدعاوى التي تتجاوز قيمتها خمسماية قرش. يختار رجال الدين في كل طائفة بالاشتراك مع أعيانها أعضاء المجلس القضائي ومشايخ الصلح ويعيّنهم القائمقام. أما الدعاوى التجارية والدعاوى المختلطة بين الأجانب وسكان الجبل فتتولى محكمة بيروت التجارية النظر بها. أما على الصعيد العسكري فيتولى حفظ الأمن في القائمقامية فرقة من الضابطة يكون عدد أفرادها بنسبة خمسة لكل ألف من السكان، ويتم اختيارهم عن طريق التطوع. تكتفي الفرق العسكرية

السلطانية باحتلال طريق بيروت ـ الشام، إلا في حالات الضرورة القصوى، إذ يمكن إرسالها آنذاك إلى حيث تدعو الحاجة في جميع أنحاء الجبل بناءً على طلب القائمقام، وبعد موافقة مجلس الإدارة. الجدير بالذكر أن أكثر تنظيمات هذا المشروع قد دخلت في النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان.

عرض هذا المشروع على اللجنة الدولية لمناقشته وإقراره في الجلسة السادسة والعشرين التي عقدت بتاريخ ٢١ آذار ١٨٦١ م، فأبدى بيكلار تحفظات حول ما جاء فيه من فصل جغرافي للطوائف اللبنانية. استند في اعتراضه على النقاط التالية:

١ ـ إن عدد الأرثوذكس في الكورة الذي لا يتجاوز ٥٠٠٠ شخص لا يكفي لإنشاء قائمقامية منفصلة لهم، ففي تلك المنطقة عدد لا بأس به من المسلمين والموارنة، والعدد الأكبر من الروم موجود خارج حدود هذه القائمقامية. وإذا كان المقصود من إنشائها الفصل الجغرافي بين الطوائف المختلفة في لبنان، فلماذا لا تنشأ قائمقامية مستقلة للكاثوليك أو للشيعة أو للسنَّة وهم يفوقون أو يتساوون عدداً بالروم الأرثوذكس؟.

٢ ـ تبين أن مبدأ التقسيم الذي اعتمد كأساس لنظام جبل لبنان سنة ١٨٤٢م، قد فشل فشلاً ذريعاً. كانت من نتائجه المباشرة الحوادث الدامية التي جرت بين سنة ١٨٤٢م و١٨٧٠م، فهل نقضي على الاضطرابات بخلق مجالات واسعة لزيادة التشرذم والفوضى؟ بينما ظهر من خلال المراحل التاريخية المختلفة أن نظام الحكم الواحد كان النظام الوحيد الذي تمكن من احتواء جميع أنواع التناقضات والخلافات في لبنان، وينتهي بيكلار إلى الاستنتاج بأن الحل الوحيد لجميع مشاكل الجبل إنما يكمن في العودة إلى توحيد لبنان تحت سلطة أمير مسيحي.

٣ ـ تبين أن مبدأ التبادل السكاني، الذي طرح سابقاً بعد إنشاء نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢م كحل لمشاكل المناطق المختلطة، مستحيل التطبيق لأن أي نزوح سكاني لا يمكن أن يكون إلا اختيارياً، وقد عرف أبناء الجبل بتمسكهم الشديد بأرضهم وديارهم. إلا أن بقية أعضاء اللجنة أصروا على موقفهم المؤيد لمشروع تقسيم لبنان إلى ثلاث قائمقاميات، وحسماً للجدل تقدم المندوب النمساوي باقتراح يقضي بوضع مشروع آخر يعتمد وحدة لبنان كمبدأ أساسي ويرفع مع المشروع الأول إلى اسطنبول لاتخاذ القرار المناسب.

هنا قادت الحكومة الفرنسية حملة دبلوماسية في محاولة لحمل الدول المعارضة لفكرة توحيد لبنان وإعطائه حكماً لبنانياً مسيحياً على تغيير موقفها. كتب «توفينيل» وزير الخارجية الفرنسية إلى «مونتبالوه» سفير فرنسا في روسيا بتاريخ الأول من آذار سنة ١٨٦١م يحثه على إقناع الحكومة الروسية بأهمية توحيد السلطة كمدخل للمحافظة على مصالح جميع الفئات في لبنان وبيّن له مخاطر إقامة قائمقامية مستقلة للروم الأرثوذكس. كما يقترح بدلاً من ذلك إقامة مؤسسات بلدية في جميع المناطق تحصل كل طائفة بموجبها على الضمانات المطلوبة دون التعرض لسلطة الحكم المركزي. عندما لم تقتنع روسيا بهذا الاقتراح، وأصرت على موقفها المؤيد للتقسيم، سارع وزير خارجية فرنسا على أثر المناقشات التي دارت في الجلسة السادسة والعشرين للجنة الدولية، إلى إرسال تقارير إلى سفراء فرنسا في لندن وڤيينا وبطرسبرج وبرلين بتاريخ ٢٦ آذار و٢ نيسان ١٨٦١م أعرب فيها عن تمنياته في ألا يكون حق الشعب اللبناني بالحكم الذاتي قابلاً للمناقشة. كما أكد أن الحكم الواحد في الجبل هو الطريق الأفضل لتهدئة الأوضاع فيه وإعادة الاستقرار إليه على أن يكون الحاكم مسيحياً لبنانياً، ثم شدد على مخاطر اعتماد التقسيم كحل لمشاكل الجبل، وبيَّن بالأرقام استحالة تنفيذ مشروع فصل الطوائف جغرافياً، لأن كل قائمقامية هي كناية عن مجموعة من الطوائف.

١ - ففي القائمقامية المارونية، يبلغ مجموع عدد السكان ١٨٢,٠٠٠ شخص، منهم ٢٧,٠٠٠ من الأرثوذكس والدروز والمسلمين والشيعة.

٢ - وفي القائمقامية الأرثوذكسية، يبلغ عدد السكان ٩,٠٠٠ شخص، منهم ٣,٥٠٠ كاثوليكي ومسلم وشيعي.

٣ - وفي القائمقامية الدرزية، يبلغ مجموع عدد السكان ٥٤,٠٠٠ شخص، منهم ٣١,٠٠٠ من الموارنة والروم الكاثوليك، هذا بالإضافة إلى المسلمين السنَّة.

فكيف يمكن العمل على نقل هذه الأقليات من منطقة إلى أخرى؟ وتابع قائلاً: «... إن الشعب اللبناني ليس قبائل من البدو الرحل يمكن نقله من مكان إلى آخر، دون تعريض مصالحه للاضطراب، وهو لن يرضى بأي حال من الأحوال على ترك أرضه وقراه، لذلك يبقى الحل المنطقي الوحيد هو في وضع ٢٠٠٠٠٠ مسيحي بينهم ٤٥٠٠٠ درزي ومسلم وشيعي تحت سلطة حكم واحد...». وينتهي إلى القول، «أن خلق القائمقاميات الثلاث دون الفصل بين الطوائف جغرافياً، وهذا أمر مستحيل، لن يكون إلا سبباً للإنقسام بين الطوائف المسيحية يضاف إلى التضارب الذي أوجدته ويا للأسف تنظيمات شكيب أفندي بين الدروز والنصارى...». إلى جانب هذه المراسلات قام السفير الفرنسي في روسيا بحملة أخرى هدفت إلى إقناع الحكومة الروسية بتغيير موقفها من التقسيم، وقد نجحت أخيراً مساعي «مونتبالو»:، وافقت الحكومة الروسية على مبدأ توحيد لبنان، ولكنها ظلت على موقفها الرافض لتولية حاكم مسيحي لبناني على الجبل. عند ذلك لم تعد بريطانيا تجد ما يبرر تمسكها بالمشروع الذي وضعه «اللورد دوفرين»، فوافقت على وضع مشروع آخر من ستة عشر مادة يأخذ من فكرة توحيد لبنان مبدأ ليرتكز عليه.

وافقت اللجنة الدولية عليه ووقعته في بيروت بتاريخ أول أيار سنة ١٨٦١م ورفعته مع المشروع الأول إلى السفراء في اسطنبول للمصادقة على

أحدهما بعد ذلك تركت اللجنة بيروت بتاريخ ١٠ أيار سنة ١٨٦١م إلى الآستانة بناءً على استدعاء من السفراء للإشتراك بالمفاوضات التي كانت ستجرى هناك. كما اختلفت الدول الأوروبية حول مسألة توحيد لبنان، اختلفت أيضاً حول تحديد جنسية الحاكم: هل يجب أن يكون لبنانياً أم أجنبياً؟، الموقف الفرنسي كان واضحاً بهذا الشأن، ففرنسا في جميع مواقفها ما انفكت تطالب بإعادة توحيد لبنان تحت سلطة أمير لبناني شهابي. أما تركيا فكانت تقف دائماً موقف المعارض بشدة بعودة الحكم الشهابي، وتؤيدها بريطانيا في موقفها هذا لأن مصالح السياسة البريطانية في الشرق كانت تحتم عليها محاربة النفوذ الفرنسي في بلاد الشام بجميع أشكاله ومنها إيجاد حاكم ماروني شهابي في الجبل. كتب «اللورد روسل» لسفيره في تركيا بتاريخ ٢٥ نيسان سنة ١٨٦١ م يقول: «... إن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد أن حاكم واحد في سوريا، وباشا مسيحي واحد في لبنان من غير سكان الجبل الأصليين، هي الوسيلة الفضلى لتأمين السلام والنظام في لبنان وبقية أجزاء سوريا...». ثم يعود إلى تأكيد هذا الموقف في تقرير آخر أرسله إلى السيد «هنري بلور» بتاريخ أول أيار ١٨٦١ حيث يقول: «...يجب أن لا توافقوا تحت أي عذر كان على إعطاء حكم الجبل لحاكم ماروني واحد، لأن هذا الحل سيؤدي إلى إبادة الدروز والمسلمين، أما الروم وبقية النصارى لغير المارونية، فسيلاقون على الأرجح المصير ذاته...». لم يؤيد فكرة تعيين حاكم شهابي في لبنان إلا السفير النمساوي. أما السفير الروسي فلم يكن عنده اعتراض على الفكرة بحد ذاتها، وإنما ربط مواقفه النهائية بموافقة الباب العالي. عادت فرنسا لتدخل من جديد في مفاوضات مع روسيا لإقناعها بتبديل موقفها المعارض للحكم الوطني. لكن عندما نجحت في مساعيها، جاءت الموافقة الروسية متأخرة فلم تأتِ النتائج المرجوة، إذ أن معارضة المندوب الروسي السابقة قلبت موازين القوى إلى جانب تركيا وبريطانيا في هذا المجال لم يتخلَ «نوفينيل» بسهولة عن الأمل بحمل الدول الأوروبية على تأييد اقتراحه،

فطلب من «لاڤاليت» عدم ترك مبدأ الحكم المحلي إلا في اللحظة الأخيرة عندما يصبح الاتفاق النهائي ضرورة قصوى وبعد أن يتأكد بأن اللبنانيين لن يستبعدوا عن حكم بلادهم في المستقبل. هكذا عندما اجتمع السفراء في اسطنبول بتاريخ ٣١ أيار سنة ١٨٦١ م، كانت كل المواقف قد أصبحت واضحة، فعلي باشا والسفير البريطاني أعلنا تأييدهما لموقف فرنسا، وبقي موقف السفير الروسي على حاله من هذه القضية. بعد مناقشات طويلة لم يستطع السفراء خلالها التوصل إلى نتيجة حاسمة، اقترح «الكونت دي غولتز»، السفير الروسي في الاستانة، أن تكتب المادة الأولى من مشروع إعادة تنظيم جبل لبنان على الوجه التالي: «يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي يعينه الباب العالي ويتبع له مباشرة»، بحيث لا يعين حاكم لبناني في الوقت الحاضر، ولا يستبعد في المستقبل. عقد الاجتماع الثاني للجنة في ٤ حزيران ١٨٦١م حيث عاد علي باشا وطلب الموافقة على مشروع تقسيم لبنان إلى ثلاث قائمقاميات، ولكن طلبه رفض بالإجماع، واستبعد هذا المشروع نهائياً عن المناقشات بعد ذلك طرحت فكرة تعيين حاكم محلي في الجبل على المناقشة فتمسك كل من الأعضاء بمواقفه الثابتة. بعد أن طالت المناقشات دون جدوى، عاد السفير الروسي وطرح الحل الوسط الذي كان قد تقدم به في جلسة ٣١ أيار سنة ١٨٦١م للمناقشة فأبدى بعض السفراء تحفظهم حيال هذا الاقتراح. عند ذلك تقدم السفير النمساوي باقتراح إضافي يقضي اعتماد الحل الروسي على سبيل التجربة ولمدة ثلاث سنوات فقط. كان السفير الفرنسي قد تلقى حينها تعليمات من «توڤينيل» بقبول الاقتراح مبرراً ذلك بخوف فرنسا المتمادي من تجدد الاضطرابات في جبل لبنان نتيجة إنعكاس خلافات اللجنة الدولية. لكن «لاڤاليت» طالب في الوقت نفسه بإصدار بروتوكول إلى جانب النظام الأساسي يتضمن أحكاماً تحدد بعض الشروط الخاصة بالحاكم وأهمها: «أن على ممثلي الدول الكبرى وقبل ثلاثة أشهر من إنتهاء فترة الثلاث سنوات، الإجتماع مجدداً بالباب العالي للإتفاق على الحاكم الجديد». عقد الاجتماع الأخير بتاريخ

٩ حزيران سنة ١٨٦١م لإقرار الصيغة النهائية للنظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان، فنوقشت بنود المشروع وأقرت بنداً بنداً، وألحق بالنظام الأساسي البروتوكول الذي كانت فرنسا قد طلبت بإصداره. في الوقت نفسه عُيّن داوود أفندي الأرمني، مدير التلغراف في اسطنبول بالإجماع متصرفاً لجبل لبنان لمدة ثلاث سنوات. كان تصديق النظام الأساسي بالصورة التي أقرّ بها انتصاراً جديداً للدبلوماسية الإنكليزية التي صرح سفيرها في الاستانة معبراً عن هذا الانتصار فقال: «... إنه دخل المناقشات وهو يتمتع بموقف ضعيف، وأضاف... كل شيء كان ضدنا، لقد بقينا وحدنا فيما يختص بموضوع الأمير المحلي، ولكن بالرغم من كل شيء فأنا أعتقد بأنه سيجري الاعتراف أن هذه المسألة قد حلت وفقاً لرأينا، وأستطيع أن أضيف أنني تلقيت بارتياح شكر علي باشا الخالص لي للدور المتواضع الذي لعبته في التوصل لهذه النتيجة...» لكن مع ذلك يمكن القول أيضاً أن نتائج المفاضات قد حاولت إرضاء جميع الفرقاء بمن فيهم اللبنانيين الذين بقوا بعيدين عنها ولم يؤخذ رأيهم أو موافقتهم بعين الاعتبار، على ما طبخ لهم من حلول لمشاكلهم، إذ كان كل همهم يقتصر على الخروج من المحنة التي زجتهم فيها الأيادي الأجنبية والحكومة العثمانية.

تم توحيد الجبل إرضاءً لفرنسا، واقتطعت من لبنان أجزاء كبيرة وحيوية إرضاءً لتركيا، بينما جعل الحاكم أجنبياً ارضاءً لبريطانيا، وبالتالي لتركيا أيضاً، وأخيراً في الوقت نفسه مسيحياً ضمانة للنصارى، وإرضاءً لفرنسا. لكن بشكل عام هي صيغة جاءت بالدرجة الأولى لتؤكد الامتيازات لصالح الدول الأوروبية وتحقق شبه توازن بين مصالحها ومصالح الدولة العثمانية. بينما الشعب اللبناني لم يحصد سوى الارتهان والإنزلاق في متاهات الخلافات الطائفية والمذهبية التي غذتها هذه الدول واستفادت منها.

بعد استلام المتصرف داوود باشاالحكم، سعى بكل ما يمتلكه من صلاحيات إلى محو آثار الحرب الطائفية في لبنان التي وقعت عام

١٨٦٠م، وإلى إعادة توحيد الفئات اللبنانية المتصارعة فيما بينها. لذلك اتبع سياسة متوازنة مع كل الأطراف وبجهد كبير جداً حتى يؤكد للبنانيين نزاهته وعدم ارتباطه بالقوى الأجنبية، وأنه يعمل بقرار مستقل تحت حماية ورعاية وسيادة الدولة العثمانية. مع انطلاقة النظام الجديد وتطبيق القوانين، سعت الحكومة المركزية لمساعدته ودعمت جميع توجهاته في تكريس المصالحة والاستقرار وإقامة علاقات سليمة مع هذا النظام الجديد في منطقة جبل لبنان. قد قامت أيضاً بخطوات كبيرة في إصلاح البين وفي دفع تعويضات إلى الأهالي عن الضحايا والخراب من ماليتها الخاصة.

نعم إقليم الخروب كبقية المناطق في جبل لبنان بهدوء واستقرار أمني بعد الفتن التي نشبت في السنوات الماضية. كان من المفترض تبعاً لذلك أن تتبدل الأمور السياسية والاجتماعية، ولكن الأحوال بقيت على ما هي من هيمنة العائلات المقاطعجية الدرزية على مقدرات الإقليم رغم ظهور حالة سياسية جديدة في إعطاء إقليم الخروب كياناً سياسياً خاصاً به، عزز الحالة الاستقلالية عن تبعيته لقضاء الشوف بالكامل. سوف نبرز الكثير من المحطات التي عرفها الإقليم خلال عهد المتصرفية، وخاصة في الأمور الإدارية والاقتصادية والقضائية والتعليمية في الفصول القادمة. لكن الميزة الأساسية خلال هذه الفترة التي طبعت إقليم الخروب هي الغرضية الحزبية الجنبلاطية ـ اليزبكية التي دخلت في القرى وعشعشت بين العائلات، وقسمت مجتمع إقليم الخروب إلى قوى سياسية متناحرة كان لها وقعها السيء في العلاقات بين العائلات. استفاد منها بالدرجة الأولى العائلات المالكة في إقليم الخروب وخاصة في مواسم الانتخابات، أكانت لمدراء النواحي أم في الانتخابات القائمقام.

كان من المفترض مع سقوط الشيخ بشير جنبلاط أن تتهاوى معاقل المقاطعجية القوية في جبل لبنان، إلا أن بروز عائلات مقاطعجية جديدة ظهرت بدعم من أمير الجبل تابعت سياسة أسلافها. كان نصيب إقليم

الخروب عائلة حمادة من بعقلين التي ورثت بعض أملاك العائلة الجنبلاطية بدعم من أمير الجبل. رغم سياسة الفجور والتسلط والهيمنة، استطاع عهد المتصرفية بواسطة أجهزته الجديدة التدخل والسيطرة على بعض الأمور في إقليم الخروب، متمشياً في ذلك مع سياسة مكافحة أصحاب العصبيات الأقطاعية والمتنفذين الطائفيين. هذه السياسة التي اتبعتها ادارة المتصرفية في إقليم الخروب قللت كثيراً من المشاكل والأحداث السياسية المتوترة التي شهدتها النواحي أو القائمقاميات الأخرى وخاصة في كسروان والمناطق الشمالية.

إلا أن إقليم الخروب تأثر تأثراً جامحاً بالغرضية الحزبية، وخاصة في الطائفة السنّية حيث أن مركز مدير الناحية كان يجذبهم للإنضمام إلى الحزبين اليزبكي والجنبلاطي. كان من الأقوال السائدة على ألسنة العامة في ذلك العصر أن إقليم الخروب كان «بيضة القبان» وخاصة عند انتخاب قائمقام الشوف الذي كان يتنافس عليه الحزبان. كانوا كمرجحين لأحد الجانبين، والجهة التي يميلون إليها ترجح على الأخرى. كانت عائلات شعبان، عبدالله، مراد، ويونس من شحيم، وكذلك عائلات الخطيب، سيف الدين، دمج، شبو، سعد، وسراج من برجا، وهما من البلدات الكبرى في إقليم الخروب، من الحزب الجنبلاطي. أما عائلات الحجار، شرف الدين، نجم الدين، عويدات، والحاج شحادة من شحيم، وكذلك عائلات رمضان، الحاج، الغوش، والمعوش من برجا، ومعهم عائلة أبو عرم من البرجين، وعائلة القعقور وحمزة من بعاصير وكلاء آل أبي نكد، وآل نصر الدين من دلهون وكلاء آل حمادة، من الحزب اليزبكي. أما الطوائف المسيحية في إقليم الخروب، فإنهم كادوا أن يكونوا غائبين عن هذا الصراع الحزبي. إن آل البستاني لم تشدهم بالجنبلاطية إلا روابط ضعيفة، وكانوا يميلون في أغلب الأحيان إلى اليزبكية، لما تربطهم بالعائلة النكدية من روابط تاريخية ومصالح مشتركة، وخاصة انهم كانوا ضمن اقطاعاتهم شمالي شرقي إقليم الخروب في قرى الدبية وعين الحور، وضهر

المغارة حتى مناطق الساحل. أما آل داغر فكانوا يميلون إلى الجنبلاطية أكثر منها إلى اليزبكية، لأنهم كانوا ضمن أملاك آل جنبلاط في إقليم الخروب الشرقي الجنوبي في قرى علمان، والجميلية، ومجدلونا حتى مناطق وادي بسري، وكذلك بتأثير من رهبنة دير المخلص التي كانت تربطها بالعائلة الجنبلاطية علاقة طيبة جيداً. لكن من المرجح أن الطوائف المسيحية في إقليم الخروب اتخذت قراراً بعدم التدخل في النشاط السياسي وخاصة في تعيين أو انتخاب مدير الناحية أو القائمقام، لحيثيتها الطائفية واستدراكاً لأي نزاع سياسي قد يحصل في إقليم الخروب. جرت العادة أن تبقى العائلات المسيحية في إقليم الخروب ترتبط بعلاقات جيدة مع جميع العائلات وخاصة في القرى المختلطة. كذلك جرت العادة في إقليم الخروب أن يتبع الابن غرض أبيه، ونادراً ما كان ابن إقليم الخروب ينتمي إلى غرض يخالف إنتماء أجداده إلا في حالات المنافسة أو المصلحة فالعائلة كلها غرضها واحد. كان في المبدأ أن العامة في إقليم الخروب يتبعون الغرضية الحزبية لمقاطعجيتهم دون أن يكون لهم مصلحة خاصة يجنون منها شيئاً سوى حق الرعاية والحماية والتعصب الأعمى. كان من واجبات المقاطعجي أن يحمي فلاحيه ورعاياه لأنهم يقدمون له الخدمات ويصطلحون أراضيه. أحياناً كانت القرية الواحدة تضم أنصاراً من الفريقين، ومع ذلك فإنها لم تكن تتأخر في مناهضة أي من الطرفين إذا ضغط عليها اقتصادياً. إلا أن سياسة متصرفية جبل لبنان في مكافحة أصحاب العصبيات الإقطاعية والمتنفذين الجدد أي في تغيير التسمية من مقاطعجي إلى مدير ناحية أو قائمقام أو زعيماً لحزبٍ، هذه السياسة لم تنهِ عهد الظلم ورفع سيف الإقطاع المسلط على أعناق العامة والفلاحين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان إقليم الخروب. في الواقع لا نستطيع القول إن القوانين الجديدة في عهد المتصرفية قد طبقت بشكل صحيح أو نفذت لصالح العامة، إنما كان هناك تنفيذ استنسابي للقوانين. كان ذلك واضحاً من خلال التنظيم الإداري وتكوينه، أي أن جهاز الحكم والإدارة في النواحي

والأقضية كانت تنقصه الكفاءة والأمانة والصدق، وهذا قلل من فرص نجاح هذا النظام الذي أخذ موروثاته من الأنظمة البائدة أكانت عثمانية أم محلية. الواقع أن التطور الشامل الذي طرأ على أنظمة متصرفية جبل لبنان لم يرافقه تطور مماثل على جهاز الحكم والإدارة، وهذا السبب حال دون تطبيق الأنظمة المتطورة التي وضعت في هيكلية نظام المتصرفة. كما أن هناك عوامل أخرى جاءت من ترسبات مجتمعية متخلفة معادية للتطور والإصلاح، أكانت من ذهنية إقطاعية متكلسة جشعة، أم كانت من مجتمعات ريفية بسيطة يسودها الجهل والعصبيات.

هوامش الفصل الثاني

(١) محمد علي مكي، تاريخ لبنان الوسيط، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧ م، ص ١٤٨.

- إبراهيم بك الأسود - ذخائر لبنان، المطبعة العثمانية - بعبدا ١٨٩٦ م، ص ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٨.
- طنوس الشدياق - أخبار الأعيان، نقله وفهرسه وصححه فؤاد أفرام البستاني - منشورات الجامعة اللبنانية، جزءان، بيروت ١٩٧٠م ج ١، ص ١٨٦، ١٨٧، ٢٩٧.
- ف. ستنغلد، فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، ج ١، ص ٧٢.
- يوسف أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، علق عليها ودرس حواشيها، عارف أبو شقرا، مكتبة منيمنة، بيروت ١٩٥٢ م، ص ٦٤، ١٦٤، ١٦٥.
- أحمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين، منشورات الجامعة اللبنانية، ضبطه أسد رستم وفؤاد البستاني، بيروت ١٩٦٩ م، ص ٩٥، ١٠١

(٢) طنوس الشدياق - أخبار الأعيان - مرجع سابق - ج ١، ص ٢٩٨، ج ٢، ص ٣١١، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٨١.

- Adel Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du proche - crient du XVII siecle à nos jours, 1975, 1981. T 8, P 421. T 2; P 72-74, 253-56.
- حيدر أحمد الشهابي - لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٦٩، ص ٣، ٤، ٥، ٨، ١٠، ٢٠.
- يوسف أبو شقرا - الحركات في لبنان - مرجع سابق، ص ٨، ١٦٤.
- إبراهيم الأسود - دفاتر لبنان... مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٨.
- يوسف إبراهيم يزبك أوراق لبنانية، مجلدات ١٩٥٥ - ١٩٥٧، بيروت، مجلد ١٩٥٧، ص ١٧٧ - ١٨٣.

(٣) انطوان ضاهر العقيقي - ثورة وفتنة في لبنان، مجهول من تاريخ الجبل ١٨٤١ - ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلق عليها يوسف إبراهيم يزبك، دار الطليعة بيروت ١٩٣٨، ص ١٧٨.

- Adel Ismail, Histoire du Liban de XVII siecle à nos jours - Bayrouth - 1958 T.4: P. 18-20, P 30-33, Tome IV. P. 129-204-273.
- Adel Ismail - Documents.... T 11 P. 90-93.
- إبراهيم الأسود - دفاتر لبنان... مرجع سابق - ص ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٣١٨.
- يوسف أبو شقرا - الحركات في لبنان... مصدر سابق، ص ٢٤، ٤٨، ٦٥ - ٦٦،

- إبراهيم أبي سمرا الغانم - أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، أشرف عليه لحد خاطر، مطبعة الرهبان المارونية - بيروت، ص ١٢٧.

(٤) يوسف السودا - في سبيل لبنان، الاسكندرية ١٩١٩ م، ص ١٣٦.

- طنوس الشدياق - أخبار الأعيان... مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٩٨، ٥٣١.
- Jouplain, «La Question du Liban» - Etude historique, diplomatique et de droit international 2eme edition, Imprimerie Fouad Bilon, «chir» jouneh 1961 - Tome II. P. 291.
- Adel Ismail - Documents... T 11. P. 86, P. 51-58, 61, T 2. P. 150-151.
- Detesta «Reareil des troites de la porte attomane avec le puissances étrangère - Paris 1882-1894. T. 4. P. 346-347, 348. T. 6. P. 350 - 365 - 367, 370 - 371, 386, 386 - 396.
- أسد رستم - لبنان في عهد المتصرفية - دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٢١ - ٢٢، ٢٣، ٣٠.

٣ ـ الفصل الثالث

التطور الإداري في إقليم الخروب خلال العهد العثماني

- التنظيم الإداري في إقليم الخروب في عهد الإمارة (المعنية والشهابية).
- التنظيم الإداري في إقليم الخروب في عهد القائمقاميتين.
- التنظيم الإداري في إقليم الخروب في عهد المتصرفية.
- المتصرف.
- مجلس الإدارة الكبير.
- القائمقام.
- مدير الناحية.
- القمسيون البلدي.
- شيخ الصلح.
- المختار، والمجالس الإختيارية.

- التطور الإداري في إقليم الخروب خلال العهد العثماني[1]:

في أوائل العهد العثماني، قسم لبنان إلى قسمين أو معاملتين: معاملة طرابلس وتمتد من حدود طرابلس إلى المعاملتين وقاعدتها جبيل وتتبع إيالة طرابلس، ومعاملة صيدا وتمتد من المعاملتين إلى نهر الأولي جنوباً وقاعدتها دير القمر وتتبع إيالة صيدا، ويفصل بينهما جسر سمي بجسر المعاملتين نسبة إلى هاتين المعاملتين. كانت تتبع معاملة طرابلس المقاطعات التالية: الزاوية، الكورة، القويطع، جبة بشري، بلاد البترون، بلاد جبيل، جبة المنيطرة، والفتوح. بينما تتبع ولاية صيدا المقاطعات التالية: كسروان، القاطع، المتن، ساحل بيروت، الغرب الأسفل، الغرب الأعلى، الجرد، الشحار، المناصف، العرقوب، الشوف، إقليم الخروب، جزين، إقليم التفاح، جبل الريحان، والشوف البياضي. خلال عهد الإمارة في العهدين المعني والشهابي قسم جبل الشوف إلى سبع مقاطعات هي:

١ - مقاطعة الشوف: تقسم إلى قسمين: الشوف الحيطى أو «الحيثي» قاعدته المختارة ومن قراه: عماطور، جباع، مرستى، بطمة، حارة جندل، كفرا، مجدل المعوش، شويت، بتاتر، ونيحا؛ والشوف السويجاني قاعدته بعقلين، وهي أول مكان عرف بالشوف، ومن قراه: غريفة، عينبال، الجديدة، الخريبة، المزرعة، الكحلونية، بيقون، والسمقانية.

٢ ـ مقاطعة المناصف: وهي من وادي بيت الدين إلى جسر القاضي، وقاعدتها دير القمر، ومن قراها: كفرفاقود، بشتفين، كفرقطرا، دير بابا، وديركوشه.

٣ ـ مقاطعة الشحار: وهي من جسر القاضي إلى الدامور، وقاعدتها عبية، ومن قراها: كفرمتى، رأس المير، البنيه، دقون، البوم «المشرف»، بعورته، عين درافيل، الناعمة، المعلقة، والدامور.

٤ ـ مقاطعة الغرب: وهي قسمان: الغرب الأعلى (أو الأقصى) وهو من طريق دير القمر إلى عاليه فنهر الغابون وقاعدته عيتات ثم عاليه، ومن قراه: بيصور، شملان، عيناب، دفون، رمحالا، مجدليا، بمكين، القماطية، بسوس، الكحالة، سوق الغرب، بدادون، وحومال؛ والغرب الأدنى (أو الأسفل)، وهو من طريق دير القمر إلى الشويفات، وقاعدته الشويفات، ومن قراه: بشامون، عين عنوب، دير قوبل، سرحمول، عرمون، الفساقين، وعين كسور.

٥ ـ مقاطعة الجرد: وهي من نهر الغابون إلى نهر الصفا حتى المديرج وقاعدتها بتاتر ومن قراها: بحمدون، شانيه، شرتون، كفرعمي، الدوير، شويت، الرملية، المشرفة، بدغان، مجدلبعنا، شارون، رشميا، وعين تراز.

٦ ـ مقاطعة العرقوب: تمتد من المعاصر إلى جبل الباروك، ومن وادي الست إلى أول الشوف، وهي قسمان: العرقوب الأعلى (أو الشمالي) وقاعدته عين زحلتا، ومن قراه: أغميد، بمهريه، والورهانية؛ والعرقوب الأدنى (أو الجنوبي) وقاعدته الباروك. ومن قراه: البتلون، عين وزين، بريح، بويسع، الفريديس، كفرنبرخ، وعين داره.

٧ ـ مقاطعة إقليم الخروب: تمتد من نهر الحمام إلى الساحل جنوباً، وقاعدته شحيم، ومن قراه: برجا، كترمايا، بسابا، عانوت، داريا، الزعرورية، مزبود، دلهون، المغيرية، البرجين، الدبية، سبلين، المعنية، الجية، الرميلة، حصروت، جون، مزبود، الجميلية،

مجدلونا، علمان، بكيفا، مزمورا، المطلة، مزرة الضهر، عين الحور، ضهر المغارة، جدرا، بعاصير، والشميس.

لقد كان إقليم الخروب في إطار حكم الإمارة في جبل لبنان، التي أخذت شكلاً من أشكال السلطة السياسية والتنظيم الإداري الشكلي وفق تقاليد معينة خاصة ومميزة به، ذات صلة بنظام إقطاعي: في قانون إقطاع الأرض والالتزام، وكذلك في تواجد تشكيلات إجتماعية قائمة على عصبيات إقطاعية محلية اختلفت في مقومات عصبيتها أكانت عصبيات عنصرية أو عصبيات مذهبية وطائفية. كانت سلطة أمير الإمارة مستمدة من واقع توازن قائم بين عصبيات عائلية في مقاطعات عديدة، عرفت بالأمراء والمقدمين والمشايخ، الذين أخذوا صفة المقاطعجية نسبةً إلى المقاطعة. حتى أن نظام الحكم في الإمارة عرف بنظام المقاطعجيين كنظام سياسي وإداري وإجتماعي. كان على رأس هذا البناء الإقطاعي أمير الجبل الذي يلتزم أمام والي صيدا أو أمام أي والي عثماني بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بنفسه أو بواسطة المقاطعجيين. كذلك كان المقاطعجي زعيم عائلة تسيطر على مقاطعة أو عدة مقاطعات تتوارث حكمها وجباية ضرائبها بتفويض مباشر من الأمير الحاكم وبموافقة السلطة المركزية العثمانية. كان المقاطعجيون هم أصحاب حق التصرف بأراضي السلطان الأميرية لقاء دفع ضريبة الميرة. بين هؤلاء المقاطعجيين والفلاحين والرعاة والعمال والحرفيين المحرومين من كل أشكال الملكية، يوجد زعماء القرى أو الأعيان في الأرياف والموزعين على عائلات مقاطعجية صغيرة، تعتبر إمتداداً للمقاطعجيين الكبار وحلفاءً لهم. كان أمير الإمارة يدير شؤون مقاطعاته حسب العرف والتقاليد وليس حسب أنظمة مكتوبة. شملت مهمته السهرعلى حفظ الأمن، ومنع النزاع بين المقاطعجيين، والدفاع عن الإمارة وحمايتها من أي عدوان خارجي، وكان هو الذي يقرر الحرب والسلم، ومن حقه مطالبة المقاطعجيين بالخدمة العسكرية. مع أن الأمير الحاكم كان يعين القضاء، بقيت السلطة القضائية العليا بيده.

هكذا في بداية حكم الإمارة المعنية، كانت مقاطعة إقليم الخروب تحت سلطة والتزام العائلة المقاطعجية الجنبلاطية وكذلك النكدية. استمر هذا الوضع حتى حكم الأمير بشير الشهابي الثاني. بعد الهزيمة الكبيرة للعائلة الجنبلاطية بوفاة شيخها وكبيرها الشيخ بشير جنبلاط، قام الأمير بشير الثاني بإعادة توزيع الإقطاعات، أناط أحكام الشوفين الحيطي والسويجاني وإقليم الخروب وإقليم التفاح وجبل الريحان وإقليم جزين بولده خليل، وأعطى مقاطعة العرقوب لابنه قاسم، وأعطى الساحل والشويفات إلى ابنة ملحم، وجعل قسماً من الشوفين للشيخين حمود وناصيف النكدي. حيث أن ابنه خليل كان ملزماً بمساعدته في تنظيم وضع الإمارة، فقد قسم مقاطعاته وأوكلها إلى وكلاء يثق بهم ومقربين منه. كان نصيب مقاطعة إقليم الخروب لآل حمادة من بعقلين، بالإضافة إلى الجنبلاطيين والنكديين. كان الأمير بشير الشهابي الثاني قد وهب إقليم الخروب للشيخ حسين حمادة، وهذا نص الكتاب: «هو أنه بحسب صدق خدمات أخينا الشيخ حسين حمادة المرضية لدينا، قد أنعمنا عليه: أن يكون متعاطياً أمور وموارد إقليم الخروب، من سائر الخدمات التي يصدر بها أمرنا، ويستوفى جميع المطاليب المترتبة على الإقليم المذكور، ومن ميري وطرح وغيرها، ويوردها إلى خزينتنا، وأنعمنا بالخدمة التي تطلب على الميري وباقي مطاليب الإقليم، والشكوى التي تحصل، تعرض لدينا عن يده، وخدمتها له ولا يكون من ثقلة على الرعية، ويكون مرفوع المقام بين أهل الإقليم المذكور، وأنعامنا هذا عليه، وعلى إخواننا أولاده وذريته من بعده ممدود غير محدود وسندنا هذا يكون محفوظاً بيدهم لأجل البيان تحريراً في جمادى الآخرة ١٢٤٠ سنة ويوافق كانون الثاني سنة ١٨٢٥م». كان التنظيم الإداري يتوزع في المقاطعات، ومنها مقاطعة إقليم الخروب، من خلال العائلات المقاطعجية الذين يفرضون قوانينهم وأحكامهم، وكانت القرى تحت سلطة ومزاجية وكلائهم الذين كانوا يتحكمون بكل شيء.

بعد سقوط حكم الإمارة في جبل لبنان بعد الحوادث والفتن الطائفية،

أرسى نظام القائمقاميتين نظام شكيب أفندي إدارة حديثة في الجبل دعمت سلطة الباب العالي تماشياً مع مبادىء التنظيمات الواردة في مرسوم كلخانة خطر شريف ١٨٣٩م. هذه التنظيمات تشدّد على المركزية من خلال إعطاء والي صيدا العثماني سلطة واسعة، فأصبح القائمقام وأعضاء مجلسه بمثابة موظفين عامين ويتقاضون راتباً شهرياً معيناً لقاء خدماتهم، يعيّنهم ويقيلهم الوالي. زادت التدابير المتخذة في نظام شكيب أفندي نفوذ القائمقامين، وأضعفت سلطة أعضاء المجالس، وخاصةً بالنسبة إلى النظر في الشكاوى المقدمة إلى القائمقام الذي كان له الحق في عرضها أو عدم عرضها على المجلس حسب ما يراه مناسباً لمصالحه وليس للمصلحة العامة. هذا النظام شلّ حركة المجلس وفعاليته لوجوب الحصول على الإجماع من جميع الأعضاء لاتخاذ القرارات. هذه المنافسة بين القائمقام وسلطة المجلس الأعلى كانت تستغلها الإدارة العثمانية لكي تؤجج الخلاف بينهما وتبقي الأمور تحت تصرفها وسلطتها. لقد اختلفت الترتيبات الإدارية المتخذة في كل قائمقامية، ففي القائمقامية الدرزية مثلاً تم تعيين خمسة من مقاطعجية الدروز يقومون بدور الإدارة في مقاطعات عائلاتهم ولا يتمتعون بصلاحيات رسمية، وتعيينهم يعتبر بمثابة اعتراف بقيادة أعيان الدروز لشعبهم الذي بقي موالياً لهم. لكن إدخال الأمور القانونية حدَّ من نفوذهم، مما أدى إلى منازعات بين المقاطعجيين والفلاحين. هذا ما حدث بين وكلاء آل حمادة في إقليم الخروب وأهالي قرية مزبود، النزاع الذي سوف نتحدث عنه فيما بعد. كان ينتخب وكيلان من العامة في كل مقاطعة: واحد للطائفة المارونية وآخر للدروز. كانت للوكيل سلطة قضائية بدرجة قاضي البداية على أبناء طائفته وسلطة جباية الضرائب المحددة من قبل المجلس.

كان هذا أول إختيار لأبناء إقليم الخروب لينتخبوا ممثليهم في مجلس الإدارة. اجتمع وجهاء الإقليم ومشايخ القرى لاتخاذ القرار الصائب في اختيار الشخص المناسب والكفؤ لتمثيلهم في المجلس، وتمَّ اختيار الشيخ أحمد الخطيب من بلدة شحيم لما كانت له من صفات خلقية وعلمية

رفيعة: فهو شيخ البلدة وإمام مسجدها، وكذلك هو المتعلم بثقافته الواسعة، والمدرّس الوحيد في إقليم الخروب.

تمَّ تشكيل مجالس القائمقاميتين في جبل لبنان تحت مراقبة القائمقام الذي هو رئيسه الطبيعي. ولما كانت مهام إدارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائمقام فينبغي:

١ ـ أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخصاً يعهد إليه مدة غيابه برئاسة المجلس ومناظرته ونسبته وقت وجود القائمقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء، وله إذا شاء أن يقوم بمهامه الخاصة لكن عليه أن يحضر دائماً جلسات المجلس مثل زملائه. متى غاب القائمقام يقوم بوظيفة الوكالة، ولا يحق له لسبب من الأسباب أن يأبى القيام بواجبات وظيفته.

ـ لما كان أهالي جبل لبنان مقسومين إلى طوائف عديدة يجب أن تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانية. لذلك ينتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة، ولكل طائفة أن تختار عضواً ما عدا القضاة المنتقين من جميع الطوائف. يحضر هؤلاء الجلسات مع سائر الأعضاء، وقد وكِلَّ إليهم خاصة النظر في دعاوي أبناء مذهبهم والفصل فيها وفقاً لعقيدتهم الدينية يؤلف كل مجلس على الصورة التالية:

من وكيل قائمقام وقاضي ومستشار مسلمين، وقاضي ومستشار درزيين، وقاضي ومستشار مارونيين، وقاضي ومستشار أرثوذكسيين، وقاضي مستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام يقضى في الطائفتين معاً هؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة كلتا الطائفتين وعقالهما. بعد نهاية انتخابهم يجب على كل منهم أن يذهب إلى رئيسه أي القائمقام الخاص، وهو يعين لهم مكان إجتماعهم. هناك يقتضي عليهم أن يعقدوا كل يوم ما عدا أيام البطالة

مجلساً للتفاوض في كل المسائل التي يعرضها القائمقام على أبحاثهم وفقاً للطريقة المشروحة أدناه:

أسماء أعضاء مجلس قائمقامية الدروز:

ـ نائب القائمقام الدرزي (لم يعين).

ـ الشيخ محمد الخطيب، قاضي الإسلام من برجا.

ـ الشيخ أحمد الخطيب، مستشار مسلم من قرية شحيم.

ـ قاسم العرب، مستشار متوالي من برج البراجنة.

ـ الشيخ محمد قاضي، درزي من دير القمر.

ـ يوسف ناصر الدين، مستشار درزي من كفرمتى.

ـ الشيخ بشارة الخوري، قاضي ماروني من رشميا.

ـ ميخائيل الخوري، مستشار ماروني من جزين.

ـ حنا الخوري، قاضي الروم من الشويفات.

ـ شديد عيسى الخوري، مستشار الروم من بحمدون.

ـ درويش روزا، قاضي الروم الكاثوليك من دير القمر.

ـ فارس شكور، مستشار الروم الكاثوليك من عين زحلتا.

ـ محمد فخر الدين، كاتب أسرار المجلس الدرزي العام في بعقلين.

أسماء أعضاء مجلس قائمقامية الموارنة:

ـ الشيخ يعقوب البيطار، وكيل قائمقام الموارنة.

ـ الشيخ جرجس أبي صعب، مستشار ماروني من المزرعة.

ـ الشيخ حسين الخطيب، قاضي مسلم من رأس الحصن.

- سلمان مرهج، قاضي الروم من الشوير.
- عثمان حسامي، مستشار مسلم من جبيل.
- منح أبي رسام، مستشار روم من رأس المتن.
- حسن هندية، مستشار متوالي من القصير.
- إبراهيم جهامي، قاضي الروم الكاثوليك من الساحل.
- علي بلوط، قاضي درزي من المتين.
- عبد الله أبي خاطر، مستشار كاثوليكي من زحلة.
- علي أبي قيدبيه، مستشار درزي.
- الخوري أرسانيوس الفاخوري، قاضي ماروني من بعبدا.
- خليل القرداحي، كاتب أسرار المجلس الماروني.

إبان نظام القائمقاميتين في جبل لبنان، لم يتغير الجهاز السياسي والإداري كثيراً عما كان عليه قبل ذلك سوى أن القائمقام أصبح رأس الهرم لهذا الجهاز. كان يعاونه مجلس يضم جميع الطوائف والمذاهب للحد من التدخلات الطائفية وخاصة في المناطق المختلطة وبهدف القضاء على العصبيات الطائفية والإقطاعية في جبل لبنان. في ناحية إقليم الخروب لم يكن نصيب آل جنبلاط مقاطعجيي الناحية، بأقل مما لحق بغيرهم في بقية المقاطعات، فالقضاء على النظام المقاطعجي يعني القضاء على امتيازاتهم وزعامتهم على ناحية إقليم الخروب. بدأوا يتسارعون لإستلام وامتلاك الجهاز الإداري بدءاً من منصب القائمقام إلى مجلس القائمقامية إلى مدير الناحية، فرشحوا أزلامهم ووكلاءهم. زاد التسلط والقهر والظلم، وأصبحت قوانينهم الإقطاعية مشرعة ومسلطة على رقاب أبناء إقليم الخروب وممارسة بطريقة أكثر ظلماً واستعباداً من قبل.

عندما أقرَّ النظام الأساسي لمتصرفية الجبل سنة ١٨٦١م، قُسّم لبنان بموجبه إلى ست مديريات، أضيفت إليها مديرية سابعة سنة ١٨٦٤م بعد

تعديل النظام الأساسي. قسّم داوود باشا المديريات إلى أربعين ناحية، والنواحي إلى ٩٤٤ قرية، متّبعاً في ذلك ما كان معمولاً به في العهود السابقة، تطبيقاً للمادة الخامسة من النظام الأساسي التي تقول: «تقسم المديريات إلى نواحي على نمط قريب المشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة». وأخذ بالاعتبار في الوقت عينه التوزيع الطائفي كي تكون الناحية أو القرية قدر الإمكان من طائفة واحدة.

قسمت المناطق اللبنانية في العهد المتصرفي إلى المديريات التالية:

أولاً: مديرية جزين: تقع في القسم الجنوبي من المتصرفية، ويحدها: شمالاً مديرية الشوف التي يفصلها عنها نهر الأولي، جنوباً جباع وهي من قرى قائمقامية صيدا، شرقاً البقاع، وغرباً البحر المتوسط. تقسم إلى ناحيتين هما: إقليم التفاح، وجبل الريحان ويبلغ عدد قراها ١٠٧ قرية، ومساحتها ٢٢٣ كلم^2 نصف أراضيها هو للطائفة الدرزية، وبنوع أخص للعائلة الجنبلاطية، علماً بأن أكثر سكانها هم من الموارنة مع بعض الكاثوليك. أشهر مدنها جزين مركز المديرية ومكان إقامة المدير، وهي تعلو عن سطح البحر ٨٣٠م، وتقع على بعد أربعين كلم جنوبي مدينة بيروت.

ثانياً: مديرية الشوف: تقع في القسم الجنوبي من متصرفية جبل لبنان، يحدها شمالاً مديرية المتن ومدينة بيروت التي يفصل بينهما طريق الشام، جنوباً جزين، شرقاً البقاع، وغرباً البحر المتوسط. تقسم إلى ١٢ ناحية هي: الشوفين، إقليم الخروب، العرقوب الأعلى، العرقوب الشمالي، العرقوب الجنوبي، المناصف، الجرد الشمالي، الجرد الجنوبي، الغرب الأعلى، الغرب الشمالي، الغرب الأقصى، وإقليم الشحار. توجد فيها ناحية دير القمر المستقلة. تبلغ مساحتها ١٠٧٩كلم^2، وعدد قراها ٢١٦ قرية. معظم سكانها من الدروز والموارنة، وقسم لا بأس به من المسلمين السنة. من مدنها الهامة بعقلين مركز المديرية التي تعلو عن سطح البحر ١٠٠٠م، وتقع من ناحية المناصف على بعد كيلو مترين عن بيت

الدين المركز الرئيسي لمتصرفية جبل لبنان، كما يفصلها وادٍ عن دير القمر. بناها الأمراء المعنيون وكانت عاصمة حكمهم قبل أن ينتقلوا إلى دير القمر، وجميع سكانها من الدروز.

ثالثاً: مديرية المتن: تشكل الجزء الأوسط من متصرفية جبل لبنان، يحدها شمالاً مديرية كسروان يفصل بينهما نهر الكلب، جنوباً مديرية الشوف، شرقاً البقاع ومديرية زحلة، وغرباً البحر المتوسط ومدينة بيروت. تبلغ مساحتها ٨٦٦كلم^{٢} وتقسم إلى خمس نواحي هي: المتن الأعلى، بسكنتا، الشوير، القاطع، والساحل. يبلغ عدد قراها ١٨١ قرية ومن مدنها الهامة: بيت مري وبرمانا. وهذه الأخيرة هي المركز الصيفي للمديرية، ومصيف مهم في الجبل لأبناء مدينة بيروت فهي تعلو عن سطح البحر ٧٣٠ متراً. أكثر سكانها من الموارنة وفيها بعض الدروز والأرثوذكس.

رابعاً: مديرية زحلة: وهي أصغر المديريات في متصرفية الجبل إذ تبلغ مساحتها ٣٠ كلم^{٢} . تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من متصرفية جبل لبنان، تحدها مديرية المتن من الشمال والجنوب والغرب، ويحدها سهل البقاع من الشرق. تتألف أساساً من مديرية زحلة مركز المديرية ومكان إقامة المدير، ويتبعها عين الدوق، وعين المزرعة. معظم سكانها من الكاثوليك، وقد أنشأت هذه المديرية خصيصاً لصالحهم.

خامساً: مديرية كسروان: تقع في القسم الأوسط من متصرفية جبل لبنان. يحدها شمالاً مديرية البترون يفصل بينهما نهر المدفون، جنوباً مديرية المتن، شرقاً بعلبك، وغرباً البحر المتوسط. كانت وفقاً لنظام سنة ١٨٦١م، تشكل مع البترون مديرية واحدة، ثم فصلت عنها سنة ١٨٦٤م، بناءً على إقتراح داوود باشا. تبلغ مساحتها ١٣٠٠كلم^{٢}، وتقسم إلى تسع نواحي: جبيل السفلى، جبيل العليا، المنيطرة، جرد جبيل، الفتوح، غوسطا، جونيه، الزوق، وجرد كسروان، وتتبعها قرية شمسطار، ذات الأكثرية الشيعية. يبلغ عدد قراها ٢٣٠ قرية، وأهم مدنها غزير مركز

المديرية الوحيد حتى سنة ١٨٩١م جميع سكاها من الموارنة الذين لعبوا دوراً هاماً في عرقلة مهمات المتصرف داوود باشا، ومنعه من تحقيق حلمه ببناء مرفأ جبيل على شاطىء جونية.

سادساً: مديرية البترون: تقع في القسم الشمالي من متصرفية جبل لبنان. يحدها شمالاً مديرية الكورة التي يفصل بينهما نهر الجوز، جنوباً مديرية كسروان، شرقاً الضنية التابعة لسنجق طرابلس، وغرباً البحر المتوسط. تبلغ مساحتها ١٥٢٠كلم^{٢}، وتقسم إلى ٨ نواحي هي: البترون، حصرون، قنات، اهدن، بشري، الزاوية، تنورين، والهرمل. يبلغ عدد قراها ١٥١ قرية، وأهم مدنها البترون مركز المديرية ومكان إقامة المدير. سكانها من الموارنة والمسلمين والأرثوذكس.

سابعاً: مديرية الكورة: تقع في القسم الشمالي من متصرفية جبل لبنان. يحدها شمالاً طرابلس، شرقاً وجنوباً البترون، وغرباً البحر المتوسط. تبلغ مساحتها ٧٤٣كلم^{٢}، وتقسم إلى ثلاث نواحي: الكورة الشمالية والوسطى والقويطع. معظم سكانها من الروم الأرثوذكس، وقد أنشأت خصيصاً لصالحهم إرضاءً لروسيا. عدد قراها ٥١ قرية، وأهم مدنها أميون مركز المديرية ومكان إقامة المدير والدوائر الحكومية التابعة له.

ثامناً: ناحية دير القمر: تقع في مديرية الشوف ويحدها بيت الدين من الجنوب، والمناصف من الشمال والشرق والغرب. تبلغ مساحتها ١١كلم^{٢}، ويتبعها ٦ قرى غير قصبة دير القمر. كانت دير القمر قد دمرت تماماً أثناء أحداث فتنة سنة ١٨٦٠م، إلا أن جنود الحملة الفرنسية سعوا إلى إعادة ترميمها، تسهيلاً لعودة الأهالي إليها. أكمل داوود باشا ما بدأه الفرنسيون، وأصلح ما كان لا يزال بحاجة إلى ترميم. تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان يوجد في دير القمر جامع يؤذن فيه المؤذن كل يوم كان الوحيد في متصرفية الجبل في عهد داوود باشا، وقد أنشأه الأمير فخر الدين الأول سنة ١٤٩٣م.

«جدول إجمالي بتوزيع النواحي والقرى على المديريات مع عدد المكلفين، ومساحة كل مديرية لعام ١٨٦٢م»

المديريات	عدد النواحي في كل مديرية	عدد القرى في كل ناحية	عدد المكلفين من الرجال في كل مديرية	مساحة كل مديرية كلم٢
جزين	٢	١٠٧	٥٤٣٢	٢٢٣
الشوف	١٢	٢١٦	٢٣٩٨٣	١٠٧٩
المتن	٥	١٨١	٢٣١٩٥	٨٦٦
زحلة	-	٣	٤١٤٦	٣٠
كسروان	٩	٢٣٠	١٩٨٤٠	١٣٠٠
البترون	٨	١٤٩	١٥٨٨٥	١٥٢٠
الكورة	٣	٥١	٥٩٩٧	٧٤٣
—	ناحية دير القمر	٧	١٣٥٦	١١
٧	٤٠	٩٤٤	٩٩٨٣٤	٥٧٧٢

من خلال رؤيتنا إلى تطبيق هذا النظام الإداري في جبل لبنان إثر إعلان البروتوكول عام ١٨٦١م الذي جاء على الطريقة الأوروبية لأول مرة في منطقة تخضع للحكم العثماني، بعد وضع المتصرف الأول داوود باشا بعض الملاحظات بشأنها والتعديلات التي أخذ برأيه بعد إجتماع اللجنة الدولية التي أقرت التعديل عام ١٨٦٤م، نلاحظ أن الدولة العثمانية لتدارك واستباق مضاعفة الأمور في الولايات عهدت إلى إصدار نظام الولايات سنة ١٨٦٤م كان من أهم نتائجه الأخذ بنظام الحكم المركزي من النظم الأوروبية، وخاصةً الفرنسية منها، حيث أُدخلت بعض الإصلاحات في مجال الإدارة والتعليم والمال. من هنا يمكننا الربط بين نظام المتصرفية في جبل لبنان الذي أقر عام ١٨٦١م وبين نظام الولايات العثمانية الإصلاحية الجديدة الذي أقر سنة ١٨٦٤م.

السلطات الإدارية المركزية في متصرفة جبل لبنان، وإقليم الخروب:

المتصرف: تقول المادة الأولى من نظام لبنان الصادر في ٩ حزيران عام ١٨٦١م «يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً، ويُعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل، ويحصل الأموال الأميرية، وبمقتضى الرخصة التي ينال من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية، وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير، ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة التاسعة، وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة». إذاً المتصرف هو حاكم الجبل العام كما يدعو الفرنسيون نظراً لما كان يتمتع به من صلاحيات واسعة على الصعيد الإداري والمالي والقضائي والعسكري بما يتلاءم والتسمية التي أطلقها عليه الباب العالي. المتصرف في الدولة العثمانية هو الذي يتولى إدارة السنجق طبقاً للقانون الذي قسّم الولايات إلى سناجق، والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواحي، والنواحي إلى قرى، وجعل على رأس كل منها الوالي، ثم المتصرف، ثم القائمقام، ثم المدير، ثم المختار. كان الوالي يتمتع بسلطات واسعة على الصعيد الإداري والمالي ويتبع الباب العالي مباشرةً ويعطى لقب باشا. كانت صلاحيات الوالي تشمل ترؤس جلسات مجلس إدارة الولاية، والمحافظة على الأمن في الداخل بواسطة الضابطة التي توجد تحت أمرته المباشرة، ويرأسها ضابط برتبة «ميرالاي»، ويدعى الأي بك. كما كان يتولى أيضاً مهمة الأشراف على تحصيل وإدارة الأموال الأميرية، ولكن كان عليه أن يحصل على إذن رسمي من نظارة المالية في الاستانة عند صرف أي مبلغ منها مهما كان زهيداً. إلى جانب

ذلك كان يتولى أيضاً مهمة تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدرها محاكم الولاية ما عدا تلك التي تحتاج إلى موافقة الباب العالي والتي تُرفع مع الأوراق الخاصة بها إلى الأستانة ليجري تدقيقها هناك. لم يكن للوالي في الدولة العثمانية أي سلطات عسكرية، وإنما كانت كل ولاية تخضع لقائد عسكري يقيم في مركز الولاية. كان القائد العسكري لولاية سوريا يدعى «مشير العرض الهمايوني الخامس». تبعاً لذلك فإن سلطات المتصرف في لبنان تعادل وقد تفوق في بعض الأحيان سلطات الوالي بينما المتصرف في الدولة العثمانية هو حاكم السنجق ويتبع الوالي مباشرة ويقوم بتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تصدر إليه.

إن المتصرف في الجبل هو كالوالي مسؤول أمام الباب العالي مباشرةً، ولكن يتميز عنه بأن سلطة الباب العالي عليه محددة بأحكام النظام الأساسي وبمضمونه من قبل الدول الأوروبية الكبرى الذين يستطيعون أن يوجهوا النقد للأوامر التي تصدرها السلطات العثمانية لحاكم الجبل وتكون مخالفة للبروتوكول. لا ينفرد الباب العالي باختيار متصرف جبل لبنان كما هي الحال في اختيار الوالي، وإنما عليه أن يأخذ موافقة الدول الكبرى على هذا الاختيار ويصدر بروتوكول خاص بهذا الأمر توقع عليه هذه الدول إلى جانب الباب العالي في الوقت عينه ما يجعله أكثر استقلالية في إدارة شؤون متصرفيته من بقية الولاة العثمانيين. كانت صلاحيات متصرف الجبل كصلاحيات الوالي العثماني تشمل السلطات التنفيذية على الصعيد الإداري والمالي والقضائي، ولكنها أوسع منها بكثير في مجالات متعددة. كان الولاة العثمانيون لا يملكون حق تعيين موظف أعلى رتبة من مدير الناحية، كما لا يحق لهم التدخل في فرض الضرائب وتعيين القضاة. لم تكن لهم أية سلطة على القوى العسكرية، وكل ما يستطيعون فعله في هذا هو تقديم طلب خطي لقائد جيش الولاية يطلبون منه مدهم بالفرق العسكرية اللازمة عند الضرورة. كذلك لم تحدد مدة الوالي بقوانين وإنما تركته لمشيئة الباب العالي، لذلك قليلاً ما كانوا يمكثون في وظيفتهم لفترة تتعدى السنتين، إذ

كانت السلطات العثمانية تلجأ إلى تغييرهم خوفاً من نمو النزعة الإستقلالية عندهم إذا ما استمروا في الحكم مدة طويلة. أما متصرف جبل لبنان فله سلطات واسعة تجعله نائباً حقيقياً للسلطان في جميع السلطات المدنية والقضائية والعسكرية دون رقيب فعلي عليه. وبالرغم من وجود مجلس الإدارة الذي يفترض به ممارسة هذا الدور، كان ضعف هذا المجلس وتبعيته والضغوط التي كانت تمارس عليه أثناء الانتخاب وبعده لا تترك له حرية لعب أي دور جدي على هذا الصعيد. كان يحق للمتصرف أن يعزل جميع الموظفين باستثناء أعضاء المجالس التمثيلية، بأمر يصدر عنه دون الحاجة إلى تعليل. ذلك لأنه لم تكن هناك قوانين أو قاعدة في اختيار الموظفين، سوى مبدأ احترام التوزيع الطائفي للوظائف. يقول أسد رستم بهذا الشأن متحدثاً عن المتصرف داوود باشا: «... وعلى الرغم من ثقافة المتصرف الحديثة وتضلعه بالقانون واطلاعه على ما أحرزه الأوروبيون، فإنه لم يقم أي نظام لتعيين الموظفين وترقيتهم وتقاعدهم، ولكنه أبقاهم تحت إرادته ومطلق تصرفه يعزلهم وينصبهم في ساعة واحدة وبكلمة واحدة...». أما بالنسبة لمدة المتصرف في جبل لبنان فهي، خلافاً لما جرت عليه العادة في الدولة العثمانية، تحدد في فرمان التعيين بالرغم من أن الممثل العثماني في اللجنة الدولية قد حاول حمل الدول الأوروبية على الموافقة على ترك أمر إنهاء خدمات حاكم الجبل لمشيئة الباب العالي أسوة ببقية الولاة العثمانيين الذين جرت العادة على أن يُعينوا ويُعزلوا بمشيئة الباب العالي وحده. بعد استقالة داوود باشا حاول العثمانيون مرة أخرى عدم ذكر مدة ولاية فرانكو باشا في فرمان التعيين رغبة منهم في ترك إمكانية عزله بيد الباب العالي، إلا أن احتجاج الدول الأوروبية وإصرارها الشديد في تطبيق ما جاء في النظام الأساسي أدى إلى تعيينه عشر سنوات. أما بالنسبة لطائفة المتصرف، فبالرغم من أن النظام الأساسي لم يستبعد الموارنة وبقية الطوائف المسيحية عن الحكم، حين طُرحت ١٩٠٢م على بساط البحث فكرة تعيين متصرف أرثوذكسي على الجبل كخلف لنعوم

باشا، لم يجرِ الاتفاق بشأنها. بقي المتصرف كاثوليكياً كما جرت العادة على اختياره من الطائفة الكاثوليكية كحل وسط بين المطلب الفرنسي القائل بموجب تعيين حاكم من الطائفة المارونية لأنها الطائفة الأكبر في الجبل، وبين المطلب الانكليزي القائل بموجب إقصاء الموارنة عن الحكم لإبعاد التنافس بين العائلات والطوائف والمذاهب اللبنانية وإعادة الهدوء إليهم. بقيت العلاقة فاترة بين السلطة العثمانية والمتصرف، بل لم تخفِ السلطات التركية عداءها لحاكم الجبل، وحاولت بشتى الوسائل إثارة الصعوبات في وجهه. لقد قيل أن الولاة العثمانيين في بيروت ودمشق هم الذين كانوا يشجعون يوسف بك كرم على الثورة، وأن السلطات العثمانية هي التي سهلت له الأمر، والعودة إلى لبنان عام ١٨٦٤م. المؤرخ العقيقي يقول: «... أن أحداث الشمال صارت بدسائس بعض رجال الدولة العلية، وبمساعدة وعلم الأستانة مباشرةً...». أما «دي زاسار» فيتهم درويش باشا بأنه كان يحمي يوسف بك كرم وأنه تركه يفلت من يديه عدة مرات مع أنه كان بإمكانه إلقاء القبض عليه، حتى أصبح الأهالي على استعداد لأن يروا في المتصرف داوود باشا الخارج عن أوامر السلطات المركزية، وفي يوسف بك كرم شخصية المدافع عن الحق والعدالة. كان القنصل الفرنسي يعتقد أن هناك تحالفاً بين يوسف بك كرم والأتراك، وأن السلطات العثمانية تستخدم هذا الأخير للوصول إلى غايتها في القضاء على داوود باشا ومن خلاله على متصرفية جبل لبنان. هكذا يتضح لنا أن المتصرف كان يعيش بين تناقضات الدولة العثمانية التي سعت باستمرار إلى إضعاف مركزه وضرب حكمه وتحديد صلاحياته التي أقرها البروتوكول له، وتناقضات الدول الأوروبية التي رأت كل دولة في متصرفية جبل لبنان حماية لمصالحها وشرعية لامتيازاتها. كما رأت في المتصرف الوجه القانوني والشرعي لحاكم الجبل بعيداً عن قوانين الدولة العثمانية وأنظمتها، فأخذت كل دولة تستميله حسب ما تراه مناسباً لها، من خلال عطف الطائفة التي تتبناها والتي تؤكد على شرعية حمايتها. كان على المتصرف

إذاً أن يربط بين جميع هذه التناقضات ويدقق بين جميع الاتجاهات العثمانية والأوروبية، وأيضاً بين جميع الطوائف اللبنانية.

«جدول بأسماء المتصرفين الذين حكموا متصرفية جبل لبنان، وسنوات خدمتهم»

الرقم	اسم المتصرف	اليوم	الشهر	سنوات الخدمة «م»	سنوات الخدمة «هـ»	ملاحظات
١	داوود باشا	١٠	حزيران	١٨٦١ - ١٨٦٨	١٢٧٧ - ١٢٨٤	
٢	فرنكو باشا	١٥	تموز	١٨٦٨ - ١٨٧٣	١٢٨٤ - ١٢٨٨	
٣	رستم باشا	١٠	نيسان	١٨٧٣ - ١٨٨٣	١٢٨٨ - ١٢٩٩	
٤	واصا باشا	٢٦	نيسان	١٨٨٣ - ١٨٩٢	١٢٩٩ - ١٣٠٨	
٥	نعوم باشا	٣	آب	١٨٩٢ - ١٩٠٢	١٣٠٨ - ١٣١٨	
٦	مظفر باشا	١٦	أيلول	١٩٠٢ - ١٩٠٧	١٣١٨ - ١٣٢٣	
٧	يوسف فرنكو باشا	٢٦	حزيران	١٩٠٧ - ١٩١٢	١٣٢٣ - ١٣٢٨	
٨	أوهانس باشا	٩	كانون الثاني	١٩١٢ - ١٩١٥	١٣٢٨ - ١٣٣١	
٩	علي منيف باشا	٨	أيلول	١٩١٥ - ١٩١٦	١٣٣١ - ١٣٣٢	
١٠	إسماعيل حقي باشا	٢٦	آذار	١٩١٦ - ١٩١٨	١٣٣٢ - ١٣٣٤	
١١	ممتاز باشا	-	-	١٩١٨ - ...	١٣٣٤ - ...	

مجلس الإدارة الكبير: يعاون المتصرف مجلس الإدارة المركزي أو مجلس وكلاء الطوائف، ومجلس المحاكم الكبير، مع ما يتفرع من هذه المجالس من مؤسسات. ونصت المادة الثانية من البروتوكول لعام ١٨٦١ والمعدل عام ١٨٦٤م: «ينبغي أن يكون للجبل كله، مجلس إدارة كبير مؤلف من ١٢ عضواً، مارونيين ينوبان عن قضائي كسروان وثلاثة من قضاء جزين أحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم، وأربعة من قضاء المتن أحدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المتاولة، وعضو واحد درزي من قضاء الشوف، وآخر من الروم ينوب عن

قضاء الكورة، وآخر من الكاثوليك عن قضاء زحلة...». كان المتصرف يترأسه ومن صلاحياته الإشراف على توزيع الضرائب وصرفها، وضع القوانين لمساحة أراضي البلاد، الإشراف على شق الطرقات، وتشجيع الزراعة والصناعة، وله وظائف استشارية أيضاً فيما يتعلق بأية قضية أخرى.

تمَّ إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول لمتصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١م بحضور أعضاء مجلس الطوائف الست الكبرى، وكان يمثل كل طائفة عضوان. أورد المؤرخ جرجي تامر في كتابه «الهدية الوطنية» محضر الجلسة الأول للانتخابات: «يوم الاثنين الواقع في ١٦ أيلول غربياً سنة ١٨٦١م، الموافق الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٨ ثمان وسبعين، اجتمع دولتلو داوود باشا متصرف جبل لبنان ووكلاء الطوائف الست وهم محمد العرب وكيل طائفة الإسلام، وعيد حاتم وكيل طائفة الموارنة، وسعيد تلحوق وكيل طائفة الدروز، وعبد الله نوفل وكيل طائفة الروم الأرثوذكس، وسليم صوصه وكيل طائفة الكاثوليك، والمقدم محمد وكيل طائفة المتاولة، وأعضاء مجلس الإدارة وهم: عمر الخطيب وحسن عواد وعمون يوسف ونصر نصر ووهبه بو غسان وحسن شقير وخليل الجاويش وشديد عيسى وجبرائيل مشاقة وعبد الله برو (أما عباس ملحم حمادة العضو الثاني للمتاولة فلم يكن قد تم انتخابه وقتئذٍ). وشرع بافتتاح الأعمال، ثم عين المجلس عضوين منه لجمع الدفاتر وإجراء المحاسبة وتحصيل البواقي، وكان لذلك مرجعان أحدهما قائمقامية النصارى وقائمقامية الدروز، وبقي تشكيل مجلس الإدارة على الصورة المذكورة آنفاً مدة ثلاث سنوات فأكثر، ولما تحوّر نظام جبل لبنان بجعله ١٨ مادة لا غير صار إنتخاب مجلس الإدارة، يجري باقتراع مشايخ الصلح في القرى وبعد مضي مدة سنتين على الإنتخاب المحرر، حصل الاقتراع في المجلس لأجل تحديد انتخاب، ثلث أعضائه فوقع الإقتراع في بداية سنة ١٢٨٣هـ ما رتبه على كل من عضوي طائفتي الموارنة والروم في المتن وعضو الموارنة في جزين وعضو المتاولة في كسروان فأجرى انتخاب الأعضاء المومأ إليهم

ثم بعد مضي سنتين حصل الاقتراع الثاني في المجلس بين الثمانية الأعضاء الباقين فأصاب كل من عضو قضاء البترون وعضو قضاء زحلة وعضوي الدروز في قضاء الشوف وقضاء جزين فصدر الأمر بإجراء الانتخاب ثم بعد مضي الحال مطرداً على هذا المنوال حتى الآن بأن يجري انتخاب أربعة أعضاء في كل سنتين باعتبار مدة عضوية كل منهم ست سنين منذ تاريخ انتخابه...».

أما أعضاء مجلس الإدارة في جبل لبنان الذين توزعوا على جميع الطوائف اللبنانية والذين مثلوا الأقضية في المتصرفية فكانوا على الشكل الآتي:

العضو	الطائفة	القضاء
سعد الله بك الحويك	ماروني	البترون
محمود بك جنبلاط	درزي	جزين
فؤاد بك عبد الملك	درزي	الشوف
يوسف بك البريدي	كاثوليك	زحلة
عمر أفندي الخطيب	مسلم	الشوف (إقليم الخروب)
جرجي بك زوين	ماروني	كسروان
محمد بك صبرا	درزي	المتن
جرجي أفندي تامر	أرثوذكس	الكورة
خليل أفندي عقل	ماروني	المتن
سليمان بك كنعان	ماروني	جزين
الياس أفندي الشويري	روم أرثوذكس	المتن
محمد أفندي محسن	متوالي	كسروان

ومن ثم بدأ تنظيم المجالس الأخرى: مجلس المحاكم الكبرى، ومجلس إدارة القضاء، ومجلس المحاكمات. كان جميع ممثلي الطائفة السنية من ناحية إقليم الخروب فكانوا على النحو التالي:

مجلس الإدارة الكبير: كان عضوه السني عمر الخطيب من برجا.

مجلس المحاكمة الكبير: كان عضوه السني محمد الخطيب من برجا، والوكيل أحمد الخطيب من بلدة شحيم.

مجلس إدارة قضاء الشوف: وكان العضوان السنيان فيه، محمد الخطيب من برجا، والحاج محمد شمس من الوردانية.

مجلس محاكمة القضاء: كان العضو السني علي أبي خزعل الحجار من شحيم، وأمين قاسم من بلدة برجا، وأحد الكاتبين ميخائيل ناصيف من البرجين.

بعد وفاة عمر أفندي الخطيب العضو السني في مجلس الإدارة الكبير في متصرفية جبل لبنان والذي بقي في مركزه حتى سنة ١٩١٣م باستثناء دورتين في عهد المتصرف مظفر باشا حين انتخب درويش أحمد القعقور من قرية بعاصير، تم انتخاب حسين بك الحجار الذي بقي في هذا المركز حتى نهاية حكم النظام المتصرفي. كان أعضاء مجلس الإدارة الكبير ينتخبون كما هو منصوص عليه في نظام المتصرفية لمدة ست سنوات من قبل مشايخ القرى، وكانت هذه الانتخابات الفرعية تجري كل سنتين لتجديد انتخاب ثلث أعضاء المجلس. خلال الفترة الأولى من عهد داوود باشا، لم يتم تطبيق نظام الانتخابات بشكل دقيق وحسب الأصول القانونية، وإنما تمَّ تعيين أعضاء المجلس الإداري بالاتفاق والتشاور مع زعماء الطوائف الروحيين وبالاتفاق مع القوى السياسية التي كانت تمثلها الرموز الإقطاعية في النواحي والأقضية. طبق المتصرف فرنكو باشا أول عملية انتخابية لمجلس الإدارة عبر مشايخ الصلح، ومن ثم أدخل المتصرف رستم باشا نظام الاقتراع السري الذي حرّر مشايخ القرى من بعض الالتزامات والإحراج يوم الاقتراع. إلا أن مشايخ القرى في إقليم الخروب كانوا ينساقون قبل موعد الانتخابات برفقة مدير الناحية إلى مركز القائمقام ليأخذوا الأوراق التي كتب عليها الأسماء لوضعها في صندوق الاقتراع.

كان هذا مرتبطاً بالخط السياسي الذي كان يمثله القائمقام: فإذا كان القائمقام من الحزب الجنبلاطي تكون اللوائح والأسماء من الجنبلاطيين، وإذا كان القائمقام من الحزب اليزبكي فتكون الدعوة لانتخاب الأسماء والحلفاء اليزبكيين. لذلك كانت الالتزامات الحزبية والطموحات السياسية تتمحور حول الحصول والتسابق للوصول على مراكز إدارية ومالية وقضائية دون النظر إلى المستوى العلمي أو المؤهلات التي يتطلبها هذا المركز، وإنما المؤهلات التي يرضى بها الزعيم السياسي أو الإقطاعي أو زعماء الطائفة الروحيين أكانوا مسلمين أو مسيحيين. كان هؤلاء يسيطرون على العملية الإنتخابية من خلال نفوذهم السياسي والديني وامكانياتهم المالية الضخمة وإتكالهم على سذاجة وبساطة وجهل مشايخ القرى الذين كانت تنقصهم الخبرة والحس الوطني.

القائمقام: بناءً على نظام المتصرفية عام ١٨٦١م المعدّل عام ١٨٦٤م، قُسّم جبل لبنان إلى سبعة أقضية تضم أربعين مديرية، باستثناء مديرية دير القمر المستقلة. كان يرأس كل قضاء قائمقام يعينه المتصرف آخذاً بالحسبان في اختياره الأكثرية الطائفية في القضاء بحيث يمثل الأغلبية الساحقة. كانت مهمته في الدرجة الأولى الإشراف على القضاء وتنظيمه إدارياً ومالياً واقتصادياً، وإحصاء النفوس، وتسجيل الأملاك. لم يكن وضعه مستقراً، فقد كان يعزل من منصبه حسب علاقته بمجلس الإدارة، وبالدرجة الأولى علاقته مع المتصرف. يعين القائمقام مدير الناحية بالاتفاق مع أعيان ومشايخ المنطقة. كان على متصرف الجبل الاهتمام باختيار الشخص المناسب لهذا المنصب، لما يمليه عليه هذا المركز الحساس، فعليه أن يختاره من ذوي الصفات الحسنة، وممن يلمون بالقراءة والكتابة ويحسنون الإدارة. لأن القائمقامين هم قاعدة الجهاز الإداري في القضاء، يتوجب عليهم أن يكونوا ذوي خبرة ودراية بأحوال الناس. كان قائمقام قضاء الشوف درزياً، لأن قضاء الشوف أكثر سكانه من الطائفة الدرزية.

«أسماء المكلفين بإدارة قائمقامية الشوف في عهد المتصرفية»

الرقم	اسم القائمقام	سنوات الخدمة	ملاحظات
١	الأمير ملحم أرسلان	١٨٦٢ ـ ١٨٧٣	
٢	الأمير مصطفى أرسلان	١٨٧٣ ـ ١٨٨٤	
٣	نسيب بك جنبلاط	١٨٨٤ ـ ١٨٩١	
٤	نسيب بك جنبلاط	١٨٩١ ـ ١٨٩٢	أعيد تعيينه مرة ثانية
٥	الأمير مصطفى أرسلان	١٨٩٢ ـ ١٩٠٢	أعيد تعيينه مرة ثانية
٦	الأمير شكيب أرسلان	١٩٠٢ ـ . . .	لم يكمل السنة
٧	نسيب بك جنبلاط	١٩٠٢ ـ ١٩٠٤	أعيد تعيينه مرة ثالثة
٨	الأمير سامي أرسلان	١٩٠٤ ـ ١٩٠٥	
٩	الأمير توفيق أرسلان	١٩٠٥ ـ ١٩٠٦	
١٠	الأمير مصطفى أرسلان	١٩٠٦ ـ ١٩١٠	أعيد تعيينه مرة ثالثة
١١	الأمير شكيب أرسلان	١٩١٠ ـ ١٩١٣	أعيد تعيينه مرة ثانية

مدير الناحية: كانت مهمة مدير الناحية الإشراف على إدارة مديريته، «وخصوصاً الأمن، ومراقبة توزيع الضرائب وجبايتها، وتوجيه الخدمات العامة والسهر على الأمن والنظام فيها، وفي عهد الإمارة الشهابية كان كل مقاطعجي يجمع حوله العساكر ويفرض بواسطتها النظام في مقاطعته ويجبي الضرائب بمعاونتهم، وكانت هذه العساكر تدعى «الحوالة»، ومن مهمتها إلقاء القبض على المذنب، ورافض دفع الضريبة، وكانت تبقى في المنزل المتخلف حتى يدفع الضريبة، وفي عهد المتصرفية استبدلت هذه الحوالة «بالضابطية»، وهي رجال الأمن الداخلي مهمتها السهر على الأمن وتأمين جباية الضرائب بموعدها وتدعى الضابطة أو «الضبطية» لأنه كان يترأسها ضابط ومن مهماتها ضبط المخالفات وتكون تحت إمرة مدير الناحية».

نصت المادة الرابعة من البروتوكول على تقسيم الأقضية إلى نواحي،

وكان على رأس كل منها مدير يعينه المتصرف بموافقة القائمقام. لزم على المدير السكن في مديريته، وإذا اضطر اللزوم لعمل أو لحاجة خارجها يجب أخذ علم القائمقام. شمل قضاء الشوف ١٢ مديراً لنواحيه، فكانوا ٧ مدراء دروز على مديريات: الشوفين، العرقوب الجنوبي، العرقوب الأعلى، الجرد الشمالي، المناصف، الغرب الأقصى، والعرقوب الشمالي؛ و٤ مدراء مسيحيين موزعين: الشحار، الجرد الجنوبي، الغرب الشمالي، والغرب الأعلى؛ ومدير واحد سني لمديرية إقليم الخروب. لقد تعاقب على مديرية إقليم الخروب ١٠ مدراء تفاوتت مدة بقائهم في الحكم بسبب تقلب الحياة السياسية من خلال الصراع الذي كان دائراً بين الحزبيين اليزبكي والجنبلاطي. كان مدير الناحية يأتي حسب اتجاهات القائمقام الحزبية، فهو يعزل ويعين دون العودة إلى القاعدة الشعبية أو الالتزام بالقواعد الانتخابية التي مثلها المخاتير ومشايخ الصلح في القرى. نلاحظ مثلاً أن درويش بك القعقور الذي تولى إدارة المديرية من عام ١٨٦١ حتى سنة ١٨٧٧، قد استمر ما يقارب ١٧ سنة، وكذلك المدير أبي خزعل الحجار الذي تولى هذا المنصب أكثر من مرة واحدة، الأولى من سنة ١٨٨٠ حتى عام ١٨٨٤ والثانية من سنة ١٨٩١ من عام ١٩٠٢ بتوجيه من القائمقام اليزبكي الذي كانت تربطه مع عائلة الحجار والقعقور اليزبكية روابط سياسية مشتركة. كانت غالبية قائمقامي الشوف من العائلة الأرسلانية التي تزعمت اليزبكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

«أسماء المكلفين بإدارة مديرية ناحية إقليم الخروب في عهد المتصرفية»

الرقم	اسم مدير ناحية إقليم الخروب	سنوات الخدمة «م»	محل الإقامة	ملاحظات
١	درويش بك القعقور	١٨٦١ ـ ١٨٦٨	بعاصير	
٢	علي أبو خزعل الحجار	١٨٦٨ ـ ١٨٧٣	شحيم	
٣	درويش بك القعقور	١٨٧٣ ـ ١٨٨٣	بعاصير	أعيد تعيينه مرة ثانية
٤	عمر أفندي الخطيب	١٨٨٣ ـ ١٨٨٨	برجا	
٥	عثمان أفندي الخطيب	١٨٨٨ ـ ١٨٩٢	برجا	
٦	علي أبو خزعل الحجار	١٨٩٢ ـ ١٩٠٢	شحيم	أعيد تعيينه مرة ثانية
٧	عبد الجليل الخطيب	١٩٠٢ ـ ١٩٠٤	مزبود	
٨	سليم العاكوم	١٩٠٤ ـ ١٩٠٦	بسابا	
٩	أحمد بك القعقور	١٩٠٦ ـ ١٩٠٧	بعاصير	
١٠	حسين أفندي الحجار	١٩٠٧ ـ ١٩١٠	شحيم	
١١	رشيد أفندي شعبان	١٩١٠ ـ ١٩١٥	شحيم	
١٢	سعيد حمدان	١٩١٥ ـ ١٩١٦	شحيم	
١٣	رشيد أفندي شعبان	١٩١٦ ـ ١٩١٨	شحيم	أعيد انتخابه مرة ثانية
١٤	حسين أفندي الحجار	١٩١٨ ـ ...	شحيم	أعيد انتخابه مرة ثانية

القمسيون البلدي: من السلطات المحلية في القرية، القمسيون البلدي أو المجلس البلدي. كان المتصرف رستم باشا هو أول من أنشأ المجالس البلدية في متصرفية جبل لبنان عندما أصدر قانوناً بذلك عام ١٨٧٩م. نصت مادته الأولى على ما يلي: «يتركب القومسيون البلدي من أعضاء تنتخبهم الحكومة بمعرفة مجلس الإدارة من أوجه الأهالي، ويشترط أن يكونوا من أصحاب الأملاك، ومن التبعية العلية، وأن تكون مأموريتهم لمدة أربعة سنوات، وخدمتهم فخرية، أي بدون معاش، وكل سنتين يصير تبديل نصفهم، ويكون لهم رئيس...».

مع تعاظم القرى وكبرى البلدات في متصرفية الجبل، واتساع نطاق العمل البلدي، تطورت أنظمة المجالس البلدية وتوسعت أعمالها، فاشترع

المجلس الإداري الكبير عام ١٨٧٩ لها قانوناً خاصاً نختصره بالشكل التالي:

المادة الأولى: يتشكل القومسيون البلدي من أعضاء تختارهم الحكومة بمعرفة مجلس الإدارة من وجهاء الأهالي شرط أن يتألف القومسيون من الملاكين العثمانيين، وأن تكون مدة خدمتهم ٤ سنوات بدون معاش، على أن يصير تبديل نصف الأعضاء كل سنتين، ويكون لهم رئيس.

المادة الثانية: يجتمع المجلس البلدي بدعوة من رئيسه مرة أو مرتين في الأسبوع، وعند الضرورة، وإذا غاب الرئيس ينوب عنه أكبر الأعضاء سناً.

المادة الثالثة: لا يكتمل النصاب القانوني ما لم يزد عدد الحاضرين عن النصف، وتتخذ القرارات بالأكثرية، وإذا تساوت يرجح صوت الرئيس أو وكيله.

المادة الرابعة: يكون الرئيس والأعضاء مسؤولين عن حسن سير المعاملات على أن يختاروا من بينهم كاتباً وأمين صندوق.

المادة الخامسة: يحتفظ أحد الأعضاء بالأموال المتوافرة تحت مسؤولية القومسيون على ألّا تتجاوز المصاريف الواردات، وإذا اقتضى الأمر يربط حافظ المال بكفالة.

المادة السادسة: يسهر القومسيون البلدي على تطوير البلدة والاعتناء بالخير العام، والمحافظة على الصحة العامة، ومنع الذبح داخل البلدة، وتغطية اللحوم، وتنظيف الشوارع، وفحص الأوزان والمكاييل، وتنوير المحلات ومنع الغش بشكل عام.

المادة السابعة: يحظر على القومسيون التدخل بالأمور التي لا تتعلق به، مثل المداخلة والالتزامات والوظائف المختصة بالضابطة والدعاوى.

المادة الثامنة: يسمح بإضافة مبلغ من المال على أصحاب الدكاكين والبيوت المجاورة للطرق المقصود تنظيمها أو ترتيبها.

المادة التاسعة: يقدم القومسيون كل ثلاثة أشهر دفتر حسابات إلى مجلس الإدارة، ويقدم أيضاً كل سنة دفتراً عمومياً للفحص والتدقيق.

المادة العاشرة: تقوم ضابطة الأقضية بوظيفة مفتشي البلدية، وتفيد القومسيون بالمخالفات المرتكبة ليقدم شكوى إلى الحكومة المحلية.

المادة الحادية عشرة: يمنع طرح الأقذار في الأزقة والساحات وجريان المياه القذرة وغير القذرة على الطرقات، واستعمال أواني نحاسية غير مبيضة في الطبخ وصنع الأجبان، وبيع اللحوم والأسماك الفاسدة والسمن المغشوش، ووضع الأحجار وأدوات البناء على الطرق العمومية، وترك لغم أو قناة مكشوفة، وإذا تعذر سد ذلك في اليوم نفسه، يجب أن يوقد قنديل ليلاً حفاظاً على سلامة المارين.

المادة الثانية عشرة: يضع القومسيون جزاءً نقدياً على كل مخالف تحصله الحكومة المحلية على حساب البلدية.

المادة الثالثة عشرة: يجتهد القومسيون في توسيع الأزقة وفي جعلها مستقيمة.

المادة الرابعة عشرة: يخضع كل مخالف لقرارات البلدية للمواد المحررة، في الباب الثالث من قانون الجزاء، وكل من يتخلف عن دفع الجزاء النقدي يعامل بموجب المادة ٣٧ من قانون الجزاء.

لقد كان هذا النظام أول محاولة تشريعية تنظيمية للبلديات في متصرفية جبل لبنان، الذي حددت دور البلديات ومهماتها وأعمالها، وكذلك حدد صلاحياتها ضمن البلدة في التنمية والإعمار وكذلك في تحسين ظروف البلدة على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، كما حددت العلاقة بين القومسيون البلدي والسلطات الإدارية الأخرى. من خلال هذا النظام بدأ المتصرفون المتعاقبون على جبل لبنان يؤلفون المجالس البلدية في القرى الكبرى، وقد بلغ عددها عام ١٨٨٩ حوالي ٣٤ بلدية موزعة على البلدات الكبرى في أقضية متصرفية جبل لبنان، وهي التالية:

- قضاء الشوف وعدد قراه ٢١٠، فيه ١٠ بلديات.
- قضاء المتن وعدد قراه ١٧٨، فيه ١٠ بلديات.
- قضاء كسروان وعدد قراه ٢٢٥، فيه ٥ بلديات.
- قضاء البترون وعدد قراه ١٥٣، فيه ٤ بلديات.
- قضاء الكورة وعدد قراه ٥٠، فيه ٢ بلدية (بلديتان).
- قضاء زحلة، الذي يتكون من قصبة واحدة وفيه ١ بلدية (بلدية واحدة).
- قضاء جزين وعدد قراه ١٠٧، فيه ١ بلدية (بلدية واحدة).
- مديرية دير القمر عدد قراها ٧، فيه ١ بلدية (بلدية واحدة).

وقد توزعت رئاسة البلديات بين القائمقامين ومديري النواحي في بعض الأحيان لشغور مركز الرئاسة أو بسبب الخلاف بين أعضاء المجلس البلدي على اختيار رئيس له. لم يكن في إقليم الخروب خلال عهد المتصرفية سوى ثلاثة مجالس بلدية في بلدات شحيم وبرجا وجون تفاوت عدد أعضائها من مرحلة إلى مرحلة: ففي المرحلة الأولى كان محدد الأعضاء ولا يتجاوز ١٠ أعضاء ثم زادت هذه النسبة مع زيادة عدد السكان. كذلك كان مدخولها محدوداً جداً بالنسبة إلى المسؤولية الملقاة على عاتقها من الناحية الإنمائية والإصلاحية والإعمارية مما جعلها بدون فعالية فصارت أسيرة الوضع الاقتصادي المحدود والضيق. أما انقسام المجالس البلدية في إقليم الخروب في أغلب الأحيان إلى عدة فئات سياسية متنافرة فقد انعكس سلباً على الوضع البلدي بشكل عام، وحوّله إلى ميدان صراعات واتهامات محلية متبادلة بين بعض الوجوه والعائلات وصلت إلى حد التشاكي ورفع العرائض إلى الهيئات الإدارية في متصرفية الجبل. هذه المجالس البلدية الثلاثة كانت متوزعة عام ١٨٨٩م على الشكل التالي:

بلدية شحيم: الأعضاء،

١ ـ حسين قاسم شعبان.

٢ ـ أحمد منصور الحجار.

٣ ـ مصطفى محمد شعبان.

٤ ـ أحمد قاسم مصطفى.

٥ ـ عبد اللطيف طاهر موسى.

٦ ـ صالح كمال الدين.

٧ ـ قاسم حسين قمح.

٨ ـ أسعد حمدان.

٩ ـ سعيد عويدات.

١٠ ـ أحمد عبده عزيز.

١١ ـ ديب فواز.

بلدية برجا: الأعضاء،

١ ـ رشيد الخطيب.

٢ ـ عبد الرحيم الحاج.

٣ ـ عبد الرحمن يوسف سعد.

٤ ـ درويش البراج.

٥ ـ سعيد سيف الدين.

٦ ـ علي درويش دمبح.

٧ ـ علي ياسين الزعرت.

بلدية جون: الأعضاء،

١ ـ حسين شمس الدين.

٢ ـ جرجس الشامي.

٣ ـ متري مصوبع.

٤ ـ أسعد خرياطي.

٥ ـ حسين صالح.

٦ ـ ميخائيل شعيا.

٧ ـ يوسف جبران الخوري.

٨ ـ يوسف الكوسا.

٩ ـ إبراهيم يونس.

بعد متابعة سجلات قائمقامية جبل لبنان، ودراسة وثائق نظام المتصرفية، والإطلاع على كتاب «دليل لبنان» لإبراهيم بك الأسود، لم نلاحظ أسماء أعضاء المجالس البلدية في إقليم الخروب بل الإكتفاء بالعبارات التالية:

ـ بلدية شحيم: جاء في دليل لبنان العبارة التالية: «فيها مجلس بلدي مؤلف من ١٢ عضواً».

ـ بلدية برجا: جاء في دليل لبنان العبارة التالية: «فيها قوميسيون بلدي مؤلف من ٨ أعضاء».

ـ بلدية جون: جاء في دليل لبنان العبارة التالية: «فيها قوميسيون بلدي مؤلف من ١٠ أعضاء».

كان هذا خلال إحصاء عام ١٩٠٦ للمجالس البلدية في أقضية متصرفية جبل لبنان.

شيخ الصلح: كان لكل قرية شيخ صلح منتخب من الأهالي البالغين أو المكلفين. يوافق مجلس الإدارة الكبير على صحة إنتخابه، ويحال محضر الانتخاب الرسمي إلى جانب متصرف جبل لبنان الذي يعود إليه الحق في تثبيته كانت عملية إنتخاب مشايخ الصلح تتم في قرى جبل لبنان خلال عهد المتصرفية من قبل مأمور مفوض يهيىء لهذه الانتخابات بإعلان موعد لها على عموم أهالي القرية قبل موعد الانتخابات بأسبوع واحد بواسطة مختارها وتعليق الإعلان عنها في الأماكن العامة بالقرب من المساجد أو الكنائس وفي ساحات البلدة وعلى أبواب المحلات التجارية. يشترط أن يكون اليوم المحدد لإجراء الانتخابات يوم عطلة، وفيه يستدعي المأمور، الموظف المسؤول من قبل المجلس الكبير، مختار القرية وبعض الوجهاء إلى المكان المعين. كما يكلف المختار مع مساعديه بأن ينظم ويقدم قائمة بأسماء الأهالي الذين لهم الحق في الإقتراع مبيناً فيه عدد الحاضرين على حدة ولائحة أخرى بأسماء الغائبين والمسافرين على حدة، وكلتا القائمتين يوقع عليهما المختار ورجال الدين وبعض الوجوه من القرية. هذا وقد أصدر مجلس الإدارة الكبير قانوناً يحق الجمع بموجبه بين عضو القمسيون البلدي ومأمورية شيخ الصلح في شخص واحد، وبعد إحالة محضر الإنتخاب إلى المتصرف الذي يعود إليه سند كفالة وسند تعهد منه بإمضائه. كان مشايخ الصلح ضمن حدود مديريتهم، هم الناخبون الثانويون لأعضاء مجلس الإدارة الكبير كما يقومون بأعمال قضاة الصلح بدعاوي القباحات، وبالدعاوي الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة الواحد مبلغ ٢٠٠ قرش شرط أن يكون المتداعون من مذهب واحد وإلا توقف الشيخ عن النظر بدعواهم إلا إذا كانوا متفاهمين على القبول بحكمه وأحيلت دعواهم إلى محاكم البداية. قام بعض مشايخ الصلح هؤلاء بأعباء وظائفهم المذكورة في قراهم زمناً، ولما لم يكن جميعهم حينئذٍ يحسنون القيام بهذه الوظائف، جردتهم الحكومة منها وقررت لزوم فصل جميع الدعاوي إلى المحاكم النظامية. كما وأن شيوخ الصلح لم يفصلوا بدعاوي القباحة التي

نصت عليها المادة الثامنة من بروتوكول سنة ١٨٦٤م، لأنهم لم يكونوا أهلاً للقيام بذلك. كان عدد مشايخ الصلح في قرى إقليم الخروب ٢٣ شيخاً يتوزعون على ٢٥ قرية عدد سكانها ٢٨٦٣ نسمة من البالغين، بمعدل ١٢٤ نسمة للشيخ الواحد. كان هؤلاء المشايخ من طوائف ومذاهب متنوعة يتوزعون: ١٣ شيخ من السُنة، ٧ مشايخ من الطائفة المارونية، وشيخان من الروم الكاثوليك، وشيخ واحد من المتاولة. كان هؤلاء المشايخ تحت سلطة القوى الحزبية اليزبكية الجنبلاطية ويؤتمرون بقرارات مدير الناحية، الذي هو بنفس الوقت تحت سلطة وأوامر القائمقام الذي كان يعتبر بوصلة العمل الحزبي، والموجه السياسي لإدارته في القضاء. قبل أي انتخابات كانت تجري من مجلس الإدارة الكبير ومتفرعاته إلى القائمقامية، كان مشايخ الصلح ينفذون رغبات مدير الناحية الذي كان بدوره يسوقهم إلى القائمقام الذي كان يوجههم بتعليماته من موقع التهديد بعزلهم إذا خالفوا أوامره. كانت هذه الأحوال تتبدل حسب تبدل الأوضاع السياسية والحزبية سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٠، فمثلاً جرت انتخابات عضو السنة ثلاث مرات بهذه المدة القصيرة. في المرة الأولى فاز عمر أفندي الخطيب الذي ينتمي إلى الحزب الجنبلاطي وسقط المرشح على أبي خزعل الحجار الذي ينتمي إلى الحزب اليزبكي لأن القائمقام كان جنبلاطياً. ثم تبدلت الأمور وجاء القائمقام يزبكياً من آل أرسلان، فسقط عمر أفندي الخطيب ونجح المرشح اليزبكي درويش أحمد القعقور. أما في المرة الثالثة وبعد إعادة القائمقام نسيب بك جنبلاط فأعيد مرة أخرى انتخاب عمر أفندي الخطيب، وهكذا دواليك. التركيبة السياسية يجب أن تكون من القمة إلى القاعدة، فاذا كان القائمقام جنبلاطياً مثلاً كان من المؤكد أن يُنتخب أو يعين مدير ناحية إقليم الخروب ومشايخ القرى للقاعدة الجنبلاطية، وهكذا أيضاً ينطبق على القاعدة اليزبكية.

وقد كتب باحث لبناني مقيم في بلاد مصر في كتابه «كنوز لبنان المرصودة» عن طبقة مشايخ الصلح التي علل فسادها وضعفها وجهلها

فقال: «أما المشايخ الذين هم أساس السلطة ومجمع الهيئة الاجتماعية في لبنان، فإذا كان ضعف في الهيئتين فمنهم لأنه في الشعب ومن الشعب وشأنهم مباشر للشعب وللمصلحة العمومية، ففي أيديهم سعادة الشعب وشقاؤه... ومع ذلك لا نجد منهم من يصلح لهذا المقام الكبير الأهمية إلا القليل بل النادر، لأنهم في الغالب من آخر طبقات الهيئة، فمنهم الفاعل والأمي والمعدم، ومنهم الخائر والضعيف والخامل، ومنهم من لا مقام له ولا إعتبار ومنهم ذوو السوابق الشائنة والماضي الأسود، وليس فيهم الفاضل الوجيه إلا في النادر ولا نعلم إذا كان يمكن أن نعد من مشايخ الصلح عشرة يملأون هذا المركز المهم... إن الضرر العظيم الذي أصاب لبنان من مجلسه الكبير لا ينسب إلى هذا المجلس بل الملوم في قسم كبير منه هؤلاء المشايخ لأن الأكثرية الكبرى منهم إنما هي الطبقة التي أشرنا إليها وهي التي لم تتلق علماً ولا تربية ولا تهذيباً، ولا هي من الطبقة الراقية ولا المتوسطة... فهم ينتخبون لهذا المجلس رجالاً مثلهم إذا تركت لهم حرية الإنتخابات، وإذا لم تترك فينتخبون برأي غيرهم أو بإشراكه أو بضغطه أو بماله ولا يسعى هذا الغير إلى تنصيب شخص ينظر فيه إلى المصلحة العمومية بل إلى أغراض فيه...».

المختار والمجلس الإختياري: في عهد متصرفية جبل لبنان، مثل السلطة في القرى إلى جانب مشايخ الصلح مختارون ينتخبون إنتخاباً من قروي تجاوز الثامنة عشرة من العمر، ودفع ضريبة لا تقل عن ٥٠ قرشاً في السنة كان على القائمقام أن يشرف على هذه الإنتخابات ويقر قانونيتها وكانت هذه الإنتخابات تتم مرة واحدة في السنة. قضى القانون بإنتخاب مجالس إختيارية لكل قرية يربو عدد سكانها العشرين. المختار هو المشرف في القرية: يمسك السجلات، يحرر البطاقات الشخصية والمعاملات التي تختص بالولادات والوفيات، يجمع الضرائب، وكذلك يستقبل الضبطية وجباة الضرائب على مختلف أنواعهم، ويحضّر القرية للحكم عن طريق العناية بتوزيع الضرائب، وتأمين الأمن والمحافظة على الصحة، والقيام

بمصالحة المتخاصمين. كانت من مهماته الأساسية ربط القرية بالسلطة المركزية، وأما إذا كانت القرية مؤلفة من طوائف عديدة ومتنوعة، فيجري إجتماع كل طائفة على انفراد وتجري عملية الإنتخاب على الوجه الذي حدده مدير الناحية بالإتفاق مع قائمقام القضاء. تسجل أسماء الذين تمَّ انتخابهم على نموذج خاص توزعه إدارة المجلس الكبير عليهم وترسل النسخة من هذا النموذج إلى مدير الناحية وإلى القائمقام كي يأمر بتعيين المنتخبين. يحق للسلطات الإدارية العليا عزل المختارين من الخدمة، كما يحق لمجلس الإختيارية عزلهم ويجيء بعد ذلك إجتماع آخر لإنتخاب غيرهم ضمن القوانين المرعية. كانت الإنتخابات شكلية حيث يتم إختيار المختار من الفئات المقربة من القائمقام أو من مدير الناحية من أصحاب النفوذ في القرية من الملاكين؛ وحتى منتخبيه يجب أن يكونوا من أصحاب الأراضي والعقارات أو من الميسورين ليستطيعوا دفع ٥٠ قرشاً سنوياً كي يحق لهم الإنتخاب. أما اختصاصات مجلس إختيارية القرية فكانت فعالة وتقريرية بصلاحيات واسعة: النظر في الدعاوي التي تقع بين أفراد القرية صلحاً، إجراء المذكرات المتعلقة باحتياجات القرية، ومطالعة جميع الأشياء المتعلقة بنظافة القرية وتعيين حراسها، النظر في المصالح المتعلقة بتسهيل زراعة القرية وتجارتها، الإشراف على تحصيل الأموال الأميرية من القرية، إعطاء القرارات بحسن توزيعها على أهل القرية، تقبل التبرعات الموصى بها لوجوه البر في القرية واستعمالها كما ورد في الوصية، وكذلك الإشراف على أموال الأيتام وأملاك المتوفين ممن لهم ورثة خارج القرية. كان المختارون هم المؤهلون لإعلام مدراء النواحي عن الأراضي الخالية القابلة للزراعة ومع إشرافهم الكامل على أراضي البور وأراضي المشاع. كذلك كانت لهم الصلاحية للإشراف على المدارس ومراقبة الطرقات وتعيين حصة القرية من المكلفين للعمل بها. كانوا أيضاً يحررون إلى القائمقام لإعلامه بواسطة مدير الناحية عن سوء حركة المختارين إذا وجدت ومنع مجلس القرية من الحكم أو أجراء أي نوع من المعاملات الجزائية.

حتى لا تتضارب الصلاحيات بين المجلس الإختياري ومشايخ الصلح، تمَّ التنسيق بينهما وخاصةً في تعيين أعضاء اللجنة المكلفة بتخمين المحاصيل في القرية، تحديد قيمة الضرائب، وإشعار السلطات المختصة بموعد تلك المحاصيل.

في عام ١٨٩٧م، كان في إقليم الخروب ٢٤ مختاراً يمثلون ٢٤ قرية بمعدل مختار واحد لكل قرية أو بلدة مقسمين على الطوائف التالية: من الطائفة الإسلامية السنية ١٤ مختاراً، ومن الطائفة المارونية ٧ مخاتير، ومختاران من الكاثوليك، ومختار واحد من المتاولة.

«مخاتير مديرية إقليم الخروب في عهد المتصرفية سنة ١٨٩٧م»

الرقم	البلدة	الطائفة	اسم المختار
١	علمان	ماروني	ملحم الياس بطرس
٢	الرميلة	ماروني	عبد الله رومانوس
٣	برجا	سني	أحمد إسماعيل الحاج
٤	الوردانية	متوالي	أسعد أبو درويش
٥	داريا	سني	أسعد أبو شقرا
٦	دلهون	سني	حمد شاهين نصر الدين
٧	مجدلونا	كاثوليك	أسعد خليل حنا
٨	المغيرية	سني	قاسم محمد عثمان
٩	بعاصير	سني	محمود سعيد القعقور
١٠	شحيم	سني	عبد اللطيف الخطيب
١١	الجية	ماروني	شاهين حنا القزي
١٢	المحتقرة	ماروني	رفول الخرياطي
١٣	كترمايا	سني	أسعد علي حسين
١٤	المعنية	ماروني	أسعد خليل الخوري
١٥	الجليلية	ماروني	مرعي بطرس
١٦	الزعرورية	سني	سليم عثمان
١٧	الدبية	ماروني	يوسف عبد الله البستاني
١٨	البرجين	سني	حسين أبو عرم
١٩	جون	كاثوليك	أيوب جريس الشامي
٢٠	بسابا	سني	بشير محمد العاكوم
٢١	عانوت	سني	أسعد أبو عواد
٢٢	حصروت	سني	علي حسين أحمد
٢٣	مزبود	سني	حسن الخطيب
٢٤	سبلين	سني	لا يوجد

هوامش الفصل الثالث

(١) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي - بيروت - ١٨٣٣، ص٧.

- Adel Ismail- Documents...» T12, p233- 234, 89- 86, T13 p. 112, p217-213, T.12: 217- 219- T13 P107- 570.
- إبراهيم الأسود - دليل لبنان - الطبعة الثالثة، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٩٠٦، ص٥٢ - ٥٦، ٣٢ - ٩٣
- شاكر الخوري - مجمع المسرات - مطبعة الاجتهاد - بيروت ١٩٠٨، ص١٠٣، ص١٠، ٦١٤.
- جرجي تامر - الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة المتصرفية، جبل لبنان، سنة ١٣٢٥ مارتيه الموافق سنة ١٩٠٩م، ص٢.
- Vital Cuinet- «Syrie, Liban et palestine- Gevgraphie administrative- stratisque, obsercriptive et raisonnée, Paris 1896, p253.
  Georges Samné- «La syrie, Le liban antomone 1861 à nos jours- Paris 1919, P.269- 276.
- إسماعيل حقي - مباحث علمية... مصدر سابق، ج١ ص٤٩ - ٧١، ٥٠ - ٥٤، ٦٠، ٣٢٤.
- يوسف السودا - في سبيل لبنان... مصدر سابق ص٤٠٢ - ٤٠٤، ٢٩٠ - ٢٩١.
- ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية... مصدر سابق ص٢٤٦ - ٢٤٧.
- أنطوان ضاهر العقيقي - ثورة وفتنة - مصدر سابق ص١٣٨، ١٥٤.
- لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان - مصدر سابق ص٢٧.
- شكري البستاني، دير القمر في القرن التاسع عشر مطبعة الدير، مجهول التاريخ ص٣٥.
- ك، بيتكوفيتش - دراسة في وضع الولاية اللبنانية العامة ذات الحكم الذاتي - سان بطرسبرج - المطبعة العسكرية، مبنى الأركان العامة ١٨٨٥ - ص٤٠ - ٤١.
  Dominique chavallier- «La sociète du mont liban...» p.230.
- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤ - دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص٨٣، ص٨٢ - ٨٦، ٩٦، ٨٧.
- ميخائيل مشاقة - مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، روائي، بيروت ص٢٣.
- أحمد طربين - لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية حكم الانتداب ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٦٨، ص٢٦٤ - ٢٦٩، ص١٠٢.

- يوسف الحكيم - بيروت ولبنان في عهد آل عثمان - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٦٤ - ص٢٣ - ٢٤.
  Jouplain- «La Questions du liban...» p471- 474, 467- 469, p. 429- 527.
- أسد رستم - لبنان في عهد المتصرفية... مصدر سابق، ص٤٧، ٩١، ١٨٢ - ١٨٤، ١٤٩.
- عبد الرحمن عورة - «بروتوكول لبنان» (١٨٦١ - ١٨٦٤)، أطروحة أستاذ علوم - قسم التاريخ - الجامعة الأميركية - بيروت ١٩٥٢، ص٩٤.
- وثيقة تعيين علي أبو خزعل الحجارة مدير ناحية إقليم الخروب.
- وثيقة تعيين سليم العاكوم - مدير ناحية إقليم الخروب.
- جدول للهيئات الإدارية في إقليم الخروب، خلال عهد المتصرفية.
- إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان... مصدر سابق، ج١، ص١٩، ٤٨ - ٥٠.
- طنوس الشدياق - أخبار الأعيان... مصدر سابق، ص٤٣٩ - ٤٤٠.
  Edmond Rabhath- «La formation historique du liban politique- et Constitutionnel- Beyrouth 1973, p.40.
- وجيه كوثراني - الاتجاهات السياسية... مصدر سابق ص٦٩.
- محمد ترحيني - الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١ - ص٦١ - ٨٠، ص١٠٩ - ١١٥، ص١٤١ - ١٦٠.
- د. عبد الله سعيد - تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى - بيروت - ١٩٨٦ - ص٢٤، ص٤٠ - ٤٥.
- محمد ميسو الحجار - تاريخ إقليم الخروب، مصدر سابق، ص٣٤ - ٣٥.
- باحث لبناني مقيم في مصر - كنوز لبنان المرصودة، القاهرة - ١٩٠٧، ص٩٢ - ٩٤.
  Antoine Khair- Le Montocarrifiat- Liban- Beyrouth- Publication de L'université Libanaise- 1973, p.61- 62- p71- 72, 142.
- جدول أسماء المكلفين بإدارة مديرية ناحية إقليم الخروب.
- جدول أسماء المتصرفين وسنوات خدماتهم.
- جدول بأسماء المكلفين بإدارة قائمقامية الشوف في عهد المتصرفية.
- جدول بتوزيع هيئة القائمقامية والمدراء والمستخدمين وعدد القرى في متصرفية جبل لبنان.
- وثيقة تعداد مخاتير ناحية إقليم الخروب في حكم المدير الشيخ سليم العاكوم سنة ١٨٩٧م.

١٢٨٧ [illegible] الشيخ [illegible]

٧٩

	القرية	المذهب	الاسم
١	علمان	متوزيا [illegible]	اسعد ملحم [illegible]
٢	الرميله	،،	[illegible]
٣	برجا	مسلم	احمد [illegible]
٤	الوردانيه	متوالي	سعيد بو درويش
٥	داريا	مسلم	اسعد بو [illegible]
٦	الدلهمية	،،	حمدي [illegible]
٧	المغيريه	،،	قاسم محمد [illegible]
٨	مجدلونا	كاثوليك	اسعد خليل [illegible]
٩	المعاصر	مسلم	محمد سعيد [illegible]
١٠	شحيم	،،	عبد اللطيف [illegible]
١١	الجية	ماروني	[illegible] القزي
١٢	الجدرة	،،	[illegible]
١٣	كترمايا	مسلم	اسعد علي [illegible]
١٤	الجليلية	ماروني	اسعد خليل الخوري
١٥	الحليلية	،،	مرعي [illegible]
١٦	[illegible]	مسلم	سليم [illegible]
١٧	الجميلية	ماروني	[illegible]
١٨	[illegible]	مسلم	[illegible]
١٩	جون	كاثوليك	[illegible]
٢٠	بسابا	مسلم	[illegible] محمد [illegible]
٢١	عانوت	،،	اسعد بو عواد
٢٢	[illegible]	،،	علي [illegible]
٢٣	جدنود	،،	[illegible]
٢٤	سبلين		[illegible]

[illegible]



«جدول بتوزيع المراكز الإدارية منذ عام (١٨٦١ - ١٩١٨م) لناحية إقليم الخروب وقضاء الشوف - وجبل لبنان»

الرقم	اسم المتصرف	اليوم	الشهر	سنوات الخدمة (ميلادي)	القائمقامون	مدراء الناحية	البلدة
١	داود باشا	١٠	حزيران	١٨٦١ - ١٨٦٨	الأمير ملحم أرسلان	درويش بك القعقور	بعاصير
٢	فرنكو باشا	١٥	تموز	١٨٦٨ - ١٨٧٣	الأمير ملحم أرسلان	علي أبو خزعل الحجار	شحيم
٣	رستم باشا	١٠	نيسان	١٨٧٣ - ١٨٨٣	الأمير مصطفى أرسلان	درويش بك القعقور	بعاصير
٤	واصا باشا	٢٦	نيسان	١٨٨٣ - ١٨٩٢	نسيب بك جنبلاط	عمر أفندي الخطيب عثمان الخطيب	برجا
٥	نعوم باشا	٣	آب	١٨٩٢ - ١٩٠٢	الأمير مصطفى أرسلان الأمير شكيب أرسلان	علي أبو خزعل الحجار	شحيم
٦	مظفر باشا	١٦	أيلول	١٩٠٢ - ١٩٠٧	نسيب بك جنبلاط سامي أرسلان توفيق أرسلان احمد بك القعقور سليم العاكوم	علي أبو خزعل الحجار عبد الجليل الخطيب	شحيم مزبود بعاصير بسابا
٧	يوسف فرنكو باشا	٢٦	حزيران	١٩٠٧ - ١٩١٢	مصطفى أرسلان شكيب أرسلان	حسين أفندي الحجار رشيد أفندي شعبان	شحيم شحيم
٨	أوهانس باشا	-	-	١٩١٢ - ١٩١٥	شكيب أرسلان	رشيد أفندي شعبان	شحيم
٩	علي منيف بك	-	-	١٩١٥ - ١٩١٦	شكيب أرسلان	رشيد أفندي شعبان	شحيم
١٠	إسماعيل حقي بك	-	-	١٩١٦ - ١٩١٨	شكيب أرسلان	سعيد حمدان	شحيم
١١	ممتاز بك	-	-	١٩١٨ - ...	شكيب أرسلان	رشيد أفندي شعبان حسين أفندي الحجار	شحيم

«جدول بأسماء المكلفين بإدارة مديرية ناحية إقليم الخروب»

الرقم	اسم مدير ناحية إقليم الخروب	سنوات الخدمة	محل الإقامة	ملاحظات
١	درويش بك القعقور	١٨٦١ - ١٨٦٨	بعاصير	
٢	علي أبو خزعل الحجار	١٨٦٨ - ١٨٧٣	شحيم	
٣	درويش بك القعقور	١٨٧٣ - ١٨٨٣	بعاصير	أعيد تعيينه مرة ثانية
٤	عمر أفندي الخطيب	١٨٨٣ - ١٨٨٨	برجا	
٥	عثمان أفندي الخطيب	١٨٨٨ - ١٨٩٢	برجا	
٦	علي أبو خزعل الحجار	١٨٩٢ - ١٩٠٢	شحيم	أعيد تعيينه مرة ثانية
٧	عبد الجليل الخطيب	١٩٠٢ - ١٩٠٤	مزبود	
٨	سليم العاكوم	١٩٠٤ - ١٩٠٦	بسابا	
٩	أحمد بك القعقور	١٩٠٦ - ١٩٠٧	بعاصير	
١٠	حسين أفندي الحجار	١٩٠٧ - ١٩١٠	شحيم	
١١	رشيد أفندي شعبان	١٩١٠ - ١٩١٥	شحيم	
١٢	سعيد حمدان	١٩١٥ - ١٩١٦	شحيم	
١٣	رشيد أفندي شعبان	١٩١٦ - ١٩١٨	شحيم	أعيد تعيينه مرة ثانية
١٤	حسين أفندي الحجار	١٩١٨ - ...	شحيم	أعيد تعيينه مرة ثانية

«جدول توزيع هيئة القائمقاميات والمدراء والمستخدمين وعدد القرى في متصرفية جبل لبنان»

الرقم	القضاء	القائمقامون	المدراء	مستخدمون القضاء	عدد القرى	ملاحظات
١	كسروان	١ ماروني	٩	١٢	٣٨٧	
٢	البترون	١ ماروني	٨	١٣	٢١٣	
٣	الشوف	١ درزي	١٢	١٤	١١٣	
٤	المتن	١ ماروني	٥	١٢	١٧٨	
٥	جزين	١ ماروني	٢	١١	١٢٣	
٦	الكورة	١ روم أرثوذكس	٣	٩	٤٣	
٧	زحلة	١ روم كاثوليك	-	١٠	٣	
٨	دير القمر	١ ماروني	١	٧	٧	مديرية مستقلة
٩	الهرمل	١ متوالي	١	-	١	مديرية مستقلة فيها قرية واحدة «سمطار»
المجموع		٩ قائمقام	٤١	٨٨	١٠٦٨	

«جدول بأسماء المتصرفين وسنوات خدمتهم»

الرقم	اسم المتصرف	اليوم هـ	الشهر هـ	سنوات الخدمة (ميلادية)	سنوات الخدمة (هجرية)	ملاحظات
١	داود باشا	١٠	حزيران	١٨٦١ ـ ١٨٦٨	١٢٧٧ ـ ١٢٨٤	
٢	فرنكو باشا	١٥	تموز	١٨٦٨ ـ ١٨٧٣	١٢٨٤ ـ ١٢٨٨	
٣	رستم باشا	١٠	نيسان	١٨٧٣ ـ ١٨٨٣	١٢٨٨ ـ ١٢٩٩	
٤	واصا باشا	٢٦	نيسان	١٨٨٣ ـ ١٨٩٢	١٢٩٩ ـ ١٣٠٨	
٥	نعوم باشا	٣	آب	١٨٩٢ ـ ١٩٠٢	١٣٠٨ ـ ١٣١٨	
٦	مظفر باشا	١٦	أيلول	١٩٠٢ ـ ١٩٠٧	١٣١٨ ـ ١٣٢٣	
٧	يوسف فرنكو باشا	٢٦	حزيران	١٩٠٧ ـ ١٩١٢	١٣٢٣ ـ ١٣٢٨	
٨	أوهانس باشا			١٩١٢ ـ ١٩١٥	١٣٢٨ ـ ١٣٣١	
٩	علي منيف بك			١٩١٥ ـ ١٩١٦	١٣٣١ ـ ١٣٣٢	متصرف استثنائي في العهد التركي
١٠	إسماعيل حقي بك			١٩١٦ ـ ١٩١٨	١٣٣٢ ـ ١٣٣٤	متصرف استثنائي في العهد التركي
١١	ممتاز بك			١٩١٨ ـ ...	١٣٣٤ ـ ...	متصرف استثنائي حكم ما يقارب الشهر ٢٥ آب إلى ٣٠ أيلول

«جدول بأسماء المكلفين بإدارة قائمقامية الشوف في عهد المتصرفية»

الرقم	اسم القائمقام	سنوات الخدمة	ملاحظات
١	الأمير ملحم أرسلان	١٨٦٢ ـ ١٨٧٣	
٢	الأمير مصطفى أرسلان	١٨٧٣ ـ ١٨٨٤	
٣	نسيب بك جنبلاط	١٨٨٤ ـ ١٨٩١	
٤	نسيب بك جنبلاط	١٨٩١ ـ ١٨٩٢	أعيد تعيينه مرة ثانية
٥	الأمير مصطفى أرسلان	١٨٩٢ ـ ١٩٠٢	أعيد تعيينه مرة ثانية
٦	الأمير شكيب أرسلان	١٩٠٢ ـ ...	
٧	نسيب بك جنبلاط	١٩٠٢ ـ ١٩٠٤	أعيد تعيينه مرة ثالثة
٨	الأمير سامي أرسلان	١٩٠٤ ـ ١٩٠٥	
٩	الأمير توفيق أرسلان	١٩٠٥ ـ ١٩٠٦	
١٠	الأمير مصطفى أرسلان	١٩٠٦ ـ ١٩١٠	أعيد تعيينه مرة ثالثة
١١	الأمير شكيب أرسلان	١٩١٠ ـ ١٩١٣	أعيد تعيينه مرة ثانية

٤ ـ الفصل الرابع

تطور الملكية، وأنظمة استثمار الأراضي في إقليم الخروب خلال العهد العثماني:

- التطور التاريخي للملكية العقارية.
- أقسام الأراضي ـ وأنواعها في إقليم الخروب.
  - الأراضي الأميرية.
  - الأراضي المشاع.
  - الأراضي المتروكة.
  - الأراضي الموقوفة.
    - الأوقاف الإسلامية في إقليم الخروب.
    - الأوقاف المسيحية في إقليم الخروب.
- استثمار الأراضي في إقليم الخروب في العهد العثماني.

- **نظام المرابعة.**

- **نظام المغارسة.**

- **نظام المناصفة.**

- **نظام الضمان.**

- تطور الملكية، وأنظمة استثمار الأراضي في إقليم الخروب خلال العهد العثماني[1]:

لقد كانت الأرض ركيزة إقتصاديات النظام الإقطاعي منذ الفتوحات الإسلامية حيث خضعت المنطقة لنظام المقاطعات أو الإقطاعات. إن الإقطاع في الشريعة الإسلامية هو تملك الإمام أرضاً لا مالك لها لأن الشرع الإسلامي نص على: «أن من أحيا أرضاً موات فهي له...» أي عليه زراعتها وعمارتها واستغلالها، وإذا أهملها انقطعت عنه وأعطيت لغيره. استمر هذا النظام خلال حكم الخلفاء الراشدين، وبعد أن تحول الحكم في العهدين الأموي والعباسي إلى حكم وراثي، بدأ الخلفاء يعملون على تمليكها لأولادهم وقوادهم والأقربون منهم مقابل دفع العشر، وقيدت بشروط ثلاثة:

١ ـ التي لا تكون مملوكة لأحد، حتى ولو كانت خراباً.

٢ ـ التي تكون من المرافق العامة والتي ينتفع بها جميع سكان المدن والقرى.

٣ ـ التي يوجد فيها معدن أو ثروة في باطنها ويحتاج إليها الناس.

بقيت هذه الأنظمة الإقطاعية سارية في بلاد الشام وسائر مناطق

المشرق العربي حتى مجيء الدولة السلجوقية. هذه الدولة إتبعت التنظيم الإقطاعي العسكري فانتشر الإقطاع العسكري في مختلف مناطقها، وقد قيد بشروط ثلاثة:

١ ـ إحياء الأرض واستثمارها، فإذا أهملها صاحبها سقط حقه فيها، طبقاً لما جاء في الشريعة، «من أحيا أرضاً موات فهي له»، شرط أن يقوم بحراثتها وغرسها، وألا يتركها ويهملها ثلاث سنوات متتالية، فعلى الدولة استرجاعها عندئذٍ.

٢ ـ دفع الضريبة المفروضة عليه للدولة.

٣ ـ أن لا تكون وراثية، إلا في حال إصدار السلطان فرماناً ينص على ذلك.

مع مجيء المماليك ظهر نظام إقطاعي جديد جمع بين الأحكام السلجوقية والأحكام الغربية الصليبية، التي طبقها الصليبيون في بعض إماراتهم في بلاد الشام. هم ربطوا النظام الإقطاعي العسكري بالنظام المدني الزراعي. بدأ يوزع هذه الإقطاعات ديوان خاص عرف بديوان الإقطاع العسكري الذي كان من عمله تحديد الإقطاعات وتوزيعها وقيمة الضرائب فيها. ثم جاء العثمانيون الذين عملوا منذ البداية على تأكيد نفوذهم في نقل مهام الإدارة المملوكية إلى عاتقهم، وتحويل تلك الإدارة إلى إدارة عثمانية، فإنهم عملوا حثيثاً على إدخال النظام الإقطاعي العثماني فيها. ذلك النظام الذي يرتبط كما هو الحال في النظام الإقطاعي المملوكي بالتنظيمين الإداري والحربي ارتباطاً وثيقاً، كما يتصل إتصالاً الصق بالحياة الزراعية.

لقد تبنى العثمانيون النظام الإقطاعي في امبراطوريتهم، كما تبنته الكثير من الدول الغربية والشرقية على السواء لتأمين الحياة والعيش لمجموعات من فرق الجيش مقابل الإحتفاظ بها قوى عاملة تستخدمها الدولة عند الحاجة إليها. وهذا يعني، كما كان الأمر في جميع

الامبراطوريات الأوروبية والدولة العربية الإسلامية وأيضاً الدولة المملوكية، تسليم الأرض لفريق من المحاربين مقابل إلزامهم في الخدمة العسكرية عندما يدعون إليها. لم يكن عليهم فقط إعداد أنفسهم لحالة الحرب، وإنما كان عليهم أن يهيئوا كذلك عدداً من الرجال معهم. يختلف عدد هؤلاء بحسب إقطاع كل منهم ومقدار غلته، وكان يقوم بفلاحة هذه الإقطاعات أما الإقطاعيون الحربيون أنفسهم مع عائلاتهم، أو الفلاحون الذين يعيشون عليها. يؤمن الإقطاعيون حياتهم وحياة أسرهم إما من المحاصيل التي يجنونها نتيجة فلاحتهم للأرض وإما من الضرائب المفروضة على الفلاحين إذا كانوا هم الزارعين. هذا النظام ليس إبداعاً عثمانياً فقد وجد في العهود السابقة إنما كان طريقاً من طرق الجباية لا خدمة حربية. إلا أن مفهومه تطور مع الزمن، ورأت فيه الدولة السلجوقية والمملوكية أداة سياسية خطيرة، إذ بها يمكنها أن تثبت نفوذها في البلاد المحكومة، وذلك عن طريق إيجاد رقابة دائمة من الفاتحين على أهالي البلاد المفتوحة، والمجموعات الفلاحية منهم بخاصة، تلك المجموعة التي تكون الأكثرية في المجتمع العربي الإسلامي. كان الإقطاعيون الغرباء يرتبطون بالأرض مع الزمن، وتتولد بينهم وبين الفلاحين صلات تآخٍ ومودة تدعم وجود الدولة الحاكمة، فالنظام الإقطاعي العثماني الذي ثُبّتت دعائمه كانت له سوابقه فيها، إذ أن النظام الإقطاعي المملوكي الذي كان مطبقاً، لا يختلف في جوهره عن النظام الإقطاعي العثماني. إن أول خطوة خطاها العثمانيون في هذا المجال هي تكليف لجنة قامت بمسح الأراضي في الامبراطورية وإحصاء السكان عليها تمهيداً لتقسيمها إلى إقطاعات جديدة. كما كلّفوا لجنة أخرى بحصر أنواع الإقطاعات السابقة، وإقطاعات الأوقاف منها بخاصة. استناداً إلى ما توصلت إليه اللجنة الماسحة، فقد ألغيت الإقطاعات الحربية المملوكية السابقة واعتبرت الأرض التي فتحتها الجيوش العثمانية، كما كانت تعتبر عند كل فتح سابق، ملكاً للسلطان، وهو الذي يودعها على من يشاء وكيفما يشاء. أما الخطوة الثالثة في هذا المجال

فكانت سماح السلطان العثماني للمقطعين بإقطاعاتهم، ولأرباب الوظائف بها، وأبقى الأوقاف لأصحابها. كما قاموا بتثبيت الإقطاع العثماني إلا بالإقطاعات الشاغرة حيث وزعت على السباهيين الذين كان لهم وحدهم حق التمتع بالإقطاعات. أما المشاة فينالون أجورهم من الخزينة العثمانية. كما قسم المماليك الأرض إلى إقطاعات تتناسب مع رتبة الأمير وعدد مماليكه، فقد قسمها العثمانيون إلى ثلاث فئات تتناسب هي الأخرى مع رتبة صاحب الإقطاع:

أولاً: الإقطاع الخاص الإمبراطوري أو «الخواص الهمايوني» ويضم ممتلكات التاج، ويقطع السلطان هذه الممتلكات لمن يشاء من أعضاء الأسرة المالكة.

ثانياً: الإقطاع الخاص وهو ما يقطع عادة للوزراء والبكوات وألوية السناجق.

ثالثاً: التيمار أو الزعامة ويعطيها للفرسان السباهيين كل بحسب رتبته، وقد خصت بعض الوظائف الإدارية بتيمارات أو زعامات؛ ومن الطبيعي أن يتغير القابضون عليها بتوالي الموظفين على تلك الوظائف. بذلك تختلف تلك الإقطاعات عن المعطاة للسباهيين إذ أن الأخيرة أصبحت شبه ملك خاص مع الحق في توريثها.

بقيت هذه الأنظمة الإقطاعية سارية حتى مطلع القرن التاسع عشر، حين قام السلطان محمود الثاني سنة ١٨١٢ بمنع تجديد منح الإقطاعات المنحلة، أو التي مات صاحبها بدون وريث شرعي وأدخلها في إيرادات وزارة الأوقاف الذي استحدثها. ثم كان خط كلخانة سنة ١٨٥٦م الذي قام بخطوة إصلاحية كبيرة بإعادة توزيع الملكية وحدد طرق استثمار الأراضي، وحدد الضرائب وطريقة جبايتها. تلاه بعد سنتين، قانون الأراضي الصادر في ٢١ نيسان سنة ١٨٥٨م ـ ١٢٧٤هـ الذي اعتُبر أول قانون عصري قام بضبط الأراضي وتحديد مساحتها وتنظيم ضرائبها، بعد أن أصبحت بلاد

الشام خاضعة للسيطرة العثمانية وكوّنت جزءاً من السلطنة العثمانية. أبقى العثمانيون على النظم الإقطاعية السائدة وعلى التقسيمات الإدارية الذي كان معمولاً بها زمن المماليك وقسموها إلى ثلاث ولايات: دمشق، طرابلس، وحلب، وقسمت الولايات إلى سناجق. كانت المناطق اللبنانية مقسمة بين دائرتين: واحدة في الشمال تابعة لولاية طرابلس، وثانية في الجنوب تابع لولاية دمشق. بقيت على هذا المنوال إلى أن استحدثت ولاية صيدا عام ١٦٩٠م، وأصبحت الأجزاء الجنوبية من كسروان إلى الشرق إلى الجنوب تابعة لها. لقد رأت الدولة العثمانية منذ دخولها عام ١٥١٦ أن مصلحتها تقتضي عدم التعرض للزعامات المحلية فيها والذي لها خصوصية ميزتها عن بقية المناطق الأخرى، فثبتتهم في إقطاعاتهم وأعطتهم امتيازات خاصة بهم. أعطت الخلعة للأمير فخر الدين على إمارة الشوف الذي قسمها إلى مقاطعات ولزمها إلى الأمراء والمقدمين والمشايخ الذين عرفوا فيما بعد بالمقاطعجيين نسبة إلى المقاطعة. كانت غالبيتهم من بيوتات العصبيات الإقطاعية النافذة (درزية ومارونية). كان هؤلاء الزعماء يديرون شؤون المقاطعة ويلتزمون بدفع الضرائب لأمير الجبل الذي يمثل قمة هذا النظام الإقطاعي المحلي، والذي بدوره يلتزم دفع الضرائب المستحقة للوالي العثماني. استمر هذا الوضع خلال العهد الشهابي بنفس الوتيرة حتى عام ١٨٦١ يوم أنشأت متصرفية جبل لبنان التي انهت حكم الإمارة وقضت على النظام الإقطاعي من خلال المؤسسات الإدارية والمالية الخاصة بها.

لقد نص خط كلخانة الإصلاحي سنة ١٢٥٥هـ ـ ١٨٣٩م على إلغاء أصول الإلتزام في جميع أنحاء الأراضي العثمانية حيث نص على: «إن أصول الإلتزامات هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات...». كما وردت في الخط أيضاً حالة الفوضى وتجني العساكر العثمانية في جباية الضرائب، وكذلك أخذ العساكر من القرى وتأثيره على الوضع الزراعي بدون دراسة وبدون مراعاة لأحوال الفلاحين أو المزارعين وخاصةً في أوقات المواسم. باشرت الدولة جباية الضرائب

بواسطة موظفين نيابة عن الملتزمين والمقاطعجية، ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً، إذ فشل الموظفون في جباية الضرائب. لذلك أعادت الدولة العثمانية طريقة الإلتزام إلى الإقطاعيين المحليين للحد من الأضرار. بعد إعلان خط التنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦، أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي، وصيغ في ١٣٢ مادة وخاتمة، وبموجبه قسمت الأراضي في الدولة العثمانية إلى خمسة أقسام:

ـ **الأراضي الأميرية**: هي بقية الأرض الزراعية، وتسمى الديموس أو فصل. اعتبرت عند الفتح العربي الإسلامي غنيمة حرب، ومن ثم أصبحت ملكاً لجميع المسلمين. لما لم يكن هناك سبيل لاستثمارها مباشرةً، فقد أعطي حق التمتع بها لملاكها الأول مقابل بعض الخدمات والضرائب. من هنا نشأ على هذه الأرض حق مزدوج: «حق الرقبة» ويعود للجماعة الإسلامية أي الدولة ممثلة برئيسها الشرعي: الخليفة أو السلطان، و«حق التصرف»، أو حق التمتع الذي ترك للملاك السابقين. سميت هذه الأرض بالأراضي الأميرية أي التابعة لأمير المؤمنين، وهذه الأرض هي التي قام سلاطين بني أيوب والسلاطين المماليك والسلاطين العثمانيون بإقطاعها إقطاعات حربية أو وقفية. هذه الأراضي تعود رقبتها لبيت المال: كالمزارع والمراعي، والمسارح، والمحاطب، والمشاتي، وأمثال ذلك من الأراضي التي كان يحصل التصرف بها مقدماً عند وقوع الفراغ والمحلولات بإذن وتفويض أصحاب التيمار والزعامة الذين كانوا يعتبرون أصحاباً للأرض، وبعض الأحيان بالإذن والتفويض من الملتزمين والمحصلين. الأراضي الأميرية لا تباع، ولا ترهن، ولا توقف، ولا تجري فيها الشفعة ولا تنتقل إلى كل وارث كالأعمام والعمات وأولاد الإخوة، كما تنتقل إليهم الأراضي المتروكة. إذا كانت ملكية الأراضي الأميرية تعود إلى الدولة تخول السكان استثمارها وحق التصرف بها بموجب سند يدعى «سند تصرف». يحق للمتصرف بها، وإن كان لا يملكها قانوناً، استثمارها والتنازل عنها حسب مشيئته، وهي تنتقل لوارثيه من بعده. كما تختلف عن

أراضي الملك بحيث لا يحق للمتصرف بالأراضي له أن يوصي بها بعد مماته، ولا تركها دون عذر مقبول مدة ثلاثة سنوات دون استثمار فيضطر إلى دفع قيمتها، وإلا اعتبرت الأرض محلولة، فتباع بالمزاد العلني. هناك فرق آخر يتمثل بالمساواة في حصص الورثة من ذكور وإناث، على عكس الأراضي الملك حيث للذكر فيها مثل حظ الأنثيين.

في إقليم الخروب إنتقلت أغلب ملكيات الأراضي الأميرية التي كانت بتصرف المقاطعجيين من آل جنبلاط، وآل حمادة، وآل أبي نكد، اعتبرت أملاكاً خاصة بهم فتوارثوها وسجلت فيما بعد لعائلاتهم لتثبيت ملكيتها. قد قام آل أبي نكد وآل حمادة بعد الأزمات الإقتصادية إلى رهنها أو بيعها لأبناء الإقليم، فتوزعت إلى ملكيات صغيرة في بعض القرى. لقد حصلنا على وثيقة بيع من سعادة علي بك جنبلاط ابن المرحوم أحمد بك جنبلاط بواسطة وكيله الشرعي الشيخ سليمان علي تاج الدين من قرية بعدران تدل على بيع عدة عقارات في خراج بلدة المغيرية إلى أهالي البلدة، وتثبيت العقد في محكمة قضاء الشوف.

ـ **الأراضي المملوكة**: هي الأراضي التي بنيَ عليها في المدن والقرى، وهذه تركت لأصحابها كأملاك خاصة. توزعت الأراضي المملوكة في قرى إقليم الخروب، بملكيات صغيرة فكانت مساحة البيت لا تتعدى بناء غرفة أو غرفتين ومعها قطعة صغيرة تسمى «الحاقورة» عند القرويين. كانت تُزرع على جوانبها بعض الأشجار المثمرة كالتوت واللوز والمشمش، وفي داخلها تُربى الطيور من دجاج وغيرها، وكثيراً ما كان فيها مرقد لبعض الحيوانات الحلوب. كذلك هذه الملكيات الخاصة كانت بالأساس أراضي أميرية وقد أصبحت ملكاً شخصياً عن طريق الفرز والتملك الصحيح؛ أو كانت أراضي عشرية وهي التي جرى تملكها وتوزيعها منذ الفتح الإسلامي؛ أو كانت من أراضي الخراج وهي الأرض التي تقرر بقاؤها في يد أهلها الأصليين من غير المسلمين. قد كانت لمالك هذه العقارات الحرية الكاملة

في التصرف بها من استثمارها أو تأجيرها أو بيعها، وهناك نماذج كثيرة من صكوك البيع التي تمت بين المالكين في القرنين الثامن والتاسع عشر.

ـ **الأراضي المشاع**، أو كما تعرف بالأراضي الموات: وهي واسعة الانتشار، فهناك أرض لا يملكها فرد أو له حق التصرف فيها وإنما أعطيت ملكيتها أو حق التصرف بها إلى سكان قرية بمجموعها وبخاصةً المراعي، والساحات العامة، وأماكن الحصاد. هذا فيما يخص الأرض الزراعية، أما الأرض الحرة أو الموات فهي من أملاك الدولة أو من الأملاك الأميرية، وتصبح أرضاً أميرية مع حق التصرف فيها أي حق الانتفاع لمن يصلحها، وهي بعيدة عن مساكن القرية وتعرف بالمناطق النائية التي كانت وعرة وأغلبها أراضٍ صخرية. في منطقة إقليم الخروب يوجد الكثير من هذه الأراضي، ويوجد لكل قرية مشاعها وتستعمل في أغلب الأحيان للمراعي. إذا كانت حرجية فإنها تستعمل للتحطيب بعد أخذ الإذن من مختار القرية. فيما بعد وضعت هذه المشاعات تحت تصرف المجالس البلدية التي تشرف عليها وتستثمرها وتقوم بتشجيرها.

ـ **الأراضي المتروكة**: وقسمت إلى قسمين، منها عمومية لا يجوز تملكها مثل الطرق والأسواق العامة وهي حق منتفع للجميع، والقسم الثاني هو المخصص لعموم أهالي القرية مثل: المراعي والأحراش، والساحات العامة، والمساجد، والبيادر وأي شيء تستفيد منه القرية للمنفعة العامة. قد نص القانون على كيفية استعمالها والاستفادة منها، وكان في إقليم الخروب الكثير من هذه الأملاك، منها ساحات القرى العامة التي كانت تقام فيها الأعراس والحفلات بمناسبة الأعياد، وكانت تسمى «الميدان». كذلك في إقليم الخروب العديد من الأنهر ومجاري المياه، هذا بالإضافة إلى البرك والأعين التي كانت مصادر المياه للقرى وكانت جميعها محميات لعموم أهالي القرية. من أهم أنهار إقليم الخروب نهر الحمام ونهر بسرى الذي سُمّي فيما بعد عند مصبه بنهر الأولي. كذلك هناك العديد من أعين المياه

المهمة كعين مزبود، وعين الخربة، وعين الشميس، وعين دلهون، وعين كترمايا، وعين التياب، وعين الفخارة. أما الطرقات فهي الطرقات العامة للعربات، وقد أنشأت في عهد المتصرفية وتصل إقليم الخروب بعضه مع بعض، كما تصله بالنواحي والمناطق المجاورة أهم طرقاته طريق الساحل التي تربط مدينتي صيدا وبيروت، وتتفرّع منها طرقات السعديات. الدبية حتى بلدة داريا، وطريق وادي الزينة حتى بلدة بعقلين، وطريق الأولي علمان حتى بلدة المغيرية وتتفرّع منها طريق جون حتى بلدة بسابا في الإقليم الأعلى. تعتبر الأراضي المتروكة أو المحمية كأراضي الموات أو المشاع غير مملوكة وهي للعموم وتعتبر من الأملاك العامة للدولة.

ـ **الأراضي الموقوفة**: الوقف عامةً هو من المؤسسات المبتدعة في الإسلام، ويعني منح أرض خاصة أو ملك معين لتمويل عمل خيري أو لإنشائه كالمساجد، والمدارس، والمستشفيات، وهذه المنحة لا تسترد ومن الواجب حمايتها. قد اختلف فقهاء إذ المسلمين في جواز وقف الأرض الأميرية من قبل صاحب التصرف فيها إذ بحسب رأي بعضهم لا يجوز الوقف إلا على أرض الملك. مهما يكن من أمر فإن أرض الوقف قد نمت مع مرور الزمن وبخاصةً في عهد المماليك؛ كما ظهر إلى جانب الأوقاف الخيرية نوع آخر يسمى بالأوقاف الذرية لجأ إليه كثير من ملاك الأرض ومقطعوها في أواخر العهد المملوكي. فعلوا ذلك ليتملصوا من تطبيق قانون الإرث على أرضهم بعد وفاتهم أو ليتخلصوا من خطر المصادرات، فالمالك يجعل أرضه أو أملاكه وقفاً لصالح هذا العمل الخيري أو غيره على شرط ألا ينفذ هذا مثلاً إلا بعد زوال هذا الفرع أو ذاك من ورثته. عند عملية المسح الذي قام بها العثمانيين في سائر أراضي الامبراطورية، كانت أراضي الوقف واسعة الإمتداد ومتراكمة. أحسّ السلاطين المماليك الأخيرين بهذا التجميد للأراضي فحاولوا بشتى الطرق إعادة نسبة معينة من الأراضي المحجوزة للوقف للتداول الحر، ولكنهم لم يفلحوا في إزالة التراكم الكث الذي كان قد حدث. عمل العثمانيون على تنظيم الأوقاف

وجعلوا لها مؤسساتها وقوانينها الخاصة، فاحتفظ بالأوقاف السلطانية الأولى المخصصة لرعاية المدن المقدسة. كما وضعوها والأوقاف السلطانية الجديدة تحت إدارة الدواوين المالية. أما الأوقاف الخاصة فقد بحث عنها من قبل رئيس إداري خاص أرسل من قبل الإدارة العثمانية لهذه الغاية، فما خصص منها لأعمال حيوية هامة ثبت، وما لم يخصص حل، وفي جميع الأحوال أخضعت الأوقاف الخاصة لضريبة الميري. ثم أوجد العثمانيون ناحيتين جديدتين في الأوقاف: أولهما لا يجوز تحويل أي أرض للوقف دون موافقة السلطان أو ممثله، وثانيهما مراقبة الأوقاف فحساباتها تفحص سنوياً بحضور الباشا وترسل نسخة منها إلى إدارة الأوقاف. كما أوجدت في كل ولاية من الولايات العثمانية إدارة مركزية للأوقاف تهتم بتعيين المشرفين عليها الذين سموا «بالمتولين»، وبتوزيع الواردات منها على مستحقيها والمستفيدين منها.

في ناحية إقليم الخروب تكاثرت وتنوعت هذه الأراضي الوقفية، وكانت بأغلبها أوقاف صحيحة ومضبوطة وممسوحة أكثرها من التبرعات والهبات عن طريق الخير. توزعت هذه الوقفيات في جميع القرى كأوقاف المساجد والكنائس والأديرة، وكذلك أوقاف المزارات التي كان أكثرها أوقافاً عينية. هذا بالإضافة إلى الأراضي التي كانت مغروسة من أشجار التوت والكرمة، والزيتون، واللوزيات التي كانت تضمّن وتستثمر لإغناء مالية الأوقاف. كذلك أوقفت أراضٍ وعقارات من قبل عائلات وأشخاص كانوا بدون ذرية. كان منها عقارات مبنية استعملها الوقف فيما بعد للإيجار، وعرفت بالأملاك الوقفية المستأجرة. توزعت الأوقاف في إقليم الخروب إلى أوقاف دينية مذهبية: إسلامية ومسيحية.

- **الأوقاف الإسلامية في إقليم الخروب**: إن أملاك الوقف في إقليم الخروب هي المؤسسات الخيرية والدينية الإسلامية. يكون الوقف عادةً من الأموال غير المنقولة يوقفها أحدهم للمؤسسات الدينية، فتدعى الوقف

الخيري وهي الأكثر وجوداً في الإقليم. قد ضمت الأوقاف في إقليم الخروب الأراضي، والأموال النقدية، والمساجد، والمدافن التابعة للقرية.
أما مصدر هذه الأراضي التابعة للوقف فهو إما هبة من شخص ليس له وريث، أو إنسان متدين وهبها بدافع إيماني حيث أرجعه البعض إلى حديث للرسول ﷺ: «إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له...»، ومن هنا عرف الوقف بصدقة جارية؛ أو ما عرف عن النبي ﷺ من قوله لعمر بن الخطاب، عندما أراد التقرب من الله بأرض له، «إذا شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرتها..» هكذا كان الوقف «حبس العين، والتصدق بالمنفعة..» أي أن أصل الوقف لا يباع ويتم التصدق بريع العين الموقوفة سواءً ما كان. من المحتمل أن يكون مصدر بعضها هو نتيجة لعدم تحصيل أموال الوقف من الذين استدانوها فأعطوا الوقف قطعة الأرض التي رهنوها مقابل هذه الأموال؛ أو مصدر هذه الأموال هو من عملية استثمار أراضي الوقف التي كانت تستثمر بطريقة الشراكة والمرابعة وكذلك بطريقة الاستئجار؛ أو بطريقة استئجار العمال الزراعيين أو تضمينهم الأرض مقابل مبلغ معين من المال أو قسماً محدوداً من الإنتاج. هذا بالإضافة إلى نذورات المؤمنين وأصحاب الحاجة للمزارات والأولياء الصالحين. هكذا نشأت الأوقاف الدينية الخيرية في إقليم الخروب من الهبات والتبرعات في سبيل نيل الثواب والرحمة والذكرى الطيبة. كلما كان هذا الواهب كريماً وريعه كبيراً، كلما كرم وعلا شأنه بين العامة وبنيت له الحجرة والمدفن اللائق، أو دفن داخل المساجد استثنائياً وأقيمت له المقامات. لقد شكلت الأراضي الموقوفة في منطقة إقليم الخروب نسبة ٥ بالمئة من إجمال الأراضي الزراعية. بما أن هذه المنطقة كانت تحوي القسم الأكبر من مسلمي متصرفية جبل لبنان، وفي محاولة لضبط الأوقاف الإسلامية وتنظيمها، وبعد الدعاوي المتكررة من قبل المستفيدين منها وأصحاب الحقوق عليها، أصدر المتصرف رستم باشا عام ١٨٧٨م تعليماته إلى

القائمقامين بوجوب تقديم التقارير الضرورية والفورية عن أحوال الأوقاف ومؤسساتها المسجلة وغير المسجلة في أقضيتهم. كما أمر أن يساهموا في رفع التعديات عنها والمحافظة عليها. كان أيضاً يطلب مدير الناحية من المتولين ونظار الأوقاف ووكلائها تقديم كشوفات حساباتهم الفصلية والسنوية إلى الجهات المختصة.

كانت إدارة الأوقاف التي تمَّ إنشاؤها في مطلع القرن التاسع عشر قد شابها شيء من الفوضى ودبَّ فيها الفساد، فكان لا بد للدولة العثمانية من أن تجري عليها بعض الإصلاحات في نطاق الحركة الإصلاحية التي انطلقت عام ١٨٣٩ بخط كلخانة الأول، ومع تبعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لقد صدرت عدة قوانين لضبط إدارة الأوقاف وتنظيم معاملاتها: فصدر عام ١٨٦٣م قانون إدارة الأوقاف في الولايات، وقانون توجيه الأوقاف عام ١٨٧٠م، وقانون نظام المعاملات الوقفية للمستغلات والمسقفات عام ١٨٧١م. بموجب هذا القرار أو القانون أعتبرت الأوقاف الموجودة في المناطق العثمانية فئتين: أوقافاً مضبوطة، وأوقافاً غير مضبوطة.

«أما الأوقاف المضبوطة هي الأوقاف التي تكون توليتها وإدارتها بعهدة مشروطة، أما إدارتها فتكون مضبوطة ومصالحها كافة تدار من قبل هيئة الأوقاف العليا أي وزارة الأوقاف. أما الأوقاف غير المضبوطة فهي التي تدار من قبل متوليها مع إشراف هيئة الأوقاف العليا. ومع ذلك كانت الأوقاف الإسلامية في إقليم الخروب تقسم إلى نوعين: الأوقاف العامة وهي التي كانت أراضٍ وقفية للصالح العام، كالمدافن والمساجد، والمراكز الدينية، ومؤسساتها؛ والأوقاف الخيرية وهي الأملاك التي وهبت من عامة الناس، وكانت إما أراضي زراعية، وإما أراضي بوراً، وإما أشجاراً مثمرة كالزيتون والخروب وغيره. قد أحصيت الأوقاف الإسلامية المستغلة والمؤجرة والمستثمرة والتي كانت قائمة في منطقة إقليم الخروب

الإسلامية بين سنتي ١٨٧٠ ـ ١٨٧٤ حيث بلغ مجموع دخل الأوقاف في قرى شحيم، والنبي يونس، عانوت، وجون وبرجا، ومزبود، ودلهون، حوالي ١٧٦٣٨ قرشاً، أي بمعدل ٤٢١٦.٥ قرشاً سنوياً في السنة الواحدة. أما في قرى، البرجين، وبعاصير، وسبلين، وحصروت، والوردانية، والزعرورية، وبسابا وداريا فحوالي ٦٠٠٠ قرشاً أي بمعدل ١٥٠٠ قرشاً سنوياً.

كانت المحكمة الشرعية هي المخولة بتسجيل الوقف وإصدار الحجة الشرعية مهما كانت طائفة الواهب والجهة الموقوف عليها. لدينا عشرات النماذج من الحجج الوقفية التي سجلت عبر شيخ القرية أو عبر المحكمة الشرعية والتي صادقت عليها المحكمة العليا في قضاء الشوف لتثبيت شرعيتها. كان يدير هذا الوقف «متولي الأوقاف» أو «ناظر الأوقاف»، ويمكن أن يكون الواقف نفسه متولياً على وقفة أو يحيل ذلك إلى ورثته من بعده. بموجب قانون إدارة جميع الأوقاف الصادر عام ١٨٧٠م، نصت المادة ١٧ منه: «على أن يؤخذ من ريع الوقف جزء بسيط ينفق عليه كمصاريف محاسبة، وكأجر محرر الحسابات، وذلك حسب قيمة الوقف ومقدار ريعه»، كما اشترط على متولي الوقف ضبط وارداته ونفقاته في سجلات خاصة يسهل تدقيقها وضبطها، وفيما يلي نموذج من عدة وثائق ودفاتر ضبط الأوقاف الخاصة لناحية إقليم الخروب المؤرخة عام ١٨٨٨م.

«إجمالي مقدار وقف ناحية إقليم الخروب ونظار الأوقاف في كل قرية:

ـ وقف البرجين: الشيخ حسين أبو عرم، ضاهر محمود، عبد الرحمن فرج، قاسم سرحال (داريا).

ـ وقف بعاصير: الشيخ سليم القعقور.

ـ وقف الجية والنبي يونس: حسن عيد، عبد الرحيم الحاج.

- وقف برجا: الشيخ صالح الخطيب، الشيخ حسن الخطيب.
- وقف سبلين: الشيخ حسن درويش قوبر.
- وقف الوردانية: محمد عيسى عيد.
- وقف كفرمايا (كترمايا): أسعد أبو مرعي.
- وقف جون: الشيخ حسين الفقيه، محمد عيسى.
- وقف المغرية (المغيرية): الشيخ حسن حمام.
- وقف دلهوم (دلهون): يوسف أبو علي، محمد نصر الدين.
- وقف مزبود: الشيخ عثمان الخطيب، إسماعيل الحاج عبيد، أحمد خليل.
- وقف دارية (داريا): الشيخ نجم الخطيب، علية قمح، علي سرحان.
- وقف عانوت: أحمد ملعب، الشيخ أحمد الشبير.
- وقف الزعرورية: خطار الزين، قاسم أبو خليل.
- وقف حصروص (حصروت): الشيخ محمد الخطيب.
- وقف بسابا: محمد مشموشي.
- وقف شحيم: قاسم أبو خزعل، حسين أبو زغلان.

«وختمت: إنه لجانب سعادة القائمقام الأفخم، ومأذونية جانب المدير المحترم، الذي خولنا لجمع مقدار أرزاق أوقاف في قرايا إسلام ومتاولة إقليم الخروب قد جاء قدره بكل ضبط وبلغ مقدوره أعلاه مائة وتسعة وسبعين كيل ومد وربع زيتون بمسطرة الكيل ثلاثة أرطال ونصف ثاني، ويكون بلغ زيت ستة قناطير وسبعة وعشرين وثلاثة مصدق الأربع عنه كل رطل اقتين، وما بين تسعة وتسعين ثمن قمح وتبن ورمان، وبياناً يعلم

قدار الزيتون بحسب مناظرتنا ومعرفتنا، وتحرر فقط نقره الشيخ حسن الخطيب برجا أن الثلاث محلات المقدرين عليه من أرزاق النبي يونس أن يخصم الربع ونحن ما قضمنا له شيء، حرر في ٢٦ رجب سنة ١٨٨٨م».

أما بالنسبة إلى المساجد فكان في إقليم الخروب ١٢ مسجداً، كلها تحت سلطة إدارة الأوقاف يشرف على كل منها في كل قرية إمام، يسمى «إمام المسجد». عند وفاته كان المنصب يحول إلى أكبر أولاده، فإن لم يكن لديه الأهلية والرغبة تحول إلى أحد أخوته الأصغر سناً. لقد نصت القوانين على تعيين الأكفاء وذوي الخلق في دوائر الأوقاف من إمامه وخطابه وتدريس وغيرها كذلك انتشر في منطقة إقليم الخروب الكثير من مراكز النذورات وأماكن الأولياء الصالحين ومنها: أبو الوفا وأبو زردية في شحيم، الشيخ قاسم في المغيرية، الشيخ سعد في دلهون، الشيخ عثمان في عانوت، الشيخ الديماسي في برجا، الشيخ صالح في كترمايا، الشيخ محمد البغدادي في البرجين، مقام الست سبيله في سبلين، والنبي يونس في الجية.

رغم العديد من القوانين الضابطة لأوضاع الأوقاف، فإن منطقة إقليم الخروب قد شهدت في تلك الفترة حالة من التسيب كان نتيجتها ضياع أملاك كبيرة. حدث هذا خاصةً في مرحلة تطويب وتسجيل الأراضي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين عمد المختار وشيخ القرية بالاتفاق مع متولي الأوقاف إلى تسجيل وتوريث عائلاتهم من بعدهم بطرق التزوير والإحتيال. هذه الأمور عرضت الأوقاف الإسلامية للضياع والاضمحلال بفعل سيطرة المتنفذين من ذرية الواقفين والمتولين على شؤون الأوقاف الإسلامية، إدارياً وإنتاجاً. كما أدّت المنازعات المستمرة الدائمة بين المنتفعين بريعها وإهمالها إلى بوار مستغلاتها وهذا ما حدث لبساتين الزيتون والخروب واللوزيات والكرمة الموقوفة في قرى إقليم الخروب، وإلى خراب مسقفاتها ومراكز النذورات وأماكن الأولياء الصالحين.

ـ الأوقاف المسيحية في إقليم الخروب:

لقد إنتشر الوقف المسيحي في جميع القرى المسيحية في إقليم الخروب، بل تعداه إلى القرى المختلطة المسيحية ـ الإسلامية. جاء المسيحيون إلى منطقة الإقليم بتشجيع من أمراء إمارة الجبل في العهدين المعني والشهابي بهدف دفعهم للعمل في مناطق التزامهم لتأمين متطلبات الإمارة المفروضة عليهم من قبل الدولة العثمانية ولتعبئة المناطق الفارغة من السكان حتى لا تتحول إلى أراض بور؛ فشجعوهم وأعطوهم امتيازات خاصة، فبنوا فيها كنائسهم وأديرتهم الخاصة بهم. كان عدد الكنائس في إقليم الخروب خمس كنائس أولها كنيسة الدبية التي بناها البساتنة للبلدة وجوارها، وكانت كنيسة رعائية تقام بها الذبيحة الإلهية كل يوم. شيدت على فسحة من الجهة الغربية الشمالية للبلدة كان بطول ١٥ متراً وعرض ١٠ أمتار وعلو ٤ أمتار، ومبنية من الحجر المقصب بتصميم عدة قناطر، وعليها خشب السقوفية. لها باب للشمال وباب من القبلة أصغر منه، ولها جرس وزنة ٢٠ رطلاً مركب على قبة عالية. بالقرب من هذه الكنيسة مقبرة عمومية، وقد كانت جميع المدافن تحت رقابة وكيل الوقف المسيحي. بنيت فيما بعد كنائس في قرى: الجية، جون، الرميلة، الزعرورية، والمعنية. جميعها كانت كنائس للطائفة المارونية باستثناء كنيسة بلدة جون التي كانت للروم الكاثوليك. في عام ١٧٠٩م بنى المطران أفتيموس مطران صيدا والجوار «دير المخلص» على رابية جميلة بين أشجار الصنوبر بالقرب من بلدة جون. هذه المنطقة كانت تعرف بمنطقة الرصيد في إقليم الخروب. الدير في اللغة بيت يتعبد فيه الرهبان ويكون بعيداً عن المناطق السكنية وعلى رؤوس الجبال، وإذا كان ضمن المناطق السكنية يعرف بالكنيسة أو البيعة. قال الجوهري: «أو دير النصارى أصل الدار، والجمع أديار، والديراني صاحب الدير، ولعله بعد تسمية الدارية، وخص المكان الذي يسكنه الرهبان به وصار علماً لهم، ويسمى به الآن مسكن الرهبان والراهبات». في الأصل اليوناني معناها الإعتزال، وفي اللاتينية جمعية

ويجمع على أديرة وأديار وغيرهما والشائع أديرة. في أول الأمر لم تكن الأديرة إلا في مجال منفردة. قد اشترى المطران الأرض التي بنى عليها الدير من الشيخ «قبلان القاضي»، ثم توسعت أملاكه بإستئجار بعض المزارع المجاورة ليستثمرها الرهبان ويعتاشوا من مداخيلها ومحاصيلها. ثم قام الشيخ «علي جنبلاط» صهر الشيخ قبلان القاضي بوهب أملاك واسعة تقع بين بلدة جون ووادي بسري للرهبانية المخلصية حيث استصلحها الرهبان وأصبحت فيما بعد من أغنى الأراضي بمحاصيلها. كما سمح للعديد من رهبان دير المخلص السكن في هذه الأراضي بين بساتينها ومزروعاتها. كانت هذه المزروعات تتنوع حسب رغبة الراهب بزراعتها والإبداع فيها، وتكثر أو تقل حسب مستغلها ورواج بيعها في حاجات الدير. كانت الكروم أوفر مزروعاته وأشهرها وأوسعها انتشاراً وأوسعها وبقاعاً. نظراً للصيت الذي كان لخمور الدير ولشدة الرغبة فيها والإتجار بها خاصة في أسواق مدينة صيدا كان يُصدر منها قسم كبير لبلاد الغرب. وكان لرهبان الدير حذقة خماري عصرها وتصنيعها، وتميزت بنظافة الآنية وشكلها وتعتيقها. كذلك عرف دير المخلص بجودة زيت الزيتون الذي كان يصنع منه الصابون العالي الجودة. كانت هذه المصانع في الطابق الأرضي من الدير بجانب مصانع ومكابس الخروب. هذا لكثرة بساتين الزيتون والخروب التي انتشرت بكثافة بين جون ووادي بسري؛ بالإضافة إلى الكثير من كروم اللوزيات والفاكهة التي كان يتميز بها دير المخلص. امتاز رهبان دير المخلص بعنايتهم بتربية النحل واشتيار العسل. لقد حصلنا على العشرات من الوثائق بالتملك والاستئجار والأراضي الموقوفة. بعد أن أخذ الإذن والموافقة من الأمير حيدر الشهابي والسماح بالإذن الشرعي من قاضي الشرع في صيدا في تعمير الدير، وبناء الكنيسة. في الوثيقة رقم ـ ٢ ـ يؤكد الأمير حيدر الشهابي الحق وإعطاء الموافقة والإذن بعمارة الدير وبنفس الوقت يذكر بدفع الميري على ما يخص أموال الدير، ويؤكد حرصه على حمايته وشرعيته وتحسين أحواله. تنص هذه الوثيقة على ما يلي: «إلى أعز الأصدقاء وأكبر المحبين عزيزنا المطران أفتيموس الأكرم سلمه الله،

أولاً مزيد من الأشواق إلى دوياكم المأنوسة في كل خير وعافية، وبعده، وصلنا عرض حالكم المهول لنا، بسبب أن مرادكم تعمروا موضع في مزرعة مشموش إلى رهبانكم لأنه صاير عليه حرام وتعدي، وكون أنهم مفرودين ولأجل ما تخرب المزرعة، ولا يصير إلى تلف إلى مال الميري، نعرف محبتكم بأننا أعطيناكم إذن أن تعمروا موضع حصين إلى رهبانكم يمنع عنهم الحرام والتعدي ولا يصير تلف إلى مال الميري ويعمر المزرعة المذكورة... إلخ». ثم تتحدث الوثيقة رقم ٤ و٥ من دفتر حجج تملك دير المخلص بما يلي: «إلى حضرة عزيزنا المطران أفتيموس المكرم حفظه الله، أولاً مزيداً من الأشواق معظم تزايد الاشتياق... من كم يوم أرسلتو لنا وإلى عزيزنا يونس من خصوص أن تحرر إلى حضرتكم حجة في الوضع الذي حضرتكم عمرتوا بها دير وفي مزرعة الرصيف، ونحرر لكم حجة شرعية إلى حضرتكم تنفع الدير على طول، وإن شاء الله ما نرضاه لكم بهذا وبس، وما يمكن أن تصل يدنا إلى شيء من المليح في حكاية هذا الدير، ولا تؤخره ولا نغيره... ثم يتابع في رسالته، الشيخ قبلان القاضي وضع كل شيء خير ومساعدة تحت تصرفكم...». لقد ازدادت ملكية الرهبانية المخلصة في إقليم الخروب بشكل كبير جداً بسبب الوقفيات والنذور والهبات لما يمثله هذا الدير بالنسبة إلى الطائفة المسيحية، وخاصةً على البسطاء والعامة والفلاحين. كان ذلك لوجود بعض الصور والأيقونات المشهورة بالقدرة على الشفاء والكرامات واجتراح المعجزات، أو لأنه مكان وفاة بعض الرهبان ورجال الدين الذين كانوا يمثلون قمة الإيمان والوفاء، بل كانوا قديسين بالنسبة إليهم، فكان الدير مزاراً ومعبداً. كان الرهبان يرتفقون بهذه النذور والقرابين للقيام بأودهم وحاجات ديارهم وتأدية خراجهم وضرائبهم. إن ما يجدر بالتنبيه إليه أن بعض هذه النذور كانت تأتيه من المسلمين أنفسهم، حيث قرأنا عن الكثير من التقديمات في سجلات دير المخلص لأشخاص مسلمين من قرى إقليم الخروب ومدينة صيدا بالجوار. وحيث أن علم الطب كان متواضعاً، فقد كان الدير مركزاً للطب والاستشفاء، وقصده الناس لأجل الصرع، فيبرأ منه بذلك كثير. كان

المرضى يشربون من مياه القربان أو المياه المقدسة، ويعتقدون بالشفاء. كذلك هناك حكايات كثيرة تناقلها أهل إقليم الخروب تتحدث عن مجيء العشرات من مرض الجرب والحكة، هذا المرض الذي كان منتشراً كثيراً في تلك الأزمنة لقلة المياه والنظافة، فيستحمون بمياه الدير ويتطيبون بصابونه المعطر ويلبسون من حريره الخفيف على الأجسام. هذا بالإضافة إلى أمراض أخرى مزمنة كان مرضاها مقصداً لهذا الدير. كذلك كان دير المخلص مزاراً للعشاق على تقدير أن العشق ضرب من الجنون، فكانوا يضعون النذور ويشترون البخور ويطلبون من الرهبان الدعاء لهم والصلاة لعشاقهم. لقد كان للرهبان أدويتهم الخاصة بهم من رماد يذرونه على موضع الوجع، ومن أعشاب طبية كانوا يصنعونها من الزعتر والزيزفون والزعفران والعسقين وكذلك من الورود الذي استعملت لمرض الرمد الذي يصيب العيون. كان هؤلاء المرضى يتصدقون إلى صندوق الدير بالمال أو بما حملوه معهم من أتاوات أو منتوجات. أما إذا شفي المريض من مرض عظيم أو فك له سر كبير فكانت الهبات حسب الإمكانيات المادية من وهب قطعة أرض أو ميراث. هذا ما نصت عليه الوثيقة رقم/ ٢٠/ في سجلات دير المخلص «حيث وهب الراهب نصار بن ذوق نصار بسبب ترهبنه في دير المخلص جميع أملاكه في منطقة عبرا التابعة لمدينة صيدا، وتحدد الوثيقة جميع العقارات الغنية بالبساتين والأشجار المثمرة ومجاري المياه». هناك أيضاً العديد من الوثائق التي تدل على شراء الأملاك والعقارات الواسعة من المتنفذين وبأسعار عاليه لما كان يملكه هذا الدير من إمكانيات مادية كبيرة، وكذلك على شراء أملاك الفلاحين الفقراء من مختلف الطوائف المجاورة لدير المخلص.

كان مال الميري أو الخراج يجبى من الدير وملحقاته ومزارعه كما يجبى من سائر الأملاك والضياع، وربما بلغت الجباية أحياناً مبلغاً فاحشاً لما كان يفرضه الملتزم عند الحاجة. كان الرهبان يخافون من بطش الملتزم ومصادرة المحاصيل والأملاك لذلك عمدوا دائماً إلى استرضاء الملتزمين

واستعطافهم وتلبية حاجاتهم. هذا ما تدل عليه الإعطاءات السخية المسجلة في سجلات الدير والتي وصلت إلى أرقام عالية وخيالية. هذا وقد ساهم دير المخلص في تشغيل عدد من فلاحي القرى المجاورة في أملاكه، فكان يشاركهم في محاصيلهم؛ فبعد أن توسعت أملاك الرهينة المخلصية وأصبح الرهبان لا يستطيعون القيام بجميع الأعمال الزراعية، وخوفاً من بوار الأراضي أدخلوا نظام المرابعة والمقاسمة وشاركوا الفلاحين في محاصيلها.

كان إقليم الخروب في العهد العثماني لا يعرف سوى نوعين من الملكية العقارية: الملكية الإقطاعية الكبيرة، والملكية الصغيرة. بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرف إقليم الخروب نوعاً جديداً من الملكية هي الملكية المتوسطة التي امتلكها وجهاء القرى وأفراد الجهاز الإداري خلال عهد المتصرفية، وخاصةً بعد صدور قانون «الطابو» لمسح وتسجيل الأراضي. أما أساليب امتلاك الأراضي الواسعة في إقليم الخروب، شأنها في ذلك شأن أكثرية المناطق اللبنانية في الجبل والمناطق اللبنانية في الجنوب والشمال، فمنها ما كان على شكل هبات سلطانية تمنح لأرباب الحظوة والإقطاعيين المحليين، ومنها ما تم برشوة الموظفين في الدولة العثمانية واستصدروا فرمانات بتملك هذه الأراضي. هذا ما أعطى سمة لتلك المناطق وهي أن نظام الملكية العقارية فيها كان يرتكز أساساً على سيطرة الملكية الكبيرة التي تضم منها مئات العقارات في عشرات القرى في منطقة إقليم الخروب. كانت هذه لعائلات جنبلاط، حمادة، وأبي نكد.

آل جنبلاط تملكوا قرى: بسابا، مزرعة الضهر، المطلة، الزعرورية، بكيفا، مزمورا، جون، المغيرية، مجدلونا، الجميلية، علمان، الوردانية، الرميلة، وسبلين، ومنطقة وادي بسري من الشمال إلى الجنوب بالإضافة إلى ناحية جزين ومنطقة الشوف الأعلى، وكانت المختارة معقلهم.

أما آل حمادة فتملكوا قرى: داريا، عانوت، شحيم، الشميس،

دلهون، مزبود، كترمايا، المعنية، وجدرا حتى ساحل الجية، وكانت بعقلين معقلهم.

أما آل أبي نكد فتملكوا قرى: عين الحور، ضهر المغارة، الدبية، البرجين، بعاصير، وبرجا حتى منطقة السعديات ساحلاً، وكانت كفرحيم في المناصف معقلهم.

استمرت تلك الملكية الكبيرة لا تتجزأ بين المالكين، والقصد هو التهرب من دفع رسوم التسجيل. بالإضافة إلى حرص الإقطاعي على إبقاء ملكيته بحجمها هذا بما في ذلك من جاه وعظمة، كان فقدان الملكية يعني تخليه عن الفلاحين والمزارعين الذين يستغلهم والذين يشكلون المصدر الأساسي لقوته التي يستعملها لزيادة موارده الإقتصادية من جهة، ولتثبيت دعائم زعامته في وجه منافسيه المقاطعجيين وولاة الدولة العثمانية من جهة أخرى. لم يدخر أحدهم وسيلة إلا واستعملها لإبقاء أرضه دون تقسيم، ومن وسائل الحفاظ على هذه الملكيات الكبرى: عدم السماح للبنات من الأسر الإقطاعية بالزواج من غير أبناء عمومها؛ وإن صادف أن سمح لفتاة منهن بالزواج من خارج العائلة، كان عليها أن تتنازل عن ملكيتها العقارية وتُعطى مبلغاً معيناً من المال. بهذا تبقى الملكية الكبيرة غير مجزأة يتقاسمها الإخوة بالتراضي. مما زاد فداحة النتائج التي ترتبت على تلك الإصلاحات الزراعية، هو أن عملية التسجيل التي تمت في منطقة إقليم الخروب في تلك المرحلة كانت تقوم على أساس شهود فقط. لم يجرِ كشف على الأراضي لتحديدها، فلا تعيين حدود، ولا مسح دقيق، ولا حتى رسم تخطيطي لقطعة الأرض، بل مجرد إعطاء سند، «سند الطابو» أو «حجة». لقد حصلت على مئات النماذج من هذه الحجج التي كانت شائعة الإستعمال منذ بداية القرن التاسع عشر. تنوعت هذه النماذج خاصةً بعد صدور قانون الطابو ما يلاحظ أن هذه الحجج لم تهتم بتعيين مساحة الأرض، بل كان اهتمامها بتعيين الحدود المجاورة للقطعة المشتراة، كما احتوت هذه الحجج على بصمات وأختام كثيرة لعدة أسباب أهمها:

١ ـ محاولة إضفاء صفة القوة على الحجة.

٢ ـ خوف المشتري من وفاة أو غياب بعض الشهود في وقت يحتاج فيه إليهم.

٣ ـ كي لا يكون هناك إحراج لبعض الحاضرين في المجلس الذي تمَّ فيه العقد، فيشهد الجميع على البيع على سبيل المجاملة.

٤ ـ إن جمع أكبر عدد من البصمات والأختام نوع من النشر والتعميم على جميع أهل البلدة. لقد كان كبار المتنفذين يستصدرون تلك السندات بأسمائهم أحياناً، ويجردون الفلاحين من البقية المتبقية لهم من الملكية الصغيرة. تكون الإصلاحات العثمانية قد أعطت الطابع القانوني والشرعي للمخالفات العقارية التي ارتكبها هؤلاء الإقطاعيون أو المتنفذون في القرى أو موظفو الدولة الكبار الذين كانوا يعينون في مناصبهم من قبل رجال الإقطاع.

أما الملكيات الصغيرة فكانت منتشرة في القرى، بحيث كانت كل عائلة تلجأ إلى استصلاح أرض بالقرب من منزلها، أو استصلاح أرض صغيرة لزراعتها لسد حاجاتها. كان أصحاب الملكيات الصغيرة في إقليم الخروب يكتفون بها لهروبهم من تضاعف الضريبة التي كانت تجبى بشكل عشوائي تفوق قيمة إنتاج الأرض. كان خوفهم أيضاً من مصادرتها من قبل الإقطاعي بعد استصلاحها. انتقلت هذه الملكية عبر التوريث ضمن العائلة الواحدة، أم عن طريق البيع، فهذه الأرض هي حق شرعي للأهالي الذين يحصلون بإذن السلطة على حق التصرف بها. هذا الحق يمكن بيعه أو توريثه: عبر الفرع من الأصل وهو ما يرثه الإبن أو البنت أو الزوج من متروكات الأب والأم أو الزوج، أو عن طريق الإرث العصبي وهو ما يرثه الأخ من أخيه أو أبناء العم من عمهم إذا لم يترك المتوفي ذكوراً؛ وإما عن طريق الشراء بالنقد المالي.

أما الملكيات الوسطى التي ظهرت بعد النصف الثاني من القرن

التاسع عشر والتي كان يملكها شيوخ ومخاتير ووجهاء القرى، فشيوخ القرى والمخاتير، وباعتبار علاقتهم المباشرة مع مأموري الدولة وصاحب السلطة المحلية خصوصاً بعد صدور قانون الطابو، استأثروا بكثير من الأملاك العامة والوقفية، والعقارات الضائعة غير المسجلة، واستطاعوا أن ينتزعوا ملكيتها ويسجّلوها باسمهم وبأسماء أفراد عائلاتهم.

عند شراء الأرض وتثبيت ملكيتها، كان من الضروري الحصول على حجة البيع التي كانت لها صفة رسمية: فتكتب بمحضر بوجود شيخ القرية ومختارها وبعض الوجهاء ويضعون إمضاءهم وأختامهم عليها. لكن بعد الإطلاع على عشرات الحجج التي بمتناول أيدينا والتي حصلنا عليها من قرى إقليم الخروب، لاحظنا لها ميزات معينة تتغير باستمرار مع تغير القوانين وزيادة الوعي عند الناس. قد قسمناها إلى ثلاثة أقسام: الحجج التي كتبت عام ١٨٥٠ حتى عام ١٨٧٠ كانت بسيطة وبلغة ركيكة ولا تحمل طوابع أميرية توقيع صفة رسمية من شيخ القرية أو مختارها؛ يسدد ثمنها بالقروش ولا تسجل في الدوائر الرسمية أو في المحاكم الشرعية؛ وهي مبهمة دون تحديد حدودها بل تُعرَّف بالأملاك التي تجاورها. أما الحجج التي كتبت بعد عام ١٨٧٠ وحتى مطلع القرن العشرين، فبالإضافة إلى كل النقاط الأساسية التي كانت ترد في الصكوك السابقة من اسم البائع والشاري، واسم الأرض، وحدودها الوهمية والثمن والعملة ونوعها، أُضيف عليها صبغة رسمية لأن الصك مكتوب على ورقة رسمية من دفتر الطابو. كذلك حملت إمضاء المختار وشيخ القرية والأختام الرسمية وإمضاء شهود من كبار العائلات، وربط العقد بعبارات جديدة لتحديد نوعية البيع أو الإرث والتفرغ، حتى لا يكون هناك ثغرة واحدة في شرعيته. أما خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين أي حتى عام ١٩٢٠، فأصبحت تحمل طوابع أميرية وختم المختار وتصديق الشهود وتصديقه في محكمة القضاء. ثم أضيف إلى اسم البائع والشاري اسم الطائفة والمذهب، وأضيف إلى التاريخ الهجري التاريخ الميلادي وهذا طبق بعد عام ١٩٠٥

بعد سياسة التتريك التي اتبعتها الدولة التركية قد نصت هذه الحجج بشكل جيد وبنصوص قانونية تقنية مأخوذة من مجلة الأحكام العدلية، وذلك لتأخذ مفاعيلها القانونية مثل الإيجاب والقبول والبيع الصحيح. كان على الشاري تسجيل صك البيع في دائرة الطابو، فيحصل على سند «الدفتر خانه»، وكانت تعطى بشكل علم وخبر مؤقت. بعد مضي سنة أو سنتين، تثبت المحكمة الملكية نهائياً بموجب سند خاقاني يتضمن نفس المعلومات، ولكن بخط واضح وزخرفة وورق متين مدموغ بالشعار السلطاني.

ـ استثمار الأراضي في إقليم الخروب في العهد العثماني:

إن أهمية الأرض لا تقاس بمساحتها فقط عند المالكين والمزارعين معاً، وإنما تكمن بإستثمارها؛ خاصةً عندما تكون الزراعة هي عصب الحياة الإقصادية في تلك الفترة الزمنية حين كانت الصناعة أولية وضعيفة والتجارة محدودة ومرتبطة بالإنتاج الزراعي. كانت الأرض بدون استثمارها فاقدةً لقيمتها، وفي إقليم الخروب اعتُبرت وسيلة الإنتاج الأساسية، وعلى هذا بدأ استثمارها في الإقليم وتنوعت الزراعة على ساحله وفي جبله واكتسبت أهمية خاصة. تنوعت طرق استثمار الأراضي رغم ما شاب ذلك من صور غير قانونية وغير إنسانية بين العائلات المالكة أصحاب الملكيات الكبيرة وبين المزارعين والفلاحين الفقراء الذين عاشوا حياة بؤس وفقر وعوز.

ـ نظام المرابعة: إن المرابعة هي عقد الشراكة بين صاحب الأرض والفلاح الشريك، وفيها يقدم المالك للفلاح: الأرض، السكن، الماشية، البذار، ويؤمن الري ويدفع الضريبة، بينما الفلاح يقدم بالمقابل قوة عمله وعمل عائلته. يتفق المالك والفلاح عند توزيع المحصول حيث يحصل المالك على ثلاثة أرباع ويبقى الربع للفلاح، ولذلك أطلق على الفلاح الذي يتبع هذا النظام «بالمرابع». هذه الشراكة كانت منتشرة انتشاراً واسعاً في إقليم الخروب لأن أغلب الأراضي كانت ملكيات للعائلات الإقطاعية الكبرى. من جهة أخرى كان الفلاح في حالة فقر مدقع لا يستطيع حتى

شراء البذار ولا حتى حراثة الأرض مما دعاه إلى الاتكال على إمكانيات الإقطاعي المادية التي توفر كل المطلوب وما يحتاجه الفلاح في عمله. كانت هذه الشراكة تختلف من مكان إلى مكان أو من قرية إلى قرية بالاتفاق بين الفلاح والمالك، فكانت توزع حسب نوعية الزراعة، وممكن أن تتجاوز الربع أو تكون بين الربع والثلث وحتى النصف من الإنتاج بشكل عيني. غالباً ما كانت تكتب صيغته على ورقة ثبوتية عرفت بالحجة، أو كان الاتفاق شفهياً أمام شيخ القرية أو أمام مجموعة من وجهاء البلدة الذين يأخذون على عاتقهم تنفيذ وصون هذا الاتفاق. قد حافظت هذه الشراكة على استمرارها فالمالك كان شديد الحرص على إقراض الفلاح مالاً، وبفوائد مرتفعة منعاً لهروبه أو تراجعه عن الاتفاق فتتحول الأرض بوراً قاحلة. كما كانت في المقابل حالات أخرى يعيش فيها الفلاح في قلق دائم خوفاً من أن يقرر المالك إلغاء العقد وعدم التجديد له عندما يأتيه عرضاً أو اتفاقاً أقل كلفة عليه وأربح وأسهل له.

ـ نظام المغارسة: هي طريقة استثمار أدت إلى كسب الفلاحين حصصاً من أرض الإقطاعي بعد غرسها بالأشجار والعناية بها حتى مرحلة معينة. قد اشتهرت في إقليم الخروب باسم النصوبية، وكانت تحدد على الشكل التالي: إنها عقد يقدم به المالك أرضاً مقابل غرسها بالأشجار على مدة معينة، على أن تقسم فيما بعد بين الشريكين الأراضي المغروسة. كان لهذا النظام دور كبير في إبراز الملكية الصغيرة، وقد شاع العمل به على نطاق واسع في إقليم الخروب، حيث كان يعهد الملاكين بأراضيهم إلى الفلاحين، الذين كانوا يقومون بغرسها بالأشجار والإهتمام بها؛ وبعد انتهاء المدة المحددة تتم قسمة الأرض المغروسة مناصفة بين المالك والفلاح، وتقاسم إنتاجها أيضاً بنسبة النصف لكل منهما. قد ثبتت هذه الصيغة الفلاح كشريك وليس كعبد للإقطاعي، وقد استطاع العديد من فلاحي إقليم الخروب من خلال هذه الشراكة امتلاك العديد من الأملاك ولو كانت بمساحات صغيرة. كان من شروط هذه الشراكة أن تكون هذه

الأشجار مثمرة وإلا اضطر الفلاح أو المزارع إلى تطعيم الأشجار لتعطي الأثمار. لقد حصلنا على وثيقة نموذج للمزارعة من قبل داوود بك جنبلاط في قرية بسرى في إقليم الخروب: «سبب تحريره، أنه بتاريخه قد صرفنا شريكنا خطار جريس من خربة بسرى في الخروب البري الذي يخصنا في الخربة على أنه يطعمه، جوى ويصير له نصف غلته ولنا النصف الثاني ما دامه موجود يومتاييبس لا يعود له في الأرض شيء وأعطيناه هذه الورقة بيده، لأجل البيان تحريره في ١٥ جماد آخر سنة أربعة وثلاثمائة وألف ١٣٠٠هـ، وقعه داود جنبلاط».

ـ **نظام المناصفة**: هو الأكثر انتشاراً ومعرفةً في إقليم الخروب الذي يخضع لسيطرة الأسر الإقطاعية الكبرى، وقد عرف منذ عهد الإمارة في الجبل. كانت شروطه قريبة لشروط المرابعة؛ حيث كان يتوجب على المالك تقديم الأرض والمساهمة في نفقات الزراعة: كان يقدم نصف عدد الحيوانات اللازمة للحراثة، تكاليف الري، أدوات الحراثة، ونصف البذار، ثم عليه أيضاً أن يساعد الفلاح بتقديم القرض اللازم له؛ في حين يتكفل الفلاح بتسديد باقي النفقات اللازمة للزراعة، وتقديم قوة عمله. كان الإنتاج يقسم مناصفة بين الإثنين، ثم تحسنت شروط المناصفة بين الفلاح والمالك، فانحصرت واجبات الفلاح فقط في العمل والحراثة وقطف الإنتاج وترتبت المصاريف والأعمال الأخرى على مالك الأرض. كانت أغلب هذه الاتفاقات لنظام المناصفة شفوية وغير مكتوبة على عكس نظام المرابعة، ولكن مشروطة أو محكومة بالأعراف والتقاليد وبوجود وجهاء البلدة الذين هم الضمانة المعنوية للاتفاق. هذا النوع من الشراكة هو أفضل أنواع استثمار الأراضي الزراعية بالنسبة للمالك أو للفلاح، وكان تبادل العمل والإمكانيات المالية متوازياً بين الاثنين.

ـ **نظام الضمان**: لم يكن نظام الضمان منتشراً في إقليم الخروب بشكل واسع وإنما كان محدوداً فقط في أملاك الأوقاف، فقد كان يقوم

مأمور الأوقاف بتضمين محاصيل الوقف الزراعية على بعض الفلاحين. كان يتم على شكلين: إما أن يتم الضمان لقاء النقود ويقوم شخص موثوق به بتخمين الإنتاج، وإذا وقع خلاف في ذلك لا مانع من استقدام شخص آخر ليتساوى الأمر بين الإثنين؛ وإما أن يتم الأمر بشكل عيني أو لقاء حصص من الغلال؛ يتم الاتفاق بين الفلاح أو الضامن وبين المالك على الثلث أو النصف. كانت نسبة الضمان تتفاوت بين الساحل والجبل. كما ضمان بساتين الليمون له طريقته الخاصة، إذ يقوم الضامن بالإضافة إلى قطف الإنتاج بتقليم (تشحيل) الأشجار، وهذا عمل إضافي له، ولكن الفلاح كان يستفيد من التحطيب. كان الضمان يكثر في موسم قطف الزيتون ولا زال جارياً حتى الآن. كان الضمان غير النقدي يتفق عليه حسب نوعية المزروعات: فمثلاً الأرض المزروعة حبوباً تدفع حبوباً، والأرض المشجرة خروباً تدفع دبساً من الخروب، وبساتين الزيتون تدفع زيتاً، وأشجار التوت حريراً...

هوامش الفصل الرابع

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، طبعة موسعة، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت ـ ١٩٠٦، ص٣٠.

- علي الحسيني، تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق ١٣٤٢هـ، ص١٩٣ ـ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

- وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان الإقتصاد، السياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠ ص١٦.

- مخايل عون، الملكية في التاريخ، الملكية الخاصة في عهد المماليك، مجلة الطريق ـ العدد ٥ ـ ٦ سنة ١٩٦٥ ص٥٨ ـ ٦٤، ١٢١.

- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، جزءان ـ دار الكشوف، الجزء الأول بيروت ١٩٤٩، الجزء الثاني، بيروت ١٩٥٠، ص٢٨ ـ ٣٥.

- د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص٢١١، ٢٠٦.

- د. عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان، في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت ١٩٨٦م، ص٦٣ ـ ٩٣، ص١١٣ ـ ١٢٨.

- عبد العزيز عوص ـ الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤، دار المعارف ـ مصر ١٩٦٩، ص٢٢٢ ـ ٢٥٠.

- سميليا نسكليا، الحركات الفلاحية في لبنان من النصف الأول من القرن التاسع عشر، بيروت ١٩٧٢م، ص٥٦.

- شاكر الخوري، مجمع المسرات، بيروت ١٩٠٨، ص١٨.

- ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان الإقطاعي، بيروت ١٨٣٣، ص٥ ـ ١٠.

- الحبيب الجنحاني، أشكال ملكية الأرض وأثرها في النمو الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية العدد الخاص ٣٥ ـ ٣٦، سنة ١٩٩٠ ص٢١٧.

- محمد علي نصر الله، تطور ملكية الأرض في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢، ص٢٠٢.

- بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، الطبعة الأولى، دار الكشوف ـ بيروت ١٩٤٨، ص٥٩.

- د. مسعود ضاهر ـ بعض السمات الأساسية لتطور النظام المقاطعجي، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٥، ص٣٩.

- القاضي يعقوب بن إبراهيم بن يوسف، الخراج، ط٢، المطبعة السلفية، القاهرة ١٩٥٢، ص٣٥، ص٦٤.

- سنجر ديفيتستوغلو، النموذج الإقتصادي للمجتمع العثماني، الطريق، العدد ٨، أيلول ١٩٦٩، ص٧٣.

Rèchar thoumin- Histoire de syrie- Lille- paris 1924, p. 268.
Adel Ismail- Documents... Tome II p. 427.
Jouplain- La Question du liban... p.36.
Adel Ismail: Histoire du liban... T6-p. 303- 304.

- جدول بتوزيع الأديرة والكنائس والجوامع والمدارس في إقليم الخروب في عهد المتصرفية ١٨٦٠، ١٩.
- وثيقة أملاك آل حمادة، الرميلة، مكتبة الأستاذ شوقي حمادة.
- وثيقة عقد بيع سبلين ـ الوردانية.
- وثيقة عقد بيع الوردانية.
- وثيقة عقد بيع دلهون.
- وثيقة شراء عانوت.
- وثيقة مساومة من آل حمادة وأهالي مزبود.
- وثيقة عقد بيع الوردانية.
- وثيقة مبايعة ومساومة ـ الوردانية.
- وثيقة عقد بيع ومساومة بين آل حمادة، وداريا.
- وثيقة بين علي بك جنبلاط والمغيرية.
- وثيقة فهرس صور الحجج بأرض دير المخلص.
- ١١ وثيقة منمرة لأملاك دير المخلص.
- وثائق حجج دير الخلص ـ جون.
- وثيقة مزارعة ومقاسمة في خربة بسري مع داود جنبلاط.
- وثيقة مقاسمة في مزبود.
- وثيقة أملاك دير المخلص ـ بكفيا.
- وثيقة بين والدة الأمير يونس، ودير المخلص.
- وثيقة مساومة بين دير المخلص ـ الجليلية.
- وثيقة حجة قتالية من الأمير بشير ـ قتالية.
- وثيقة من الأمير بشير إلى دير المخلص.
- وثيقة دخل دير المخلص ـ مختلف.
- وثائق، دفتر أوقاف المسلمون في إقليم الخروب سنة ١٨٨٨.

[illegible]

نبي شيت

وهو ان ساعة تاريخه اشترى الرجل المدعو ياسين حسن ابن محمود الشقاني من حانوث

اشترى لماله لنفسه دونه ولده غيره من بايعه اولاد احمد الشهيب وهم علي

[illegible] فضل وصبح [illegible] يوسف ابن سلطان

[illegible] تابع [illegible] في ملكهم [illegible] تصريفهم وهم الزيتون

نصف [illegible] [illegible] الى

[illegible] غربا وشرقا [illegible] شمالا الشاهين

يحدهم من القبلة [illegible] بيت [illegible] ذلك ثماني وستين

[illegible] المذكورين

[illegible] دون ايباعهم

قرش [illegible]

قبض واحد [illegible]

[illegible] ولا فساد

[illegible] الاحكام وان

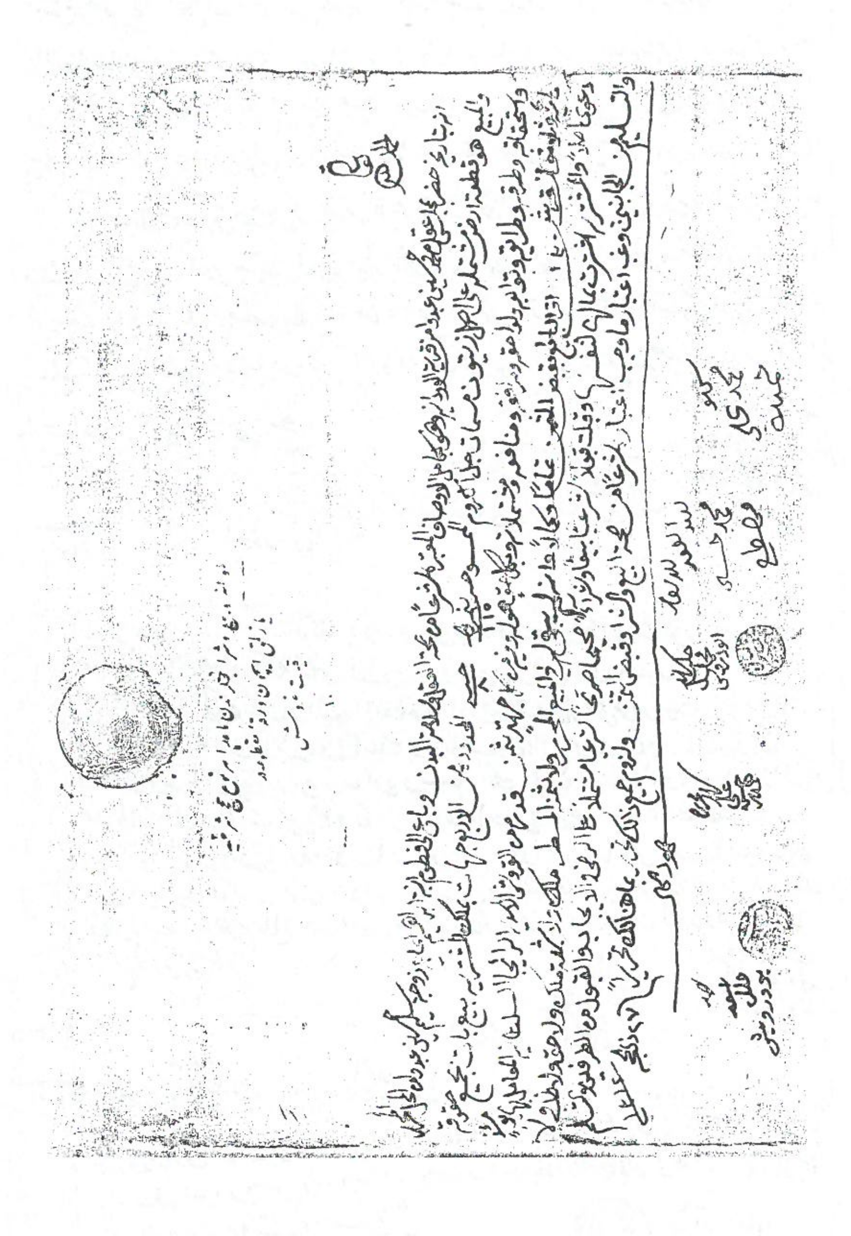
[illegible] موجود

[illegible]

[illegible]

[illegible]

احمد [illegible] علي [illegible] محمد [illegible]



ان بتاريخه حضر الى مجلسه كلثوم وسبحان بنات قاسم محمد [illegible] من الوردانيه وباعو [illegible]

بنت ... [illegible] المحل المعروف بالجسر [illegible] والمبيع قطعة ارض فيها محل مشتمل على عمار بيت قايم البناء

والسقف بداره [illegible] محمد وقبلا ورثة حسين بيرم وشرقا ورثة خليل [illegible] وغربا طريق وتبع [illegible]

[illegible] اصل [illegible] احمد عبيد [illegible] وغربا ورثة حسين

بيعا بيعات باتا بايجاب وقبول وتسلم وتسليم بجميع حقوق هذا المبيع [illegible] وحقوق واستحقاق

[illegible] بثمن قدره الف وستمايه

وخمسة وتسعين قرش اقرت البايعه المرقومة بقبض الثمن المعينه عند المشتري المذكوره تماما وكماله

لم يبق لها في المبيع [illegible] ولا بالثمن [illegible] حلالا [illegible]

[illegible] قبل [illegible] المشتري [illegible] اسعد محمد بودرويش وسليم بن حسين عبيده من الوردانيه

والتحاهر ... ذي الحجه [illegible]

صحيح بما فيه
كلثوم وسبحان
بنات قاسم محمد

[illegible]

تحسلوا الواضعين اسمايتنا فيه ادناه كلثوم وسبحان بنات قاسم محمد موسى من الوردانيه حيث

تعذر علينا التوجه الى محكمة قاضي الشوف قد وكلنا عنا بها خالنا خليل محمد ابو درويش

[illegible] عنا في المحكمه المشار اليها القطعة الارض المشتملة على عمار بيت قايم البناء

ومسقوف [illegible] قبلا ملك ورثة حسين بيرم وشرقا ورثة خليل [illegible]

وشمالا وغربا طريق بداره ومداره ويتبع ذلك المبيع القطعه الارض الثانية [illegible]

حد الجاره الذي تحت البيت وقدر مساحتها عشرون [illegible] قبلا [illegible]

وشرقا وشمالا وغربا ملك ورثة حسين بيرم وقد اشهدنا على انفسنا الثبوت [illegible]

لشيخنا خليل المذكور اسعد محمد ابودرويش وسليم بن حسين عبيده والمشتري [illegible]

[illegible] الف وستماية عشرين وخمسة وسبعون [illegible] تماما

... ذي الحجة [illegible]

صحيح بما فيه
كلثوم ابنة محمد
[illegible]

صحيح بما فيه
سبحان
المذكوره
[illegible]

شهود الحال

سليم حسين عبيده

اسعد ابو درويش

انه قد صادقا موكليهن المذكورين لوكالتهما خليل محمد ابو درويش وان شاهدي الوكاله

اسعد محمد ابو درويش وسليم بن حسين عبيده وتوفيقا للنظام العالي قد حرر في ... الحجه

الف ومايتين وتسعه وتسعون

محمد ابراهيم

الحمد لله وحده

وصلى اللهم على من لا نبي بعده وبعد [illegible] قد اشترى الرجل الكامل الشهير

باسم حضرة الشيخ حسين شبلي عماد [illegible] من اعمال الشوف اشترى

بماله لنفسه دون غيره [illegible] من بايعه سعد [illegible] ابو [illegible]

[illegible] دار [illegible] الذي يعرف بمكانه على راس

[illegible] المذكور

[illegible] الشرق [illegible] على [illegible]

[illegible] التمر [illegible] عن ذلك

[illegible] ملك [illegible] واحد

[illegible] العدل [illegible]

[illegible] دون غضا

شرعيا ماضيا لا رجوع فيه ولا معاد [illegible] ولا اقاله

ولا التزام بل بالرضا والاختيار [illegible] الاحكام وما المولد

[illegible] الله تاريخ [illegible] شهر رمضان المبارك

[illegible] الف ومايتين واربع وار[بعين]

شهد بذلك
قاسم حسين حسن

شهد بذلك
[illegible] علي
[illegible]

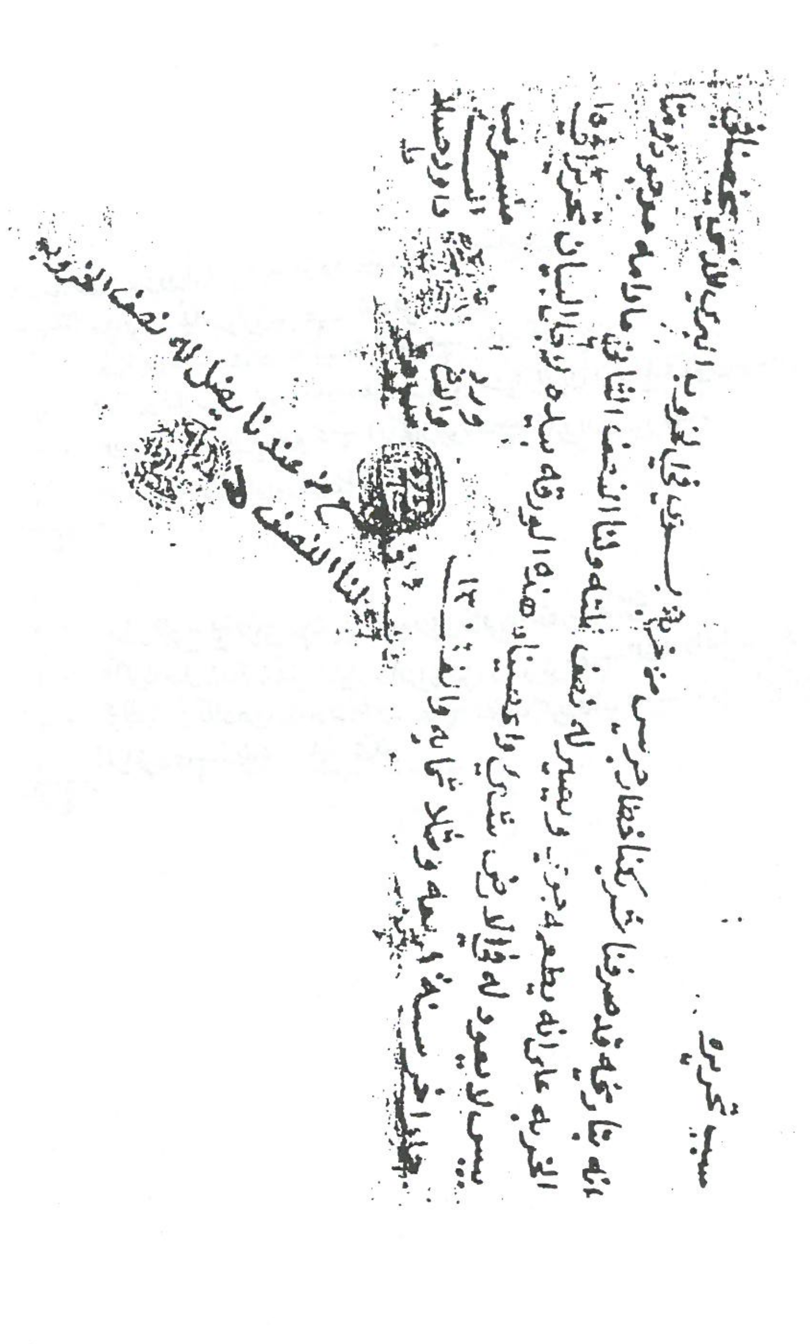
شهد بذلك
[illegible]
محمد
مصطفى

بتاريخه حضر مجلسه عقلا الشيخ سليمان علي تابع الدبية [illegible] بوكيل [illegible] سعادة علي بك ابن
المرحوم حمد بك [illegible] [illegible] حاليا [illegible] الثانية [illegible] بابا [illegible] [illegible]
(١٠ شعبان [illegible] و[illegible] [illegible] مصطفى [illegible] [illegible] وقفاً صيدا
بالتاريخ المذكور تحت نومرو [illegible] [illegible] محكمة وقفاً صيدا (١ تموز [illegible]) [illegible]
من علي ابن محمد علي سعد [illegible] محمد [illegible] ولدي [illegible] [illegible] والمبيع [illegible] ارض
الدوالي [illegible] [illegible] تحت نومرو [illegible] ٥٨ [illegible] قبلة محمد علي سعد و[illegible] علي [illegible]
يونس حماده و[illegible] علي حماده واحمد يوسف [illegible] اولاد احمد [illegible] محمد علي سعد وملك البائع والفاصل
[illegible] والبائع والفاصل [illegible] واولاد احمد [illegible] وورثة احمد [illegible]
بيعاً باتاً بجميع حقوقه [illegible] [illegible] وبكل [illegible] [illegible] ايجاب وقبول وتسلم وتسليم
[illegible] الشرعية [illegible] [illegible] [illegible] الوكيل [illegible] [illegible] نقداً تماماً وكمالاً [illegible]
لجميع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اصالة ومحمد علي سعد [illegible]
عن ولده علي [illegible] [illegible] عن نفسه ومحمد [illegible] [illegible] عن نفسه [illegible]
[illegible] محمد [illegible] [illegible] [illegible] علي محمد [illegible] [illegible] قائم محمد [illegible]
[illegible] [illegible] علي [illegible] (١ تموز ٢١١)

سليمان علي
تابع الدبية

فهرسة صور الحجج بارض دير المخلص

تاريخ كل حجة	نمرة عدد	
١١٢١	١	تمسك ضمان ارض الدير
١١٢١	٢	اشهار خاطر الامير حيدر بعمارة الدير
١١٢١	٣	حجة من قضاة صيدا بعمارة الدير
١١٢٤	٤	مكتوب بخصوص حجة عمار الدير من الشيخ قبلان القاضي
١١٢٤	٥	مشترى ارض الرصيف ومشموليها من قبلان
١١٢٨	٦	تحديد ميرى الدير ومزرعة الرصيف
١٠٠٠	٧	قبول الامير ملحم بالميرى المرتب
٠٠٠٠	٨	منع تخريج رزق الدير من الشيخ قبلان
٠٠٠٠	٩	فتوى بعمارة الكنيسة والدير من مفتي صيدا
٠٠٠٠	١١	تجديد حجة عمار الدير والكنيسة من قضاة صيدا
١١٢٩	١١	تجديد حجة عمار الدير من قضاة صيدا
١١٤١	١٢	تحديد ارض الدير
١١٥٨	١٣	مشترى مزرعة عوايا من الشيخ علي جنبلاط
١١٦١	١٤	اشهار خاطر الشيخ علي بخصوص فتوح دير الراهبات
٠٠٠٠	١٥	ترك عداد المعزى من من الامرا
١٧٤٣	١٦	مشترى حصة الحاج لبابس
١٢٢٢	١٧	مشترى حصة فرحات تحنيس
١٢٢٥	١٨	مشترى حصة فرحات
١٢٢٥	١٩	مشترى حصة اولاد بو عساف
١٢٢٥	٢٠	حجة رزق الاخ ارميا بوتيه عبرا والحارة



هذا بيان مقاسمة رزقة بارض قرية مزبود زيتون تين توت سليخ محلق

زيتون

٩ جل الواور في السوار زيتون ٩ تين ٥

٠ ومكانه من نصب درويش الشهيد وام ناصر ٤ مكانه تين ٤

٤ جورة بوخالد زيتون ٢ سليخ خلت الزعرور سوار الجورة توت سليخ محلق زيتون ٥

٧ كروم شقير زيتون البرج جوي ٧ البركة زيتون ٣ كروم العصفور ٦

١٠ جل النفيس من ملك اولاد احمد عاشور ٦

١ ٥٢

٠ ٠ مراح الحج سليخ لزاق جل النفيس سليخ لزاق حاكورة القصر سليخ توت

٢ ٠ حاكورة جبلاوط توت محلق السوار والزاق جل درب زيتون ١ للقبلة واصل تين في جل البكر

٦ ٠ في الجوار في ملك ورثة احمد عاشور ٦ زيتون كروم عناب ٥ زيتون سليخ كروم

١ ٠ الزاقوت ١ زيتون سليخ محلق

٥٩

وبه تحرره
المرتضى مارس ومحمود بورقوق المتاصل

انني انا سركيس الذغلول من قرية بكفيا الموقع اسمي ادناه قد وقفت صوابت الذي بحصتي شركة خباب
الى البكشا الرزعي وخباب الشيخ عبد الخالق بورقوق نصف الرضى فرزار وجدانه وروح تابعه المذروق بكتابته جرة زارس
روها انا قد وقفته على فقرا رهبان ديرالمخلص وقفا موبدا محبسا مخلدا لا يباع ولا يشرا ولا يرهن ولا يوهب
بل فليبوم رفيعي هذا على حقوق المذكورين على كلي ذكر في صلاتهم ولا يعارضهم معارض ولا بنازعهم منازع
ووقا انني عرفت هذا الوثيقة للصحة عقلي وتكامل رشدي ومعافة جسمي وقد اشهدت على نفسي شهود الحال بان
لا احد له معي بحق في هذا المحل اي نصفه لا من اولادي ولا زوجاتي ولا احد من انسبائي لا قريب ولا بعيد بل
من مالي لنفسي وقد وقفته على الفقرا المذكورين وقفا ما دام الله لا دفعها وما بقيت الرهبنة ولا بيع الكباري وبعد انقراضها
تلتحق وقفا على فقرا المسيحية وما عارا حق من المتعلق بل ان هذا الشعوة البيت في القرية المذكورة صار وقفا
من جملة اوقاف الرهبنة المخلصية وقد سلمت بيد محفظ الوثيقة المقدس الاب ابراهيم الحاج المجرز يايتيلسكي صيداوي مع
الحجة للذي بيدك لبيدو ما تحرر كيفية الرهبنة ولاجل الامانة ويوارد الزمان حرر في تحايته كافة بلا ان ولا صدام
سنة سبعة وتسعين بعد ثمنمائة والف ٢٤ صح صح كاتبه السيد ملشي ر حر وكيل ٦

قايل بما فيه وقتاعلا نتفعه بيسكيس الزغلول من قرية بكفيا

٩

شهد الحال

محول حماده ٢ | وار راهو ٩ | يوسف مرقص ٢ | غالب وردو ٩ | حسب مارس ٤

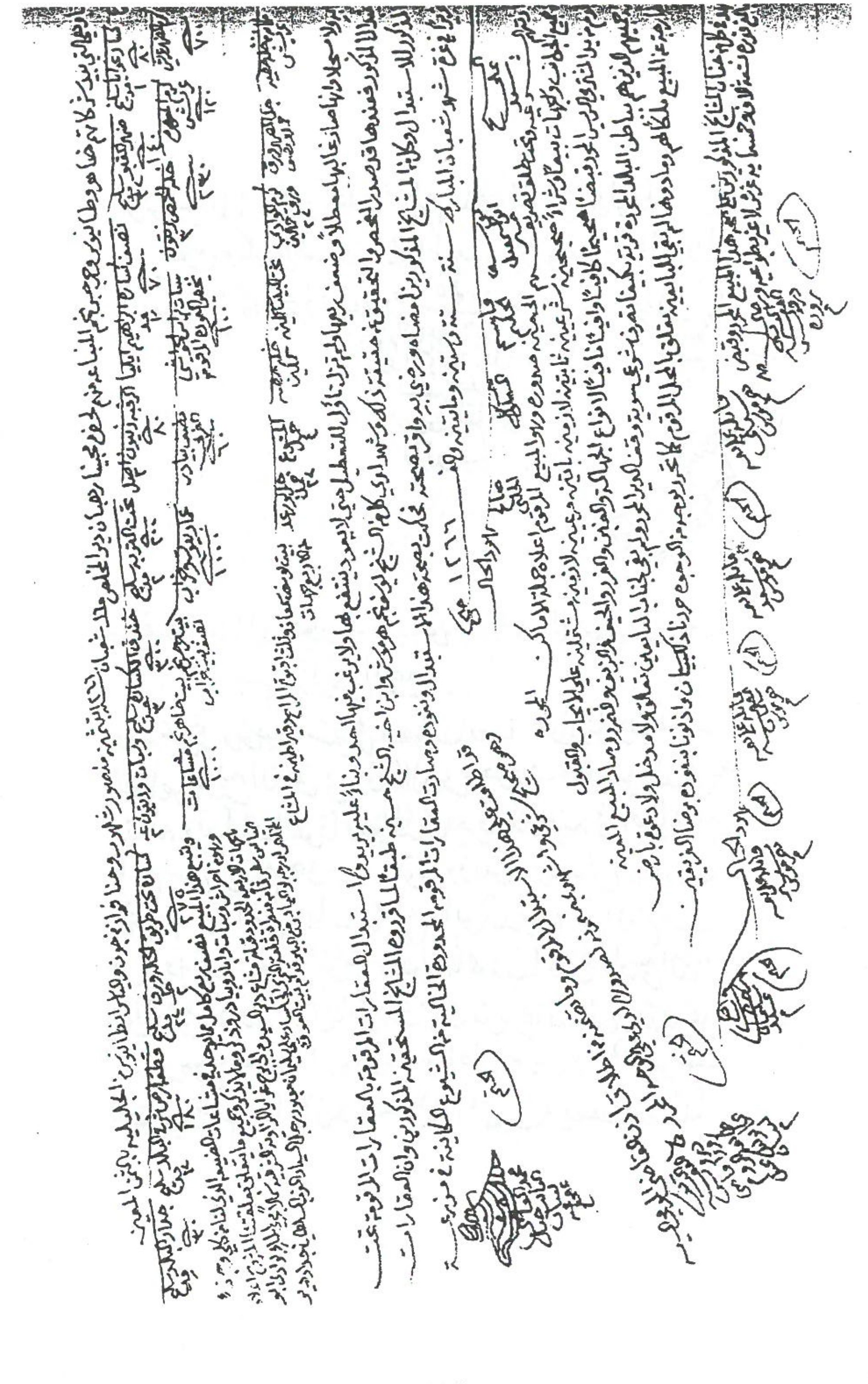
سنة ١١٥٥

هذه نسخة ان تكون ... ثابت
... حوايج وقناطر وبعانق

١

صورة تمسك من الست والدة الامير يوسف

وجه تحريره وموجب تسطيره هو اننا اذ ننا الى اعوازنا رهبان
دير المخلص انهم يشتروا من شركاتنا اولاد ابو عبدالله موسى
الحصة التي تخصهم في مزرعتنا مزرعة الحقيلة ... وجزيرتها وحواريتها
في ارض الجونيه تابع بيروت من اقليم جزين وذلك ربع جميع ما
غرسوه من توت وتين وزيتون ونجاص وخروب وعريش وكروم
ثم اعطينا قول الى الرهبان ثابت وصرفناهم انهم يكونوا شركاتنا
في الموضع المزبور عوض البايعين ومن حيث انهم اشتروا الربع
في الوزف فلهم حق الربع ويكونوا الربع الاخر بالعمل فيكون لهم
نصف الغلال ولنا النصف واذا ارادوا يضمنوا الورق ويربوا
فلهم الاختيار واذنا لهم انهم يجددوا عن رزق القايم ونحن
نقدم لهم النصب والذي يجددوه يكون لهم فيه نصف الشرش ونصف
الغلة ويكون مرفوع عنهم المال وخراج الشركا والاجرا وعدا د
المعزه وجميع الاقلام العايدة الى الميري وكذلك اعطيناهم جميع
السليخ الموجود والذي يكسروه في ارض المزرعه المذكوره يأكلوا غلته
ولا نطلب منهم شي ونقدم لهم الفرخ الا نتصب المناتل وهم ينشوه
ولهم النصف ولنا النصف ومهما احتاجوا من عمار بيتيا ومراح



وتوجيه الما نخلفنه علينا ولهم علينا الحماية والرعاية في كل
امر يأتي ويكونوا طيبين الخاطر من ساير الوجوه قول الله وراى
الله تحريرًا في اواخر ذي القعدة سنة ١١٩٥

بلزوم العمل بموجب هذا لكنه اكثر عي وصح
عندي ثبوته ويعمل به وشهد ابن حبيب
علقه الحصر
سعد القاضي
والدها

صورة حجة تتاله وحواريث وبعانون الفوقا من الامين بن شبه
بسم الله الرحمن الرحيم

وجه تحريره وموجب تسطيره هو اننا بعنا اعوازنا رهبانا دير
المخلص الربع الثاني في رزقتنا الذي في حواريث والحيتلي الذي تبعا
تتاله وبعانون الفوقا وهو الذي يعرف مكانينه في ارض الجوبي
تابع بسره في اقليم جزين من توت وزيتون وعريش وتين
وخروب ونجاص ورمان وجميع ما يوجد فيهم من الغروس
جوي وبري وقولنا الربع هو اننا هنفنا هذه الربع الثاني
الى الربع الاول الذي كانوا اشتروه من شركاتنا اولاد ابو عبد
الله موسى وعم حنا وعبد الله وناظر وموسى وسليمان بموجب
حجة بيدهم منا ولذلك صار لهم التملك في نصف رزقتنا
في

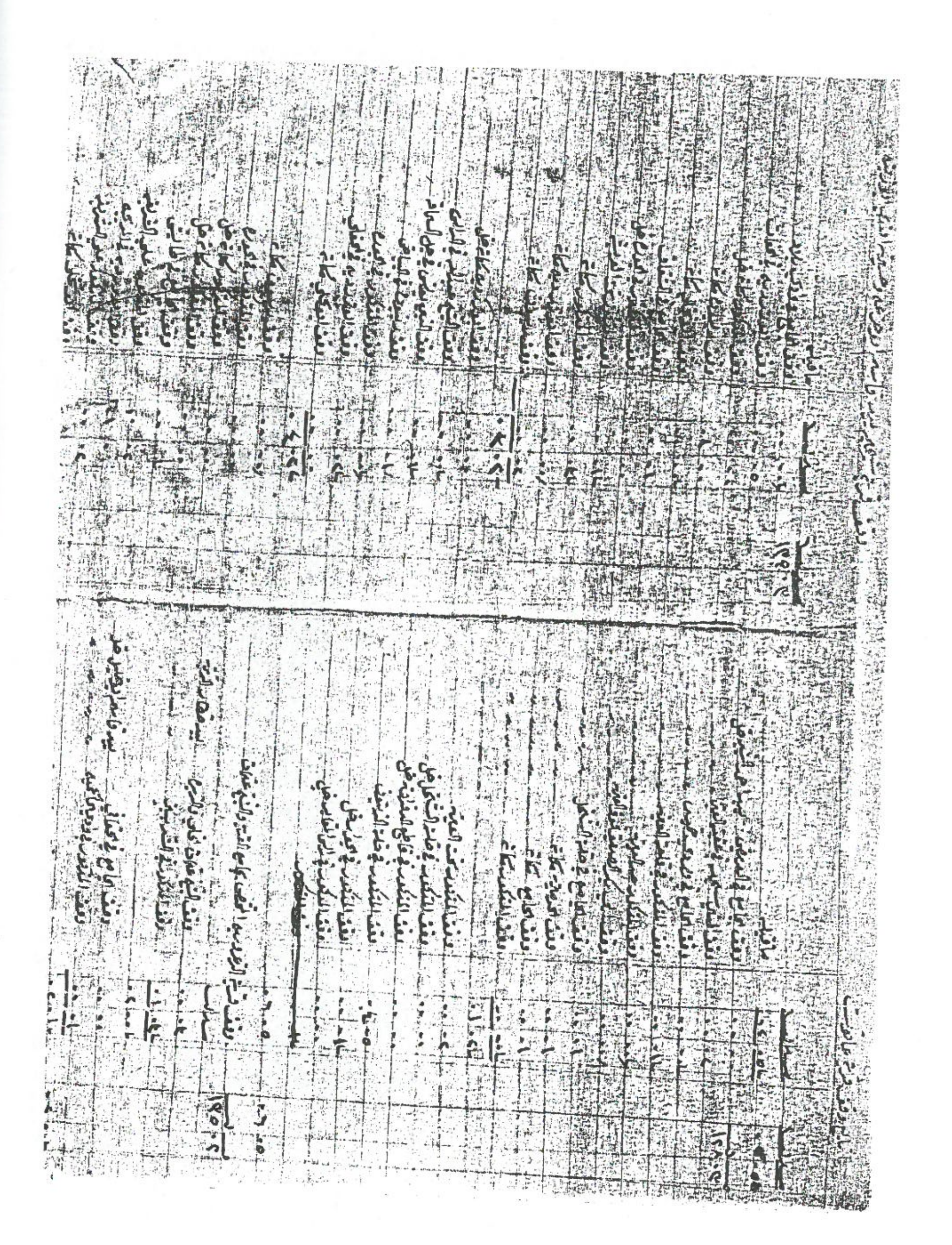
الرهبان الربع والكلف من بدار وغيره علينا وعلى الرهبان
بالنصف واما تقدير غلة الزيتون تكون الكيل برطلين زيت
لنا رطل ولهم رطل كجاري العادة واما غلة العريش تقدير
كل ستة سلال بقرش لنا ولهم بالنصف ما الترش والغلة
واما قضية الحافلة النقب وطلوع الما مع كل فيها علينا وعليهم بالنصف
منا قرش ومنهم قرش واذا تجدد من الان وصاعد من الترحا من
عريش وتين وزيتون تكون لنا الثلث سالم بلا كلفة الى
الرهبان الثلث والى الشريك الثلث بالترش والغلة وذلك
هذا جميعه بيعًا صحيحًا شرعيًا قاطعًا ماضيًا ممضيًا لا مرجع
فيه ولا معاد بل بيع الاسلام وصحة نفوذ الاحكام ولهم منا
الحماية والرعاية في كل اوان وبحطوا على ذلك قول الله وراي الله
قول شهيد بجنابات ليس فيه لغز ولا تبديل وعلى ذلك وقع الرضا
والاتفاق منا ومنهم بالرضا والاختيار حرر ذلك في شهر
شعبان المبارك سنة اثنين وتسعين وماية والف ١١٩٢
وكانوا المثمنين الشيخ ابو محمود طلع وابن بزهر ابو يحيى

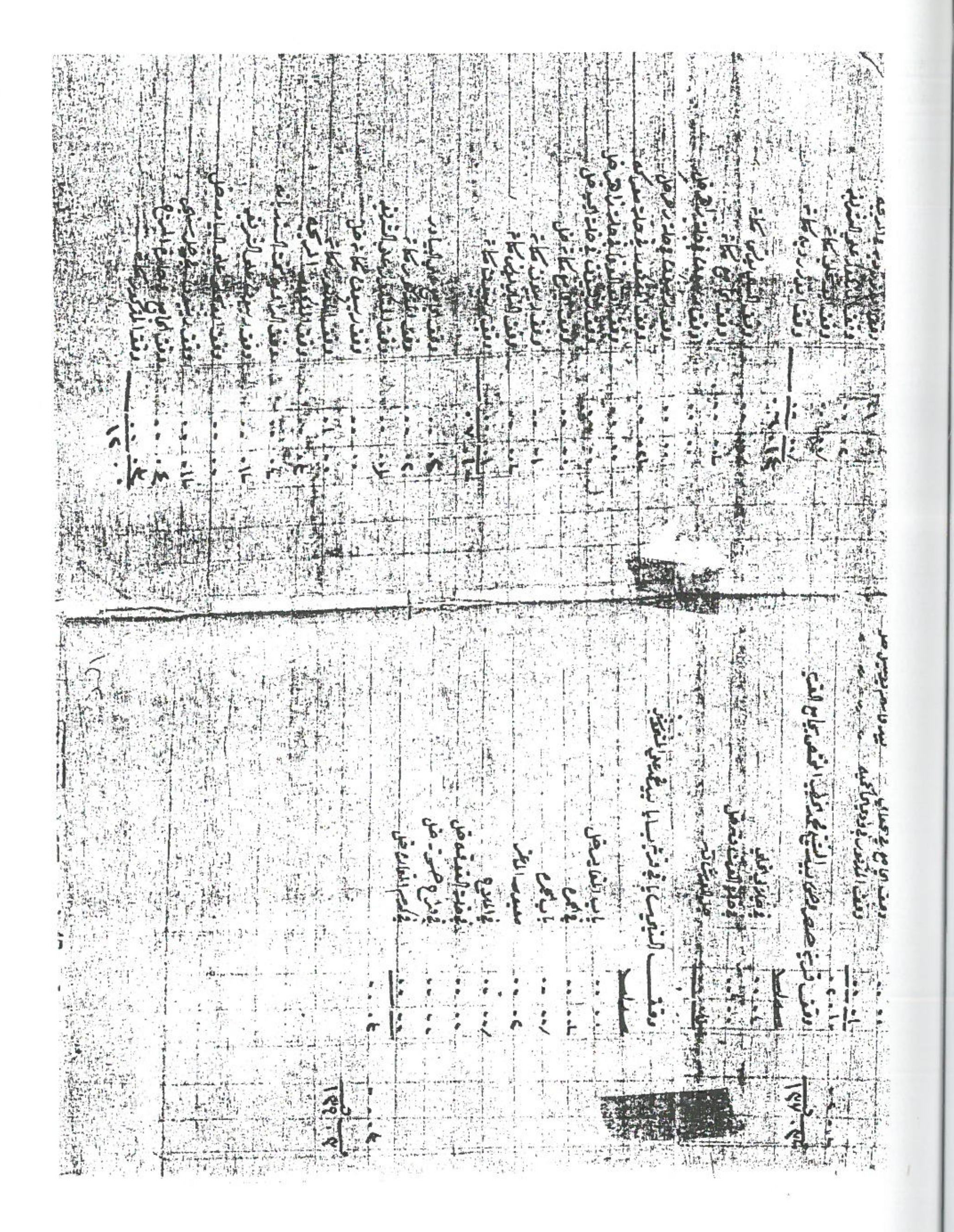
الامير بشير

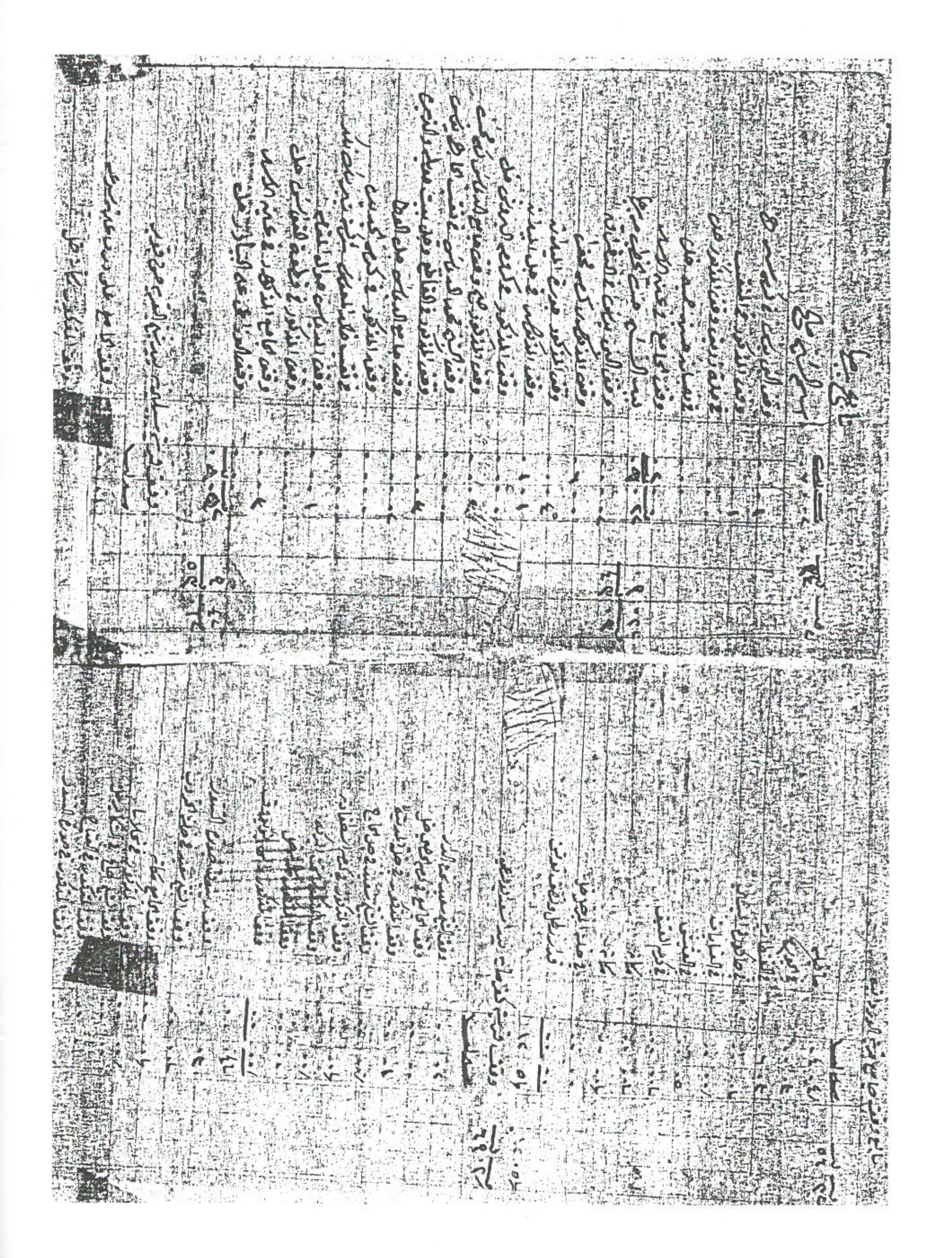
الحمد لله وحده
اطلعنا على هذه الحجة الصحيحة الشرعية ومذكور في الحجة الاتفاق
الانفاق على سطرة الذي مشهود جانبا بالمشايخ بيت جنبلاط
والوزف

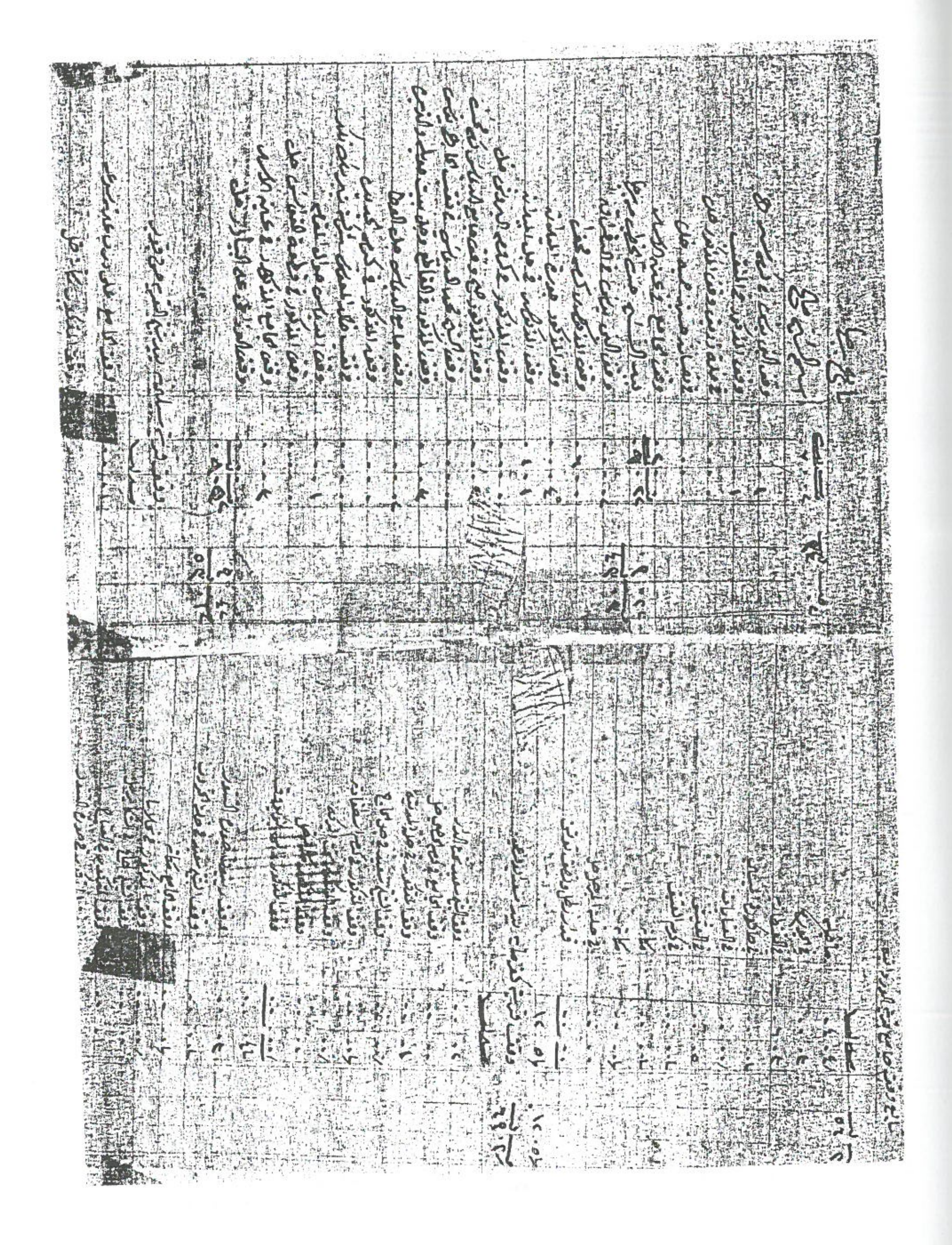
الداخل لبدكا بنده ز شد بلد ١٨٣٣
بحث مجموع الثالث رباشنا بدر اهيات

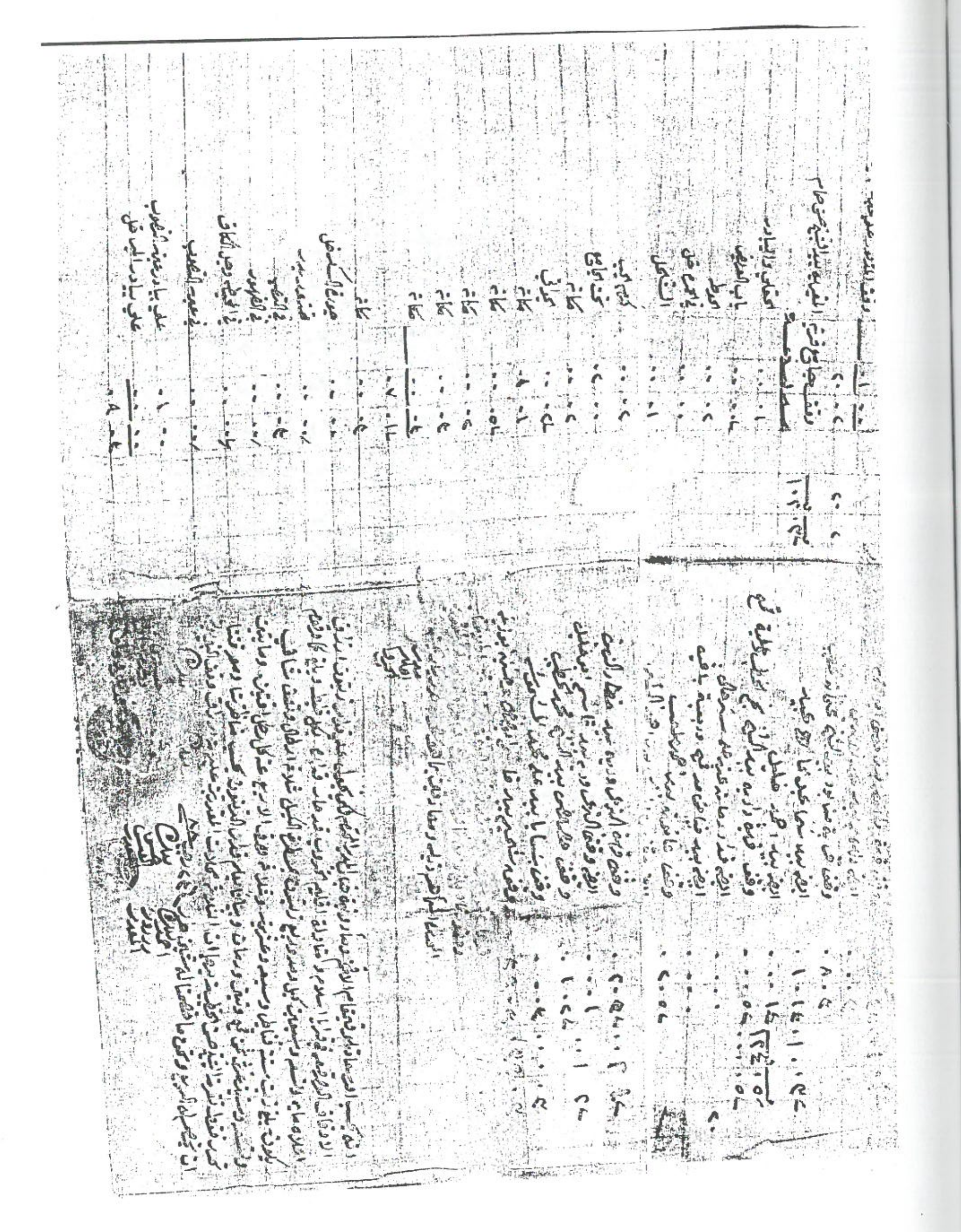
٠٢١٨٦ ٢٠	عن لمة خلع عنه واجنة ١٨٣٣
	عن لمة حدود وعطا عنه واجنة ١٨٣٣
	ز حدود ٢٤٦٩
	ز اشنة عطا ١٤٥٥
٤٠٠٠٠٠	٣٨٢٤
	ز فانا ٠١٢٨
٠٣٩٥٢ ٠٠	عن لمة فتنف عنه واجنة ١٨٣٣
٠٠٦٤٢ ٢٠	حسنه ز يافا غ نفس ديتوري صلي
٠٠١٠٦	
٠٠ ١٨ ٤٠	حسنه الخشنة
٠٠ ٢٢ ٤٠	حسنه الكدر عنه كذري نابلس
٠٠ ٢٠٠٠	ف لمة المحتشف عنه واجنة ١٨٣٣
٠٠٠ ٤٥ ٢٠	حسنه ز فيلبي شرهوب
٠٠ ٤٥ ٢٠	حسنه ز قراة شبلي ايوب
٠٠٠ ٢٢ ٤٠	حسنه ز ابراهيم رزق
٠٠ ٢٢ ٤٠	محاده ز خاشبلي عنه ولك
٠٠٠ ٣٤ ١٠	حسنه ز قالي غيبة — حسنه غ نفس محدود ماكرنيا ٢٢٤
٠٠ ٥٤٢ ٢٠	جهات ز الكهاجات بدله ز المحله ١١
٠٠٠ ٢٢ ٤٠	حسنه ز قدس يا الكم
٠٠ ٢٤٤ ٠٠	حسنه ز الكذري ابنابك رزق
٠١٠٠٩ ٠٠	حسنه الكدر ز جه المحينه
٠٨٩٢٧ ٢٠	
٠٠٠ ٥٤ ٠٠	حسنه ز الكهاجات نظون خلاص
٠٠ ٢١٤ ٢٠	ثمن فاخر صباغ ز ٢٤ قراش وبياض — ثمن قروب ٣١
٠٠ ٨٧٩ ١٠	ثمن المجل بغز ٥٤١ — ثمن نصف تثبت تركية ثمانية ٣٠٠
٠٠ ١٢٦ ١٠	صابون ٦٢٥ ج ٥ وثيه — ثمن تنكات فارغه ٥ — ثمن سنجات وثيه ٩
٠٠ ٢١٦ ٠٠	ثمن شعر ٨٧١ ج ٩ وثيه ٦٦ — ثمن شعيد فه وتعبئة ٤٩ ١٢٢ بغنالم ١٥٠
١٠٥١٥ ٢٠	











الحمد لله

جدول توزيع الأديرة والكنائس والجوامع والمدارس لقرى إقليم الخروب في «عهد المتصرفية»

الرقم	اسم القرية	عدد الأديرة	عدد الكنائس	عدد الجوامع	عدد المدارس	ملاحظات
١	برجا	-	-	١	١	
٢	بعاصير	-	-	-	-	
٣	البرجين	-	-	-	-	
٤	بكيفا	-	-	-	-	
٥	بسابا	-	-	-	-	
٦	الجية	-	١	١	-	
٧	الجليلية	-	-	-	-	
٨	جون	١	١	١	-	كان ديري المخلص يتبع لخراج «جون»
٩	حصروت	-	-	-	-	
١٠	داريا	-	-	١	-	
١١	دلهوم	-	-	-	-	
١٢	الدبية	-	١	-	-	
١٣	الرميلة	-	١	-	-	
١٤	الزعرورية	-	-	١	١	
١٥	سبلين	-	-	١	-	
١٦	شحيم	-	-	١	١	
١٧	علمات	-	-	-	-	
١٨	عانوت	-	-	١	١	
١٩	كترمايا	-	-	١	-	
٢٠	المغيرية	-	-	١	-	
٢١	مجدلونا	-	-	-	-	
٢٢	المحتقرة	-	-	-	-	
٢٣	المعنية	-	١	-	-	
٢٤	مزبود	-	-	١	١	
٢٥	الوردانية	-	-	١	-	
مجموع ٢٥ قرية		١	٥	١٢	٥	

٥ ـ الفصل الخامس

التحولات الإجتماعية في إقليم الخروب خلال العهد العثماني

- العلاقات الإجتماعية في قرى إقليم الخروب.
- العلاقات بين العائلات الإقطاعية الدرزية وأبناء إقليم الخروب.
- عائلة آل جنبلاط.
- عائلة آل أبي نكد.
- عائلة آل حمادة.
- إطار الخلاف بين العائلات الإقطاعية وأهالي إقليم الخروب.

التحولات الإجتماعية في إقليم الخروب خلال العهد العثماني[1]:

شكّل المجتمع القروي وتكوينه الإجتماعي العمود الفقري للتاريخ الإجتماعي لمنطقة إقليم الخروب في عهد الدولة العثمانية، شأنه في ذلك شأن جميع المناطق والمقاطعات التابعة لجبل لبنان. ضمت القرى في إقليم الخروب منذ بداية الفتح العثماني كتجمع بشري صغير وكغيرها من قرى جبل الشوف مجموعات بشرية يتفاوت عدد أعضائها من قرية إلى أخرى، وكذلك عدد البيوت، بل نقول عدد الغرف الواحدة في القرية، ما يوصلنا إلى كثرة أو قلة المجموعة التي تسكنها. من هذه القرى ما هو أشبه بمزرعة صغيرة، لا يتجاوز عدد بيوتها عدد أصابع اليد، ومنها ما يكبر حتى يصل إلى ما يصح أن يطلق عليه اسم بلدة، فقرى البرغوتية والإسكندرية، ومراح عثمان، والعاقبية، وبثمرة، وتريلا، والحجاجية واللاهبية وقصوبة... إلخ، فقد إندثرت معالمها وأندمجت بالقرى المجاورة. كان تقارب بيوت القرية والتصاقها ببعضها يعني تقارب ساكنيها مادياً وروحياً. كان الفرد يرتبط بوجدان ومصالح الجماعة، العائلة التي ينتمي إليها، فيتغلب عليه الشعور الجماعي أكثر من الشعور الفردي، بل ويذوب الشعور الثاني بالأول تماماً. القروي في إقليم الخروب كان لا يترك قريته وعائلته إلا في ظروف العسر المتناهي، إذ لا وجود له إلا ضمن هذه البوتقة. إن أفكاره وعواطفه وردود

فعله لا تفهم تاريخياً إلا بربطها بتلك الروح الجماعية التي سيطرت عليه داخل نظام إنتاجي إقتصادي شبه مغلق. هذا لا يعني أن سكان القرى كانوا من عائلة واحدة، بل أن أغلبية القرى في إقليم الخروب كانت تضم مجموعة من العائلات التي تقاربت بفعل تجاور الأرض. كذلك كثيراً ما كانت هذه الأرض أيضاً سبباً في خلافاتها وتأجيج نزاعاتها بين العائلات في القرية الواحدة.

تعتبر العائلات الكبيرة أبرز أشكال المجتمع القروي الزراعي في إقليم الخروب منذ مطلع القرن الرابع عشر أبان الفتح العثاني لمناطق الجبل. تمثل هذه العائلات في الإقليم أقوى الكتل السكانية فيه، وإلى جانبها أغلبية من العائلات الصغيرة المتعددة التي تتكون من عائلات متفرقة، فضلاً عن عائلات صغيرة أخرى يطلق عليها تسمية «الجباب». هذه العائلات الكبيرة في إقليم الخروب التي تمثل العماد الحقيقي للسكان ترتبط فيما بينها بأواصر القربى وعلاقات النسب، وتتوزع هذه العائلات في كل نواحي الإقليم وهي معروفة آنذاك وكانت لها مواقع سياسية وإقتصادية، وإدارية وقضائية مهمة، وكان صيتها مسموعاً. عائلة الخطيب مثلاً موجودة في بلدات: شحيم، برجا، مزبود، حصروت، مطريات، والجية؛ وعائلة سعد موزعة في بلدات: برجا، دلهون، المغيرية، كترمايا، وعانوت؛ وعائلة القعقور موجودة في بلدات: بعاصير، برجا، مرج برجا، والجية؛ وعائلة مراد موجودة في بلدتي: شحيم، وعانوت،؛ وعائلة عاشور موجودة في: شحيم، مزبود، وعانوت؛ وعائلة قاسم تتوزع في بلدات: دلهون، كترمايا، الوردانية، سبلين، المغيرية، وحصروت؛ وعائلة حسين موزعة في: كترمايا، دلهون، الوردانية، حصروت، والمغيرية؛ وعائلة سرحال تتوزع في قرى: دلهون، المغيرية، وداريا؛ وعائلة نصر الدين في قريتي دلهون والزعرورية، وعائلة الحاج منتشرة في بلدات: شحيم، برجا، بعاصير، المغيرية، دلهون، عانوت، والوردانية؛ وعائلة شحادة موزعة في قريتي: شحيم ومزبود؛ وعائلة داغر موزعة في بلدات: مجدلونا، علمان،

الجميلية، وضهر المغارة؛ وعائلة القزي منتشرة في بلدات: الجية، جدرا، والرميلة؛ وعائلة البستاني تنتشر في قرى: الدبية، ضهر المغارة، عين الحور، والجية. هذا بالإضافة إلى وجود عائلات كبيرة لها وزنها السياسي والإجتماعي وتجمع أجباب عديدة كعائلات: الحجار، وشعبان، وعبد الله من شحيم؛ وعائلات دمح وبراج، وشبو، والمعوش ورمضان من بلدة برجا؛ وعائلة أبو عرم من البرجين؛ وعائلة العاكوم ومشموشي من بلدة بسابا؛ وعائلات أبو ضاهر ونصر الدين وعثمان والزين من بلدة الزعرورية؛ وعائلتي عواد والسيد من بلدة عانوت؛ وعائلة بيرم من بلدة الوردانية؛ وعائلة حمادة من قرية المغيرية. لقد استمدت هذه العائلات الكبيرة قوتها ونفوذها من تأييد العائلات الإقطاعية الدرزية لها سواءً في القرى أو في إدارات الدولة. ذلك بحكم أنها كانت أكثر قرباً من هذه القوى الإقطاعية أكانت جنبلاطية أو يزبكية، وأنها أداتها أمام الأهالي والعائلات الصغيرة. لقد كان شيوخ ووجهاء هذه العائلات الكبيرة يمثلون ويتبعون سياسة القوى الإقطاعية بشكل أعمى، فاستطاعت أن تصل إلى مراكز إدارية عالية بواسطتها: من مدير ناحية، إلى أعضاء في المجلس الأعلى وحتى في مصادرة المخترة والمشيخة في القرى باستزلامهم وانتهازيتهم وتزلفهم لهم. ثم تحول أفراد العائلات الصغرى إلى أتباع حقيقيين لهم يؤمرون فيطيعون، فكثيراً ما انصاع هؤلاء لآراء هؤلاء الشيوخ إلى حد التفريط في مصالحهم الذاتية. كذلك حرصت العائلات الكبيرة على المحافظة على هيبتها ومكانتها، وغير ذلك من مظاهر المركز الإجتماعي المتميز في أوساط العائلات التي تحتل درجات أدنى في السلم الإجتماعي. كانت الخلافات التي تحدث في القرى حول مسائل عديدة، والمشاجرات العادية تحكمها معاني الرغبة في عدم المساس بالهيبة أو الوجاهة. ما يلاحظ أيضاً أن هذه العائلات الكبيرة في الإقليم كانت تقيم في منازل وأحياء خاصة بها في أغلب الأحيان، ويطلق على هذه الحارات والأحياء أسماء هذه العائلات فيقولون حارة فلان أو حي فلان أو حي العائلة الفلانية، كما كانوا يطلقون

أسماء على التلال والشوارع والأحياء مثل تلة المختار، حي الشيخ، ساحة البلدية. نظراً لهذه التركيبة الخاصة بأماكن العائلات الكبيرة، أصبحت هناك طبقة متميزة داخل القرى والبلدات في إقليم الخروب من أفراد هذه العائلات الذين أقاموا في منازل خاصة متميزة أيضاً تتناسب مع حجم ومكانة شيخ القرية أو مختارها أو رئيس بلديتها أو كبير وجهائها وأفراد عائلته باعتبارهم ينتسبون إليه.

أما العائلات الصغيرة، وهي عبارة عن مجموع الفلاحين أو المرابعين الذين اشتغلوا في أراضي القوى الإقطاعية الذين كانوا تحت رحمتها، ومهددين بظلمها وتعسفها بين الحين والآخر، فقد غلب على البناء الإجتماعي لهذه العائلات في القرى التفكك والإنقسام، وأنحصر الولاء فيما بينهم للقيم المتولدة عن الإنتاج الزراعي الذي لا يكاد يكفي حد الكفاف. لذلك كان التفتت العائلي من السمات الأساسية التي تميزت بها العائلات الصغرى، فالانصياع لإرادة شيوخ القرى ووجهائها من العائلات الكبرى الأكثر تملكاً للأراضي الزراعية والأقوى سياسياً واقتصادياً، يمثل عند هؤلاء الفلاحين البسطاء الفقراء أساس كل شيء، وهذا ليس غريباً لأن الإنسان الضعيف منصاع إلى الأقوى سلطةً ومادةً.

العلاقات بين العائلات الإقطاعية الدرزية وأبناء إقليم الخروب(٢):

تميز إقليم الخروب في العهد العثماني بأنه مجتمع منغلق تسوده مجموعة من القيم الإجتماعية التقليدية المتولدة عن بيئة قروية زراعية، ولذا إصطبغت الحياة الإجتماعية فيه بالجمود وعدم التغيير. على الرغم من ظاهرة نظام المتصرفية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي غير إلى حدٍ ما شكل وطبيعة الحياة الإقتصادية - الإجتماعية ونظّم بعض الأمور الحياتية بقوانين وأعراف، فإنه من الملاحظ أن الحياة في إقليم الخروب لم تتغير بالشكل المفترض مع تغير القوانين والأنظمة. لقد ظلت القيم الإجتماعية السائدة ثابتة، وسادت بالتالي علاقات إقتصادية - إجتماعية على

نفس الوتيرة من الثبات في عهد الإمارة مع العائلات المقاطعجية الدرزية المسيطرة التي لم تلتزم بقوانين ولا بأنظمة. كرست هذه تسلطها على إقليم الخروب من خلال وصولها وتسلقها إلى المواقع الإدارية والسياسية التي أصبحت في مركز القرار من خلال الإدارات الرسمية، وخاصة رأس الهرم في حاكمية القائمقامية. كان من المعروف أن المقاطعات والنواحي في جبل لبنان موزعة بين حكام وطنيين معظمهم من أمراء القبائل والعشائر التي استقرت فيه. أولهم الأمراء وهم أعلى مرتبة، وكان الحكم بيدهم وتوارثوه عن آبائهم وأجدادهم، وأشهرهم: المعنيون، الشهابيون، الإرسلانيون، وآل علم الدين. يليهم المقدمون الموارنة وأشهرهم، مقدمو آل أبي اللمع الذين حكموا المتن، مقدمو آل الشاعر في البترون، ومقدمو آل مزهر في حمانا. في المرتبة الثالثة كان المشايخ ومنهم: مشايخ آل الخازن في كسروان، مشايخ آل حبيش في غزير، مشايخ آل حمادة، آل العماد، آل أبي نكد، آل العيد، وآل جنبلاط وجميعهم من الشوف ومن الطائفة الدرزية. كما كانت هناك فئات من الأمراء والمشايخ أمثال: بني حمدان، أبي صالح، والشيخ علي. كما أن هناك طبقة من الأعيان ممن كان بعضهم يداني هذه الفئات في الوجاهة والمنزلة ولهم اعتباراتهم وخصوصيتهم. لقد استأثرت على إقليم الخروب ثلاث عائلات إقطاعية درزية هي: الجنبلاطية، والحمادية، والنكدية.

- **عائلة آل جنبلاط**(٣): تعود جذور الأسرة الجنبلاطية إلى عز الدين العباسي من أحفاد المستعصم، وكلمة جان بولاد هي لقب بهاء الدين بن أحمد العباسي، وهي تعني روح الفولاذ. منهم من يقول أنهم ينتسبون إلى جان بولاد بن سعيد بن مصطفى بن حسين ابن جان بولاذ بن قاسم الكردي القصيري. كان من أبرز الزعماء الذين تعاقبوا على حكم منطقة حلب: منشأة، الذي دخل في خدمة المماليك، ثم عهد إليه في عهد السلطان عثمان الأول ١٢٨١ - ١٣٢٦ بأكراد دمشق وحلب والمناطق المحيطة. بسبب قدرة الزعماء الجنبلاطيين عهد إليهم العثمانيون بإدارة المناطق

الكردية والمعارك ضد المماليك، ثم طُلبوا باستمرار لنجدة الجيوش العثمانية في السيطرة على المناطق وإخضاع المتمردين. بالإضافة إلى تزعمهم القبائل الكردية في دمشق وحلب، أمتدت زعامتهم إلى تلس وعزاز وإلى بحيرة وان «VAN» في تركيا. شارك قاسم بن جنبلاط السلطان الأول حملته على بلاد الشام سنة ١٥١٦م، كما ولّى السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م، جنبلاط بن قاسم جنبلاط وزارة التشريفات. غير أنه استعاد إمارة أجداده بعد حين ولمع نجمه، وكان الجد الفعلي للأسرة الجنبلاطية. شارك في إخضاع كل تمرد، ونجح في قمع العصاة في كردستان، وشارك في الحملة العثمانية على جزيرة قبرص، فاحتلت ليماسول، ونيقوسيا، واستشهد في الهجوم المنتصر على فاماغوستا سنة ١٥٧١م، وله مدفن في المدينة كأحد أبطال الأتراك العثمانيين. في عهد السلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٥٩م، عمل حسين باشا جنبلاط على ضم سنجق طرابلس الشام إلى حكمه، لكنه اغتيل من قبل الأتراك العثمانيين لأنه رفض الخروج لمساعدة سناك باشا في حملته لإخراج عساكر دمشق وحلب. بعده تولى الزعامة ابن أخيه علي باشا جنبلاط الذي لمع نجمه، فاقترنت باسمه الثورة على السلطنة العثمانية. عندما أتى جنبلاط بن سعيد جد المشايخ الجنبلاطية مع ولده رباح من بلاد حلب إلى بيروت لما كان بينه وبين آل معن من الصداقة، تقدم إليه أكابر جبل لبنان ودعوهُ إلى الإقامة في بلادهم فأتى وأقام في مزرعة الشوف. اعتبره الأمير فخر الدين المعنى وكان يعتمد عليه في المهمات. كما أن الشيخ أبو نادر الخازن مدير أمور الأمير فخر الدين قد تحالف مع جنبلاط وصارت بينهما مودة وثقة واحترام. في سنة ١٦٣١م، أرسل الأمير فخر الدين جنبلاط إلى قلعة الشقيف أرنون مع ٥٠ مقاتلاً للمحافظة على هذه القلعة خوفاً من الأمير طربيه بن علي الحارثي أمير اللجون، فأقام هناك سنتين ثم توفي سنة ١٦٤٠م. بقي ولده رباح في الشوف مرفوع الجانب، ثم توفي عن ثلاثة أولاد: علي وفارس وشرف الدين، وأشهرهم علي الذي تزوج ابنة الشيخ

قبلان القاضي التنوخي كبير مشايخ الشوف، ثم انتقل إلى بعدران وبنى فيها داراً. لما توفي عمه الشيخ قبلان بلا عقب سنة ١٧١٢، اتفق أكابر الشوف أن يكون علي جنبلاط في مرتبته، والتمسوا من الأمير حيدر الشهابي ذلك فقبل وولاّه مقاطعات الشوف. أحسن السيرة وساد الأمان في البلاد، فمال إليه الناس وكثرت خدماته وأعوانه وأصبح شيخ المشايخ، وبنيت في أيامه معابد كثيرة. كان نافذ الكلمة، وقد أصلح خصومات كثيرة بين أعيان الأمراء والمشايخ. في سنة ١٧٧٧م أحدث الأمير يوسف الشهابي نظاماً ضرائبياً جديداً على البلاد، فهاجت الناس وطلبوا من الشيخ علي جنبلاط أن يراجع الأمير يوسف في إبطال هذا النظام الجائر، ففعل ونجح بعد أن دفع من ماله ما كان طلبه الأمير. ازدادت محبة الناس له على رحمته وكرمه، فخاف منه الأمير يوسف وأوقع الفتنة بينه وبين الشيخ عبد السلام العماد. جمع كل منهما حزبه وانقسمت البلاد إلى قسمين: قسم تحزب للشيخ علي جنبلاط وهو الكثير، وقسم للشيخ عبد السلام وهو القليل، ونسب حزب إلى علي فدعوا الجنبلاطية، وحزب إلى عبد السلام فدعوا اليزبكية. بعد ذلك توفي الشيخ علي سنة ١٧٧٨ في بعدران وعمره ٧٨ سنة، وله ستة أولاد: يونس، جنبلاط، نجم، محمود، قاسم، وحسين. تولى بعده ابنه قاسم وسكن المختارة وهي قرية في الشوف. سنة ١٧٨٠م، وفد عليه الأمير سيد أحمد فاراً من أخيه الأمير يوسف، فأجاره الشيخ قاسم جنبلاط، واتحد مع الشيخ عبد السلام العماد على خلع الأمير يوسف، وإقامة أخيه سيد أحمد على الولاية. هرب الأمير يوسف إلى عكا، فأعاده الجزار بعسكره، فهرب الجنبلاطيون إلى جبل عامل، ونزلوا عند الشيخ حيدر الصعبي المتوالي. عندما عاد الأمير يوسف إلى الشوف ضبط أملاكهم وهدم مساكنهم وصادر كل من اعترى إليهم. لما تولى الأمير سيد أحمد البقاع إنضم إليه المشايخ الجنبلاطيون وأقاموا عنده في قلعة قب الياس، لكنه أظهر لهم الجفاء، فلجأوا إلى مشغرة وشكوه إلى والي دمشق فتسوّت الأمور بينهما. ثم هاجمهم الأمير يوسف وغلبهم، فمضوا إلى

حاصبيا، ثم بوساطة البعض عادوا إلى ديارهم. في سنة ١٧٩٠م عندما تولى الأمير حيدر والأمير قعدان الشهابيان فرَّ بشير جنبلاط إلى صيدا ومعه المشايخ الجنبلاطيون. فأصبحوا مقدمين في عساكر الجزار. في نفس السنة ١٧٩٠، أرسل الجزار العساكر مع الشيخ قاسم لأخذ المال من البلاد، ولكنهم إنهزموا. ثم كانت الواقعة بين الأمير بشير وأخوته والأميرين الشهابيين، ففر إلى وادي التيم، وقام الأمير أسعد الشهابي بإحراق منازلهم، وذهب الشيخ بشير جنبلاط إلى حوران. ثم تمت الصلحة بين الأمراء الشهابيين والجنبلاطيين في عكا: فكانت الإمارة للأمير بشير الشهابي، وأعيد الشيخ بشير جنبلاط مع ألف فارس إلى الشوف، فنزل في بلدة المختارة. حضر إلى مقاتلته المشايخ النكدية والعمادية بإشارة الأمير من قعدان الشهابي لكنهم انكسروا في مرج بعقلين. سنة ١٧٩٤ أمر الجزار بالقبض على الأمير بشير الشهابي وأخيه حسن، والشيخ بشير وسجنهم. ثم أطلق سراحهم سنة ١٧٩٨. وأعيد الشيخ بشير الشهابي إلى بيت الدين وجعله أميراً للولاية وجعل الشيخ بشير جنبلاط مساعداً له. اتخذ المختارة قاعدة له، وساعد النصارى وبني جامعاً في المختارة على صورة مسجد الجزار في عكا، ورتب له الرواتب وأقيمت فيه الصلوات الخمس. وفي سنة ١٨١٨ اتُهم الشيخ بشير بأنه ساعد على قتل الأمير حيدر وأخيه الأمير محمود الشهابيين فجعل الأمير بشير الشهابي يقوى حزب اليزبكية. في سنة ١٨٢٠ ساعد أيضاً موارنة المختارة على بناء الكنيسة. في سنة ١٨٢١ عندما تولى الأمير حسن والأمير سلمان سيد أحمد الشهابيان، توجه الأمير بشير بعياله وأقاربه إلى حوران، وكانت نفقة الأمير وجميع العسكر على نفقة الشيخ بشير جنبلاط الذي أعاده إلى البلاد. لما تضايق الأمير بشير الشهابي من عامية لحفد، طلب المساعدة من الشيخ بشير جنبلاط، فنهض برجالة إلى جبيل وانتصر عليهم، وأصبح الشيخ بشير جنبلاط الحاكم الأقوى مادياً وسياسياً وعسكرياً. في سنة ١٨٢٣م شارك الأمير بشير جيش عبد الله باشا في حروبه مع درويش باشا والي دمشق وأظهر شجاعة وبطولة، ولكن أيام

الود لم تطل ووقعت الفتنة بينه وبين الأمير بشير، فوقعت معركة السمقانية التي انهزم فيها الشيخ بشير جنبلاط، واعتقل وسجن في عكا، ثم قتل سنة ١٨٢٥م. كان عمره ٥٠ سنة وله من الأولاد خمسة، قاسم، وسليم، ونعمان، سعيد، إسماعيل، كما كان عاقلاً وشجاعاً وكريماً وعادلاً وحازماً وحسن السياسة، قوياً بالمال والرجال وغيوراً على البلاد حتى لقبه قومه «بعامود السماء». كان قد وزع في سنة واحدة على الفقراء ٦٥ ألف قرش، وبنى الجسور وأصلح الطرقات وساد الأمن في أيامه. كان أشهر أولاده الشيخ سعيد جنبلاط الذي لقب بلقب «بيك». لما قدم إبراهيم باشا المصري سنة ١٨٣٢م، انضم إليه الأمير بشير الشهابي، وحافظ أولاد الشيخ بشير جنبلاط على الحياد طاعة لأوامر الدولة العثمانية، وذهبوا إلى والي دمشق فخلع عليهم ثم توجهوا إلى عساكر السلطان في حمص وحضرت معهم عشائر بلادهم، وشهدوا موقعة حمص. لما انكسرت عساكر الدولة العثمانية سنة ١٨٣٣م، اختبأ سعيد وإسماعيل جنبلاط في الجبل الأعلى، وانهزم الباقون مع العساكر إلى حلب ثم إلى يقونية في الأناضول، ثم توجهوا إلى الأستانة فأنعم عليهم السلطان. أما سعيد وإسماعيل فتضايقا جداً في خفيتهما، حضر سعيد جنبلاط إلى الأمير بشير ليلاً متواقعاً عليه فوجهه إلى والي مصر لإدخاله في عسكره، وأدخل في رتبة ضابط، ثم رقي إلى رتبة «يوزباشي»، ثم صار معاوناً برتبة «بك باشي». عندما سمع أخوه نعمان ذلك سار إلى مصر، فرحب به واليها وأعطاه رتبة «أميرالاي». في سنة ١٨٤٠م، قدم عزت باشا سر عسكر الدولة إلى بيروت ومعه الأسطول الإفرنجي، فحضر نعمان بك جنبلاط أخو سعيد بك جنبلاط ببعض رجاله لخدمة العسكر فأنعم عليه الوالي العثماني برتبة أبيه «شيخ المشايخ» عن يد بعض مشايخ بني الخازن. لما بلغ ذلك أخاه سعيداً، جعل يفند العساكر الشامية الداخلة في العساكر المصرية ويستنهضهم إلى الفرار منها إلى عساكر الدولة. انضمت جماعة منهم وجاؤوا إلى البقاع وجمع عشائره وسار مع الأمير بشير ملحم الوالي بعساكر

البلاد لطرد إبراهيم باشا. لما وصلوا إلى يافا، كتب سعيد بك جنبلاط إلى أخيه نعمان، وكذلك إلى بعض المواقع في بلاد مصر، أن يساعدوه. في سنة ١٨٤١م، حدثت فتنة بين أهل دير القمر وبعقلين، فتوجه سعيد بك جنبلاط وأخمد نارها، ولما وقعت الحرب بين الدروز والنصارى، نهض سعيد بك وشارك بها، ثم انزوى في المختارة. في عام ١٨٤٢م، تنازل نعمان بك جنبلاط عن مقاطعة الشوف فأعتزل إلى عبيه، فتولى الأمر سعيد بك جنبلاط وقام بمهامه على أحسن وجه. في تلك الأثناء أمر مصطفى باشا سر عسكر عمر باشا سراً أن يقبض على كبار زعماء الدروز، فاستحضرهم إلى بيت الدين وقبض على سعيد بك جنبلاط من جملتهم ثم حضر نعمان بك جنبلاط فقبض عليه أيضاً واحتجزوا في بيروت. لما حضر شبلي العريان مع أهل حوران أطلق أسعد باشا جميع المحتجزين لتجنب الفتنة والحرب. عاد سعيد بك جنبلاط إلى المختارة وأصلح شؤونها، ورمم داره وسعى إلى تهدئة الحال وحسن السياسة، وجمع الأموال السلطانية، كما عمل على إطفاء الفتنة بين الدروز والموارنة. لما جاء شكيب أفندي إلى بيروت سنة ١٨٤٥م لإصلاح البلاد، استدعى وجهاء البلاد، فامتنع سعيد بك جنبلاط من الحضور، ولكنه أطاع الأمر في جمع السلاح من الدروز وأرسله إلى بيت الدين. عند حدوث الغلاء سنة ١٨٥٣م، فتح اهراءات القمح وباع القمح على المحتاجين وأسدى أعمال خير كثيرة. في سنة ١٨٥٦م، أصدر الأمر السلطاني بمحاسبة المأمورين في جبل لبنان على الأموال الأميرية عن ١٥ سنة فتوجه سعيد بك جنبلاط إلى بيروت، وأعطى شهادة بما قدمه من دخل وبقي ما يقارب الأربعة أشهر. ثم كانت حادثة عام ١٨٦٠م، فاتهم بالمشاركة في مجازر الجبل وقبض عليه مع زعماء الدروز عند إجراءات التحقيق وسجن إلى أن توفي في السجن عام ١٨٦١م، ثم دفن في مقام الإمام الأوزاعي، ترك ديون كبيرة فضبطت أملاكه إلى أن قدم داوود باشا أول متصرف في جبل لبنان. فسعت زوجته للخروج من المحنة بمساعدة القنصل الإنكليزي. بدأ تراجع الدور

السياسي للعائلة الجنبلاطية منذ ذلك الحين. خلف سعيد بك ولداه: نجيب بك جنبلاط ونسيب بك جنبلاط اللذان اعتنت والدتهما بتربيتهما حتى استحق أحدهما، نجيب بك، أن يكون مدير الشوف الحيطي، ونسيب بك مدير الشوف السويجاني، ثم قائمقام الشوف فيما بعد الذي مات بدون عقب. بينما ترك نجيب بك الزعامة إلى فؤاد بك جنبلاط والد كمال بك جنبلاط والد وليد بك جنبلاط الزعيم الحالي للدروز.

- **عائلة آل أبي نكد**[٤]: تعود جذور الأسرة النكدية ونسبها إلى «مرة بن تميم، إحدى بطون بني تغلب بن وائل»، أي أنها من القبائل العدنانية المستعربة الضاربة في بلاد الحجار زمن الجاهلية. لقد إعتنقت الديانة النصرانية قبل ظهور الإسلام فكانت من «منتصرة العرب» الذين أقبلوا على اعتناق الدعوة الجديدة، وجاهدوا في سبيلها وشاركوا في الفتوحات الإسلامية. سار النكديون مع جيوش الفتح نحو مصر، ومنها باتجاه المغرب العربي، حتى نزلوا في الساقية الحمراء، حيث لقبوا بالأنكاد لقوة شكيمتهم وصلابة عودهم. مع قيام الدعوة الفاطمية في شمال أفريقيا، تشيع النكديون وأنخرطوا في الجيش الفاطمي بقيادة جوهر الذي غزا بلاد مصر، فنزل النكديون في منطقة البحيرة في بلاد مصر ولقبوا بأولاد علي. لما غزا القائد الفاطمي أبو علي جعفر بن فلاح الكتامي بلاد الشام سنة ٣٥٩ هجرية، كان النكديون من عداد الجيش الفاطمي، فنزلوا في منطقة حلب. ثم نزحوا إلى البقاع لصد الغزوات الصليبية، والحيلولة دون التغلغل الصليبي إلى الداخل السوري، فاستوطنوا قرية غزة في البقاع ومن ثم إنتقلوا إلى الثغور الساحلية لحمايتها من الفرنجة. كان أحد زعمائهم «الشيخ محمد أحمد الخالدي الإنكادي متولي شؤون صيدا» فنقلوا إليها. سكنوا في بادىء الأمر في قرية برجا القديمة من إقليم الخروب التي بقيت ملكاً لهم إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت بلدة برجا قاعدة لتوسعهم الجغرافي في إقليم الخروب وبلاد الشوف. مع ظهور دعوة التوحيد الدرزية، استجاب لها النكديون. نتيجة للتجاور الطائفي للقبائل العربية،

وفد النكديون من برجا وإقليم الخروب باتجاه بعقلين ودير القمر للاتصال بالمعنيين ومن ثم الشهابيين من بعدهم، وقد دخلت دير القمر في إقطاعهم، إلى أن أخرجوا منها وزال حكمهم عنها سنة ١٨٤٥م. بعد سنة ١٨٦٠م، سلخت عنهم مقاطعة الشحار لأن الكثرة فيها كانت مارونية، كما سلخت عنهم ما كان في حكمهم من إقليم الخروب لأن الكثرة فيه كانت سنية. بقيت لهم في نظام المتصرفية مديرية المناصف حسب التقسيمات الإدارية العثمانية. أما الذين خرجوا من دير القمر سنة ١٨٤٥م، فهم أبناء الشيخ كليب، فسكن بشير بن ناصيف في كفرحيم وديربابا من المناصف. كما سكن قاسم وسليم وسعيد أبناء حمود في عبيه من الشحار، وفي دير القمر ولا سيما بعد موقعة عين داره في ٢٠ آذار سنة ١٧١٠م حين انتصر القيسيون على اليمنيين. سلخت مقاطعة الشحار عن الغرب الأرسلاني، وأضيفت إلى بني نكد، فأصبح إقطاعهم يتناول: المناصف وقاعدته دير القمر، الشحار وقاعدته عبية، وثلث إقليم الخروب وقاعدته برجا، وكان هذا القسم من إقليم الخروب بعد المناصف. من ذلك بدأت شهرتهم وارتفع شأنهم، إذ كانت لهم في السياسة اللبنانية، وفي الحروب التي كانت تقع دفاعاً عن حدوده وإقراراً لسيادته جولات موفقة ومواقف حاسمة يذكرها تاريخ لبنان الحديث في مناطق جبل لبنان. قد تعود هذه الشهرة والمكانة اللتان تمتع بهما بنو نكد إلى مزايا شخصية لهم وإلى عوامل مكانية دير القمر. أما الأسباب الشخصية فمردها إلى ما كانت عليه هذه العشيرة من شجاعة وثراء، وهما العاملان اللذان كانا دعامة الزعامة والسلطة في تلك لأيام. من ثم دخلوا في أتون الصراعات المقاطعجية زمن الأمراء الشهابيين، فكانت مقاطعاتهم تتسع وتضيق تبعاً لمدى نفوذهم المقاطعجي وقوتهم العسكرية. أما سيطرتهم التامة والكاملة فعلى المناصف وعلى ثلث مساحة إقليم الخروب وعلى قريتين في إقليم التفاح وقريتين في البقاع.

كان النكديون من مشايخ الطبقة الأولى أي من أصحاب العهدة إلى جانب آل جنبلاط وآل عماد، إلا أنهم لم ينخرطوا في إحدى الغرضيتين

الجنبلاطية واليزبكية. ذلك لأن «بني أبي نكد من المشايخ فأنهم لم يريدوا أن يضيفوا أنفسهم إلى أحد الحزبين» خاصة وأن بعض العائلات كانت تدين بالولاء للنكديين، مما جعل منهم قوة مقاطعجية ثالثة، كانت بمثابة «بيضة القبان»، حسب المصطلحات السياسية القديمة: فتارةً يميلون مع جنبلاط فيقوى على عماد، وتارةً يميلون مع عماد فيقوى على جنبلاط». لا عجب أن جلب هذا الموقع من التوازنات المقاطعجية المكاسب والمغانم للنكديين، بقدر ما جلب لهم في بعض الأحيان، الخسائر والملازم. في عهد ولاية الأميرين أحمد ومنصور الشهابيين، كان الأمير أحمد مدعوماً من العماديين اليزبكيين، والأمير منصور مدعوماً من الجنبلاطيين. استغل النكديون الصراع الدائر بين الأميرين المذكورين للوصول بأخيهما الأمير يوسف إلى كرسي الإمارة، حين بلغ التوسع المقاطعجي النكدي أقصى مداه. عندما بلغ التأزم المقاطعجي ذروته في عهد الأمير بشير الشهابي الثاني، أسفر عن تصفية جسدية، ودمار إقتصادي لزعماء الأسرة النكدية في ٢٣ شباط سنة ١٧٩٧م. لم ينجح من النكديين سوى الشيخ سلمان بن كنعان النكدي الذي تمكن من الهرب إلى دمشق مع ستة عشر ذكراً من صغار النكديين، فعين لهم الجزار معاشاً وأكرمهم. مع عودة هؤلاء الهاربين إلى قراهم تزعم الشيخان حمود وناصيف النكديان الأسرة النكدية، وعملا على استرجاع أرزاقهما المسلوبة والمصادرة ودخلا معترك الصراع المقاطعجي. خلال ما عرف بصراع البشيرين، إنحازا برجالهما إلى جانب الأمير بشير الشهابي ضد الشيخ بشير جنبلاط، وذلك في معركة السمقانية التي أسفرت عن إنتصار الأمير بشير الشهابي، وفرار الشيخ بشير جنبلاط حيث أغتيل في عكا. بعدها توزعت بعض أرزاق الجنبلاطيين على النكديين. لكن الإتفاق النكدي لم يدم مع الأمير بشير الشهابي الذي حاول التقرب من الجنبلاطيين لإعادة حلقة أو صلة التوازن المقاطعجي وخوفاً من إنتقام النكديين منه. بعد الإجراءات المصرية التي قامت بها حكومة إبراهيم باشا في الجبل من قبل محمد علي، مال النكديون إلى العثمانيين وحاربوا

في صفوفهم ضد التحالف المصري الشهابي. إلى أن عقدت معاهدة «كوتاهية» في ٨ آذار سنة ١٨٣٣م، على أثر هزيمة العثمانيين في بيلان، فتوجهوا إلى مصر مصحوبين برسائل من السلطان العثماني إلى عزيز مصر محمد علي الذي توسط لهم مع الأمير بشير الثاني بالسماح في العودة إلى الجبل واسترجاع أرزاقهم المصادرة. غير أن العلاقة السياسية ما بين الأمير بشير الشهابي والنكديين بقيت سيئة بسبب الخلاف على الأملاك المصادرة، وقطع الأشجار، ونزع المقاطعات، وتقليص الصلاحيات والإمتيازات المقاطعجية، وتراكم الديون، وبداية الخلافات الطائفية. بعد التدخل الأجنبي الذي نتج عنه انتهاء حكم الأمير بشير الثاني، تولي الأمير بشير الثالث الذي بدأ حكمه بمحاولة تحقيق المركزية المقاطعجية مستغلاً ضعف المقاطعجيين. إلا أن سياسة التفرقة الطائفية التي أتبعها كل من الأمير الحاكم والمقاطعجيون ورجال الدين أدت إلى تطييف الخلافات السياسية والمقاطعجية التي أودت بالحكم الوطني. بحلول التشتت الطائفي المذهبي كبديل عن التشتت المقاطعجي السابق، آثرت الأسرة النكدية بشخص عارف النكدي التخلي عن الانشغال بالأمور السياسية والإنصراف إلى الأعمال الإجتماعية والتربوية والخيرية.

ـ **عائلة آل حمادة**[٥]: إن جذور العائلة الحمادية الدرزية هي من سليل إحدى الأربع عشرة قبيلة عربية التي رافقت الملك المنذر ابن النعمان للمعرة قرب حلب بعد أن تغلب كسرى ملك العجم عليهم. انتشرت ذراري النعمان في المعرة، وفي الجبل الأعلى فوق حلب وضواحيها، وانتشرت معهم ذراري الأربع عشر قبيلة الذي ينتسب بعضها لطيء وأخرى لتميم وكُليب وسواهم. جميع هذه القبائل من حِمْيَر أكبر وأعظم قبيلة عربية في جزيرة العرب، ومنها لخم أيضاً. كان قسم من الأمراء التنوخيين من نسل المنذر الأول سكنوا الموصل وبين النهرين ولم يأتوا لشمال سوريا إلا بعد أن دالت الدولة العباسية ببغداد عندما طلبت إليهم بأن يأتوا للقيام بطرد الفرنجة من الشطوط البحرية، تركوا العراق وأتوا إلى معرة النعمان حيث أقاربهم. كان

أهم هذه القبائل بنو تنوخ الذين منهم أمراء تنوخ الذين سبقوا المعنيين إلى لبنان فنزلوه سنة ٨٢٠م، في حين نزل المعنيون سنة ١٠١٩م، أما بنو تنوخ وبنو معن فقد كانوا أمراء لبنان وحكموا حتى بداية العهد الشهابي.

إن الجد الأول لآل حمادة رافق الأمراء التنوخيين من الديار الحلبية إلى الشحار في جبل لبنان وسكن كفرمتى يقال عن ألسن المؤرخين والعلماء الصادقين بأن له صلة (بالقاضي ابن الياس) الذي كان قاضياً في عين كسور، ومن هنا أجداد المشايخ آل أبي مصلح. أما الأمير ابن الفوارس التنوخي فمن ذرية مشايخ آل دمج (الفريديس) وآل القاضي (بيصور) وآل السعيد (عين زحلتا وبعقلين)، وأما أخوة الأمير شويزان فمن ذريته آل عبد الملك (بتاتر) وآل حمادة (بعقلين).

تقول رواية أخرى أن آل حمادة يرجعون في نسبهم إلى آل شويزان، وهي عشيرة عربية جاءت إلى المناطق اللبنانية سنة ٨٢٠م. رواية أخرى أيضاً تقول أنهم رحلوا من شمال سوريا لخصام وقع بينهم وبين علي الزغل، وكانوا يعرفون بأهل الدين والثروة. سنة ١٣٠٤م نزلوا أولاً في منطقة الشمال قرب مدينة طرابلس، ولكن لم يكن فيها استقرار وإرتياح ومقام، فانتقلوا إلى وادي التيم وسكنوا في بلدة الهبارية على مقربة من المقام الديني الأعلى، وأصبح لهم في وادي التيم مكانة عالية واحترام كبير. لكن سنة ١٣٨٤م وقع تنافر ومشاكل بينهم وبين أصحاب المقام في تلك المنطقة، فرحلوا إلى دير القمر واستوطنوا بعقلين، وصارت لهم فيها مكانة كما العشائر الأخرى التي استوطنت بلاد الشوف. لكن جميع الروايات تؤكد أنهم جاؤوا من شمال سوريا، وأنهم من القبائل العربية. قد برزت هذه العائلة بفاعلية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وخاصةً في عهد الأسرة الشهابية حيث لعبت دوراً فاعلاً في تاريخ جبل لبنان في الحياة السياسية والدينية. خلفهم الأمير بشير الشهابي على الجزء الشمالي الغربي من منطقة إقليم الخروب لما قدموه من خدمات جلية

للأسرة الشهابية ولوقوفهم معها في حكمها. في سنة ١٨١١م أرسل الأمير بشير الشهابي وفداً إلى بلاد حلب وشمالي سوريا ترأسه الشيخ حسين حمادة سليل أمراء شويزان التنوخيين للإتيان بدروز تلك الناحية على أثر اضطهادات ظالمة وقعت عليهم. كان أهم من جاء من بلاد حلب الأمير كمال الدين سليل الأمير سيف الدولة الحمداني وعائلته، فاشترى الأمير كمال الدين الحمداني أملاكاً واسعة في بعقلين وضواحيها وبنى فيها قصراً كبيراً. ثم تزوج الشيخ حسين حمادة من الأميرة مي كمال الدين الحمدانية، فانجبت تسعة بنين وابنة واحدة وهم: الشيخ قاسم، سليمان، شهاب، سعد، علي، أمين، محمود، وسعيد أسكن الشيخ حسين حمادة الأسر الدرزية الحلبية الأخرى من آل عز الدين وآل عكس بلدة بعقلين وأكرمهم. كذلك نتيجة الخلاف الذي وقع بين الأمير بشير الشهابي والأمراء الأرسلانيين، أن بعضهم جاء بحماية الشيخ حسين حمادة وحلوا ضيوفاً في قصره حتى حلت المشكلة العالقة بينهما. ثم قدم آل حمادة فيما بعد قصرهم مقراً لحكومة قائمقامية الشوف التي كان مركزها بعقلين صيفاً وشتاءً. هكذا عمل المشايخ الحمادية أيضاً في سعي من الأمير مصطفى أرسلان قائمقام الشوف في عهد نعوم باشا في توسيع بناء السراي الغربية التي كانت تابعة لسراي آل حمادة التي بناها الشيخ محمد حمادة والتي كانت تعرف «دار الحكمة»، وبعد تعبده ترك السراي والقصور واستقر في مركزه الروحي. في عهد متصرفية فرنكو باشا وقائمقامية الأمير ملحم أرسلان انتخب الشيخ محمد حمادة شيخاً أعلى للدروز عموماً، ولم تكن العادة أن ينتخب عامة الشعب شيخ عقل وإنما كان ينتخبه أكبر موظفي الدروز. كانت التقاليد عند الدروز، أن زعماءهم يقدمون رجال الدين عن مقاماتهم، وقد احتفل في تعيينه في بيت الدين من قبل الأمير ملحم في قاعة المتصرف. كان الشيخ محمد تقياً ومحدثاً لبقاً، ويعرف حوادث البلاد معرفة جيدة ومحافظاً على المبادىء، وقد تدخل مرات عديدة لحل المشاكل بين الدروز والمتصرف وكان له ما يريد.

أما آل حمادة أو الآغاوات كما كانوا يلقبون، ولقب آغا كان يطلق على ذوي السلطة والبأس، فقد اعتبر دارهم في بعقلين «دار الحكم والمناصب». في حين عرف دار تقي الدين «دار القضاة»، ودار آل العيد «دار الفقهاء». لم يبلغ في سلطة الشيخ حسين حمادة الكبير أحد من بعقلين أيام الحكم الشهابي، وهو الذي أُقطِعَ منطقة إقليم الخروب «لا توضع بصمة إبهام في أرضها، ولا يطير طير في سماها إلا بعلم الشيخ حسين حمادة». لقد كانت قرية مزبود آخر قرية باعها الحماديون، ولمّا يزل لديهم إلى اليوم ثلث مساحة قرية المعنية، ومساحة ما يقارب مليون متر مربع على حدود قرية سبلين وجدرا.

ظلت أغلبية الأهالي في إقليم الخروب في وادٍ والعائلات الإقطاعية الدرزية في وادٍ آخر. على صعيد العلاقات الإجتماعية، تدل الوثائق وتتحدث الروايات الموثقة على أن الأهالي في إقليم الخروب وهم الأغلبية كانوا يميلون إلى الإبتعاد عن العائلات الإقطاعية الدرزية وعدم الرضى عنهم وتجنبهم، وأن هذا السلوك الإجتماعي لم يكن جديداً أو طارئاً، بل أنهم أتقنوا ممارستهم بسبب مظاهر العنجهية والكبرياء التي أحاط هؤلاء الإقطاع أنفسهم به من ناحية، والتسلط والقهر الذي تعرض له أبناء الإقليم على أيدي الإقطاع عبر السنين من ناحية أخرى. لقد نجم عن ذلك عزلة هؤلاء الإقطاع عن الأهالي، وفي المقابل تكون لدى الأهالي الميل إلى الإبتعاد عنهم. كما نشأ بذلك نوع من العلاقات الإجتماعية القائمة على القهر والظلم بسبب الممارسات القمعية التي مارسها الإقطاع، ونذكر بعض الأحداث للتدليل على ذلك، كمثال على ما كان سائداً آنذاك في إقليم الخروب.

في عام ١٨٣٥م، حاول أحد وكلاء المقاطعجية الجنبلاطية، مصادرة بعض المواشي في بلدة شحيم، وبالتحديد في منطقة «الفخارة» التي كان يسكنها آل نجم الدين وآل زغلان اعترض الأهالي لهم واستطاعوا أن

يبعدوهم ويوقفوا بالقوة عملية مصادرة وسرقة ما يعتاشون به من ماشية ومحاصيل زراعية. كانت عاقبة ذلك أنه في اليوم التالي هاجم خيالة المقاطعجية الجنبلاطية بقيادة أحدهم المدعو «الشلق» وكان من آل هرموش منطقة عين الفخارة وأحرقها كاملة مع العديد من المنازل في بلدة شحيم وحمل ما استطاع من الغلال والمحاصيل، وصادر المواشي التي كانت المصدر المعيشي الوحيد لأبناء إقليم الخروب. الحادثة الثانية هي الخلاف الذي حصل في بلدة مزبود بين وكلاء آل حمادة «آل هرموش» و«آل حمزة» من جهة وبين وكلاء أهل قرية مزبود: السيد حسن خالد، علي حسين، محمود شحادة، درويش الشيب، أحمد عيسى، ياسين السقلاوي، وعلي طعمة من جهة أخرى. كان هؤلاء يمثلون جميع العائلات في البلدة؛ فقد حاول وكلاء الإقطاع الدرزي الحمادي بسياسة البلص والتزوير إعادة تحصيل مال الميري مرة ثانية لسنوات ست ماضية، رغم وجود كشوف وإيصالات عن هذه المستحقات. سوف نتحدث عن هذه الواقعة بشكل مفصل في دراستنا عن القضاء في إقليم الخروب في فصل خاص.

كذلك وقعت حادثة أخرى بين أهل الإقليم وزوجة سعيد بك جنبلاط، «بدرمين الدين»، والقصة تقول: بعد وفاة سعيد بك جنبلاط، كانت الدعاوى عليه من كل جهة، وقد ضبطت أملاكه وهرب أولاده، وأقامت عليه أصحاب الديون التي كانت مليون قرش. على أثر ذلك سكن العسكر العثماني معقل الجنبلاطيين في المختارة، فاستدعت زوجته الست «بدرمين»، مشايخ ووجهاء إقليم الخروب للمشاركة في دفع هذه المستحقات المالية الضخمة. كان الإقليم في ذلك الوقت في ضائقة إقتصادية خانقة، والمواسم الزراعية قاحلة، فعجز أهالي إقليم الخروب على تلبية هذه المستحقات أو دفع هذه المبالغ الكبيرة التي تفوق قدرته في الأوقات العادية. بعد مفاوضات دامت أيام، لم يتمكن الوفد المفاوض من إقناع هذه المرأة من الإقتناع بواقع الحال، فما كان من رجال وخيل الإقطاع إلا الإرهاب والتنكيل وحرق البيوت وخرابها، وخاصةً في

عانوت، وحصروت، وداريا، وشحيم، والزعرورية. بقي جيش الإقطاع لمدة أسبوع في قرى شمالي إقليم الخروب يقوم بقطع الأشجار ومصادرة المحاصيل والمواشي، حتى أصبحت قراه خراباً وأرضه بوراً، وقد طاول هذا الفجور والخراب قرى في الإقليم الأوسط والجنوبي. كان من نتيجة هذا الظلم والتعسف والجور الفاحش أن تململ الناس، فاندفع ثلاثة من وجهاء إقليم الخروب: الحاج ضاهر الحجار من شحيم، أحد وجهاء آل العازار من جون وأحد وجهاء آل البستاني من الدبية ومعهم بعض مشايخ ووجهاء بعض القرى، وأشتكوا على ملتزمي العائلات الإقطاعية الدرزية (الجنبلاطية، والحمادية والنكدية) إلى متسلم بيروت بواسطة أحد وجهائها ومسلميها السنة المدعو «مصباح الدنا» لرفع المظالم والإستبداد عنهم.

مع تتبع هذه الأحداث والوقائع، وهي نماذج من عشرات الأحداث التي وقعت بين أهالي أقليم الخروب والعائلات المقاطعجية الدرزية، نلاحظ أن هذه الممارسات القمعية من جانب الإقطاع، عزّزتها أحكام قضائية منحازة. بالرغم من أن مضمون هذه الحوادث وما أعطاه الشهود من تأكيدات تؤكد ما ارتكبه الإقطاع من جرائم وتعدي على الأملاك والأعراض، فإن المحاكم والقضاء في ذلك الوقت لم تنصف الضحايا والأهالي وبرأت الإقطاع الدرزي. ذلك له دلالتان: الأولى أن أساليب القهر والظلم الإجتماعي التي مارسها الإقطاع كانت تظاهرها أحكام قضائية منحازة، والثانية عجز الأهالي عن مواجهة هذه الأساليب وانتشار قيم الإستكانة والتخاذل في المواجهة. هكذا نرى أن ميل الأغلبية من سكان إقليم الخروب إلى الابتعاد عن العائلات الإقطاعية الدرزية ناشىء عن أمرين: الأول مظاهر العجرفة والكبرياء التي أحاط الإقطاعيون الدروز أنفسهم بها، والثاني حوادث الظلم والإعتداءات المتكررة منهم. واقع الأمر أن هذه العلاقات الإجتماعية بين أهل الإقليم والعائلات الإقطاعية التي تقوم على القهر والظلم الإجتماعي أفرزت ظواهر اجتماعية بخلاف الميل والإبتعاد عنهم؛ منها إنتشار الخوف وسوء الظن الدائم. عندما تتفاقم

الأمور ويتوحد الإقليم ضد الظلم والفجور تلجأ العائلات الإقطاعية إلى إثارة وخلق جو الحزازيات والإنقسامات العائلية داخل كل قرية من قرى إقليم الخروب. تحرّك العصبية الحزبية اليزبكية ـ الجنبلاطية، أو الحزبية العائلية عبر انتخابات مدير الناحية أو شيخ القرية أو مختارها. خلق ذلك دون شك جواً من التفكك داخل قرى الإقليم، وأصبحت الشائعات من الأمور اليومية المعتادة، وقد ساعد عليها إنتشار الجهل. تُسجِل الكثير من الوثائق العديد من الشكاوى الكيدية بين شيخ القرية ومختارها، أو بين العائلات الكبرى أنفسها، والتي تعكس هذه الأجواء، وتنوع هذه الشائعات التي تعمّق جو الإنقسامات وتكريس الحزازيات.

هذا هو الإطار الإجتماعي ـ الإقتصادي المغلق، في إقليم الخروب: مجتمع زراعي، بؤس، جهل وعبادة الفلاح لأرضه والإلتصاق بها؛ هي حياته التي عاش عليها والتي أفنى عمره فيها حتى دون أن يمتلكها. لم يكن لديه أمل في التحرر من تلك القيود الثقيلة التي فُرضت عليه من نظام إقطاعي متوارث منذ مئات السنين وكرستها الأعراف والتقاليد وحمتها وحصنتها القوانين الجائرة والأنظمة الفاسدة المستبدة. هي تثبيت لقانون «من يملك لا يزرع، ومن يزرع لا يملك» على قاعدة النهب والإستغلال والقهر التي قام به النظام الإقطاعي الذي استولى على الأراضي والملكيات الواسعة الذي كان يعمل فيها جيش من المزارعين والفلاحين المقهورين والمحرومين والبؤساء الذين لفوا بأحزمة البؤس قرى منطقة إقليم الخروب خلال القرنين الثامن والتاسع عشر خلال الحكم العثماني.

هوامش الفصل الخامس

(١) يوسف خطار أبو شقرا ـ الحركات في لبنان... مصدر سابق، ص١٥.
- محمد ميسو الحجار ـ تاريخ إقليم الخروب... مصدر سابق ص٣٥.

Adel Ismail- Histoire du liban... et, T4, p. 203- 204.
Jouplain- La question du Liban... et, T1, p. 191, 319.

- الحبيب الجنحاني ـ إشكالية ملكية الأرض وأثرها في التحول الإقتصادي ـ الإجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية العدد الخاص، ٣٥ و٣٦، ١٩٩٠، ص٢١٧ ـ ٢١٨.

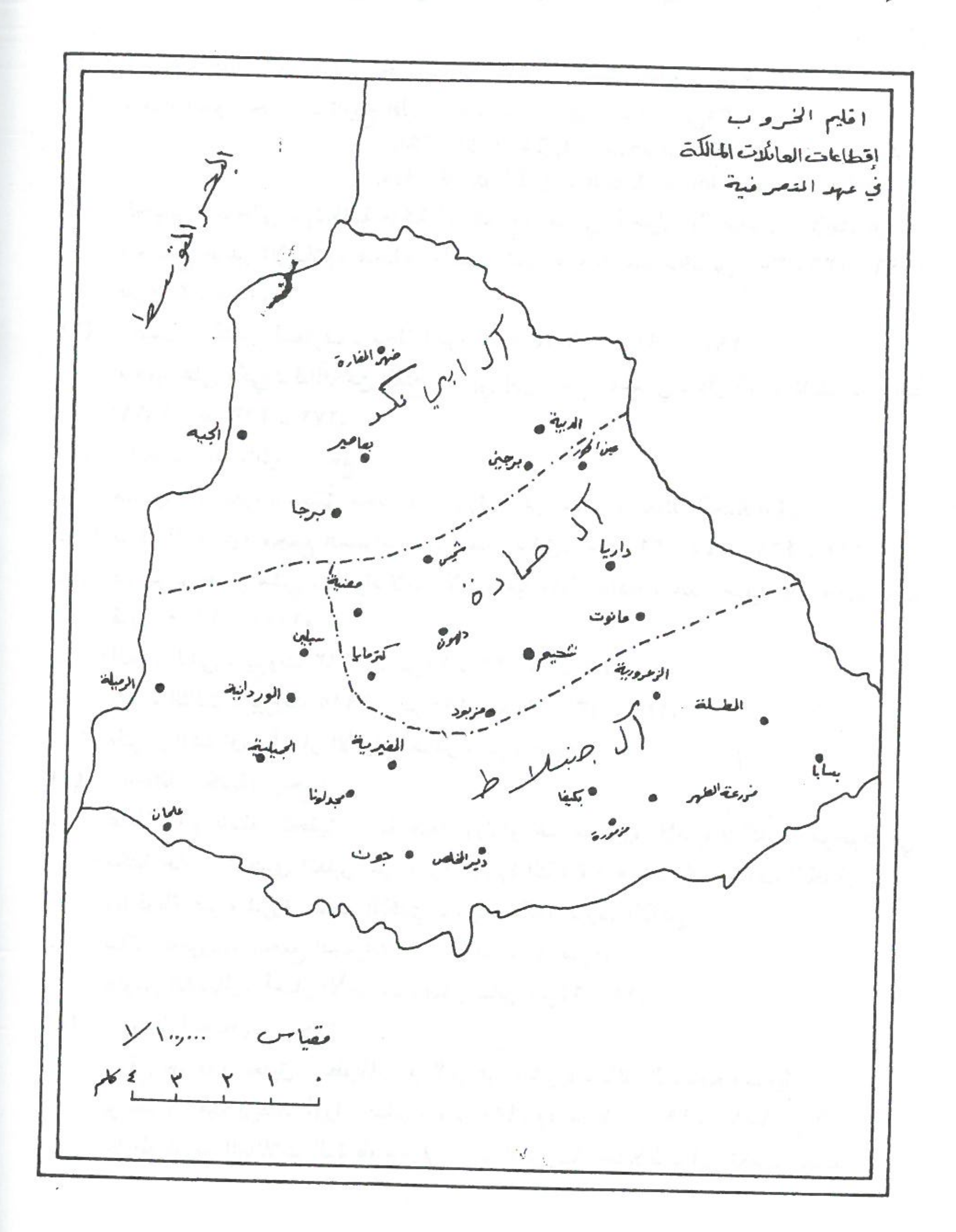
(٢) عيسى اسكندر المعلوف ـ مجلة العرفان، مجلد ٩، ص٢٩١ ـ ٢٩٧.
- محمد علي مكي ـ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٧ ـ ص٢٦٣ ـ ٢٧٢.

(٣) العائلة الجنبلاطية: راجع:
- محمود أبو شقرا ـ تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للعائلة الجنبلاطية.
- شاكر الخوري، مجمع المسرات... مصدر سابق، ٢٥ ـ ٢٦، ٣٤٥، ٤٦٩ ـ ٤٨٠.
- د. سليم حسن هشي ـ المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠م.
- الجزء الثاني ـ بيروت ١٩٨٣ ـ ص٢٧ ـ ٣٤، ٧٩ ـ ٨٣.
- الجزء الثالث ـ بيروت ١٩٨٥ ـ ص١١٠ ـ ١١٤، ١٣٥ ـ ١٤٠.
- طنوس الشدياق ـ أخبار الأعيان مصدر سابق، ص١٧ ـ ١٩.

(٤) العائلة النكدية: راجع:
- عاطف أبو عماد، تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للأسرة النكدية، موجودة في مكتبة حارث النكدي «تعليق على سيرة الأسرة النكدية ـ عبيه ـ مكتبة عارف النكدي.
- مخطوطة غير منشورة لنسيب النكدي ـ عبيه، مكتبة عارف النكدي.
- شاكر الخوري، مجمع المسرات... مصدر سابق ص٦٠.
- طنوس الشدياق، أخبار الأعيان ـ مصدر سابق ص٦٤ ـ ٦٥.

(٥) العائلة الحمادية: راجع:
- شوقي حمادة، تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للعائلة الحمادية الدرزية.
- يوسف إبراهيم يزبك، أوراق لبنانية، سنة ١٩٥٧م، ص٤٤٧ ـ ٤٤٩، ١٥٨ ـ ١٦١.
- خارطة توزيع العائلات المقاطعجية في إقليم الخروب/ جنبلاط ـ أبي نكد ـ حمادة.

إقطاعات العائلات المقاطعجية الدرزية لمنطقة إقليم الخروب



٦ ـ الفصل السادس

النظام الضرائبي في منطقة إقليم الخروب خلال العهد العثماني

- تمهيد تعريف بالنظام الضرائبي.
- النظام الضرائبي في إقليم الخروب.
  - ضريبة الميري.
  - ضريبة عشر الحرير.
  - ضريبة الويركو.
    - ويركو الأملاك.
    - ويركو التمتع.
    - ويركو الأغنام ـ ضريبة المواشي.
  - ضريبة مال الأعناق.

النظام الضرائبي في منطقة إقليم الخروب خلال الحكم العثماني[1]

تمهيد:

لقد أبدت الدولة العثمانية اهتماماً خاصاً بتنظيم الضرائب لما لها من أهمية كبرى في بناء الكيان المالي للسلطنة العثمانية خاصة لأنها كانت قد وصلت في بلاد الشام وبلاد مصر في نهاية عهد المماليك إلى درجة كبيرة من الفوضى والإضطراب في عددها وطرق جبايتها. لوحظ أن الدولة العثمانية في بداية عهدها لم تفعل في هذا الميدان سوى تثبيت القديم على قدمه. ثم بدأت الأمور تتفاقم واضطرت الدولة إلى وضع الأمور في نصابها في تحديد أنواع الضرائب وكميتها ولو بخطوة خجولة نحو التصحيح والإصلاح. عملت على إلغاء بعض الضرائب المملوكية السابقة على الفلاحين وعامة الناس، وقد إهتدت في ذلك بالتنظيمات المالية القديمة السائدة في البلاد في العهود الإسلامية وتقيدت ما أمكن بموقف التشريع الإسلامي منها، قد أصبحت الضرائب بحسب الترتيب الجديد قسمين رئيسيين:

١ ـ الضرائب الشرعية، وهي التي عينها الشرع الإسلامي وأقرها الفقهاء على مدى الأزمنة كالخراج، والعشر، والجزية، والمكوس.

٢ ـ الضرائب الديوانية، التي يفرضها السلطان وقت الحاجة مستنداً إلى

سلطاته العرفية. لقد نظر العلماء الدينيون إلى هذه الضرائب نظرة استياء واعتبروها غير شرعية. لكن احتجاجاتهم لم تسمع لأن حاجة الامبراطورية للمال كانت كبيرة. هكذا فرضت ضرائب إضافية عامة ترد إلى بيت المال «الميري»، كما كانت تجمع رسوم معينة تهدف إلى تغطية أجور بعض الموظفين. هذا إلى فرض خدمات خاصة على بعض الأفراد والجماعات مقابل إعفائهم من الضرائب الإضافية، وسمي مجموع هذه الضرائب بالعوارض الديوانية، لأنها صدرت بقرار من الديوان. كانت هذه لا تفرض مبدئياً إلا أثناء تعرض الدولة لضائقة مالية ما وموقتاً، ولكن يلاحظ أنها تصبح دائمة.

كان يتبع في جباية تلك الضرائب ثلاث طرق:

الطريقة الأولى: كان السلطان يقسم الأقضية في السناجق إلى ما يسمى (عوارض خانة) ويفرض على كل منها نسبة معينة مما فرض على مجموع القضاء. عند تقرير هذه النسب كان السلطان ينظر إلى حالة كل قضاء وسكانه وموارده؛ فقد صنف الأفراد على هذا الأساس في طبقات ثلاث، الغني، المتوسط، الفقير. لقد كان هذا التنظيم مرناً أي إذا تناقص وارد إقليم ما لسبب من الأسباب (قحط، جفاف، حالة حرب)، فإن بيوتات الضرائب الأخرى في الأقضية تكيف نفسها لتسد العجز. قد كان يؤخذ في بداية حكم الدولة العثمانية من الأفراد بمتوسط المطلوب ويعفى العسكريون، ويقوم القضاة بجباية هذه الضريبة.

أما الطريقة الثانية التي كانت تجمع بها تلك الضرائب العرفية، فهي أن يقوم أفراد بعض بيوتات الضرائب بتقديم خدمات معينة مقابل تلك الضرائب. كان معظم تلك الخدمات من النوع الذي يقدم للجيش وهو في حالة الحرب، وقد تكون مدنية كحراسة محطات القوافل، أو تربية الخيل أو الإعتناء بها لتأمين حركة البريد وتنقل الموظفين الحكوميين عبر المنطقة.

الطريقة الثالثة: التي كان بيت المال يستفيد بها من الضرائب الديوانية فهي السماح للموظفين بأن يجبوا الرسوم من الأفراد مقابل الخدمات التي يقدمونها لهم، وكانت تذهب مباشرةً لجيوبهم. مثل على ذلك السماح للقضاة بأخذ رسوم معينة من لأشخاص مقابل إعطائهم لهم وثائق شرعية كوثائق الزواج والوصايا، وغيرها. كما أن هذا الحق أعطي للمحتسب مقابل أعماله العديدة.

يلاحظ أن الضرائب في العهد العثماني قد لازمت كل نمط من أنماط الحياة الإقتصادية، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الضرائب لم تكن واحدة في مختلف الأيالات والسناجق. كانت تختلف بالصفة والإسم من مكان إلى آخر بحسب الإختلاف في المنتوجات المحلية، وفي العادات والتقاليد وكذلك الأعراف، دون التقيد بالقوانين والأنظمة. الثابت الذي التزمت به الدولة العثمانية فيما بعد وعمم على جميع الإيالات والسناجق هو نظام «التلزيم» في الجباية. هذا يعني بيع ضرائب إقليم واسع لبعض الموظفين الكبار، أي أن هؤلاء «الملتزمين» يدفعون للسلطان قبل الجباية ما هو مقدر على هذا الإقليم، ثم يقومون هم بجباية ضرائبه. لقد وجد السلطان طريقة التلزيم هذه أفضل طريقة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، ولا سيما في بعض الأقاليم البعيدة نسبياً عن مركز السلطان. لم يكن الموظفون الكبار الملتزمون هم الذين يقومون بجمع الضرائب بأنفسهم، وإنما كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء، وقد تتكرر عملية التجزئة مرات عديدة. لم يكن الملتزمون يجبون الضرائب والرسوم المقررة فحسب بل كانوا يجبون أضعافها ليحققوا الأرباح التي يبغون ولا يعيرون التفاتة ما إلى الكوارث الطبيعية التي تحدث بين آونة وأخرى وتؤثر في كمية المحصول وتضيق ذات يد الفلاح، وكانت عقودهم مع الدولة تسمح لهم بذلك. إن الدولة العثمانية عملت على تثبيت ضريبة الخراج وتقسيمها إلى جزأين: جزء يذهب إلى السلطة الحاكمة وهو المسمى «الميري»، وجزء من نصيب

الملتزم ويدعى «فائض الإلتزام». لقد استخدم الإقطاعيون أنفسهم طريقة التلزيم فيما بعد لجمع ضرائب إقطاعاتهم.

قد تميز النظام الضرائبي القديم منذ بداية العهد العثماني في المناطق اللبنانية وخلال عهد الإمارة المعنية ومن ثم الحكم الشهابي بأنه اعتمد على المقاطعجيين كجباة للضرائب لهذا سمي بالنظام المقاطعجي. جباية الضرائب كانت الأساس الذي ارتكزت عليه سيطرة المقاطعجيين لبسط نفوذهم ولاستغلال الفلاحين وعامة الناس. لذا نشب صراع بين المقاطعجيين للتعبير عن قدرة الزعيم المقاطعجي على إضعاف خصومه المقاطعجيين وفرض الطاعة عليهم وشراء خلعة الإمارة وكسب ثقة ورض الولاة العثمانيين. كان الفلاح يدفع ثمن هذا الصراع دون اعتراض حتى لا تؤخذ بحقه التدابير القاسية من تهجير ومصادرة الأملاك وتلف المحاصيل. كانت هناك أنواع كثيرة من الضرائب تجبى من الأهالي بالإضافة للضريبة الوحيدة التي فرضتها الدولة العثمانية على الأملاك السلطانية ضريبة «الميري». من هذه الضرائب: المعايدات، الناطور، الزواج، الماعز، الحرير، الأغنام، الميزان، ومال القبان، ومال الأعناق، الأعشار، الخراج، السخرة، والمصادرة. هذا بالإضافة إلى تمويل الحملات العسكرية والبدل العسكري، حتى أن عدد الضرائب بلغ ٩٧ نوعاً إبان الإمارة الشهابية. بالإضافة إلى ضريبة الميري التي كانت الأهم في ذلك الوقت، كانت ضريبة الطرح وهي الأموال التي كان يجبيها الأمير بشير لوالي صيدا. هذه الضريبة كانت تعرف «بسعر الإمارة» أي هي ثمن استئجار الحكم في إمارة الجبل. كان الأمير بشير يستأجر الأراضي الممتدة من حاكمية طرابلس في الشمال إلى جنوب ولاية صيدا في الجنوب، وكان الإلتزام يقع في المزاد العلني. كان كل مغامر يزيد في بدل الضمان يتسلم «الشرطنامة» أو «البيورلدي»، بولايته على المقاطعة التي استأجرها فيتحكم بقيمة الضريبة وتخمينها وجبايتها، وينعكس ذلك على أوضاع الفلاحين الفقراء. لقد سميت ضريبة هذا الاستئجار بالطرح لأنها «تُطرح» على البلاد

أي تفرض عليها، ومجموع هذه الضريبة مأخوذ من ست مواد: التبغ، الحرير، الماعز، الأغنام، القنص، والبارود، كان إلتزام هذه الضرائب يجري مباشرةً من أمير الإمارة الذي يعطيها لشخص موثوق ومقرب من حكمه. هناك أيضاً ضريبة الجوالية، وهي من «الجوالي» أي الجزية الموضوعة على أعناق الرجال غير المسلمين المقيمين في أرض إسلامية، وكانت الجزية تُؤدى في الأصل لبيت المال. تطور الحكم بتقلب الظروف، فصار اسمها جوالية، وأصبح الولاة يجمعونها لصندوقهم، ثم سمحوا للإقطاعيين الذين يستأجرون منهم المقاطعات أن يجبوها ويبقوها معاشاً لهم ولمستخدميهم، كانت لأمير الجبل حرية التصرف وأخذ القرار بإعفاء بعض العائلات الإقطاعية من ضريبة الجوالة لاستقطابهم عندما تتهدد إمارة الجبل لخطر ما من قبل الولاة العثمانيين. أما ضريبة الجوالية التي يدفعها الدروز فتسمى الفريضة. قد كانت في عهد الأمير بشير ضريبة أخرى تعرف «الخفارة» تنسب للأمير حيدر شهاب وعرف عنها: «... وفيها أي سنة ١٨١٢م، أمر الأمير بشير الشهابي بإبطال ضريبة الخفارة من جميع أطراف الإمارة، وكانت عادةً مرسومة على خان الحسين، وخان المديرج في الطرق الجبلية، وعلى خان الناعمة، جون وجبيل في الطرق البحرية، وأذن أن تسير القوافل والتجار على جميع الطرق بالأمان والسلام، بدون أن يغرموا بشيء...». من الضرائب المعروفة والأكثر إنتشاراً في عهد الإمارة ضريبة «العشر» التي عرفت عند العامة والفلاحين بـ «خراج المقاسمة»، وهي ضريبة كانت تؤخذ يوم الحصاد؛ كان صاحب الأرض يخمن حصة العشر أو كان عليه الحضور يوم «الدراس»، ليأخذ الحصة المتوجب على الفلاح دفعها. كانت هذه الحصة تختلف من منطقة إلى أخرى وفي بعض الأحيان تصل إلى النصف. ثم بدأت هذه الضريبة تتطور حتى طالت جميع المحاصيل، وكذلك تلك المزروعة أشجار مثمرة، فمثلاً إذا كانت الأراضي مزروعة زيتون، كان يؤخذ منها ضريبة العشر زيتوناً، وكذلك بالنسبة إلى الأشجار المثمرة الأخرى كالليمون والتفاح واللوز والجوز والمشمش،

وكانت تدفع جميعها ثماراً من هذه الأشجار. في بعض المناطق توسعت هذه الضريبة حتى طاولت زراعة الخضار، وكذلك كانت الضريبة تدفع من إنتاجها. قد تم تعديل نظام هذه الضريبة عام ١٨٥٥م، في قانون عرف «نظام تحصيل الأعشار»، ومنه جاء نظام عشر الحرير.

في منطقة إقليم الخروب خلال عهد الإمارة المعنية والشهابية، كانت ضريبة الميري وضريبة الأعشار هما الأكثر رواجاً، فمال الأعشار كان يأخذه الإقطاعي أو صاحب الأرض مباشرةً من الفلاحين، أما مال الميري فكان يدفع من قبل وكيل خاص لكل قرية من قراه. كان المقاطعجي هو الذي يحدد الوكيل أو المحاسب من قبله للقرى التي يسيطر عليها. استناداً إلى نص وثيقة مال ميري بعاصير: «حضر أمام متعهدون الشيخ محمد معطى القعقور من قرية بعاصير وأقر من طرف بأنه استلم من جنابة بشير بك الناصيف المحترم سند محرر على جناب المدعى اليد إلى قومسيون الباقايا بمبلغ ثلاثة عشر ألف قرش وثلاثمائة وأربعة وثلاثون غرشاً من أصل ما يطلب من جنابة عن ماله ميري «ازداه» في قرية بعاصير المذكورة عن السنة الماضية من نمرة ٥٧ لغاية ٧٤ واعترف فيما بعد تجري المحاسبة بين الحق المذكور وأهالي القرية وبين جنابة البيك المشار إليه عنه الشيئين المحرك، فإذا شيء ضمن الإيصالياتها المالية المتوجب على الأوراق البيدية من السند والمحاسبة في القومسيون. فكتاب محمد المرقوم يقدم بدفع ما ورد أيمتى على جنابة للأهالي فكمل لهم طلب المحاسبة وبنا الحال ذلك تحرر له السند لطرف الجانب اليد تحرر في ٥ رمضان سنة ستة وثمانون ومائتين وألف سنة ١٢٨٦ وقد دفعه مجموعة من الشهود، محمد حاج، حسن الأسطى، محمد العرب، علي أبو خزعل، محمد مصطفى القعقور...».

والوثيقة الثانية مال ميري برجا هي من الديوان المالي، وتحق بتسلم مال ميري برجا من المتعهد بشير بك الناصيف. وتقول الوثيقة: «وصلنا من جانب الأفندم بشير بك الناصيف الأفخم القدر المرقوم أعلاه، ألفين

وأربعمائة وعشرين غرش وخمس وعشرين بارة صاغ وذلك عن مال ميري أرنو من جنابة في برجا والمروج وجزرة وجب الغبرة عن وجب سنة ١٢٨٦هـ ستة وثمانين وإستعاراً بوصول القدر المحرر ليدنا تماماً تحرر في غرة ربيع أول سنة ١٢٨٧ سبعة وثمانين ومئتين وألف وثبت ذلك القدر مما خص جابه من كلف بحضور وشيخه ومختاره بعد تنزيل المأخوذ من الشركاء قيمة ما خصه وختمه، شيخ قرية برجا[2]، إسماعيل الحاج، شيخ قرية برجا[3]، مراد سعد، والشاهد قاسم حسن علي جابر...».

أما الوثيقة الثالثة، لمال ميري وإعانة عين الحور، فهي توضح لنا أموراً عديدة عن دفع مال الميري والعطف من المتعهد على تخفيض المبلغ المحدد لقرية عين الحور الذي يتجاوز إمكانياتها بطلب خسم ما تبقى من العجز لهذه الضريبة كذلك نعرف من خلال هذه الوثيقة أن السيد خطار سلوم البستاني كان وكيل المتعهد لمال الميري لقرى الدبية، عين الحور والقرى المجاورة تقول الوثيقة أفندم سلطان: «نلتم أيديكم وسؤال خاطركم نعرض حين تسينمنا بلثم أيديكم أعرضنا بين أيديكم بخصوص مال نصف سنة أي سنة الخمسة وسبعين الباقي لجانبكمن، فنحن أهالي عين الحور أننا نقدم رجاء من جناب أفندم قاسم بك الأفخم لجنابكم حيث باقي ضمنه زيادة من بدل سلوياتهم تشرفنا بلثم أيديه لأجل طلب رجعه فوجدنا، محشور للدراهم وعليه طلب، فلذلك عمد لنا من لذ الطلب منه وعنها جمعنا مال ميري وإعانة نصف سنة من أهالي مزرعة عين الحور وقدر الدراهم مايتين غرش وسبعة عشر فضة فهم واصلين وقبلاً واصل لجنابكم مال سنتين بموجب رجع بيننا فيكون الواصل من المرقمين مال ميري وأعاني سنتين ونصف بموجب ما هو مرتب عليهم من كل سنة أربعمائة غرش وأربعة وثلاثون فضة ميري وأعانه فمنهم ثلاثمائة غرش وأربعون غرش وأربعة وثلاثون فضة مال ميري وستون غرش أعانه حصة مال نصف الخمس سنوات المخصوص بجانبكم من مال ميري الدبية والغسقانية فبهن الحجة مرامنا نحضر للشويفات ونحررها رجعة

بتمام المبلغ ونقدمها بين أيديكم هذا ما وجب إعراضه الآن مع الرجا بعدم أبراحنا من فيض خاطركم وأطال الله لنا بما جنابكم للدوام أفندم.

عبدكم خطار سلوم البستاني

في عام ١٨٥٧م صدر نظام عشر الحرير الذي فرض دفع ضريبة العشر عيناً أو نقداً، والعمل بجد على مصادرة الحرير المهرب. كما فرض على المأمورين مراقبة الطرقات ومنع مرور كميات الحرير إلا بوجود بطاقة أو تذكرة مختومة لاستيفاء الرسوم، وأكد على التشديد بأن يدفع الفلاح عشرة بالمئة على إنتاجه من محصول الملتزم. إلا أن هذه الضريبة كانت تتفاوت من منطقة إلى منطقة. هذا بالإضافة إلى تضارب قيمتها من سنة إلى سنة حتى وصلت سنة ١٨٨٧م إلى ١٢٪ ثم زيد عليها عام ١٨٨٥ إضافات لدعم المشاريع الإصلاحية.

قد أصاب إقليم الخروب من هذا العشر عيناً ما يقارب ٣٠٠٠ أقة من قيمة إنتاجه من الحرير البالغ تقريباً ٣٠٠٠٠ أقة. لقد كان على منتج الحرير أن يذهب إلى أقرب مركز تقيم به الدولة بحضور مختار القرية أو شيخها، فيحضرون على القبان، ويعطي صاحب البضاعة بطاقة أو تذكرة مدفوعة منهم أو من الجمرك الذي يشرف على ذلك.

«كمية شرانق الحرير في إقليم الخروب، بالأقة»:

برجا	١٦٠٠ أقة	بعاصير	٤٠٠ أقة	البرجين	٨٠٠ أقة
بكيفا	١٦٠٠ أقة	بسابا	٢٠٠ أقة	الجية	٣٦٠٠ أقة
الجليلية	١٥٠٠ أقة	جون	٤٣٠٠ أقة	حصرت	٧٠٠ أقة
داريا	١٠٠٠ أقة	دلهون	٧٠٠ أقة	الدبية	٥٠٠٠ أقة
الرميلة	٢٥٠٠ أقة	الزعرورية	١٠٠٠ أقة	سبلين	٣٠٠ أقة
شحيم	١٠٠٠ أقة	علمان	١٥٠ أقة	عانوت	٤٥٠٠ أقة
كترمايا	٧٠٠ أقة	المغيرية	١١٠٠ أقة	مجدلونا	٧٦ أقة
المحتقرة	٥٨٠ أقة	المعنية	٦٠٠ أقة	مزبود	١٣٠٠ أقة
الوردانية	٤٠٠ أقة				

فيكون مجموع كمية شرانق الحرير في ناحية إقليم الخروب في نهاية القرن التاسع عشر ٢٩٤٤٠ أقة. لم تطل ضريبة العشر الحرير بل طالت الضريبة على معامل الحرير وقدرت الضريبة عشرة قروش على كل دولاب. كانت هذه الدواليب والمعامل محصورة في بعض البلدات وكانت بلدة الجية في إقليم الخروب تحوي على ١٩ دولاب، فبلغت ضريبتها حوالي ٢٠٠ غرش تدفع مباشرةً لمأموري الدولة.

«جدول توزيع معامل الحرير ودواليبها في جبل لبنان»:

القضاء	عدد المعامل	النسبة	عدد دواليبها	النسبة
الكورة	١٣	٪٧,٤٣	٦٦٢	٪٧,٧٧
جبيل	٥	٪٢,٨٦	٢٧٠	٪٣,٢٣
كسروان	١١	٪٦,٢٨	٥٧٠	٪٦,٦٥
المتن	١١٣	٪٦٤,٥٧	٥٧٣٩	٪٦٦,٤٧
الشوف	٣٣	٪١٨,٨٦	١٣٦٣	٪١٥,٨٨
المجموع	١٧٥	٪١٠٠	٨٦٣٤	٪١٠٠

لقد كان للتنظيمات والإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر وقعها الكبير على النظام الضرائبي؛ ألغى خط كلخانة سنة ١٨٣٩م جميع البدع والضرائب المفروضة بشكل عشوائي والتي استحدثها الولاة وتفنن بها جباة الضرائب مما أحدث حالة من الرفض والتململ بين صفوف عامة الناس. ثم كانت إصلاحات عام ١٨٥٥م وسنة ١٨٦٠م حين تم بموجب هذه الأنظمة والتعديلات التي تلتها إلغاء الاستثناءات والإعفاءات التي كان يستفيد منها كبار الموظفين ورجال الدين وفئات أخرى. هذه الإصلاحات وضعت حداً لحالة الفوضى في فرضها وجبايتها، فنظمت بقوانين وأعطت التعليمات الصارمة في جبايتها ضمن الأصول والقوانين وفي عدالة متساوية على الجميع، وفي تخفيف عبئها على كاهل عامة الناس. في مناطق جبل لبنان، جاءت بنود البروتوكول الأساسي لمتصرفية جبل لبنان التي أعطت الحق للمتصرف مسؤولية جمع الضرائب والإشراف على مالية المتصرفية. كما أعطت مجلس الإدارة الكبير صلاحية توزيع الأموال الأميرية، ومراقبة ميزانية متصرفية الجبل من واردها وصادرها، وإعطاء رأيه في كل الأمور المالية والإدارية والضريبية. نصت المادة الثانية «...ينبغي أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من إثني عشر عضواً وهم: إثنان مارونيان، وإثنان درزيان، وإثنان من الروم الكاثوليك، وإثنان من الروم الأرثوذكس، وإثنان من المتاولة، وإثنان من المسلمين السنة، ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته، وبيان آراء الشورية التي يعرضها عليه المتصرف كلها». كذلك حددت المادة السادسة عشر من نظام البروتوكول لمتصرفية جبل لبنان الصادر سنة ١٨٦١م قيمة الضريبة وسبل جبايتها بالطريقة التي تراعي الأنظمة والقوانين. نصت هذه المادة على: «... لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً، الذي يجوز إبلاغه إلى سبعة آلاف كيس متى سمحت الظروف، فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص

قبل كل شيء بمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعة العمومية ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط، إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسيد الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة، فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد عن هذه المصاريف، وبما أن البشليك أو محاصيل الأموال الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة، ما فيما يختص بلأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الإعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً إلا إذا قد صدق عليها،...». عندما جرى تعديل النظام الأساسي سنة ١٨٦٤ بموافقة الدول الأوروبية المشاركة فيه والتي تراقب عمله وتنفيذه حافظوا على جميع المسائل المالية والضريبية. باستثناء المادة السابعة التي أوضحت أن للبكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فتدفع لصندوق حاكمية جبل لبنان لمالية المتصرفية من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة. تطابقت هذه الضرائب المفروضة على متصرفية جبل لبنان مع الضرائب التي أقرتها الدولة العثمانية بعد عملية الإصلاح والتجديد في منتصف القرن التاسع عشر، فوزعتها على ضرائب الأعشار والويركو، والبدل العسكري، ورسم الأغنام، وكذلك رسوم الطابو والمحاكم وبدل الطرق نظمتها في قيمتها وجبايتها.

- الويركو: الويركو كلمة تركية تعنى الجزية أو مال الميري أو الخراج أو رسم مصدرها «ويرمك» وتعنى العطاء والهبة. قد فرضت هذه الضريبة بموجب خط كلخانة سنة ١٨٣٩م، «... لذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب...» وهي نوعان: ويركو الأملاك وويركو التمتع.

- ويركو الأملاك: قد تأخر صدوره حتى عام ١٨٦١م رغم أنه كان معروفاً في بلاد الشام. بموجب قوانينه خُول مشايخ ومخاتير القرى توزيع الضريبة على قراهم بموجب دفتر خاص تسجل فيه جميع بيوت القرى بشكل دقيق. ثم يجري بعد ذلك توزيع المبالغ التي قررها مجلس القضاء على الأهالي حسب قدرة كل منهم على أن يتم ذلك بالعدل. تسجل حصة كل منهم إزاء اسمه، وإذا وجدت بعض البيوت مستثناة من الويركو بسبب فقر أصحابها، توضع إشارة إلى جانبها. ثم يختم الدفتر من قبل المشايخ والمخاتير، ثم ويجري فحصه بدقة من قبل مجلس القضاء ويختم ثم يعاد إلى القرية للعمل بموجبه. كذلك طلب نظام ١٨٦١ من مشايخ ومخاتير القرى إيداع الأموال المحصلة صندوق القضاء عند الإنتهاء من تحصيلها. كانت هناك أسس واضحة تؤخذ بموجبها ضريبة الويركو وهي:

١ - يتفق على قيمة المبالغ المخصصة والمفروضة على القرى بين الهيئات العليا الإدارية والمالية وبين مجالس البلدة من المشايخ والمخاتير.

٢ - يجتمع المختارون وأعضاء مجلس الإختيارية، وكذلك مشايخ الصلح، مع الأشخاص المكلفين بالدفع في ساحة القرية، ويدفعون الويركو المنصوص عليه في المضبطة حسب قدرة كل منهم.

٣ - تحرير قيمة المبالغ التي تقررت لكل شخص على نسختين: ترسل واحدة منها إلى الجهات العليا المختصة وتحفظ الأخرى مع شيخ ومختار القرية أو مع صاحب العلاقة.

كذلك كانت ويركو الأملاك تجبى عن البساتين والأملاك التي كانت لا تدفع العشر، وخاصةً بساتين الزيتون والتوت والخروب وكذلك سهول الليمون وأشجار الفاكهة. قد جرت في عهد داوود باشا عملية مسح الأراضي المملوكة والمزروعة بصورة عشوائية وابتدائية وبدت شكلية. كانت ضريبة الأملاك قد وضعت على إيراد وحاصلات الأملاك السنوية المحررة عن كل ٣٦٠ غرش درهماً واحداً و٢٠ غرش على كل درهم. لقد أُخذت

هذه الضريبة حتى من الملاكين الصغار الذين تملكوا عبر الشركة أم عبر شراء بعض الملكيات الصغيرة. قام أيضاً فرنكو باشا بعملية مسح جديدة لأراضي متصرفية جبل لبنان ولكن إقليم الخروب بقي بعيداً عن هذا المسح لرفض كبار العائلات المالكة لها. كانوا يقومون بتقدير الويركو بشكل عشوائي وبتقديرات زهيدة مع المكلفين بذلك، ويرون أن عملية المساحة تضر بمصالحهم وتفرض عليهم أموالاً إضافية. بقيت الضرائب على نسبتها الأولى تجمع على أساس عدد السكان ومسح الأراضي الذي تم سنة ١٨٦١م. في عام ١٩٠٩ تم الاتفاق على إعادة مسح الأراضي، ولكنه لم يحدث بسبب المعارضة المحلية.

«توزيع مساحة أرض جبل لبنان على الأقضية»

اسم القضاء	المساحة بالدرهم
الشوف	٢٤/٢ ١١٠٤
جزين	٢٤/٢١ ٧٦٠٥
المتن	٢٤/٢٢ ٢٦٦٦٣
كسروان	٢٤/١٣ ١٧٤٨١
البترون	٢٤/٢١ ٢١٥٠٩
الكورة	٢٤/١٩ ١٠٢١٢
زحلة	٢٤/٢١ ١٧٤٨١
دير القمر	٢٤/٢ ١١٠٤
المجموع	١٢٨٥٠٠ درهم

أما بالنسبة إلى النموذج للإيصالات القروية لمال الويركو، فالإيصالات بالمضمون كانت واحدة، رغم أن شكلها تنوع وحجمها تبدل. قد عنونت في أعلاها باسم متصرفية جبل لبنان ضمن تاجين أو هلالين أو نجمتين، ورقمت باللغتين العربية والعثمانية «نمرة ورقة رقم ١ وبالتالي بالعثماني نومرو قوجيان» ثم تدرجت بعبارة خاصة لقرية. . .

التابعة لمديرية إقليم الخروب ضمن قضاء الشوف. ثم يوضع خط فاصل لتحدد المبالغ والعناوين وهي بالتالي: مال الأعناق ومال الويركو ومال الأرزاق وحددت بالتالي «بارة، غرش قيمة ـ حبة، قيراط، درهم». ثم يؤكد الوصل اسم الدافع «وصل من السيد أو الشيخ فلان المبلغ المرقوم أعلاه وقدره (؟) من ويركوسنة (؟) ولأجل البيان بقبضه أعطى هذا العلم والخبر». ثم يوضع التاريخ والختم، ثم الشهود، ثم ختم شيخ القرية أو مختارها. كانت هناك نماذج أخرى لإيصالات التسليم، حيث كان يسجل عدد الدفعات التي سلمت إلى مدير مالية القضاء، وتاريخ دفعها، واسم مسددها، ويكون ذلك علماً وخبراً بدفع مستحقات القرية أو المديرية بالمبالغ المتوجبة عليها.

ـ ويركو التمتع: كان يفرض على ذكر بالغ تجاوز العشرين من عمره. استثنى منه رجال الدين وخدم المساجد ومشايخها وأئمتها وخطباؤها والمدرسون وطلبة العلوم الدينية. كذلك استثنى رجال الدين من غير المسلمين كالقسيسين والرهبان، وأيضاً المرضى والعاجزون والعاطلون عن العمل، ومن تجاوزوا السبعين وكذلك العسكريون. هي بالتحديد فرضت على الموظفين والعاملين في المهن والحرف المختلفة، ثم رفعت نسبة ضريبة ويركو التمتع سنة ١٨٨٠م إلى أربعين بالألف وفي سنة ١٨٨٥م إلى خمسين بالألف وشملت جميع الموظفين الذين يقبضون معاشات شهرية. ثم نظمت فيما بعد وتم استيفاؤها على قسمين مقطوع ونسبي، ثم فيما بعد زيد عليها قسم ثالث وسميت بالمتحولة. أما النسبية فكانت تؤخذ بنسبة معينة من الإيراد غير الصافي المقدر للتخمين الذي يشغله المكلف مع تنوع المحلات والمؤسسات قد تراوحت الضريبة الإجمالية بين ١٠٪ و١٥٪ و٢٠٪. أما المقطوعة فكانت تؤخذ على كل محل مخصص لمهن حرة كالطبيب والمهندس والعطار وغيره. كانت الضريبة مقطوعة سنوياً ويتراوح المبلغ بين درجات ثلاث بين ١٥٠ غرشاً، ٢٥٠ غرشاً، و ٣٥٠ غرشاً. هذا المبلغ يحدد ويتفاوت بين القرية والمدينة، وكذلك يتفاوت بين بلدة

وبلدة حسب أهميتها وممكن أن ينخفض حتى حدود ٥٠ غرش في بعض الأحيان. أما الضريبة المتحولة، فهي أيضاً فئتان: الأولى تفرض على أصحاب المحلات التجارية والصناعية عمال وتتراوح بين ١٠ قروش إلى ١٠٠ قرش وهي تتفاوت بين مكان العمل ونوعية الإنتاج. أما الفئة الثانية من الضريبة المتحولة فكانت على الوسائل المستخدمة في الصنعة أو الحرفة، وهي أيضاً كانت متفاوتة من مكان إلى مكان. أما في ناحية إقليم الخروب، فكانت الضريبة أو ويركو التمتع، محصورة في البلدات والقرى الكبرى التي تتواجد بها المحلات التجارية، وبعض محلات الحرفة أو الصنعة. كما كانت قليلة الإختصاص كحرف الأحذية، والغزل، والسجاد، والبسط، وبعض المناشر التي استعملت للنجارة، وكانت محدودة جداً. أما من جهة الموظفين والعسكريين، فقد كانوا محدودين أيضاً في ذلك الوقت. كانت في إقليم الخروب ثلاث مطاحن واحدة منهمت موسمية فكانت المطحنة الكبرى في وادي بسري. هذه المطحنة كانت تعمل طيلة السنة وكانت تصدر إلى ولاية صيدا. كذلك مطحنة نهر الحمام كانت تعمل طيلة أيام السنة، وكانت لها أهمية بارزة في إقليم الخروب وبعض قرى الشوف. أما مطاحن شحيم فكانت موسمية تعمل حتى شهر أيار أو نيسان عندما يجف النهر الذي كان ينساب من تلال داريا، وجميعها مطاحن للحبوب. أما النوع الآخر من المطاحن أو المعاصر، فهي كثيرة وكانت موجودة في كل قرية تقريباً في تلك الفترة كمعاصر الزيتون، معاصر طحن الخروب. كان ويركو التمتع لهذه المطاحن والمعاصر، يختلف تقديره بين قرية وبلدة، وكذلك كان يحدد بالنسبة للحجم والعمل.

ـ ضريبة مال الأعناق: هي الضريبة التي كان يدفعها الذكور المكلفين أي كل ذكر بلغ ١٥ سنة من عمره. قد أعفى منها الإناث وكل ذكر دون الخامسة عشر من عمره. بدأت جباية هذه الضريبة بعد سنة ١٨٦٧ أي بعد الإحصاء الذي جرى في متصرفية جبل لبنان. بناءً على هذا الإحصاء وضعت لوائح بعدد المكلفين في ناحية إقليم الخروب الذي

بلغ حوالي ٥٥٦٠ مكلفاً في أواخر القرن التاسع عشر، وبلغت قيمة الضريبة حوالي ٤٥٠٠٠ قرش سنوياً. بلغ مجموع المكلفين في جبل لبنان حوالي ٩٩٠٠٠ مكلف على كل واحد منهم ثمانية غروش وثلاثون بارة، وبذلك يكون مجموع قيمة رسم الأعناق ٨٧٣.٥٤٧.٥ قرشاً. كان مشايخ الصلح أو مشايخ القرى هم المسؤولون عن توزيع هذه الضريبة بشكل عادل، وقد أعطيت لهم صلاحيات كاملة في تنظيم لوائح المكلفين في كل قرية. كذلك نظمت اللوائح في متصرفية جبل لبنان ضمن التوزيع الطائفي والمذهبي. لقد اطلعنا على نماذج ووثائق عديدة حول مال الأعناق، فكانت نماذج متعددة ومتنوعة يذكر فيها اسم المكلف وطائفته. قد أعفى منها أعضاء مجلس الإدارة الكبير، وأعضاء المحاكم وأعضاء الإدارات والمجالس المحلية من مشايخ صلح ومخاتير وأعضاء المجالس البلدية ومدراء النواحي وكذلك العسكريون ورجال الدين المسلمين والمسيحيون والمقعدون والمرضى.

«مقدار المال المقطوع للطوائف المختلفة في متصرفية جبل لبنان حسب المكلفين والمساحة»

الطوائف	عدد الذكور	ويركو الشخصي		درهم	قيراط	حبة	ويركو الأملاك		مجموع	
		بارة	قروش				بارة	قرش	بارة	قرش
إسلام سنة	٣,٣٩٤	٢٠	٢٩,٦٩٧	٨,٢٥١				١٧٣,٢٧١	٢٠	١٠٢,٩٦٨
دروز	١٢,٤٦٧	١٠	١٠٩,٠٨٦	٢٩,٤٤٩				٦١٨,٤٢٩	١٠	٧٢٧,٥١٥
متاولة	٤,٢١٢		٣٦,٨٥٥	٢,٨٤١				٥٩,٦٦١		٩٩,٥١٦
موارنة	٥٧,٤٢٠		٥٠٢,٤٢٥	٦٤,٠٣٠				١,٣٤٤,٦٣٠		١,٨٤٧,٠٥٥
روم أرثوذكس	١٢,٥٥٢		١١٨,٥٨٠	١٣,٨١٢			٢٠	٢٩٠,٠٥٢	٢٠	٤٠٨,٦٣٢
روم كاثوليك	٨,٦١٧	٣٠	٧٥,٣٩٨	٦,٣٥٥				١٣٣,٤٥٥	٣٠	٢٠٨,٨٥٣
بروتستانت	١٧٢		١,٥٠٥	٣٣١	٤	٧		٦,٩٠٤		٨,٤٥٩
مجموع	٩٩,٨٣٤	٢٠	٨٧٣,٥٤٧	١٢٥,٠٦٩	٤	٧	٢٠	٢,٦٢٦,٤٥٢		٣,٥٠٠,٠٠٠

- ويركو الأغنام، أو ضريبة المواشي: شملت الضرائب المواشي وأرض المراعي. أما على المواشي فكانت نوعين: عائدات الأغنام، والعاجل الرسمي. تدفع الأولى في موسم الأغنام ويؤخذ رأس واحد عن كل عشرة رؤوس، مع أنه في الشرع الإسلامي يؤخذ رأس واحد عن كل أربعين. في بداية الحكم العثماني، لم تستوفِ الدولة أية ضريبة عن بقية الحيوانات. قد طبق هذا النظام في أصول التلزيم في البداية، ولكن بعد عام ١٨٣٩ في عصر التنظيمات الإصلاحية كانت الدولة تحصل رسوم المواشي بنسبة ١٠٪ من إنتاجها، فأخذت رسماً مقداره أربعة قروش عن كل رأس غنم أو ماعز وعشرة قروش عن رؤوس الأبقار. لكن رسوم المواشي في متصرفية جبل لبنان كانت قيمتها أقل من قيمتها في بقية مناطق بلاد الشام. لقد استوفت إدارة المتصرفية قرشين ونصف عن كل رأس غنم وقرشين عن كل رأس ماعز وبين خمسة قروش إلى عشرة قروش عن كل رأس خنزير. كان يتم تعداد الماشية في بداية شهر آذار في كل سنة، وذلك بتكليف من مأموري العد الذين يعينهم مجلس القضاء. يجب تسديد هذه الضريبة قبل نهاية شهر حزيران من كل سنة. قد أعفى القانون الضريبة عن حيوانات الزراعة كالبغال، والخيل، والثور، والحمير، والجمال. كانت الضريبة أيضاً تفرض على أراضي المراعي، وكان صاحب الأرض أو الإقطاعي صاحب الملكية الكبيرة يتمتع بسلطة تعيينها على الفلاحين الذين يستخدمون مساحات من إقطاعية للرعي الشتوي أو الصيفي، وكانوا يدفعون بحسب عدد الحيوانات التي رعت. قد بلغ عدد الحيوانات الداجنة في نهاية القرن التاسع عشر في ناحية إقليم الخروب حوالي ٧٠٥٧ رأساً، وكانت قيمة الضريبة عليها حوالي ١٥٠٠٠ قرش سنوياً. هذه الحيوانات أو أغلبها كانت تُربى منزلية، حيث كانت للعائلة مصدراً للألبان والأجبان. كان هناك القليل من القطعان، سوى ما يخص الإقطاعي أو وجهاء القرية.

- «عدد الحيوانات الداجنة في قرى إقليم الخروب في نهاية القرن التاسع عشر»:

اسم القرية	عدد الحيوانات الداجنة	اسم القرية	عدد الحيوانات الداجنة
برجا	٩٦٠ رأس	بعاصير	٢٩١ رأس
البرجين	١٠٠ رأس	بكيفا	٢١٦ رأس
بسابا	٢٦٠ رأس	الجية	٤٠٧ رأس
الجليلية	١٢٢ رأس	جون	٢٩٢ رأس
حصروت	١٧٤ رأس	داريا	- رأس
دلهون	٩٩ رأس	الدبية	٦٠٠ رأس
الرميلة	٢٢٠ رأس	الزعرورية	١٢٠ رأس
سبلين	٣٤٥ رأس	شحيم	٣٨٦ رأس
علمان	٢٨٠ رأس	عانوت	٥٠٠ رأس
كترمايا	٢١٦ رأس	المغيرية	٣٤٠ رأس
مجدلونا	١٣٧ رأس	المحتقرة	٤٥٨ رأس
المعنية	١٥٠ رأس	مزبود	١٦٠ رأس
الوردانية	٢٤٤ رأس		

بلغ مجموع رؤوس الحيوانات الداجنة في قرى إقليم الخروب ٧٠٥٧ رأساً.

هوامش الفصل السادس

(١) علي الحسيني، تاريخ سوريا الإقتصادي... مصدر سابق، ص١٥٠، ١٤١، ٢٣٠.

- عبد العزيز عوص، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا... مصدر سابق، ص١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ص١٦٩، ص١٧٠، ١٧٣، ١٧٥ - ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٩ - ١٩٢.
- أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية... مصدر سابق، ص٩٣ - ٩٤، ٧٥، ٦٧.
- إسماعيل حقي - لبنان مباحث علمية... مصدر سابق ج٢، ص٥١٦ - ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣١.

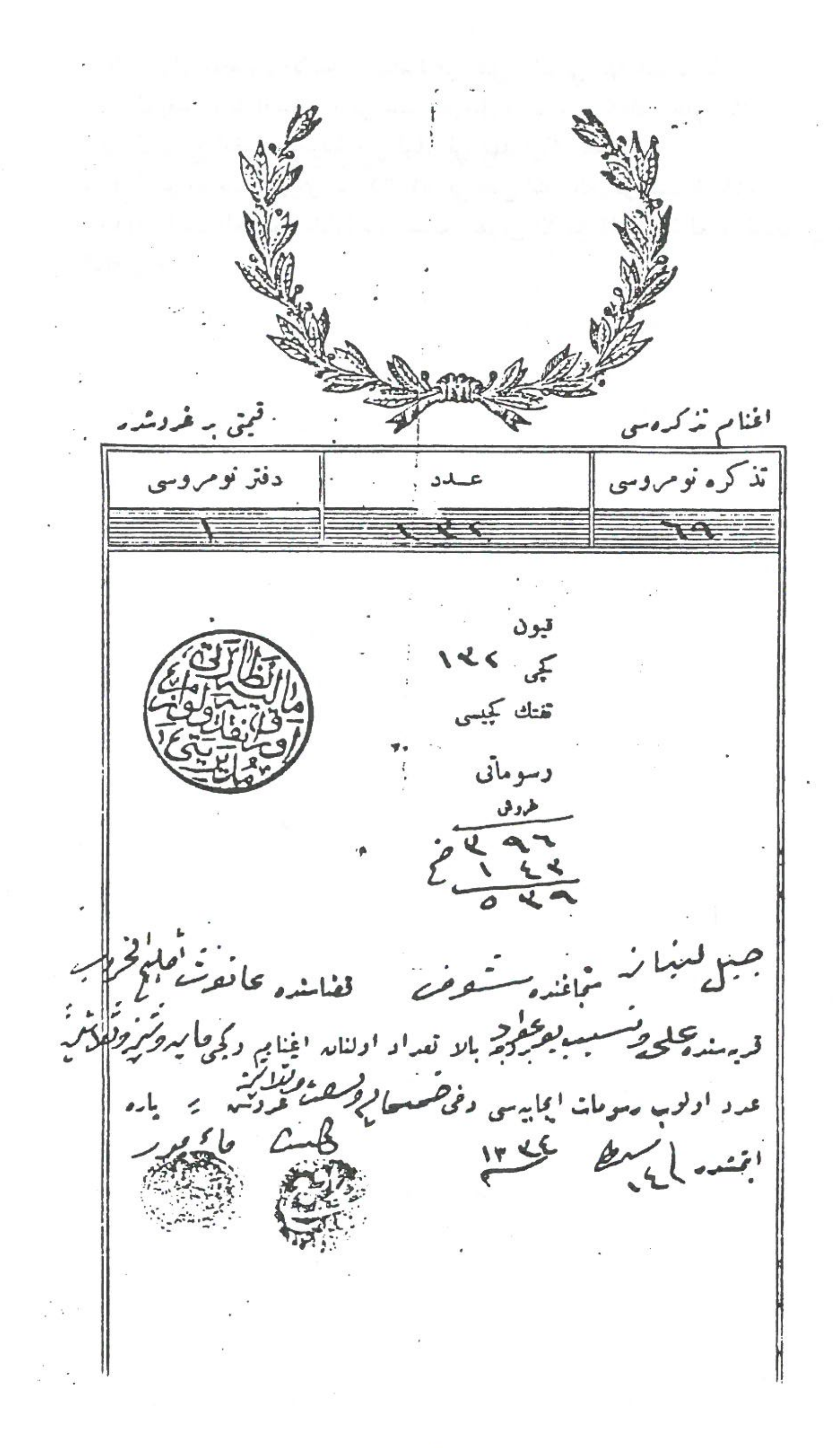
Adel Ismail- Documents..., T13. p203, 205, 209, Tome 14 p.341.

- جرجي تامر - الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٩٠٩، ص١٨٧.
- سميليا نسكايا - الحركات الفلاحية في لبنان، مصدر سابق، ص٥٤.
- مسعود طاهر - تاريخ لبنان الإجتماعي... مصدر سابق، ص٢٢١.
- مسعود ضاهر - الجذور التاريخية... مصدر سابق، ص٤٩٨ - ٤٩٩.

D. chevallier- La société du monte Liban,... p. 122.

- عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية، جبل لبنان... مصدر سابق ص١٩١ - ١٩٧، ١٩٩ - ٢٠٠.
- أحمد طربين - لبنان منذ عهد المتصرفية... مرجع سابق ص٣٣ - ٣٤، ٦٨ - ٦٩.
- لحد خاطر - عهد المتصرفين في لبنان... مرجع سابق، ص١٤٧ - ١٤٩.
- وثيقة مال الميري عين الحور عدد ١.
- وثيقة مال الميري بعاصير عدد ١.
- وثيقة مال الميري برجا عدد ١.
- وثيقة مال الميري إيفاء ناحية إقليم الخروب، عدد ١.
- وثيقة مال ويركو الأرزاق والأعناق، قرى إقليم الخروب، عدد ٧.
- وثيقة تذكرة تعداد ماعز، قرية عانوت عدد ١.
- وثيقة تذكرة أغنام، قرية عانوت، الشيخ علي ونسيب عواد، عدد ٢.
- جدول محاصيل قرى إقليم الخروب، سنة ١٩٠٦م.
- جدول توزيع معامل الحرير وداوليبها على أقضية متصرفية جبل لبنان عام ١٩١٢م.
- جدول إجمال عدد المعامل والدواليب في قضاء الشوف خلال عهد المتصرفية.
- جدول إجمال عدد المعامل والدواليب في منطقة جبل لبنان أبان حكم المتصرفية عام ١٨٩٧م.
- جدول إيرادات التوت والزيتون والخروب، السنوي بالدنم في متصرفية جبل لبنان.

- جدول بيان محصول الأشجار المثمرة في جبل لبنان في عهد المتصرفية.
- جدول بعدد ماعز المتواجدة في متصرفية جبل لبنان على الأقضية عام ١٨٧٩م.
- جدول توزيع أقضية متصرفية جبل لبنان في عهد فرنكو باشا.
- جدول توزيع مال الويركو سنة ١٣٢٥هـ في جبل لبنان الموافق لسنة ١٩٠٩م.
- جدول المال المقطوع للطوائف حسب النفوس الأصل للمساحة لجبل لبنان في عهد المتصرفية.



اغنام تذکرەسی

قیمتی ٥ غروشدر

تذکره نومروسی	عدد	دفتر نومروسی
٦٦	١٢٢	١

قیون

یکی ١٢٢

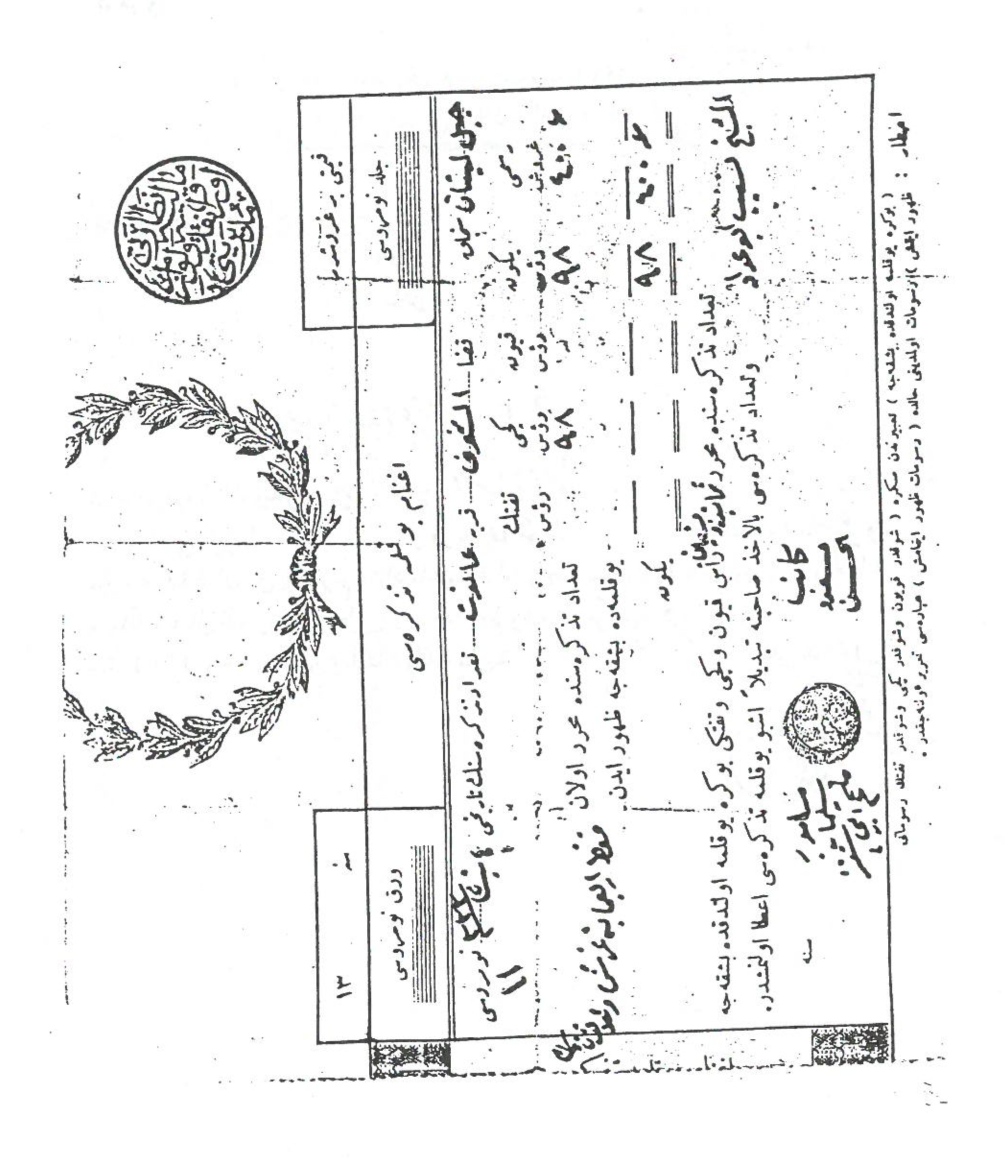
تفنك یکیسی

رسوماتی

جبل لبنانه ... قضاسنده ...

قریه سنده ... بالا تعداد اولنان اغنام ...

عدد اولوب رسومات ایجابیه‌سی ...



لبنان

نومرو

(تذكرة تعداد ماعز وغنم عن واجب سنة ١٣٢١
(واحد وعشرين وثلاثمائة والف)

باره	غروش	عدد راس	فيـ	
	١٦٤	٨٢	٢٠	اغنام
			٢	ماعز

فقط مائة واربعة وستين غرش

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره مائة واربعة وستين غرش ورد تماماً وكمالاً
من يد حسن يوسف من قرية عاشوت التابعة قضا كسروان
من متصرفية لبنان عن بدل رسم تعداد ماعزه واغنامه واجب سنة ١٣٢١ واحد وعشرين وثلاثمائة والف
وبياناً بايصال القدر المحرر اعطى بيده هذا العلم وخبر تحريراً في حزيران
سنة ١٣٢١ واحد وعشرين وثلاثمائة والف مارية

عن يد
حسن
عاصي
بشير

نومرو ورقة (١)
متصرفية جبل لبنان
نومرو قوجان (١)

خاصة قرية بجدلوبا التابعة مديرية اقليم الخروب ضمن قضاء كسروان

بارة	غروش	مال ويركو
١٧	١١	عن الاعناق نفرا وكروستا
١٥	٢٤	عن الارزاق
٣٢	٣٥	

حبة	قيراط	درهم	
٣	٦	١	فقط

وصل من حنا خليل حنا عن اعناق واملاك وكروستا
المبلغ المرقوم اعلاه وقدره خمسة وثلاثون غرش واثنين وثلاثون بارة لا غير من مال ويركو عن سنة ١٣٢٩
ولاجل البيان أعطي هذا العلم وخبر تحريراً في اول ايلول سنة ٩١٢

الختم

الامضاء
اسعد خليل
احنانو

ورقة ٦٠ *متصرفية جبل لبنان* قوجان ٤٧

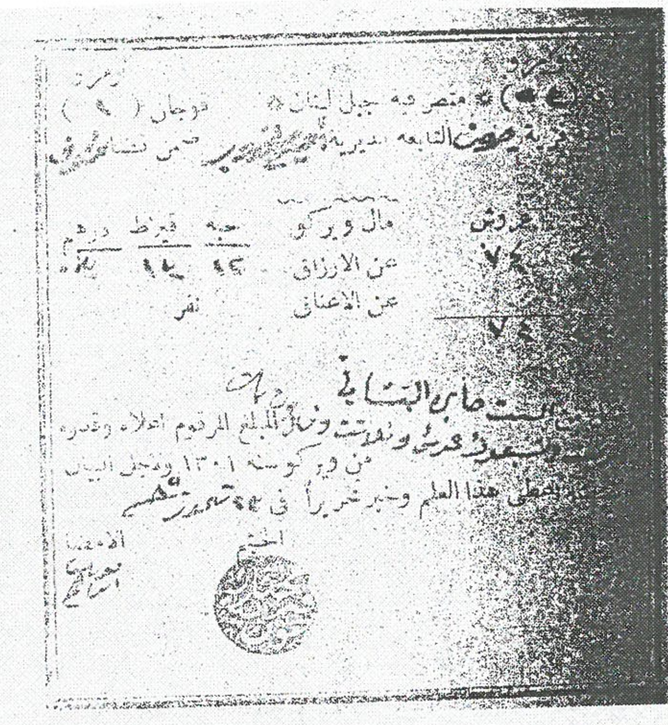
خاصة قرية [illegible] التابعة مديرية [illegible] ضمن قضا [illegible]

باره	غروش	مال ويركو	درهم	قيراط	حبه
[illegible]	[illegible]	عن الارزاق	١٦	٥	٤
٥	[illegible]	عن الاعناق	نفر ١		
[illegible]	[illegible]				

وصل من [illegible] المبلغ المرقوم اعلاه وقدره [illegible] من ويركو سنة [illegible] ولاجل البيان بقبضهِ أعطى هذا العلم وخبر تحريراً في [illegible] ١٨

ختم

امضا



نومرو

متصرفية جبل لبنان قوجان ( )

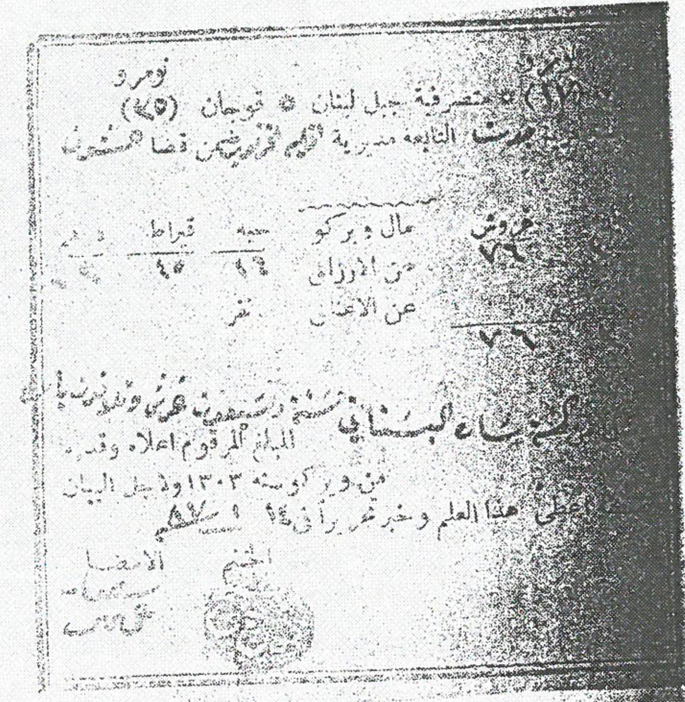
[illegible] التابعة مديرية [illegible] ضمن قضا [illegible]

غروش	مال ويركو	حبه	قيراط	درهم
[illegible]	عن الارزاق	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	عن الاعناق	نفر		

وصل من [illegible] المبلغ المرقوم اعلاه وقدره [illegible] من ويركو سنه ١٣٠١ ولاجل البيان اعطى هذا العلم وخبر تحريراً في [illegible]

الختم

الامضا



نومرو

متصرفية جبل لبنان قوجان (٢٥)

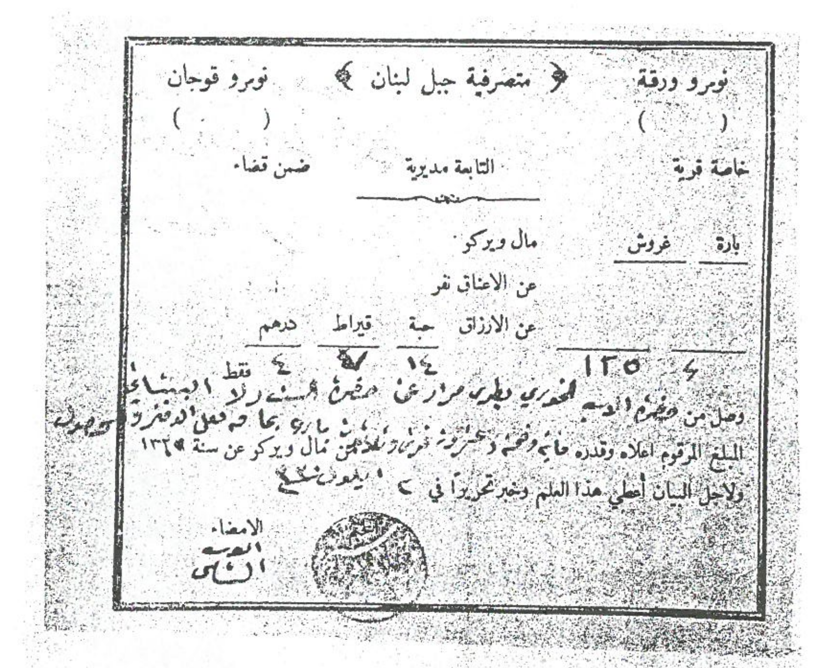
[illegible] التابعة مديرية [illegible] ضمن قضا [illegible]

غروش	مال ويركو	حبه	قيراط	درهم
٧٦	عن الارزاق	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	عن الاعناق	نفر		

وصل من [illegible] المبلغ المرقوم اعلاه وقدره من ويركو سنه ١٣٠٣ ولاجل البيان اعطى هذا العلم وخبر تحريراً في ١٤ [illegible]

الختم

الامضا



نومرو ورقة ( ) ﴿ متصرفية جبل لبنان ﴾ نومرو قوجان ( )

خاصة قرية التابعة مديرية ضمن قضاء

بارة غروش مال ويركو

عن الاعناق نفر

عن الارزاق حبة قيراط درهم

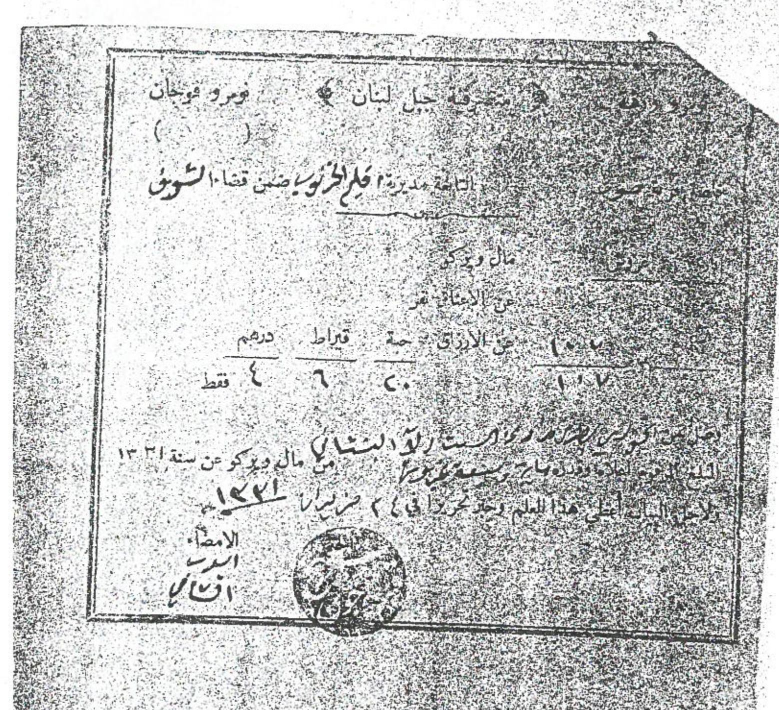
٦ ١٣٥ ١٤ ٧ ٤ فقط

وصل من

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره مال ويركو عن سنة ١٣٢

ولاجل البيان أعطي هذا العلم وتحرر تحريراً في

الامضاء



نومرو ورقة ﴿ متصرفية جبل لبنان ﴾ نومرو قوجان ( )

التابعة مديرية ضمن قضاء الشوف

مال ويركو

عن الاعناق نفر

عن الارزاق حبة قيراط درهم

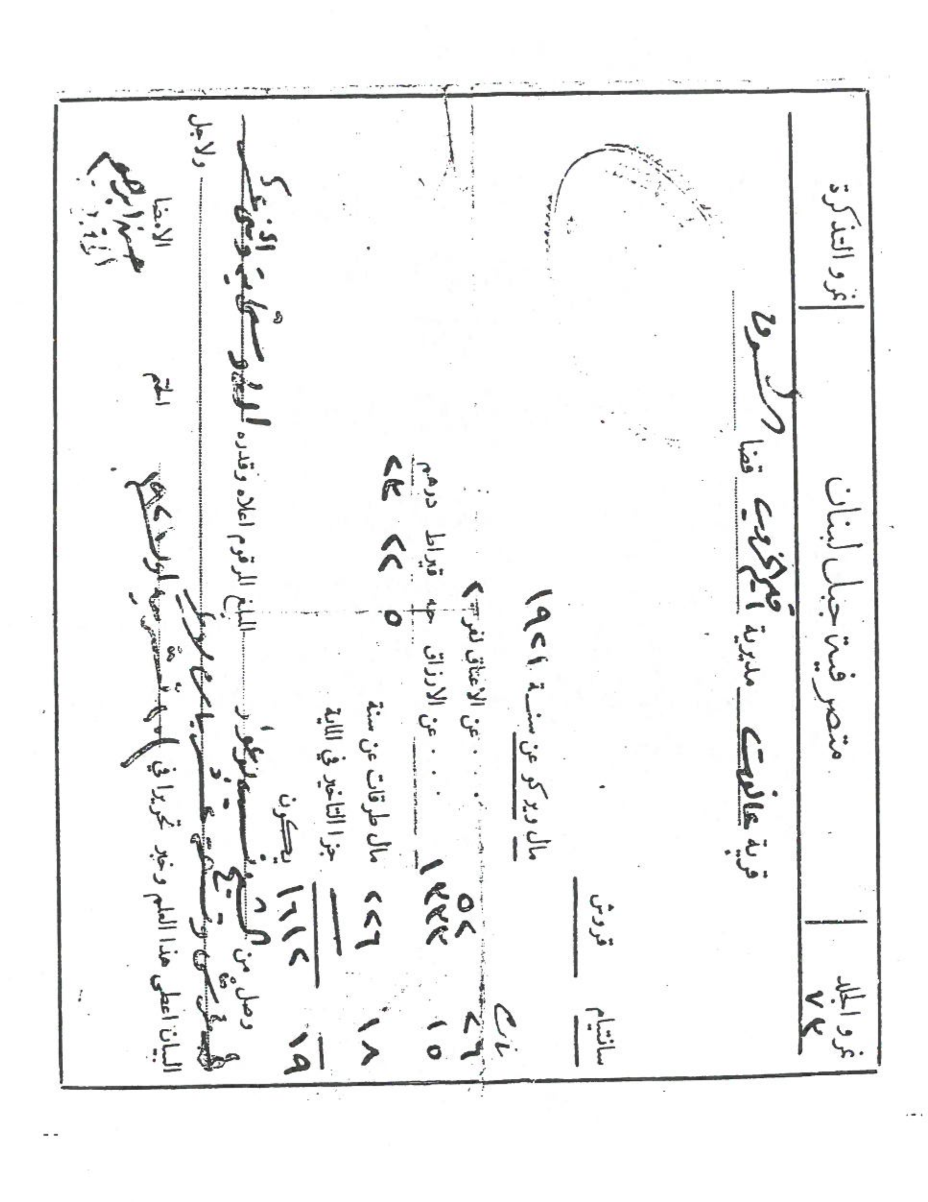
١٠٧ ٢٠ ٦ ٤ فقط

وصل من

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره مال ويركو عن سنة ١٣٢١

ولاجل البيان أعطي هذا العلم وتحرر تحريراً في ٢ شباط ١٣٢١

الامضاء



نمرو الجلد ٧٢ | متصرفية جبل لبنان | نمرو التذكرة

قرية مديرية قضا الشوف

سانتيام قروش

مال ويركو عن سنة ١٩٢١

٢٦ ٥٢ عن الاعناق لنفر ٢

١٥ ١٢٢٢ عن الارزاق حبه قيراط درهم

٥ ٢٢ ٢٤

١٨ ٢٢٦ مال طرقات عن سنة

جزا التاخير في المائة

١٩ ١٦١٢ يكون

وصل من المبلغ المرقوم اعلاه وقدره

ولاجل

البيان اعطى هذا العلم وخبر تحريرا في الختم الامضا

الصندوق

ما ورد من مال ميري ... من بقايا اموال السنة الاتي ذكرها المبلغ الاتي بيانه

فقط ثمانية وثلثين قرش ونصف لا غير

المبلغ المرقوم اعلاه الذي هو ثمانية وثلثين قرش ونصف [illegible]
[illegible] من مال ميري ... من بقايا اموال
[illegible] سبعين ومايتين وذلك [illegible]
[illegible] بالصندوق [illegible]
[illegible]
[illegible] سبعين ومايتين [illegible]



[illegible]

رقم ٣٧

مال ميري برجا

١٢٨٦هـ

وثيقة رقم ١٧

مال ميري بقاعصير

«جدول بعدد الماعز المتواجدة في متصرفية لبنان على الأقضية ١٨٧٩م»

اسم القضاء	عدد رؤوس الماعز	ملاحظات
في الكورة	٦٠٠٠	
في البترون	٦٥٠٠٠	
في كسروان	٥٠٠٠٠	
في المتن	٢٥٠٠٠	
في الشوف ودير القمر	٣٢٠٠٠	
في جزين	٢٣٠٠٠	
المجموع	٢٠١٠٠٠٠ رأساً	

«جدول محاصيل قرى إقليم الخروب عام ١٩٠٦»

الرقم	اسم القرية	شرانق (أقة)	زيت (قنطار)	حيوانات داجنة (رأس)	المشاعات	ملاحظات
١	برجا	١٦٠٠	١٥٠	٩٦٠	-	
٢	بعاصير	٤٠٠	١٥	٢٩١	-	
٣	البرجين	٨٠٠	٧٠	١٠٠	حرش واحد	يدعى (خلة قيس)
٤	بكيفا	١٦٠٠	٣	٢١٦	حرش واحد	يدعى (وادي أبو اليباس)
٥	بسابا	٢٠٠	٣٠	٢٦٠	حرش واحد	يدعى (حرش المباركة)
٦	الجية	٣٦٠٠	٦	٤٠٧	-	
٧	الجليلية	١٥٠٠	١٠	١٢٢	-	
٨	جون	٤٣٠٠	١٠	٢٩٢	حرش واحد	يدعى (قلقه السفيه)
٩	حصروت	٧٠٠	٢٠	١٧٤	فيها حرشان	١ ـ حرش الخزانة ٢ ـ حرش العقبة
١٠	داريا	١٠٠٠	٥٠	-	حرش واحد	
١١	دلهوم	٧٠٠	٣٠٠	٩٩	-	
١٢	الدبية	٥٠٠٠	٢٥٠	٦٠٠	-	
١٣	الرميلة	٢٥٠٠	-	٢٢٠	-	
١٤	الزعرورية	١٠٠٠	٦٠	١٢٠	-	
١٥	سبلين	٣٠٠	١٥	٣٤٥	حرش واحد	يدعى (الوادي)
١٦	شحيم	١٠٠٠	٢١٠	٣٨٦	-	
١٧	علمان	١٥٠	٤	٢٨٠	حرش واحد	
١٨	عانوت	٤٥٠٠	١٠٠	٥٠٠	حرش واحد	
١٩	كترمايا	٧٠٠	٣٠	٢١٦	-	
٢٠	المغيرية	١١٠٠	٤	٣٤٠	-	
٢١	مجدلونا	٧٦	١٨	١٣٧	-	
٢٢	المحتقرة	٥٨٠	١٩	٤٥٨	-	
٢٣	المعنية	٦٠٠	١ قنطار	١٥٠	-	
٢٤	مزبود	١٣٠٠	٦٥	١٦٠	-	
٢٥	الوردانية	٤٠٠	٧	٢٤٤	-	
المجموع ٢٥ قرية		٢٩٤٤٠	١٣٤٧	٧٠٥٧	١٠	

ـ ملاحظة: الأقة = ١,١٨٢ كلغ.
القنطار = ٢٥٠ كلغ.

«جدول توزيع معامل الحرير ودواليبها على أقضية متصرفية جبل لبنان عام ١٩١٢م»

القضاء	عدد المعامل	النسبة	عدد دواليبها	النسبة
متصرفية جبل لبنان	١٧٥	٪١٠٠	٨٦٣٤	٪١٠٠
الكورة	١٣	٪٧,٤٣	٦٦٢	٪٧,٧٧
عدد جبيل	٥	٪٢,٨٦	٢٧٠	٪٣,٢٣
كسروان	١١	٪٦,٢٨	٥٧٠	٪٦,٦٥
المتن	١١٣	٦٤,٥٧	٥٧٣٩	٪٦٦,٤٧
الشوف	٣٣	٪١٨,٨٦	١٣٦٣	٪١٥,٨٨

«جدول إجمال عدد المعامل والدواليب في قرى منطقة الشوف أبان حكم المتصرفية»

الرقم	القضاء	المعمل	الدواليب	اسم صاحب المعمل	ملاحظات
١	بعقلين	١	٣٠	سيد بك أبو سمعيل	
٢	الجية	١	١٩	عبد الله أفندي الخوري	بإقليم الخروب
٣	الفوار	١	٤٢	نعمة أفندي أبو حبيب	
٤	الفوار	١	٣٠	يوسف أفندي فضل الله	
٥	وادي الست	١	٦٢	أسعد أفندي جوهر	
٦	بسوس	١	١٠٠	الخواجات فياض	
٧	حارة سالم	١	٨٠	الخواجات فياض	
٨	شملان	١	١٣٤	الماركيز فريج	
٩	معاصر بتدين	١	٦٠	ملحم	لم نعرف اسم عائلته أو لقبه
١٠	حومال	١	٤٨	الخواجات نجيب فضل الله فياض	
١١	حومال	١	١٤	الخواجات نصر الله فياض وأخوانه	
١٢	معاصر الفخار	١	٦٠	الخواجات عربيد	
١٣	بتاتر	١	٦٠	الخواجات بدورة	
١٤	بحمدون	١	١١٠	خليل أفندي يوسف ثابت	
١٥	بحمدون	١	٢٥	نجيب أفندي فارس	
١٦	ديركوشة	١	٦٠	الشيخ سعيد حمدان	
١٧	كفرفاقود	١	٤٠	السيدة أملي سرسق	
١٨	عبيه	١	٤٠	اسكندر أفندي غريب	
١٩	كفرمتى	١	١٦٠	القس أنطون أبو مرعي	
٢٠	معلقة الدامور	١	١٦٠	شاكر بك هيكل	
٢١	معلقة الدامور	١	٨٠	متولى وقف دير الناعمة	
٢٢	معلقة الدامور	١	٦٠	نعيم نستير	
٢٣	معلقة الدامور	١	٥٠	الخواجات نعيم وشركاهم	
٢٤	معلقة الدامور	١	٥٠	بطرس نعيم هيكل	
٢٥	شرتون	١	٥٠	سعيد الخوري	
٢٦	الدامور	١	٥٠	نعيم عون	
٢٧	مغويا تبدين	٢	٢٢٠	صالح نعمة وأولاده	
٢٨	كفر عمية	١	١٠٠	سليم عكاوي	
٢٩	عين تراز	١	٦٠	آل السعد	
المجموع العام		٣٠ معمل	١٩٧٤ دولاب		

«جدول إجمال عدد المعامل والدواليب في منطقة جبل لبنان أبان عهد المتصرفية عام ١٨٩٧م»

الرقم	القضاء	معمل	دولاب	ملاحظات
١	الشوف	٣٠	١٩٧٤	
٢	المتن	٨٩	٤٠٦٧	
٣	كسروان	٩١	١٠٤٣	
٤	البترون	٤	٣٢٨	
٥	الكورة	١٣	٦٧٦	
٦	زحلة	٢	٨٠	
٧	دير القمر	١	٦٠	مديرية مستقلة
المجموع العام		٢٣٠	٨٢٢٥	

«جدول إيرادات التوت والخروب والزيتون السنوي بالرقم في متصرفية جبل لبنان»

الرقم	أنواع النبات	هكتار[1]	كيلو	غروش	ملاحظات
١	توت	٣١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢	زيتون	١٢,٧٠٠	٧,٦٨٠,٠٠٠	٤٩,٩٢٠,٠٠٠	
٣	خروب	٢,١٠٠	١٢,٦٠٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠	
٤	بردقال	٤٥٠	١,١٧٠,٠٠٠	٢,٣٤٠,٠٠٠	
٥	تين	٥٥٠	٨٧,٧٥٠	٨٨٠,٠٠٠	
٦	كرم	٢,٣٠٠	٢٠,٢٨٠,٠٠٠	٦,٢١٠,٠٠٠	
٧	تفاح وإجاص	٤٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	
المجموع		٥٠,٠٠٠	٣٢,٣١٧,٧٥٠	١٣٣,٣٠٠,٠٠٠	

١ ـ الهكتار = عشرة آلاف متر مربع.

«جدول بيان محصول الأشجار المثمرة في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية»

	السعة	الحاصلات السنوية	الإيرادات السنوية	الإيراد السنوي في الدم	ملاحظات
التوت	٣١,٥٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠	
الزيتون	١٢,٧٠٠	٧,٦٨٠,٠٠٠	٤٩,٩٢٠,٠٠٠	٤٢٦	
ليمون ـ موز ـ قصب سكر	٤٥٠	١,١٧٠,٠٠٠	٢,٣٤٠,٠٠٠	٥٢٠	
التين	٥٥٠	٨٧,٧٥٠	٨٨٠,٠٠٠	١٦٠	
كرم	٢,٣٠٠	٨,٢٨٠,٠٠٠	٦,٢١٠,٠٠٠	٢٧٠	
خرنوب	٢,١٠٠	١٢,٦٠٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠	١٥٠	
تفاح إجاص	٤٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٠٠	
المجموع	٥٠,٠٠٠	٣٢,٣١٧,٧٥٠	١٢٣,٣٠٠,٠٠٠		

«جدول مبين فيه مقدار المال المقطوع الذي التحق بالطوائف المختلفة حسب عدد النفوس الأصلي والمساحة في منطقة جبل لبنان خلال عهد المتصرفية»

الطوائف	عدد الذكور	ويركو الشخصي		درهم	قيراط	حبة	ويركو الأملاك		يكون	
		بارة	غروش				بارة	غروش	بارة	غروش
إسلام (سنة)	٣,٣٩٤	٢٠	٢٩,٦٩٧	٨,٢٥١				١٧٣,٢٧١	٢٠	١٠٢,٩٦٨
دروز	١٢,٤٦٧	١٠	١٠٩,٠٨٦	٢٩,٤٤٩				٦١٨,٤٢٩	١٠	٧٢٧,٥١٥
متاولة	٤,٢١٢		٣٦,٨٥٥	٢,٨٤١				٥٩,٦٦١		٩٩,٥١٦
موارنة	٥٧,٤٢٠		٥٠٢,٤٢٥	٦٤,٠٣٠				١,٣٤٤,٦٣٠		١,٨٤٧,٠٠٥
روم أرثوذكس	١٣,٥٥٢		١١٨,٥٨٠	١٣,٨١٢			٢٠	٢٩٠,٠٥٢	٢٠	٤٠٨,٦٣٢
روم كاثوليك	٨,٦١٧	٣٠	٧٥,٣٩٨	٦,٣٥٥				١٣٣,٤٥٥	٣٠	٢٠٨,٨٥٣
بروتستانت	١٧٢		١,٥٠٥	٣٣١	٤	٧		٦,٩٥٤		٨,٤٥٩
يكون مجموع	٩٩,٨٣٤	٢٠	٨٧٣,٥٤٧	١٢٥,٠٦٩	٤	٧	٢٠	٢,٦٢٦,٤٥٢		٣,٥٠٠,٠٠٠

«تنظيم تويع ضريبة أقضية متصرفية
جبل لبنان في عهد فرنكو باشا»

الرقم	القضاء	الضريبة في سنة ١٨٦٧ «بالدرهم»	مساحة الأرض «بالدرهم»	التوزيع الجديد للضريبة قروش	الفارق بين التوزيعين السابقين: مقدار النقص «قروش»	مقدار الزيادة «قروش»
١	الشوف	١١٣٠٠٩٩,٠٤	٢٤/١ ٤١٧٩٨	١١٣٨٤٦٨,٢٠	-	٨٣٦٩,١٦
٢	دير القمر	٢٨٣٢٠,٠٤	٢٤/٢ ١١٠٤	٣٠٠٧٢,٢٠	-	١٧٥٢,١٦
٣	جزين	٢٢٥٦٠٢,٠٦	٢٤/٢١ ٧٦٠٥	٢٠٧١٦٤,٢٠	١٨٤٣٧,٨٦	-
٤	المتن	٤٥٤٣٦٩,٣٢	٢٤/٢٢ ٢٦٦٦٣	٧٢٦٢٥٤,٥٠	-	٢٧١٨٨٥,١٨
٥	زحلة	٥٠٩٣٧,١٠	٢٤/٢١ ٢١٢٣	٥٧٨٤٨,٣٠	-	٦٩٠٩,٢٠
٦	كسروان	٦٢٧٢٤٩,٣٠	٢٤/١٣ ١٧٤٨١	٤٧٦١٥١,٣٠	١٥١٠٩٨	-
٧	البترون	٧٠٠٤٨٣,٠٨	٢٤/٢١ ٢١٥٠٩	٥٨٥٨٧١,٢٠	١١٤٦١١,٨٨	-
٨	الكورة	٢٥٥١٤٣,٠٣	٢٤/١٩ ١٠٢١٢	٢٧٨١٦٩,١٠	-	٢٣٠٢٦,٠٧
٩	قرى البقاع	٢٧٧٩٦,٠٣	-	-	٢٧٧٩٦,٠٣	-
	المجموع	٣٥٠٠٠٠,٠٠	١٢٨٥٠٠	٣٥٠٠٠٠٠,٠٠	٣١١٩٤٣,٧٧	٣١١٩٤٣,٧٧

«جدول توزيع مال الويركو سنة ١٣٢٥هـ في
جبل لبنان الموافقة لسنة ١٩٠٩»

القضاء	بارة	غروش	عدد ذكور	حبة	قيراط	درهم	ملاحظات
الشوف	٥	١٠٧٣١٦٩	٢٣٩٣٠	٢٢	١٠	٤١١٣٢	
المتن	٣٥	٧٢٠٥١٧	٢٣٠٩١	٢٠	٢	٢٤٦٨٩	
كسروان	٢٠	٥٣٤٥٧٨	١٩٨٣٩	٢٢	٢٠	١٧١٨٩	
البترون	٢٥	٥٧٢٧٤٩	١٥٧٨٣	٢٠	١٦	٢١١٧٣	
الكورة	٢٠	٢٦٦١٠٥	٦٠١٧	١٤	١٤	١٠١٦٤	
جزين	٢٠	٢٠٤٨٩٣	٥٤٢٧	-	١٤	٧٤٩٥	
زحلة	٢٠	٨٠٨٤٦	٤٢٥٧	-	١٨	٢١١٧	
دير القمر	٢٠	٣٥٣٣٢	١٤٢٨	-	١٢	١٠٨٧	
الكرسي البطريركي	٢٠	٥٢٢٦	٩٤	٢	١٧	٢٩	
المجموع	٥	٣٥٠٣٤١٩	٩٩٧٦٦	٤	٧	١٢٥٢٦٠	

٧ ـ الفصل السابع

النظام القضائي في إقليم الخروب خلال العهد العثماني

- النظام القضائي في عهد الإمارة في إقليم الخروب.
- النظام القضائي في عهد القائمقامتين في إقليم الخروب.
- الخلاف الذي وقع بين بلدة مزبود والعائلة الحمادية مع وكلائهم آل هرموش وآل حمزة عام ١٨٥٠م.
- النظام القضائي في عهد المتصرفية في إقليم الخروب.
  - قضاة الصلح في القرى.
  - المحاكم الإبتدائية.
  - مجلس المحاكم الكبير.

ـ النظام القضائي في إقليم الخروب خلال العهد العثماني[1]:

اهتمت الدولة العثمانية بالنظام القضائي كما اهتمت بالنظام الإداري والمالي والعسكري، ولكن بقي القضاء العثماني بسيطاً في أجهزته وأسلوبه، وبدائياً ومتخلفاً بقوانينه وأنظمته. بقي القضاء يطبق أحكام الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي محافظاً على أصولها من النصوص. في المرحلة الأولى من الحكم العثماني كان القضاة يتقلدون مناصبهم لمدة طويلة، بالوراثة أم بالزعامة. زاد الوضع سوءاً عندما أصبح حكراً على أولاد الوزراء وكبار رجال الدولة من الجهلة والفاسدين، حتى أصبح سلك القضاء كبقية الإدارات مملوءاً بالموظفين الفاسدين والمرتشين والأميين الذين يجهلون القوانين ولا يأبهون بحكم العدالة. في المرحلة الثانية استدركت الدولة العثمانية حالة الفوضى والإنحلال وإنحدار القضاء إلى هذا المستوى، فألقت جميع الأنظمة والأعراف التي كانت سائدة في تلك المرحلة. حددت وظيفة القضاء لسنة واحدة فقط مع إبراز المؤهلات العلمية للقاضي الذي يتولى هذا المنصب الهام، وفصلت بين القضاء الشرعي والقضاء المدني، ونظمت المحاكم إلى درجات والقضاة إلى فئات.

أما في المناطق اللبنانية، فقد مر القضاء بعدة أطوار لإرتباطه بالتطورات والمتغيرات السياسية التي مرت بها البلاد. قد تميز نظام الحكم في عهد الإمارتين المعنية والشهابية بتوارث السلطة ضمن العائلة الحاكمة وباستمرار التزام المقاطعات. كان الإقطاعي يتمتع بسلطات واسعة في إقطاعياته فبالإضافة إلى دوره في السيطرة وجباية الضرائب، له حق ممارسة القضاء على رعاياه: فكان ينظر بالدعاوى المرفوعة إليه، فإذا لم ينصف في إحداها، ترفع الدعوى إلى المحاكم الأعلى التي عينتها الدولة العثمانية في ولاياتها. كانت جميع الدعاوى الكبرى تحول إلى ولاية بيروت للنظر فيها، وكان للأمير الحاكم الحق بالنظر في القضايا المهمة كالقتل والجناية. كان يسمح أيضاً للإقطاعيين بأن يحكموا بالسجن والضرب وحتى مصادرة الأملاك. أما الأحوال الشخصية فأبقت لرجال الدين، كمشايخ العقل لدى الدروز. والبطاركة والأساقفة لدى النصارى، وقضاة الشرع عند المسلمين حق النظر فيها. أما الدعاوي الجزائية، فكان للأمير الحاكم الحق النهائي للنظر فيها، وكان من صلاحيات الحاكم أيضاً تعيين القضاة. استمر القضاء في عهد الإمارة على هذا النحو، ففي عهد المعنيين، كان الأمير المعني، يخصص لذلك أحد أفراد العائلة ويكون ملماً بأصوله، ثم تولاه أولاده من بعده، وأطلق على أهل هذا البيت لقب «بيت القاضي». كانوا يحصّلون علمهم ويدرسون الفقه والشريعة في دمشق ويتدربون على المحاكمات في بيروت وصيدا. أما في حكم الإمارة الشهابية فكان الأمير بشير الشهابي يعين القضاة وجميع المناصب بحكم منه، وكان يعتمد على قاضٍ يثق به وملمّ بالأمور القانونية لفصل الخصومات ومن خارج الأسرة الحاكمة. قد عين الأمير بشير الشهابي الشيخ شرف الدين القاضي ثم الشيخ أحمد تقي الدين وكلاهما من الطائفة الدرزية. أما تنفيذ الأحكام في المقاطعات فهي تختص بحكم المقاطعة. استمر القضاء على هذا النحو طيلة الحكم الشهابي، إلا في بعض المسائل المهمة والكبرى التي كانت ترسل إلى محكمة بيروت الشرعية للبت بها وإصدار الأحكام. وبعد انتهاء الحكم

الشهابي وإعلان تنظيمات شكيب أفندي ونظام القائمقامتين بسبب حدوث الفتن الطائفية بين الدروز والنصارى، أعلن شكيب أفندي نظاماً جديداً، وبموجبه قسم الجبل إلى قائمقاميتين درزية ونصرانية. على رأس كل منها قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا، ويكون لكل قائمقام مجلس يرأسه القائمقام وقاضٍ ومستشار عن كل من الطوائف الخمسة. كانت للمجلس في كل قائمقامية مهمة تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها، ومهمة قضائية هي النظرفي الدعاوي المحالة إليه من القائمقام على أن يقترح بها. كان للقاضي ومستشار كل طائفة أن يستقلا بالنظر بدعاوي أبناء طائفتهما والحكم بها. أما إذا كانت الدعاوي بين أبناء طائفتين مختلفتين، فيكون رؤية الدعوى والحكم بها من خصائص قضاة ومستشاري المدعي والمدعى عليه، وذلك بموجب حوالة الاستدعاء من القائمقام. مع ذلك كان لقضاة سائر الطوائف أن يحضروا المجلس ويصغوا لسماع الدعاوي. عند إختلاف الآراء بين القضاة بسبب تعدد أبناء الطوائف، يقوم القائمقام أو نائبه بالتوفيق بينهم، كما يحق للقضاة المختلفين أن يطلبوا حكماً بينهم من قضاة الطوائف الأخرى يعينهم القائمقام. كما يحق للقائمقام أن يأمر القضاة بإعادة النظر في أية دعوة للحكم فيها عند اعتراض أحد المتحاكمين. أما الدعاوى بين متداعي كل من القائمقاميتين فعلى المدعي أن يرفع قضيته إلى القائمقام التابع له: وهو بدوره يحولها بالإتفاق مع قاضي مذهب المدعي إلى قائمقام المدعى عليه. بعد صدور الحكم بالدعوى في مجلس قائمقام المدعى عليه يرسل إلى قائمقام المدعي، وإذا لم يرضه الحكم حق له أن يرفع الأمر إلى قائمقامية الذي يحق له أن يعيد النظر بالدعوى أمام مجلسه. إذا أثبت المجلس الحكم الأول أصبح مرعي الإجراء، وإذا نقضه تحال القضية لوالي الإيالة، والحكم الذي يصدره الوالي يكون نهائياً غير قابل للإستئناف. أما الدعاوي الجنائية فيحق أولاً لمجلس القائمقامية التي وقعت فيها الجناية أن يحكم بها. لكن إذا كان تنفيذ الحكم هو فوق سلطة القائمقام فعليه إحالة القضية إلى والي الإيالة، فيعيد النظر فيها ثم يأمر

بإجراء ما يراه مناسباً. بذلك أنزل نظام شكيب أفندي ضربة قاسية بامتيازات المقاطعجيين التي كانوا يتمتعون بها في عهد الإمارة المعنية والشهابية، وذلك بتجريدهم من صلاحيات كانت بأيديهم من قبل ومنحها إلى مجلس القائمقاميتين. لم يبقَ للمقاطعجيين في مناطقهم إلا النظر في الدعاوى البدائية.

أما إقليم الخروب فكان ضمن القائمقامية الدرزية، التي تولاها القائمقام الأمير أحمد أرسلان، والتي كان مركزها بيت الدين. كان يساعده مجلس أعلى مؤلف من رئيس وستة أعضاء من قضاة ومستشارين. قد مثّل إقليم الخروب القضاة السنيون فيه، وكان مؤلفاً من أعضاء من كل الطوائف:

١ ـ القائمقام، الأمير أحمد أرسلان كان من الطائفة الدرزية وهو رئيس للمجلس.

٢ ـ الشيخ محمد الخطيب كان من الطائفة السنية من بلدة برجا ناحية إقليم الخروب.

٣ ـ الشيخ محمد القاضي من الطائفة الدرزية، من دير القمر التي كانت مديرية خاصة.

٤ ـ الشيخ بشارة الخوري من الطائفة المارونية، وكان من بلدة رشميا.

٥ ـ الشيخ حنا الخوري من الطائفة الأرثوذكسية، وكان من بلدة الشويفات.

٦ ـ درويش روزا من الطائفة الكاثوليكية، وكان من دير القمر.

أما المستشارون لمجلس القضاء الأعلى فكانوا موزعين على الشكل التالي:

١ ـ الشيخ أحمد الخطيب من الطائفة الإسلامية السنية من بلدة شحيم ناحية إقليم الخروب.

٢ ـ قاسم العرب من الطائفة الإسلامية الشيعية، وكان من برج البراجنة.

٣ ـ الشيخ يوسف نصر من الطائفة الدرزية، وكان من بلدة كفرمتى.

٤ ـ سجعان عون من الطائفة المارونية، وكان من بلدة الدامور.

٥ ـ ضاهر بو نبهان، وكان من الطائفة الأرثوذكسية من قرية رأس المتن.

٦ ـ فارس شكور من الطائفة الكاثوليكية، من بلدة عين زحلتا.

وقد حدد القانون، عند شغور أي مركز من هذه المراكز للقضاة والمستشارين في حالة الموت أو العزل أو الإستقالة، أن يعود تعيين الأعضاء الجدد إلى رؤساء الطوائف. إذا كان العضو درزياً يسميه شيخ العقل، وإذا كان مسيحياً يسميه المطارنة، وإذا كان مسلماً (سنياً أو شيعياً) يسميه والي صيدا لأنهما من ملة السلطان. يكون ذلك بمشاركة وبموافقة القائمقام وأعضاء مجلس القضاء الأعلى. كان لهذا المجلس، مجلس قضاء القائمقامية، حتى النظر في جميع الدعاوى المقدمة له وفق الأصول والتراتبية وضمن الصلاحيات المعطاة له. قد تحرر إقليم الخروب من بعض المظالم التي فرضتها عليه العائلات الإقطاعية الدرزية، فأصبح له تمثيل في المجلس الأعلى، وهم بمثابة مرجعية لأهاليه في رفع الظلم عنهم وإعطائهم حقوقهم التي سلبوا منها لسنوات طويلة.

ـ الخلاف الذي وقع بين بلدة مزبود والعائلة الحمادية مع وكلائهم آل هرموش وآل حمزة، عام ١٨٥٠م:

نقلنا هذه المحاكمة التي فضت الخلاف الذي نشب بين أهالي مزبود ووكلاء آل حمادة من بيت هرموش وأبو حمزة خلال عهد القائمقامتين عام ١٨٥٠، عن أوراق لبنانية لصاحبها يوسف إبراهيم يزبك ص٤١٩ ـ ٤٢٢.

توضح هذه صورة المحاكمات وتنفيذ القرارات التي كانت تتخذها محكمة القضاء العليا، وقد نقلها يوسف إبراهيم يزبك، عن الأوراق المحفوظة لدى الشيخ سعيد أبو حمزة: القرار:

«يجري العمل بموجبها:

أمين أرسلان قائمقام جبل الدروز، م.

«الخاتم».

بارة غرش: ١٠/١٠٥٢٥ أولاد الشيخ نجم العقيلي ١١.. الشيخ حامد بو حمزة ١٠٨ وخمس بارات، أولاد الشيخ معروف ١٠٠، الشيخ عبد الله بو حمزة ١٢٨، وخمسة وعشرون بارة، ورثة الشيخ شبلي أبو حمزة ٣٢، وخمس بارات، الشيخ أحمد جهجاه بو حمزة ١٠٣، وعشرون بارة، الشيخ عبد الله هرموش وأخوته ١١١ وخمس عشرة بارة، الشيخ فارس هرموش ٨٣، وعشر بارات الشيخ عبد الخالق ٦٨.. وخمس وعشرون بارة.

٥/٣٩٩ ١٥/٩٢٤: فقط تسعماية وأربعة وعشرون قرشاً وخمس عشرة بارة لا غير.

إنه في ٢٤ ل (شوال) سنة ٦٧ (١٢٦٧ هجرية) أحيل إلى مجلس شوري جبل لبنان عهدة سعادة عزتلوا أفندم قائمقام جبل الدروز الأمير أمين أرسلان الأفخم، دعوى فيما بين:

الشيخ عبد الله بو هرموش، الأصيل عن نفسه، والوكيل الشرعي عن أخوته وأولاد عمه الشيخ فارس والشيخ عبد الخالق الثابتة وكالته عنهم فيما يأتي ذكره، بشهادة كل من الشيخ حامد والشيخ بو حمزة، والشيخ حامد «حمزة» المذكور أيضاً، أصيلاً عن نفسه، ووكيلاً عن المشايخ أقاربه، الثابت الوكالة عنهم بشهادة كل من الشيخ عبد الله أبو هرموش المذكور والشيخ حسين بو حمزة.

وبين وكلاء أهالي قرية مزبود، وهم: السيد حسين خالد، وعلي حسين، ومحمود عبد الله، ودرويش الشهيب، ويوسف علي يوسف، الثابتة وكالتهم عن عموم أهالي القرية المذكورة بشهادة كل من: أحمد عيسى، وقاسم الشهيب، وياسين السقلاوي، وعلي طعمة، بموجب قائمة معين بها أسامي الموكلين محفوضة (محفوظة) بالمجلس، فادّعوا وكلاء أهالي مزبود المذكورين، بأن المشايخ المرقومين لهم أرزاق في القرية المذكورة وعليها أموال أميرية بنسبة أرزاق الأهالي، وأنه في الخمس سنين السابقة دفعوا لهم بعض الأموال، وفي الست سنين التي بعدها ما دفعوا شيئاً ويطلبوا منهم المحاسبة عن الأحد عشر سنة، ودفع ما هو باقي عندهم.

فسُئلوا المشايخ المذكورين ذلك، أجابوا: بأن الأموال الأميرية، الراتبة على أرزاقهم وأرزاق موكليتهم، دافعينها بموجب وصولات بأيديهم، وأنه لم يبقى عندهم شيء، أن ما يطلبوه أهالي مزبود هو زيادة عنما يخص أرزاقهم.

وغب مراجعات الفريقين إلى المجلس مراراً، وتشكي المشايخ بأن الأهالي طالبين منهم زيادة عنهما يخص أرزاقهم، وتشكي الأهالي بأن المشايخ لم يدفعوا الذي عندهم على أرزاقهم بتمامه، فطلب من وكلاء أهالي مزبود دفتر خراج قريتهم فأحضروه، فلم يجد محررة أرزاق المشايخ فيه، فسئلوا عن ذلك أجابوا: بأنه في وقت الخراج المذكور، الذي جرى بمدة جباة الأمير بشير الشهابي، تخرجت أرزاق المشايخ لوحدها، وأنهم بناء على عدم وجود ذلك الدفتر عندهم فكانوا يوزعوا على أرزاقهم بموجب الخراج الذي قبله.

فمن ذلك، قرروا المشايخ المذكورين بأنه من هذا التوزيع حاصل عليهم مغدورية، فعند ذلك طلب دفتر الخراج الذي قبله، المحتوى على دراهم كافة أرزاق القرية المذكورة المختصة بالمشايخ والأهالي.

ففي ٥ ص٦٨ سنة ثمانية وستين حضروا الفريقين وأحضروا الدفتر المذكور، وصارت مطالعته في المجلس، فبموجبه تبين بحسب التوزيع: خص كل درهم عشرين بارة، من ميرة وأجرة نطاره في كل سنة، وعلى هذا التوزيع قد خص المشايخ الأصليين المذكورين وموكلينهما كما مرقوم: أعلاه تسعماية وأربعة وعشرين قرش وخمس أعشر بارة عن كل سنة كما محرر مفردات الأسامي أعلاه.

وبناءً على ذلك تعرّفوا المشايخ بأن يجروا حساب مع الأهالي المذكورين على الوجه المشروح عن الأحد عشر سنة الماضية، وأن الذي منهم باع من أملاكه للأهالي المذكورين فليخصموا عليهم قد ما يخص المباع من أصل المطلوب من المشايخ المذكورين بموجب تاريخ المبيع والذي منهم بايع لغير أهالي مزبود فليحاسب على هذا الوجه.

وغب المحاسبة على هذا الوجه ومقابلة الواصل وخصم ميرة الرزق المباع، فالذي يبقى عند المشايخ يدفعوه للأهالي.

ثم وتعرفوا الفريقين بأنه على المستقبل ينتخبوا مقدرين اثنين، كتاب اثنين، أي الأهالي ينتخبوا كاتب ومقدر، وأصحاب الأملاك البراني ينتخبوا كاتب ومقدر، ويخرجوا كافة أرزاق القرية المذكورة بالعدل والتسوية من دون تمييز رفيع عن وضيع، وعلى موجب ذلك الخراج يصير توزيع الأموال الأميرية ودفعها إلى أن يتم المسح فيصير العمل بحسب عمليته وقراراته. وبنيما لواقع الحال روى بتحرير هذه المضبطة لتعرض لسعادة عزتلو أفندم القائمقام المشار إليه الأفخم لكي إذا حسن بإمرة الكريم إجراء العمل بموجبها، تحريراً في اليوم التاسع من شهر صفر الخير سنة ثمانية وستين ومايتين وألف ١٢٦٨هـ، حررت نسختين بيد كل منهما نسخة، صح:

عيساويين

بنده — بنده — بنده — بنده — بنده — بنده

بشارة الخوري — حنا الخوري — درويش روزا — فارس شكور — أحمد الخطيب — قاسم العرب

بنده — بنده — بنده — بنده — وكيل

سلمان تقي الدين — يوسف نصر الدين — محمد الخطيب — محمد القاضي — المجلس

إن تاريخ هذا القرار (٩ صفر ١٢٦٨) يعاقب ٥ كانون الأول سنة ١٨٥١م، انتهى».

وبعد عرض هذه الشكوى، وقرار المحكمة الذي كان بين أهالي مزبود ووكلاء العائلة الحمادية التي كانت من العائلات المالكة في ناحية إقليم الخروب، نكون قد أوضحنا شيئين اثنين:

أولاً: لكون النزاع وقع بين الطائفتين الدرزية والإسلامية السنية أي بين أهالي قرية مزبود الواقعة في ناحية إقليم الخروب، وبين وكلاء آل حماده آل حرفوش وأبو حمزة، فقد نظر في هذه القضية القضاة النصارى، «بشارة الخوري» حنا الخوري، درويش روزا، فارس شكور»، لإبعاد هذه الدعوة عن الحزازيات الطائفية والمذهبية، ثم حولت إلى المجلس الأعلى للموافقة على الحكم بالإجماع.

ثانياً: يتضح لنا من الحكم في هذه الدعوة أن الحكم جاء إلى حدٍ ما حبياً لفض النزاع على دفع الأموال المطلوبة من أهالي بلدة مزبود للوكلاء الدروز. ذلك بعد العودة إلى السجلات الرسمية، ودفاتر الضريبة للتأكد من صحة المعلومات دون أخذ الأحكام اعتباطياً. بعد إعطاء الحكم، أعطت المحكمة توجيهاتها إلى الطرفين المتنازعين إلى انتخاب أو تعيين وكلاء عنهم من كُتاب ومقدرين لتكون المعاملات رسمية وصحيحة يشرف عليها محررين مسؤولين من الطرفين.

استمر القضاء على هذا الشكل في جبل لبنان ضمن القائمقاميتين، حتى إعلان نظام متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١م الذي جاء بنتيجة الفتن الطائفية الدامية، والذي عدل بصيغته النهائية سنة ١٨٦٤م. بموجب هذا النظام الجديد أصبح جبل لبنان يتميز بنظام إداري ومالي وقضائي جديد فيه الكثير من التطور والتحديث، جعلته مميزاً عن بقية الناطق العثمانية الأخرى. أصبح القضاء مستقلاً حيث قضت أغلبية مواد نظام ١٨٦١م والنظام المعدل سنة ١٨٦٤ على تنظيم المحاكم. بموجب أنظمة المتصرفية قسم الجبل إلى سبع مناطق إدارية، وجعلت دير القمر مديرية تابعة لمركز المتصرفية يشكل فيها مجلس محاكمات كبير أطلق عليه اسم ديوان المحاكمات الكبير لينظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية. يتألف هذا المجلس من ستة أعضاء ينتخبهم ويعينهم المتصرف من طوائف لبنان الستة، ويلحق بهم ستة وكلاء دعاوى، والوكيل تنتخبه طائفته ويعينه المتصرف. أما رئيس المجلس فهو من الطائفة المارونية يعينه المتصرف بعد التوافق عليه. لم يكن بهذا المجلس مدعي عمومي، بل عين له محامي عن حقوق الحكومة من غير أهالي الجبل. كما أضيف إلى المجلس عضو ووكيل دعاوي من البروتستانت ومن اليهود، كما جعل في كل مركز قضاء ومديرية محكمة بدائية تؤلف من قاض من أكثرية الأهالي عدداً أو أملاكاً، ومن نائب في الدرجة الثانية من جهة العدد والأملاك.

قد نصت المادة السابعة من النظام الأساسي، «أن النظام القضائي الإبتدائي في كل مقاطعة يؤلف من اثني عشر عضواً، بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الست المذكورة في المادة الثانية... وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر». أما النظام المعدل سنة ١٨٦٤م فقد نصت المادة السادسة منه على «إقامة مجلس قضائي أعلى في مركز الحاكم مؤلف من ستة قضاة، يختارهم ويوليهم الحاكم من الطوائف الستة: المسلمين السنة والمتاولة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك... ويترأس المحكمة العليا مأمور يعينه الحاكم لهذه

الغاية...». في حين نصت المادة الحادية عشرة من بروتوكول ١٨٦١م على انتخاب قضاة الصلح وأعضاء المحاكم: «كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة، بلا استثناء، وقضاة الصلح أيضاً ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة، وتنصبهم الحكومة...». أما وظيفة قضاة الصلح فهي من صلاحية مشايخ القرى، في حين نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي عام ١٨٦١م على أن «لقضاة الصلح أن يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف». ثم خفضت المادة السابعة للنظام المعدل عام ١٨٦٤ الدعاوى لهم والتي تخضع لإختصاصاتهم إلى ٢٠٠ قرش، هذا فيما إذا كان المتداعيان ينتميان إلى نفس الطائفة. أما إذا لم يرضَ أحد المتداعين بحكم شيخ الصلح، أو كان من طائفتين مختلفتين فتعرض الدعوة مباشرةً أمام المحكمة الإبتدائية مهما بلغت قيمة الدعوة. بذلك يكون القضاء في جبل لبنان على ثلاث درجات: الأولى محاكم شيوخ القرى الذين يقومون بوظيفة قضاة الصلح، والثانية محاكم القائمقاميات أو المحاكم الإبتدائية التي تحكم بدعاوي الجنح، والثالثة مجلس المحاكم الكبير الذي ينظر بدعاوي الجنايات والدعاوي المستأنفة من محاكم الدرجة الثانية الجزائية والحقوقية. هذا بالإضافة إلى محكمة دير القمر التي تحكم في الدعاوي الجزائية من نوع الجنحة والدعاوي الحقوقية، وأحكام تلك المحكمة قابلة للاستئناف مهما كانت قيمتها. أما قيمة الإستئناف فكانت ٢٥٠٠ قرش ثم بلغت ٥٠٠٠ قرش. كما أنيطت المحاكم الإبتدائية صلاحيات تسجيل مبيع العقارات والأملاك بدفتر خاص يصادق عليه القاضي ونائبه والكاتب، ويدون التصديق على سند المبيع مع التاريخ والرقم.

أما الأمور الدينية والمسائل المذهبية فقد ترك النظر فيها لقضاة المذاهب. القاضي المسلم ومنذ عهد المتصرفية كان يعين من قبل المشيخة الإسلامية العليا، لكنه يبقى محسوباً من أعضاء مجلس المحاكمات الكبير، وهو ينظر في المسائل الشرعية. أما الدعاوي بين أعضاء الأكليروس العامي

أو النظامي فترك حق النظر فيها للمحاكم الأكليركية ما لم تطلب الأسقفية إحالة تلك الدعاوي إلى المحاكم العادية.

ـ **قضاة الصلح**: كان في إقليم الخروب في كل قرية شيخ صلح، ولكن لم يقوموا جميعاً بوظيفة قضاة الصلح الذين كان يحق لهم النظر في الدعاوي التي لا تتجاوز ٢٠٠ غرش كما نص على ذلك النظام الأساسي. انتخبوا من أهل القرية مباشرةً، ثم حدد القرار المعدل سنة ١٨٦٤ انتخاب شيخ صلح لكل طائفة ضمن القرية الواحدة. كانت القرى التي تفقد حقها بقاضي الصلح تضم مع القرى الأخرى إلى القرية التي لها قاضي صلح، وكان أغلبها القرى الكبيرة أو البلدات التي تكثر بها الدعاوي والمشاكل. كان في إقليم الخروب ٢٥ شيخ صلح من ضمنهم ٦ قضاة صلح ينظرون في الأمور الخلافية البسيطة وأغلبها خلافات عقارية كانت تحل بشكل حبي ومسالم بالإتفاق مع وجهاء القرى وشيوخها ومخاتيرها. الجدير بالذكر أن هؤلاء القضاة في القرى كان يغلب عليهم عدم التعمق في فهم الأحكام، وكان بعضهم لا يكاد يتميز إلا بمعرفة القراءة والكتابة، حتى لا نقول جهلة وأميين، وكثير منهم لم يكونوا مؤهلين لمثل هذه الوظيفة. لقد وجدنا أن بعض مشايخ القرى تولوا بأنفسهم مناصب القضاة، ولم يكن ذلك غريباً إذ أن منصب القضاء لمشايخ الصلح في قرى إقليم الخروب أصبح موضوع بيع وشراء وفي شكل التزام؛ أي أن رتبة ووظيفة شيخ القرية كانت تباع إلى المقاطعجيين والعائلات الإقطاعية الكبيرة التي كان لها دور في وصوله إلى هذا المركز. لهذا كان الكثير منهم يسعون للوصول إلى رضاهم، فانصاعوا لرغباتهم وانحازوا إليهم، بل أصبحوا أدواتهم في مواجهة الأهالي، وكثير منهم أصبحوا وكلاءهم في بعض القرى والمناطق. هناك أمثلة عديدة حول أحكام أقرها قضاة الصلح في القرى وقد استنتجنا منها:

أولاً: أن العديد من الدعاوي الذي نظر فيها قضاة الصلح بمفردهم بعيداً عن المجالس، كانت أحكامهم فيها اعتباطية أو مصالحة دون الأخذ

بأحقية وحقوق صاحب الدعوة. أحياناً كان قاضي الصلح يأخذ حكماً من خلال ما قدم له من رشوة يحملها له الفلاحون من محاصيلهم، أو بضغط من وجهاء القرية.

ثانياً: أن الأحكام التي كان ينتهي إليها قضاة الصلح في القرى كانت دائماً موضع نظر ومراجعة من جانب المحاكم الإبتدائية التي كثيراً ما أبطلت الأحكام الاعتباطية أو غير المحقة. كثيراً ما أدت بعض مظالم قضاة الصلح إلى مساءلتهم وعزلهم من مناصبهم.

ثالثاً: انحياز أغلب قضاة الصلح في القرى إلى جانب العائلات المقاطعجية، فلم يصدر أي حكم كان لا يرضي هؤلاء أو أصحابهم أو المقربين منهم في بعض القرى، بل كما قلنا سابقاً أن بعض مشايخ القرى أصبحوا وكلاء لهؤلاء الإقطاعيين.

ـ **المحاكم الإبتدائية**: كانت هذه المحاكم تتألف من قاض ونائبه وكاتب يساعدهما. كان هؤلاء من بين الطائفتين الأكثر عدداً في المقاطعة التي تقوم بها المحكمة وكان القاضي ونائبه في قضاء الشوف الذي كان من ضمنه ناحية إقليم الخروب درزياً ومارونياً لأنهما يمثلان يمثلان الطائفتين الأكبر في قضاء الشوف. أما الكاتب فكان من الطائفة الثالثة الأكبر عدداً في القضاء. كان في قضاء الشوف مجلس محاكم للمحاكم الإبتدائية على غرار مجلس المحاكم الأعلى، كان فيه ستة قضاة وستة وكلاء دعاوي. كان منهم من إقليم الخروب:

ـ الشيخ محمد الخطيب، عضو مجلس المحاكم الكبير في قضاء الشوف من قرية برجا، ناحية إقليم الخروب، وكان العضو السني الوحيد.

ـ الشيخ أحمد الخطيب، الوكيل في مجلس المحاكم، من بلدة شحيم ناحية إقليم الخروب وكذلك كان الوكيل السني الوحيد في المجلس.

ـ علي أبي خزعل الحجار، عضو مجلس محاكمة الشوف من بلدة شحيم ناحية إقليم الخروب.

ـ ميخائيل ناصيف، كاتب مجلس محاكم الشوف من بلدة البرجين، ناحية إقليم الخروب. في عهد أوهانس باشا، عين حفيد عمر أفندي الخطيب، الشيخ أحمد عمر الخطيب، عضواً في محكمة الشوف مكان حسين بك الحجار الذي أصبح عضواً في مجلس الإدارة الكبير مكان عمر أفندي الخطيب.

كما نص برتوكول ١٨٦٤م، فإن قرارات المحكمة تصدر بناءً على قرارات وموافقة أكثرية القضاة في المبدأ. إذا تعذر التوافق وتضاربت الآراء فما على القاضي إلا إبرام الحكم وعلى نائبه والكاتب الموافقة والتوقيع على القرار. لقد نظرت هذه المحاكم في قضاء الشوف بالقضايا الخلافية والعقارية، وكانت تصدق جميع صكوك البيع التي كان لها مكتب خاص في محكمة القضاء وسجلات لكل ناحية. كانت محكمة القضاء تبلغ المدعي والمدعى عليه وتحديد المحاكمات عن طريق موظف يدعى «مأمور المحكمة»، وكان التبليغ بمثابة أو عبارة عن ورقة رسمية منمرة وصادرة عن محكمة الشوف ومدموغة بخاتم رئيس القلم، نموذج رقم (١):

محكمة قضاء الشوف

نومرو ٨٤.

اسم المدعي وضعته وتابعيته ومحل إقامته: حضرة رئيس العام في دير المخلص، أو وكيل عنه.

اسم المدعي عليه وضعته وتابعيته ومحل إقامته: أمين يوسف الخوري مارون من مزمورة عثماني.

اسم المطلوب حضور المدعي والمدعى عليه ووكلائهم.

علة الاستحضار: النظر بي دعوة حنا داوود حول أوقاف الرهبنة، المدعي عليه زرع أراضي الوقف المحرر بدون إذنه.

ميعاد الحضور: يوم الخميس لواقع ١٥ آذار سنة ١٣٠٠.

تاريخ إصدار هذا الأمر: يوم الأربعاء الواقع ٢٢ شباط سنة ٢٩٩.

هذا الطلب موجه بواسطة سعادة القائمقام الأفخم.

الختم **الإمضاء**

الرئيس سعيد

من خلال هذا التبليغ القضائي يمكننا استنتاج ملاحظتين:

أولاً: أن التبليغ أرسل عن طريق القائمقام لأن الدعوة تخص أملاك رهبانية دير المخلص عن طريق رئيسها العام، لهذا لها خصوصية دينية واحترام لمقام الرئيس العام.

ثانياً: لا ندري ما هي الأسباب التي أجلت انعقاد المحكمة، أو أخرت الدعوة سنة كاملة، فالمحكمة بلغت القائمقام عن طريق الكاتب الذي أصدر الأمر نهار الأربعاء الموافق ٢٢ شباط للعام ١٢٩٩، ويطلب من المدعي والمدعي عليه حضور الجلسة في ١٥ آذار للعام ١٣٠٠.

أما الدعاوي التجارية فقد نظرت فيها محكمة بيروت التجارية التي شكلت على درجتين: أولى إستئناف. ضمت هذه المحكمة مجلسين بري وبحري، لكل مجلس رئيسان وعضوان دائمان، وأربعة أعضاء مؤقتين. يتم تعيين الرئيسين والعضوين الدائمين بإرادة سنية بناءً على إقتراح وزارة التجارة. أما الأعضاء المؤقتون فينتخبون من أقدم التجار المعروفين بالاستقامة وحسن الحال. أنيطت محكمة بيروت التجارية كذلك بمهمة النظر بالدعاوي حتى لو كانت مدنية بين رعية أو حماية دول أجنبية وبين أحد أهالي الجبل. لكن منطقة إقليم الخروب لم يكن لها عمل مع هذه

المحكمة في ولاية بيروت. أما إذا كان هناك من مشاكل أو دعاوي تجارية بين التجار، فكانت تحل في محاكم ولاية صيدا دون إحراج.

ـ **مجلس المحاكم الكبير**: نصت المادة السادسة على إنشاء مجلس المحاكم الكبير في مركز متصرف جبل لبنان. قد حددت المادة الثامنة صلاحيات هذا المجلس «تقضى المحاكمة في الدعاوي الجزائية أن تكون على ثلاثة وجوه، وهي أن يرى دعوة القباحة شيوخ القرى المتقلدين خطة حاكم الصلح، وأن الجنحة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الأولى، وأن الجنايات تجري محاكمتها في مجلس المحاكم الكبير، وإعلامات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ، ما لم تكمل المعاملات والمراسم الجارية. . . إلخ».

تتألف المحكمة الكبيرة العليا، من «رئيس وستة قضاة يختارهم ويوليهم الحاكم من الطوائف الستة، المسلمين السنيين والمتاولة والموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم كل من هذه الطوائف ويضاف إليهم قاض ومدافع رسمي من المذهب البروتستنتي واليهودي كلما كان لواحدة من هاتين الطائفتين مصلحة في الدعوى. . .».

وقد عين الأعضاء السنة في مجلس المحاكم الكبير من ناحية إقليم الخروب وهما:

ـ الشيخ محمد الخطيب من بلدة برجا.

ـ الشيخ أحمد الخطيب من بلدة شحيم.

في عهد أوهانس باشا ١٩١٢ ـ ١٩١٥، انتخب حسين بك الحجار عضو مجلس المحاكم الكبير، العضو السني من ناحية إقليم الخروب، وبذلك تناوبت بلدتا شحيم وبرجا على هذه المراكز في مرحلة حكم المتصرفية.

في تموز عام ١٩١٥ ألغت الدولة العثمانية النظام الأساسي المتعلق بمتصرفية جبل لبنان واتخذت خطوات إعادة ربط المحاكمات جميعها بالنظام القضائي العثماني، فألغت المجلس الأعلى للمحاكمات، وأعلنت الأحكام العرفية. إن ما زاد البلاء بلاءً رغم التدهور والإنحطاط الذي كان يعاني منه التشريع والقضاء خلال العهد العثماني ورغم محاولات الإصلاح والتجديد، وجود بعض من القضاة الذين اتصفوا بالجهل والإنحياز للإدارة من أجل مصالحهم الشخصية ولمسايرة الحكام. هذا بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين التي كانت أحكامها متأثرة إلى حد كبير بأسلوب الإدارة القائم على القهر والظلم.

هوامش الفصل السابع

(١) جودت باشا، تاريخ جودت باشا، ترجمة عبد القادر أفندي الدنا، بيروت ١٣٠٨هـ، ص٢٤٨.
- إسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية وإجتماعية... مصدر سابق، ص٦٣٧ ـ ٦٤٢.
- البروتوكول الأساسي؛ المواد: ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤.
- محمد ميسو الحجار تاريخ إقليم الخروب... مصدر سابق ص٨٠، ٨٨، ١٦٢، ١٠٥.
- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية... مصدر سابق، ص١١١ ـ ١٣٩.
- يوسف إبراهيم بك، أوراق لبنانية بيروت ١٩٥٧، ص٤١٩ ـ ٤٢٢.
- وثيقة دعوة محاكمة قضاء الشوف، دير المخلص.
- وثيقة نص مكتب لمشايخ الصلح، تنازل حق.
- وثيقة تثبت حكم من محكمة قضاء الشوف، لملكية عقارية، بلدة كترمايا.
- وثيقة ثبت حكم من محكمة قضاء الشوف، لملكية عقارية بلدة دلهون.

خلاف بين اهل مزبود وآل هرموش وابو حمزه

نقلنا هذا « القرار » عن الاصل المحفوظ بين اوراق الوجيه الشيخ سعيد ابو حمزه، وهو « يعطي فكرة » عن الاجراءات القضائية والادارية التي كانت في عهد القائم مقاميتين. وقد فرنجنا التسطير :

« يجري العمل بموجبها
امين ارسلان قائمقام جبل الدروز م
(الخاتم : غير مقروء)

باره غروش	
	اولاد الشيخ نجم العقيلي ٠٠١١ الشيخ حامد بوحمزه ١٠٨ وخمس بارات اولاد الشيخ علي معروف ٠١٠٠ حرمة
١٠ / ٠٥٢٥	الشيخ عبد الله بو حمزه ٠١٢٨ وخمس وعشرون بارة ورثة الشيخ شبلي بو حمزه ٠٠٣٢ وخمس بارات الشيخ احمد جهجاه بوحمزه ٠١٠٣ وعشرون باره الشيخ عبدالله هرموش واخوته ٠١١١ وخمس عشرة بارة الشيخ فارس هرموش ٠٨٣ وعشر بارات الشيخ عبد الخالق ٠٠٦٨ وخمس وعشرون بارة
٥ / ٣٩٩	
١٥/ ٠٩٢٤	فقط تسعماية واربعة وعشرين قرش وخمس اعشر بارة، لا غير

انه في ٢٤ ل. (شوال) سنة ٦٧ (١٢٦٧ هجرية) احيل الى مجلس شورى جبل لبنان، عهدة سعادة عزتلو افندم قيمقام جبل الدروز، الامير امين رسلان الافخم، دعوى فيما بين :

الشيخ عبد الله بو هرموش، الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن اخوته واولاد عمه الشيخ فارس والشيخ عبد الخالق، الثابتة وكالته عنهم فيما يأتي ذكره،

بشهادة كل من الشيخ حامد والشيخ حسين بو حمزه

والشيخ حامد (بو حمزه) المذكور ايضاً ، اصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن المشايخ اقاربه ، الثابت الوكالة عنهم بشهادة كل من الشيخ عبد الله ابو هرموش المذكور والشيخ حسين بو حمزه

وبين وكلا اهالي قرية مزبود ، وهم : السيد حسين خالد وعلي حسين ومحمود عبد الله ودرويش الشهيب ويوسف علي يوسف ، الثابتة وكالتهم عن عموم اهالي القرية المذكورة بشهادة كل من : احمد غيسى وقاسم الشهيب وياسين السقلاوي وعلي طعمه ، بموجب قايمة معين بها اسامي الموكلين ، محفوضه (محفوظة) بالمجلس

فادعوا وكلا اهالي مزبود المذكورين : بان المشايخ المرقومين لهم ارزاق في القرية المذكورة وعليها اموال ميرية بنسبت ارزاق الاهالي ، وانه في الخمس سنين السابقة دفعوا لهم بعض الاموال ، وفي الستت سنين التي بعدها ما دفعوا شيئاً ، ويطلبوا منهم المحاسبة عن الاحد عشر سنة ، ودفع ما هو باقي عندهم

فسئلوا المشايخ المذكورين ذلك ، اجابوا : بان الاموال الميرية ، الراتبة على ارزاقهم وارزاق موكلينهم ، دافعينها بموجب وصولات بايديهم ، وانه لم يبقى عندهم شيء ، ان ما يطلبوه اهالي مزبود هو زيادة عما يخص ارزاقهم

وغب مراجعات الفريقين الى المجلس مراراً ، وتشكي المشايخ بان الاهالي طالبين منهم زيادة عما يخص ارزاقهم، وتشكي الاهالي بان المشايخ لم يدفعوا الذي عندهم على ارزاقها بتمامه . فطلب من وكلا اهـــالي مزبود دفتر خراج قريتهم فاحضروه ، فلم يجد محررة ارزاق المشايخ فيه . فسئلوا عن ذلك اجابوا : بانه في وقت الخراج المذكور ، الذي جرى بمدة حياة الامير بشير الشهابي ، تخرجت ارزاق المشايخ لوحدها، وانهم بناء على عـــدم وجود ذلك الدفتر عندهم فكانوا يوزعوا على ارزاقهم بموجب الخراج الذي قبله

فمن ذلك ، قررو المشايخ المذكورين بانه من هـــذا التوزيع حاصل عليهم مغدورية، فعند ذلك طلب دفتر الخراج الذي قبله، المحتوي على دراهم كافة ارزاق القرية المذكورة المختصة بالمشايخ والاهالي

ففي ٥ ص (صفر) ٦٨ سنة ثمانية وستين حضروا الفريقين واحضروا الدفتر المذكور وصارت مطالعته في المجلس ، فبموجبه تبين بحسب التوزيع : خص كل درهم عشرين بارة عن ميرة واجرة نطارة في كل سنة . وعلى هذا التوزيع قد خص المشايخ الاصيلـــين المذكورين وموكلينهما كما مرقوم : اعلاه تسعماية واربعـــة وعشرين قرش وخمس اعشر بارة عن كل سنة كما محرر مفردات الاسامي اعلاه

وبناء على ذلك تعرّفوا المشايخ بان يجروا حساب مع الاهالي المذكورين على الوجه المشروح عن الاحد عشر سنة الماضية ، وان الذي منهم باع من املاكه للاهالي المذكورين فليخصموا عليهم قدر ما يخص المباع من اصل المطلوب من المشايخ المذكورين بموجب تاريخ المبيع ، والذي منهم بايع لغير اهالي مزبود فليحاسب على هذا الوجه

وغب المحاسبة على هذا الوجه ومقابلة الواصل وخصم ميرة الرزق المباع فالذي يبقى عند المشايخ يدفعوه للاهالي

ثم وتعرفوا الفريقين بانه على المستقبل ينتخبو مقدرين اثنين وكتاب اثنين، اي الاهالي ينتخبوا كاتب ومقدر ، واصحاب الاملاك البراني ينتخبوا كاتب ومقدر، ويخرجو كافة ارزاق القرية المذكورة بالعدل والتسوية من دون تميز رفيع عن وضيع . وعلى موجب ذلك الخراج يصير توزيع الاموال الميرية ودفعها الى ان يتم المسح فيصير العمل بحسب عمليته وقراراته

وبيانا لواقعة الحال روي بتحرير هذه المضبطة لتعرض لسعادة عزتلو افندم القايمقام المشار اليه الافخم لكي اذا حسن بامره الكريم اجراء العمل بموجبها ، تحريراً في اليوم التاسع من شهر صفر الخير سنة ثمانية وستين ومايتين والف ١٢٦٨

حررت نسختين بيد كل منهما نسخة ، صح :

عيسـ ــــــــــــــــــــــــاوين

بنده	بنده	بنده	بنده
بشاره الخوري	حنا الخوري	درويش روزا	فارس شكور

محمديـــين

بنده	بنده	بنده	بنده	بنده	بنده
احمد	قاسم العرب	سلمان	يوسف	محمد	محمد القاضي وكيل
الخطيب		تقي الدين	نصر الدين	الخطيب	المجلس

« اوراق لبنانية » : ان تاريخ هذا القرار (٩ صفر ١٢٦٨) يصاقب ٥ كانون الاول ١٨٥١

ان الياءات في آخر الكلمة ، ومثلها التاءات المربوطة كتبت في القرار مهملة، فنقطناها . والبارات المذكورة في السطور الاولى كتبناها بالحروف ، وهي في الاصل مكتوبة بالارقام

وقد مهر اعضاء المجلس تحت تواقيعهم باختامهم . وظهرت اختـــام الاعضاء المسيحيين عادية ، اي منطبقة على اسمائهم ، واما اختام الاعضاء المحمديين فظهرت هكذا : **احمد** (اي احمد الخطيب) — قاسم العرب — **الواثق سلمان** (اي سلمان تقي الدين) — **يوسف** (اي يوسف نصر الدين) — **محمد** (اي محمد الخطيب) — **محمد** (اي محمد القاضي)

ما قول تابع العلماء الاعلام عفي عنهم الملك السلام
في امرأتين اقرتا واعترفتا اقرارًا معتبرًا شرعًا لاخيهما شقيقهما ببيع حصتيهما الارثية المخلفة
عن ابيهما والمتنقلة عنه بثمن كذا وابرأتا ذمته ابراءً عامًا من الحقوق الشرعية وكتب
بينهم صك بذلك لدى شهود عدول ومضى على ذلك مدة تنوف على ثلاثين سنة فاكثر
فهل تسمع دعواهما على اخيهما بانه نزيل ملكه يده عن حصتيهما المتنقلة له بالشراء الشرعي
منهما بعد الاقرار والابراء المذكورين ام لا لاسيما مع منع السلطان عن سماع كل دعوى
يمضي عليها هذه المدة فاكثر افيدوا الجواب ولكم الثواب من الملك [illegible]

الحمد لله من له الحمد

نعم لا تسمع دعواهما بذلك بعد هذا الاقرار والابراء المطلق كما تفيده نصوص
علمائنا الاعلام والحالة هذه ولاسيما مع منع السلطان خلد الله خلافته
مبدأ بعدم سماع كل دعوى يمضي عليها هذه المدة فاكثر فان الاملاك
تنتقل والاشياء تتحول وفي سماع مثل ذلك فتح لباب التزوير كما لا يخفى
والله اعلم

كتبه الفقير [illegible] السيد محمد [illegible] المفتي [illegible] عفي عنه

محكمة قضاء الشوف

نومرو ٨٤

اسم المدعي وصنعته وتابعيته ومحل اقامته حضرة رئيس العلماء في دير القمر [illegible]

اسم المدعى عليه وصنعته وتابعيته ومحل اقامته [illegible] يوسف الخوري [illegible]

اسم المطلوب حضوره المدعي والمدعى عليه او وكلائهم

علة الاستحضار للنظر بما [illegible] اوقاف [illegible] المدعى عليه [illegible]

ميعاد الحضور يوم الخميس الواقع (١٥ اذار سنة [illegible])

تاريخ اصدار هذا الامر يوم الاربعاء الواقع ([illegible] شباط [illegible])

هذا الطلب موجه بواسطة [illegible]

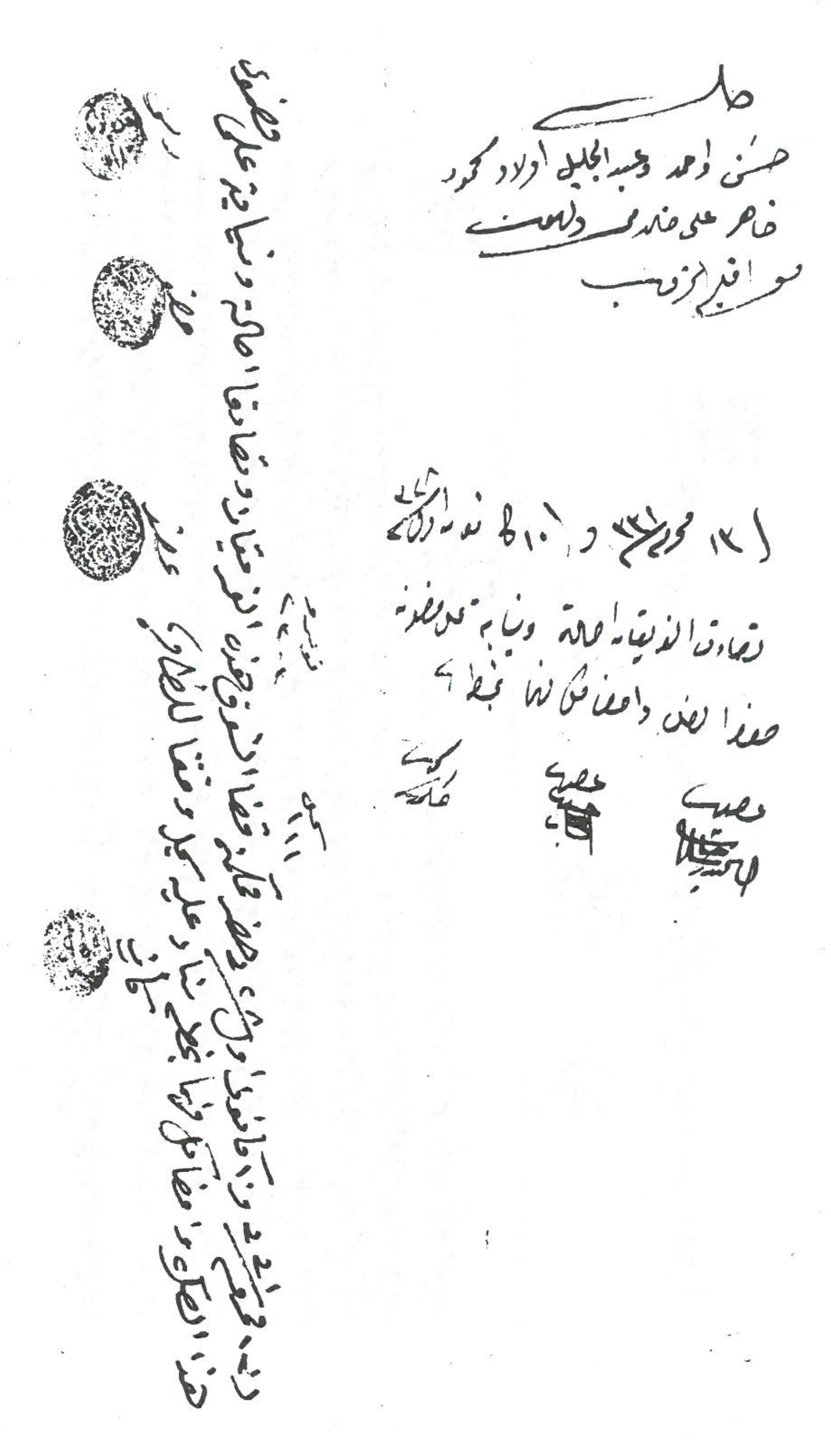
الختم

الامضا
[illegible]

سجل نمرة ١٨٢٠
٤١

١٩ ايلول ٧٠ حضر لمحكمة المتبايعان وتصادقا على مضمونه من البايع وقبضا الثمن وقدره ثلاثمايه وثمانون غرشا مصادقه صحيحه شرعيه وللبيان سجل في محكمة قضا الشوف وفقا للنظام العالي

محل صكوك عضو عضو رئيس محكمة الشوف



٨ ـ الفصل الثامن

تطور التعليم وإنشاء المدارس في منطقة إقليم الخروب خلال العهد العثماني

- تمهيد ـ تطور التعليم.
  - الكتاتيب.
  - المدارس الإبتدائية.
  - المدارس الرشيدية.
  - المدارس الإعدادية.
  - المدارس السلطانية.
- أنواع المدارس في إقليم الخروب.
  - المدارس الرسمية الرشيدية.
  - التعليم الخاص.
  - مدرسة دير المخلص.

- تطور التعليم وإنشاء المدارس في منطقة إقليم الخروب خلال العهد العثماني[١]:

كان التعليم في البلاد خلال العهد العثماني تعليماً دينياً بحتاً إذ أنه منذ أن أنشيء كان الهدف الديني هو الغالب عليه. بدايةً كان التثقيف الذاتي يبدأ في المنزل، فيناله الطفل في بيته وبين أفراد أسرته ويستمده من كبار العائلة وتقاليدهم الموروثة الثابتة. لا ينتقل الطفل إلى مرحلة تعلم القراءة والكتابة ألا وتكون القيم الخلقية والإجتماعية قد تركزت في ذاته وتقمصت بها شخصيته. إذا ما دخل مرحلة القراءة والكتابة، كان التلميذ يكتفي بتعلم القرآن وأصول الدين. هذا يجري عادة إما في المنزل بإحضار شيخ يقوم بهذا العمل، وإما في ما يسمى بالكتاتيب ودور القرآن. كانت هذه الدور لتعليم القرآن منتشرة في جميع المدن والبلدات والقرى، وتقوم عادةً بالقرب من المساجد أو في المساجد نفسها. لم تكن الحكومة العثمانية تتدخل في هذه الكتاتيب أو تقدم لها المساعدة، وإنما كان ينشئها الشيخ بنفسه مقابل بعض المال أو بعض الحاجات والمحاصيل في القرية يتقاضاها من طلابه أسبوعياً. قد إقتصرت هذه الكتاتيب في البدء على الذكور دون الإناث، ثم بدأت تحتوي أطفالاً من الجنسين فأصبح التعليم مختلطاً. كانت أعمارهم تبدأ من الخامسة أو

حتى من السابعة، وكانوا يجلسون عادة على حصيرة أو بساط، أو يفترشون العشب تحت شجرة وارفة في الهواء الطلق. كان التدريس يستمر من الصباح حتى المساء طيلة أيام الأسبوع، وكان التلميذ يستمر بتعليمه في الكتاتيب حتى ينهي قراءته وحفظه للقرآن. كان ذلك يستغرق سنوات، وبعد ختم القرآن يقام احتفال وابتهاج يشارك فيه أهل القرية والأهل يكرم فيه التلميذ ومدرس الكتاتيب. إن الأمية كانت سائدة بين الناس في جبل لبنان في العهود الإقطاعية طيلة القرون التي حكمها العثمانيون حتى مطلع القرن التاسع عشر. لولا طموح بعض أبناء القرى لأن يكونوا وكلاء عند زعماء الإقطاع لضبط حاصلاتهم الزراعية ومقدراتهم الإقتصادية، ثم اضطرار بعض التجار إلى من يحرر لهم حساباتهم، ثم حرص بعض المحافظين من رجال الدين على التمسك بتراث آبائهم وأجدادهم من العلوم الدينية، لندر في البلاد وجود من يحسن القراءة والكتابة. في فترات الخوف والقلق واستبداد الفقر والجهل والطغيان السياسي والإجتماعي، فرض على قلة من هؤلاء الناس الوصول بقدر بسيط من القراءة والكتابة والتعليم الذي لم تتغير طرقه وأساليبه حتى مطلع القرن التاسع عشر. لقد بقي التعليم الديني مسيطراً، إذ غاب دور الدولة العثمانية وتوجيهها، وهذا عائد إلى الوضع السياسي والعسكري الذي بقي مضطرباً وغير مستقر وساعد هذا النوع من التعليم. هذا بالإضافة إلى انتشار نظام «الملل» الذي انتهجته الدولة العثمانية. وسمحت بموجبه للطوائف غير الإسلامية أن تنشىء مؤسساتها الثقافية والتربوية وتديرها بإشراف رؤوسائها الروحيين. كما أن نظام الإمتيازات الأجنبية سهل للدول الأوروبية المسيحية أن ترسل بإرسالياتها التبشيرية وتنشىء مؤسساتها الدينية والتربوية وتديرها بعيداً عن رقابة الدولة وإشرافها. كادت مدارس جبل لبنان في القرن التاسع عشر أن تكون جميعها في أيدي الرهبان والمبشرين. العامل الطائفي إذاً كان ذا أثر مباشر في ولادة أنواع التعليم لنشر وحفظ التعاليم الدينية في مجتمع يشكل الدين فيه المرجع

الأيديولوجي والفكري من جهة وإنتاج الإنتماء الطائفي من جهة أخرى. لقد لجأ التعليم الديني في تلك الفترة إلى الأديرة والكنائس لتعليم أبناء الطائفة المسيحية وإلى جوار المجالس والخلوات حيث انتشر الدروز، بينما بقيت المساجد مركزاً لتعليم أبناء المسلمين. هكذا انقسمت المدارس في جبل لبنان بحسب الطوائف والمذاهب، ويضاف إلى ذلك أن رجال الدين المسلمين جهدوا في العمل على إبقاء التعليم في نطاقه الديني التقليدي، وحاربوا كل محاولة لتطوير المناهج وطرق وأساليب التعليم. بقي التعليم «تعليماً دينياً حراً يبدأ في المنزل على يد مربٍ أو شيخ ويتعلم فيه التلميذ ترتيل أجزاء من القرآن الكريم، أما مبادىء الحساب فكان يتعلمها من قباني الضيعة أو القرية، كما كان تعليم القراءة والكتابة هو الحد الأقصى للتعليم في القرية...».

في سنة ١٨٤٧م حدثت خطوة إصلاحية بقيام «وزارة المعارف» لأول مرة، وفتح دوائر المعارف في كافة الولايات العثمانية. ثم صدر في ٢٤ جمادى الأول سنة ١٢٨٦هـ ـ ١٨٦٩م، نظام المعارف العمومية حيث نُظمت المدارس إلى فئتين: الأولى العمومية أي الرسمية وهي التي تديرها الدولة، والثانية الخصوصية وهي التي يديرها أفراد ومؤسسات، وتخضع أيضاً لمراقبة وإشراف الدولة.

كما صدر عام ١٨٩٢م المنهاج المفصل لمواد وساعات التدريس في كافة مراحل التعليم. تبعه عام ١٩٠٠م نظام الإمتحانات الرسمية حيث جعلت ثلاث مراحل. قد تألف نظام المعارف عام ١٨٦٩ في الدولة العثمانية من ١٩٨ مادة و٥ أبواب. بحث الباب الأول في أنواع المدارس ودرجاتها فجعلها خمس مراحل:

المرحلة الأولى: المدارس الإبتدائية: قد نص نظام المعارف على وجود مدرسة ابتدائية في كل قرية. إذا كانت القرية صغيرة لا تحتاج إلى كلفة المدرسة، فوجب فتح مدرسة في كل قريتين على أن يدفع الأهالي

نفقات بناء المدرسة ورواتب الأساتذة. كان التعليم في هذه المرحلة إلزامياً، وحددت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. كان برنامج هذه المرحلة مقتصراً على قراءة وتجويد القرآن الكريم، وتعليم الخط والرسم، بالإضافة إلى بعض الدروس في العلوم والجغرافيا والتاريخ على أن لا يتضمن البرنامج أي لغات أجنبية في هذه المرحلة، أما عن إلزامية التعليم فكانت حبراً على ورق، فهو مجرد كلام كتب في نظام المعارف وقد أقتبس من الأنظمة الأوروبية للدلالة فقط على إهتمام الدولة العثمانية بتعليم الرعايا.

المرحلة الثانية: المدارس الرشيدية: التي شابهت تعليمنا في المرحلة المتوسطة. قد نص نظام المعارف على وجود مدرسة رشيدية في كل بلدة يتجاوز عددها ٥٠٠ نسمة، ويحسب في هذا العدد القرى المجاورة التي تستفيد من هذه المدرسة. كان صندوق معارف الولاية يتحمل جميع المصاريف الآيلة إليها من بناء وتجهيز ومصاريف رواتب أفراد الهيئة التعليمية الذين كان يتم تعيينهم حسب الحاجة بما يتناسب مع عدد الطلاب. كانت مدة الدراسة في المرحلة الرشيدية أربع سنوات، أما مناهج الدراسة فيها فكانت أوسع من المرحلة السابقة. تشمل هذه: الدراسات الدينية والفقهية. ومبادىء اللغتين العربية والعثمانية بالإضافة إلى المواد العلمية والحساب، وكذلك لا يتعلم التلاميذ في هذه المرحلة اللغات الأجنبية.

المرحلة الثالثة: المدارس الإعدادية: قد نص نظام المعارف على إنشاء هذه المدارس في مراكز الأقضية التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة وتحسب المناطق المجاورة التي تستفيد من هذه المدارس. تقوم وزارة المعارف بدفع جميع المصاريف المتوجبة عليها لإنشاء هذه المدارس. كما خصص لكل مدرسة إعدادية ستة معلمين مع معاونيهم لجميع الإختصاصات، ومن الشروط الأساسية للتدريس في هذه المدارس

أن تكون شهادة الإختصاص من دار المعلمين. كانت مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات. أما مناهجها فهي: في اللغة العربية والعثمانية، والحساب والهندسة والقانون، والتاريخ والجغرافيا، والكيمياء والمنطق، والرسم. يتعلم بها التلميذ اللغة الأجنبية، وقد خصصت اللغة الفرنسية فقط.

المرحلة الرابعة: المدارس السلطانية: هذه المدارس كانت محدودة ولا توجد إلا في مراكز الولايات. كان يقبل فيها فقط التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الإعدادية بنجاح، وكان عليهم دفع مبالغ تحددها دائرة المعارف. كانت هذه الرسوم تختلف من حالة إلى حالة، فالتلميذ الذي يدرس في الدوام الليلي كان يدفعاً مبلغ ما بين ٢٠ و٣٠ ليرة عثمانية، والتلميذ الذي يدرس نهاراً يدفع نصف المبلغ. أما التلميذ الذي ينتسب ويسمى بالتلميذ الخارجي فكان يدفع ربع رسوم ما يدفعه طالب القسط الليلي. قسّمت الدراسة في المدارس السلطانية إلى قسمين:

القسم الأول: هو القسم العالي، والدراسة فيه ست سنوات ويتفرع إلى شعبتين: شعبة الآداب وكان اختصاصها الكتابة والإنشاء ودراسة المؤلفات المتعلقة بالأدب العربي والعثماني والفارسي، وقسم المعاني لدراسة اللغة الفرنسية، علم ثروة الأمم وحقوقها، التاريخ، الجغرافيا، الهندسة، الفلسفة الطبيعية، علم المواليد، الأرض، علم الصنائع والزراعة.

القسم الثاني: القسم المعتاد أو العادي، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات. مواد التعليم والإختصاص فيه تقارب مناهج المدارس الإعدادية: قسم اللغات، الهندسة، القانون، التاريخ والجغرافيا، المنطق، والرسم. هذه تعتبر المرحلة الأخيرة للتعليم في الولايات العثمانية. كان على الطالب الذي يريد متابعة إختصاصه ودراسته الانتقال إلى اسطنبول لمتابعة دراسته العليا.

المرحلة الخامسة: المدارس العالية: تشمل دار المعلمين، وهي متنوعة الإختصاصات وكل إختصاص له شعبة خاصة به. كانت الدراسة شعبة إختصاص التدريس للذين يودون التدريس في المدارس الرشيدية ثلاث سنوات. يشترط بالطلاب المقبولين في هذه المرحلة أن يكونوا قد أنهوا بنجاح مراحل التعليم السابقة وحصلوا على شهادات الدراسة الرشيدية والإعدادية والسلطانية.

أما الدراسة في دار الفنون فكانت تقسم إلى ثلاثة إختصاصات: الفلسفة والأدب، الحقوق، والعلوم الطبيعة والرياضيات. كانت مدة التعليم فيها أربع سنوات، وهي بمثابة المرحلة الجامعية في وقتنا الحاضر. كان قسم من هؤلاء الطلاب يُعد لدخول الكلية العسكرية التي كان يتخرج منها برتبة ضابط.

كان لقضاء الشوف الإنطلاقة الأولى لإنشاء أولى المدارس الرسمية في متصرفية جبل لبنان في عهد المتصرف داوود باشا من خلال مدرستي دير القمر ومدرسة شحيم للذكور. قد اهتم من بعده المتصرف فرنكو باشا ١٨٦٨ ـ ١٨٧٣م بالمدارس الرسمية وعرف فائدتها وأهميتها؛ فأبقى على مدارس دير القمر وشحيم، وأضاف إليهما مدارس أخرى في قرى وبلدات جبل لبنان، وعين وكلاء عليها، أطلق عليهم لقب «وكيل المعارف». كانت جميعها رشيدية على غرار مدارس الدولة، كما دعمها بمدرسين اختصاصيين لمادة اللغة العربية والفرنسية. كان عدد المدارس الرشيدية المدونة في سجلات مجلس الإدارة حتى سنة ١٨٧٣م ١٤ مدرسة في قضاء الشوف ودير القمر: في بلدة برجا مدرسة للذكور، في بعقلين مدرستان واحدة للذكور وأخرى للإناث، في بيت الدين مدرستان للذكور، في دير القمر مدرستان للإناث ومدرسة واحدة للذكور، وفي كل من الزعرورية وشحيم وعانوت ومزبود ودردوريت وشرتون مدرسة واحدة للذكور.

«جدول توزيع وتطور المدارس الرسمية في قضاء الشوف ١٨٦٢ ـ ١٩١٤م»

الرقم	القرية	١٨٦٢	١٨٦٩	١٨٧٣	١٨٨٣	١٩١٤	ملاحظات
١	دير القمر	٢	٣	٣	٣	٣	
٢	شحيم	١	١	١	١	٢	
٣	برجا	-	١	١	١	٢	
٤	بعقلين	-	٢	٢	٢	٢	
٥	بيت الدين	-	١	٢	٢	٢	
٦	الزعرورية	-	١	١	١	١	
٧	عانوت	-	١	١	١	١	
٨	مزبود	-	١	١	١	١	
٩	دردوريت	-	-	١	١	١	
١٠	شرتون	-	-	١	١	٢	
١١	الباروك	-	-	-	٢	٢	
١٢	الشويفات	-	-	-	٢	٢	
١٣	غريفة	-	-	-	١	١	
١٤	مجدل المعوش	-	-	-	١	١	
١٥	كترمايا	-	-	-	١	٢	
١٦	عاليه	-	-	-	-	٢	
١٧	الدامور	-	-	-	-	٢	
١٨	عبيه	-	-	-	-	٢	
١٩	كفرفاقود	-	-	-	-	٢	
٢٠	بيصور	-	-	-	-	٢	
٢١	عماطور	-	-	-	-	٢	
٢٢	بشتفين	-	-	-	-	٢	
٢٣	كفرحيم	-	-	-	-	٢	
٢٤	بتاتر	-	-	-	-	٢	
٢٥	مزرعة الشوف	-	-	-	-	٢	
المجموع		٣	١١	١٤	٢١	٤٤	
مجموع مدارس جبل لبنان		٣	١٧	٢٣	٤٩	١٣٦	

قد كتب المؤرخ الدكتور عبد الله سعيد بحثاً متكاملاً حول مدارس المعارف العثمانية الرسمية ومناهجها في قضاء الشوف ١٨٦١ ـ ١٩١٤ في كتاب «دراسات في تاريخ الشوف بالوثائق». يشير في إحدى الوثائق التاريخية العائدة للمفتش العام في مدارس دير القمر وجوارها فضول البستاني، أن «عدد المدارس في قضاء الشوف الرسمية بلغ عام ١٨٧٣م حوالي ١٤ مدرسة من أصل ٢٣ مدرسة في متصرفية جبل لبنان آنذاك أي نسبة ٦٠.٨٧٪، وبمؤشر مقدار نسبته ٤٦٦.٦٦٪ عن عام ١٨٦٢م، ١٢٧.٢٧٪ عن سنة ١٨٦٩، ولقد توزعت مدارس الشوف الجديدة أي الإضافية عن سنة ١٨٦٩، على بلدات دير القمر بمدرسة واحدة مهنية لتعليم الخياطة للإناث ومدرسة للذكور في كل من دردوريت وشرتون.

في عام ١٨٨٣ مع نهاية حكم المتصرف رستم باشا، بلغ عدد المدارس الحكومية في الشوف الرسمية ٢١ مدرسة أي بنسبة ٤٢,٨٥٪ من أصل ٤٩ مدرسة في جبل لبنان آنذاك، وبمؤشر مقدار نسبته ٧٠٠٪ عن سنة ١٨٦٢، ١٩١٪ عن سنة ١٨٦٩ و١٥٠٪ عن سنة ١٨٧٣. لقد تم فتح المدارس الجديدة في قرى الباروك (واحدة للذكور وأخرى للإناث) والشويفات أيضاً (مدرسة للذكور وأخرى للإناث)، ومدرسة للذكور في كل من غريفة ومجدل المعوش وكترمايا.

مع إنتهاء إدارة حكم المتصرفية عام ١٩١٤ كان عدد مدارس الشوف الرسمية قد بلغ ٤٤ مدرسة أي بنسبة ٣٢.٣٥٪ من أصل ١٣٦ مدرسة مجموع مدارس المتصرفية آنذاك، وبمؤشر بلغ مقدار نسبة إرتفاعه ١٤٦٦.٦٦٪ عن نسبة ١٨٦٢ و٤٠٠٪ عن سنة ١٨٦٩، و٣١٤.٢٨٪ عن سنة ١٨٧٣ و٢٠٩.٥٪ عن سنة ١٨٨٣. لقد توزعت المدارس الجديدة والإضافية عن سنة ١٨٨٣ على قرى الشوف كما يلي: مدرسة للإناث عن كل من قرى شحيم وبرجا وشرتون وكترمايا، ومدرستان أي واحدة للذكور وأخرى للإناث في كل من عاليه والدامور وعبيه وبيصور وعماطور وبشتفين

وكفرحيم وبتاتر، ومزرعة الشوف، بالإضافة إلى مدرسة واحدة للذكور في كفرفاقود.

هكذا تطورت حركة فتح المدارس العثمانية في الشوف على نطاق واسع لتحتل تقريباً ثلث مدارس جبل لبنان مع انتهاء حكم المتصرفية فيه. هذا دليل على أن هذه المنطقة التي شهدت أولى المدارس العثمانية حافظت أكثر من غيرها من أقضية جبل لبنان على تمسكها بالمدارس الحكومية. هذا يرجع أن سكان هذه المنطقة من الدروز والسنة في إقليم الخروب أو المسيحيين في دير القمر قد أقبلوا على دخول مضمار الوظيفة العثمانية المختلفة لقرب هذه المنطقة من مركز المتصرفية في بيت الدين، أو بالأحرى لاحتضان هذه المنطقة، «الشوف»، مركز المتصرفية. لذلك شجعت الدولة العثمانية وإدارتها المتمثلة بالمتصرف في جبل لبنان على فتح المدارس الرسمية العثمانية بهدف تربية وتهيئة الكادر الوظيفي الكفوء والملم بمبادىء اللغة العثمانية والعربية وأصول الحساب ومسك الدفاتر وعلم الإدارة البسيط.

كان المسؤولون الرسميون والأهالي في إقليم الخروب يولون المدارس الحكومية الرشيدية في الإقليم إهتماماً خاصاً ورعاية كاملة فقاموا بتأليف لجان أهلية لمساعدتها مادياً وتأهيل أبنيتها وتوسيعها. بعد أن ضاقت مدرسة شحيم بطلاب ناحية إقليم الخروب الذين انتسبوا إليها من جميع قراه لأنها كانت المدرسة الوحيدة في المنطقة، ومع إهتمام المتصرف فرنكو باشا ١٨٦٨ ـ ١٨٧٣م بالمدارس الرسمية، ومع المساعي التي قام بها عمر أفندي الخطيب عضو مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، أنشئت عام ١٨٦٩ أربع مدارس حكومية رشيدية في قرى: برجا، والزعرورية، ومزبود، وعانوت.

«مدارس إقليم الخروب الرشيدية للذكور والإناث،
اسمها، وغرف التدريس سنة ١٨٧٠»

القرية	اسم المدرسة	ذكور	غرف التدريس	إناث	غرف التدريس	درجتها
شحيم	ملتقى الطلاب	١	٥	١	٣	رشيدية
برجا	مضمار الطلبة	١	٢	١	٢	رشيدية
عانوت	مورد الظرفاء	١	١	١	١	رشيدية
الزعرورية	أنس النديم	١	١	-	-	رشيدية
مزبود	أثمن النصائح	١	١	-	-	رشيدية
مجموع المدارس وغرف التدريس		٥	١٠	٣	٦	

بلغ عدد مدارس الذكور ٥ مدارس والإناث ٣ مدارس ومجموع غرف التدريس فيها ١٦ غرفة. في عام ١٨٨٣، انشئت مدرسة رسمية في بلدة كترمايا وكانت للذكور والإناث. قد توافد إلى هذه المدارس الرسمية طلاب من القرى المجاورة، ولقد لعبت دوراً مهماً وبارزاً في تخريج نخبة من المدرسين الذين شهدت لهم ثقافتهم العالية، وموظفين برزوا على صعيد العمل الإداري، منهم القضاة وأعضاء مجلس إدارة وأطباء ومهندسين، وكذلك أدباء وشعراء برزوا في الحياة الثقافية وكانوا من كبار ورجال الإعلام والأدب. كان منهم من الرعيل الأول كما عددهم المؤرخ الأستاذ محمد ميسو الحجار، في كتابه تاريخ إقليم الخروب، فيقول: «وعلمنا أنه كان من الرعيل الأول من تلامذة مدرسة شحيم الرسمية، محمد زرزور شعبان، علي يونس الحجار، حسين محمد قاسم الحجار، عبد اللطيف ضاهر عبد الله، أسعد أبو غليون عبد الله، أحمد محمد منصور الحجار، وقد نال منحه حكومية بواسطة أبيه الذي كان أول شيخ صلح رسمي في بلدة شحيم في عهد داوود باشا، ودخل في المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني. كان من الفوج الثاني: حسين ميسو الحجار، وحسين أبو خزعل الحجار، وأحمد ومحمد أبناء الشيخ يوسف الخطيب، وقد نالوا منحاً من

المكتب السلطاني لمتابعة دراستهم العليا بعد تخرجهم وعبد المجيد العاكوم من قرية بسابا الذي تولى مناصب إدارية وحقوقية، ودرويش قاسم شعبان وحسين يونس الحجار وقاسم الحاج شحادة، ودرويش أسعد حمدان، من شحيم وغيرهم. من الفوج الثالث، الذي كان معظمه في مراكز إدارية ورسمية عالية، ومنهم الشيخ إبراهيم الخطيب الذي صار قاضي جبل لبنان الشرعي، وأخوه فريد الخطيب، وهذان حصلا على منح من المكتب السلطاني في بيروت، وإبراهيم عبد اللطيف الخطيب، وعبد الحميد أسعد عبد الله، وأمين موسى عبد الله، ومحمد يونس عويدات، وسعيد حسين حمدان، ومحمد أسعد عويدات، ومحمد ابن خزعل الحجار، من شحيم، وعلي عبد الرحمن الخطيب وعبد الجليل الخطيب وهما من بلدة مزبود». كان مدرسوها من كبار رجال العلم والفقه واللغة، ومنهم الشيخ مصطفى الترجمان الذي كان على درجة عالية في الفقه الشافعي ومن الضالعين في اللغة العربية، والشيخ أحمد بدران الذي كان معروفاً بحزمه وعلمه وثقافته الواسعة، وكذلك الشيخ عبد الغني الأنثى من مدينة بيروت، وكان أستاذاً كبيراً في الفقه والنحو، ومن أساتذتها أيضاً محمد الخطيب والشيخ سعيد الخطيب.

في عام ١٩١٥ سلمت إدارة مدارس شحيم للشيخ محمود البربير، الذي نقل من إدارة مدرسة برجا. عززها بكادر تعليمي إختصاصي، كان منه المعلم نقولا الصابونجي خريج الجامعة اليسوعية معلماً للغة الفرنسية. في عام ١٩١٦ وسعت مدرسة شحيم الرسمية وعينت فيها إدارة جديدة عرف من عناصرها: الشيخ شفيق حسن الخطيب وكان مديراً للمدرسة ومدرس اللغة التركية ومادة الرياضيات وهو خريج المكتب السلطاني في بيروت، والأستاذ نقولا الصابونجي، معلم اللغة الفرنسية وخريج الجامعة اليسوعية، والأستاذ فؤاد سليم مدرس اللغة والخطابة وكان خريج الكلية الأميركية، والأستاذ عبد الرؤوف الخطيب وكان أستاذ الرسم والأشغال والرياضة وهو خريج المكتب السلطاني، والأستاذ محمد عيتاني وكان من مدينة بيروت

ودرّس مادة الدين والأخلاق، وكذلك الأساتذة حسيب عبد اللطيف الخطيب، وعزات محمد الخطيب اللذان كانا من خريجي دار المعلمين التركية. كان المتخرج من المدارس السلطانية يحصل على شهادة تسمى «ملازمت رؤوس» في الآداب والعلوم. أما المعلمون في المدارس الرشيدية فكان عليهم أن يحملوا شهادات دور المعلمين الرشيدية، وكان على معلمي المكاتب السلطانية والإعدادية أن يحملوا شهادات أعلى. كان المعلم الأكثر خبرة أو الأعلى شهادة يصبح معلماً أول، والأقل خبرة معلماً من الدرجة الثانية.

لقد شهد جبل لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إنفتاحاً على الثقافة الغربية عبر نشاط الإرساليات الأجنبية من كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية التي تنافست على إنشاء المؤسسات التربوية. كانت الإرساليات الكاثوليكية السباقة في هذا المضمار إذ تميزت بكثرة جمعياتها ومؤسساتها الخيرية ومياتمها ومدارسها الداخلية والخارجية. مع أن دافع تلك الإرساليات كان التبشير الديني إلا أن وجودها وكثرتها أدّيا إلى نتائج سياسية سلبية وأخرى تربوية إيجابية. على الصعيد السياسي كانت طريقاً للتغلغل الأجنبي في بلاد المشرق العربي، إذ كانت كل إرسالية تسعى إلى بسط نفوذ الدولة التي تنتمي إليها. أما على الصعيد التربوي فقد حدث تطور إيجابي لمصلحة العامة من الناس، إذ أن الإرساليات الأجنبية التي فتحت المدارس والمعاهد أحدثت نهضة علمية كبيرة في الحياة الفكرية والثقافية. تشعبت الإختصاصات حيث أن الرهبان المبشرين قد زاولوا مهنة الطب لأن «الجبل آنذاك كسائر أنحاء البلاد بحاجة ماسة إلى أطباء مختصين مثلاً».

نتيجةً لصدور قانون تطوير التعليم سنة ١٨٤٦م وإنشاء المدارس الخاصة والأجنبية، أخذت المدارس المسيحية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتحول من مدارس دينية إلى مدارس تطبق مناهج مدنية

وعصرية، وتدرس إلى جانب العلوم الدينية علوماً أخرى من أدبية ولغوية، وعلمية، وإجتماعية. كانت مدرسة دير المخلص هي المدرسة الخاصة الوحيدة في ناحية إقليم الخروب ومحط أنظار واستقطاب للطلاب المسيحيين في الإقليم والجوار، وهذا بالإضافة إلى طلاب مسلمين كانوا ينتمون إلى عائلات ميسورة يستطيعون تأمين الأقساط الباهظة. كان أغلب مدرسيها من الرهبان والقسيسين وإذا لزم الأمر كان يستعان ببعض أساتذة الإختصاص.

قد كان في دير المخلص مدرس عام لجميع الرهبان يدرس فيها اللاهوت الأدبي وعلم الذمة وبعض علوم الحياة. بقيت المدرسة على أصلها القديم إلى حيث زالت الحاجة إليها بسبب إنشاء المدرسة الجديدة. عدا هذه المدرسة العامة، كانت في دير المخلص مدارس خصوصية متخصصة للرهبنة نبغ فيها رجال مشهورون بالعلم والأدب مثل البطريرك أثناسيوس جوهر ١٧٨٨ ـ ١٨٩٤، الذي تتلمذ على يد البطريرك كيرلس طاناس. كذلك نبغ البطريرك أغابيوس مطر ١٧٩٦ ـ ١٨١٢ ومطران صور باسيليوس عطاالله. من الرؤساء العامين الأب ميخائيل أبو عراج طبيب المشايخ، والأب الواعظ أسطفان نعمة الذي أنشأ دير عين الجوز، والقس أنطون بولاد تلميذ الفيلسوف القس سابا كاتب. من العلمانيين المعلم بطرس كرامة أستاذ أولاد بشير الشهابي، وتلميذ القس سابا كارلوس زكار الذي خدم في مرسيليا ودعي إلى تعليم أولاد ملك فرنسا. أما بعض التلاميذ الأميين الذين كانوا يدخلون الدير وقد تجاوزوا سن التحصيل فكان يفرض عليهم القيام بالخدمات الديرية من خياطة وحياكة وسكافة وطباخة، وخبازة، وفلاحة وزراعة وتجارة. كانوا يكتفون بسماع الصلوات وسماع قراءة الكتب الروحية والإرشادات العمومية الخصوصية من إخوانهم الرهبان. أما البعض الآخر منهم، فمن كان مؤهلاً للعلم أو من كان متعلماً يعرف القراءة والكتابة والحساب ممن مارسوا التجارة والصناعة أو بلغوا منزلة عالية من العلم انصرف إلى الدرس. «سابا كاتب» مثلاً تعلم النحو

والمعاني والبيان والشعر قبل دخوله الدير على يد كبار علماء الإسلام، وكان كاتباً لامعاً يساعد والده نقولا بتحرير مراسلات ولاة صيدا وكذلك غريغوريوس يوسف ١٨٢٣م - ١٨٩٧م، الذي كان كاتباً في دوائر الحكومة بالاسكندرية، وقد تعين وهو لا يزال مبتدئاً كاتب تحت يد الأب العام أفتيموس مشاقة ١٨٣٦م - ١٨٤٢م. إذ بعد قضاء فترة التجربة والإبتداء بالصلوات وقراءة الكتب الروحية ودرس الواجبات الرهبانية، كان كل من هؤلاء ينصرف إلى درس علم الذمة في المدرسة الديرية العمومية أو يلتحق بخدمة أحد العلماء الذين درسوا في روما فيلازمه ويقرأ عليه كتابه الذي يريد أن يتعلمه بعد نقله بخط يده لعدم وجود الكتب المطبوعة في تلك الأيام. كان المعلم يشرح له مضمون الكتاب ويحاوره ويجعله يحرر له مراسلاته ويفيده بعلمه. كما كانت ترسل الرهبانية إلى روما اثنين من رهبانها إلى مدرسة إنتشار الإيمان كما أرسلت فيما بعد الكثير من رهبانها إلى مدرسة القديس أثناسيوس في روما أيضاً لنهل العلم والمعرفة.

في سنة ١٨٢٨م أنشئت أول مدرسة خاصة في ناحية إقليم الخروب هي مدرسة دير المخلص حين قرر مجمع رهبان الدير إنشاء مدرسة راقية تنافس أكبر المدارس الشرقية. اتفقوا أن تكون قرب دير المخلص في الدار التي كان يقيم فيها البطاركة من قبل، أي في البناء المقابل لمدخل الدير الشمالي. وافق البطريرك أغناطيوس قطان على هذا المشروع في ٧ تشرين الثاني سنة ١٨٢٨م، الذي كان يقيم حينئذٍ في دير مار مخايل قرب الذوق، وجاء في رسالته:

«المجد لله دائماً،

أغناطيوس قطان،

برحمة الله تعالى البطريرك الأنطاكي وسائر المشرق،

صح لنا أننا رأينا هذا المشروع الذي إرتضا به حضرة أولادنا مجمع الرهبان في دير المخلص وباقي جمهور الطائفة أولادنا الدمشقيين، وهو

راجع للمنفعة الروحية وخير الطائفة العمومي وراحة الأكليروس، فمن ثم قد ارتضينا به وقبلناه ونأمر بالسلوك به نحن على الإذعان وعدم المعارضة، ولتحقيق ذلك قد سجلناه باسمنا وختمناه بختمنا الكبير،

تحريراً في ٧ تشرين الثاني سنة ١٨٢٨م»

كانت مدرسة دير المخلص تشتمل على عدة غرف فيها أربعون سريراً. هذا بالإضافة إلى عدد من الطلاب الذين كان من بينهم رهبان وكهنة، حيث كان يقيم أكثرهم في الدير للمشاركة في القداديس والصلاة. لم تكن قوانين المدرسة والدرس تمنعهم من مخالطة ومعاشرة الرهبان، بل كان تلاميذ المدرسة يقومون في الدير نفسه ببعض الخدمات الديرية العامة مثل النظافة والكناسة حتى في المشاركة بعمل المكابس والمطاحن والعجن والخبز. بقيت هذه المدرسة مستمرة بالتقدم والنجاح حتى سنة ١٨٤١م، فقد أصيبت بجمود وركود إثر الفتنة الطائفية الأولى، وكذلك أصيبت بصدمة أخرى أبان فتنة ١٨٤٥م، وكذلك عام ١٨٦٠م يوم الفتنة الكبرى. بعد أن جددت حياتها وعمرانها في سنة ١٨٥٥م، وفي العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٨٦٧م افتتحت المدرسة مجدداً برئاسة الخوري يوسف غنام الذي عمل بكل نشاط وإخلاص من أجل التعويض عما أصابها من هزات ونكبات. وسع ميادين الدراسة وخصّها بمدرسين واختصاصيين، وخاصة من ناحية اللغة، حيث أدخل اللغات اليونانية والتركية والطليانية واللاهوتية، بالإضافة إلى اللغة العربية والفرنسية. أما عدد التلاميذ فكان يزيد حينما يأتي إليها جدد مع بداية كل عام دراسي، وكان ينقص غالباً بخروج من كان عاجزاً أو مقصراً على اللحاق بصفه. كان الفوج الواحد يقيم في الدير لمدة ست سنوات، حيث يدرسون الصرف والنحو والشعر والبيان من كتب الشيخ ناصيف اليازجي. كذلك كانوا يتعلمون الحساب في كتاب كشف الحجاب للبستاني، والمنطق والفلسفة «لديغوفسكي» اليسوعي مخطوطاً ترجمه المطران يوسف الدبس. هذا بالإضافة إلى عشرات المواد

العلمية الغنية، والمراجع والمخطوطات الأدبية النادرة. في سنة ١٨٨٠م أضيف للمدرسة البناء الضخم الجديد الذي أصبح يستوعب عدداً أكبر، فضم إليه طلاب من دير السيدة، وكان أغلبهم رهباناً مبتدئين. كذلك تمت إعادة وترميم وتجديد كنيسة المدرسة المخلصية التي قام الأب بشارة أبو مراد بتشييدها لتكون في قلب المدرسة هيكل قداسة وصلاة. قد كتب الأب بشارة من الآباء المخلصيين طالباً مساعدة أبناء مريم البتول من أجل تزيين معبدها. قد نصت الرسالة:

«من مدرسة يسوع المخلص،

حضرة الأب الفاضل المحترم،

النفس لا حرمها الله متمناها، أشواقها لا تهمد، وأن أفرغ الدهر جهده لدرس ذكرى الأحباء فإن الألطاف لا تنسى وأن بعدت المراحل، نعم مضت مدة ولم أوفِ ما عليَّ من حقوق الوداد فكان لكم حق العتاب، غير أن ذلك لا يدرس مبادلات الإخاء.

لا يخفى حضرتكم أن كنيسة المدرسة قد تم إعمارها بالتمام ولا ينقصها إلا ما يزينها، فأتيت أنهض غيرة أولاد مريم الذين مستعدون لتقديم الصلوات لمن يحسن بمثل هذا الإحسان ولا يلزمني أن أزيد في الإيضاء إذ كل يعرف الحاجة، ثم أختم عبارات ودادي بعبارات مستمد الدعا،

أخوكم القس بشارة بو مراد،

في ٢٠ أيار سنة ١٩٨٨م».

وفي أول أيلول سنة ١٨٨٣م انعقد المجمع الرهباني العام حيث انتخب الخوري الياس الحجار رئيساً عاماً، وبقي الخوري يوسف غنام رئيساً للمدرسة حتى سنة ١٨٩٣م، حين طلب من الأب العام إقالته من رئاسة المدرسة لشيخوخته وضعف جسمه فقبلت الإستقالة، وعين رئيساً للمدرسة الخوري سليمان زينة نمير رئيس أنطوش يافا حينئذٍ. بازدياد عدد

التلاميذ فيما بعد اضطرت إدارة المدرسة إلى توسيع المباني للمرة الثانية. هذا ناتج عن المستوى العلمي الرفيع الذي وصلت إليه مدرسة دير المخلص إذ تخرج منها رجال فكر وعلم كان منهم علماء العصر، الخطباء الواعظون، الكتاب، الشعراء، المفكرون، المطارنة، والأطباء المشهورون. لعل هذا النجاح الكبير الذي لاقته مدرسة دير المخلص في ناحية إقليم الخروب التي امتلأت بطلاب الجوار من صيدا والشوف وجزين بالإضافة إلى أبناء الإقليم كان عائداً إلى تجهيزاتها الجيدة. لقد كانت أبنيتها حديثة ومبنية خصيصاً لتكون صرحاً تربوياً. هذا بالإضافة إلى مناهجها التربوية الجيدة، فهي بالإضافة إلى اهتمامها بتعليم اللغتين العربية والفرنسية، فقد اهتمت أيضاً بلغات أخرى عديدة، وتنوعت اختصاصاتها فكانت أدبية وعلمية وفكرية ولاهوتية. هكذا يتضح في المقارنة بين المدارس الرسمية الرشيدية التي كانت تشرف عليها الدولة العثمانية وبين المدارس الخاصة التي كانت تستقل استقلالاً تاماً عن أي إشراف ومراقبة من قبل الدولة، أن التعليم الخاص كان مميزاً بشكل واضح عن التعليم الرسمي. اختلفت المدرستان كلياً من حيث جهازهما التعليمي، وأماكن تواجد الطلاب فيهما وتجهيزاتهما المدرسية، ولغة التدريس فيهما، ومستوى المدرسين، وطرائق التعليم وتنوع المناهج. لكن رغم هذا التفاوت الكبير، فإن المدرسة الرسمية التي كان يتلقى منها الفقراء العلم ورغم ضعفها وتدني مستواها، إلا أنها خلقت رغبة متزايدة عند الفئات الفقيرة المسحوقة في التحصيل العلمي، وفتحت آفاقاً واسعة أمامهم للتعليم والتثقيف لوعي الحياة والتمرد على التسلط الإقطاعي الذي دمر كل شيء في حياتهم، فاستقبلوا الأفكار الديمقراطية والتحررية التي بدلت حياتهم الفكرية والإجتماعية والسياسية.

هوامش الفصل الثامن

(١) فيليب حتي ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، الجزء الثاني، ص٣٥٥.

ـ د. مسعود ضاهر ـ تاريخ لبنان الإجتماعي... مصدر سابق، ص١٦٣، ١٥٩.

ـ لوتسكي ـ تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني، دار التقدم ـ موسكو، دار الفارابي، بيروت ١٩٧١، ص١٥٧.

ـ عبد العزيز عوض ـ الإدارة العثمانية في ولاية سوريا... مصدر سابق، ص٢٥٢ ـ ٢٦٣.

ـ د. عبد الله سعيد ـ درسة في تاريخ الشوف بالوثائق، بحث خاص عن التعليم في الشوف، دار إشارات بيروت ١٩٩٩، ص٣٩١ ـ ٤١١.

ـ إسماعيل حقي ـ لبنان مباحث علمية وإجتماعية... مصدر سابق، ص٥٦٥ ـ ٥٦٩، ص٥٩٦، ص٥٩٨.

ـ محمد ميسو الحجار ـ تاريخ إقليم الخروب... مصدر سابق، ص١٢٢ ـ ١٢٨.

ـ أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية... مصدر سابق، ص١٤١، ١٤٤.

ـ لحد خاطر ـ عهد المتصرفين في لبنان... مصدر سابق، ص٤٣.

ـ الخوري قسطنطين الباشا، تاريخ مدرسة دير المخلص لماية عام، (١٨٢٨ ـ ١٩٢٨)، المطبعة المخلصية، دير المخلص ـ لبنان، ص٨١ ـ ٨٦.

ـ مجلة النحلة ـ تصدرها مدرسة دير المخلص، مجلة مدرسية ثقافية، السنة ٢٥، العدد ١٨٢، آذار ١٩٨٣، ص١٥ ـ ١٦.

ـ جدول أسماء القرى في قضاء الشوف الموجود فيها مدارس رشيدية للذكور والإناث، وغرف التدريس في عهد المتصرفية.

ـ جدول أسماء القرى في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية الموجود فيها المدارس الرشيدية للذكور والإناث وعدد غرف الدرس فيها.

ـ وثيقة رسالة مرسلة الأستاذ محمود البربير إلى عضو مجلس إدارة جبل لبنان الشيخ عمر أفندي الخطيب يطلب منه المساعدة في صرف جداول القبض للهيئة التعليمية في إقليم الخروب.

ـ وثيقة، رسالة موجهة إلى الشيخ عمر أفندي الخطيب عضو مجلس إدارة جبل لبنان تطلب منه مساعدة تأمين مدرسين للفقه والعلوم لمدارس ناحية إقليم الخروب.

ـ وثيقة، رسالة من السيد محمود عمر البربير إلى الشيخ عمر أفندي الخطيب، تطلب منه صرف معاشات متأخرة للهيئة التعليمية في إقليم الخروب.

ـ رسالة من سماحة مفتي بيروت إلى مجلس الإدارة، يؤكد تعيين الأستاذ الشيخ أحمد بدران والشيخ رشيد سليم حمود خريج الأزهر الشريف في مدارس إقليم الخروب.

فضيلتلو افندم

بعد اهدا ازكى تحياتي واخلص دعواتي ابدي انه لما ان الشيخ احمد افندي
بداية معلم مكتب الابتدائي في قرية شحيم وقدم الاستعفا من المعلمية
المذكورة وبما انني اتأكد اخلاق ودراية الشيخ رشيد افندي بن سليم
حمود افندي من اهالي شحيم ومن طلبة الجامع الازهر الشريف قدمته عريضة الى
[illegible] بمحاسبه حتى [illegible] الجليل بخصوص تعيينه المومى اليه
الى المعلمية المذكورة فارجو [illegible] بذلك وسلفا اشكر فضلكم [illegible]

[illegible]

مفتي بيروت
الأنسي

مصدر الاكابر الكرام ومورد العوارف والاكرام من عقد عليه لواء المدح والحمد وحاز
بديع كماله في سما السعد سيدي الوالد الجليل فضيلتلو [illegible] الاكرم ادام الله وجوده
الشريف بادوام النعم

اهدي من التحيات اكرمها ومن التكريمات اعظمها واقبل بافواه الاخلاص اياديكم الكرام وارفع [illegible]
[illegible] بيده الله [illegible] الشريف [illegible] عرض بايدي احترام والتكريم [illegible]
[illegible] على جبهة الذات العلية وكلما تفضلتم به من [illegible]
[illegible] فنار [illegible] الله [illegible] وموئلا للقصاد ونال [illegible]
[illegible] لدى جنابكم وخصوصا [illegible]
[illegible] السنة [illegible] المذكورين [illegible]
احمد [illegible] الجميع [illegible] واطال الله بقاكم بالسرور [illegible]

[illegible]

[illegible]
ولدكم
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ... وعلى آله وصحبه وسلم

جناب كريم ...

«جدول بأسماء القصبات والقرى في لواء جبل لبنان الموجود فيها المدارس الابتدائية للذكور والإناث وعدد غرف الدرس فيها في عهد المتصرفية»

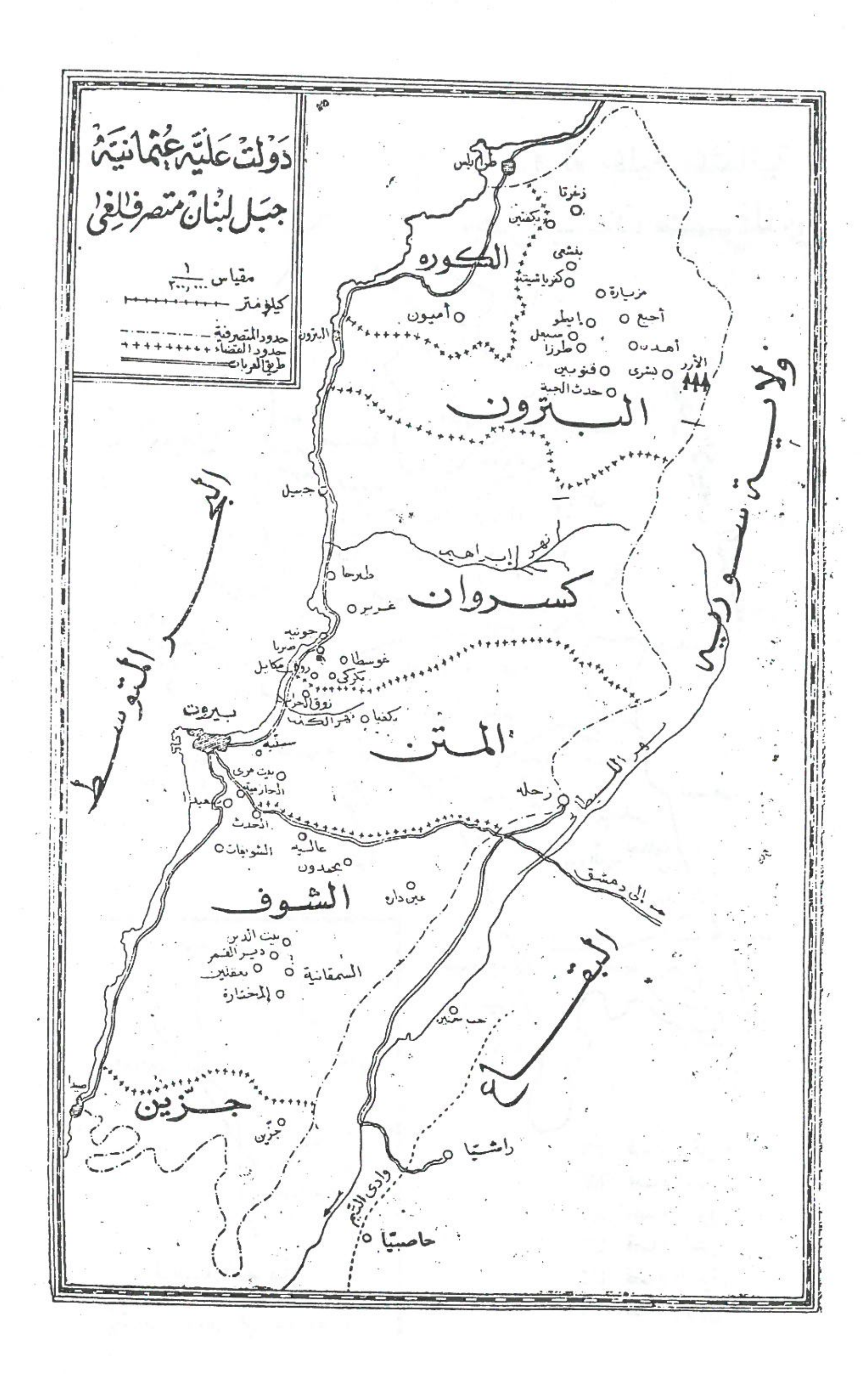
قضاء	القرية أو القصبة	غرف الدروس	ذكور	غرف الدروس	إناث
المتن	براج البراجنة	٥	١	٢	١
المتن	برمانا	٥	١	٣	١
المتن	بسكنتا	٣	١	٣	١
المتن	شوير	٣	١	٢	١
المتن	حمانا	٣	١	٢	١
المتن	بعبدا	٣	١	٢	١
المتن	بكفيا	٣	١	٢	١
المتن	حدث	٢	١	٣	١
المتن	بيت شباب	٢	١	٢	١
المتن	بيت مري	٢	١	٢	١
المتن	رأس المتن	٢	١	٣	١
المتن	عبادية	٢	١	٢	١
المتن	كفرشيما	٢	١	٢	١
المتن	بعبدات	٢	١	٢	١
المتن	صليما	٢	١	٢	١
المتن	المتين	٢	١	٢	١
المتن	بتغرين	٢	١	٢	١
المتن	شياح	٢	١	٢	١
المتن	قرنة الحمرا	٢	١	٢	١
المتن	الجديدة	٢	١	٢	١
كسروان	جونيه	٥	١	٣	١
كسروان	شمسطار	٢	١	٢	١
كسروان	جبيل	٢	١	٢	١
كسروان	قرطبا	٢	١	٢	١
كسروان	عمشيت	٢	١	٢	١
كسروان	غزير	٢	١	٢	١
كسروان	زوق	٢	١	٢	١

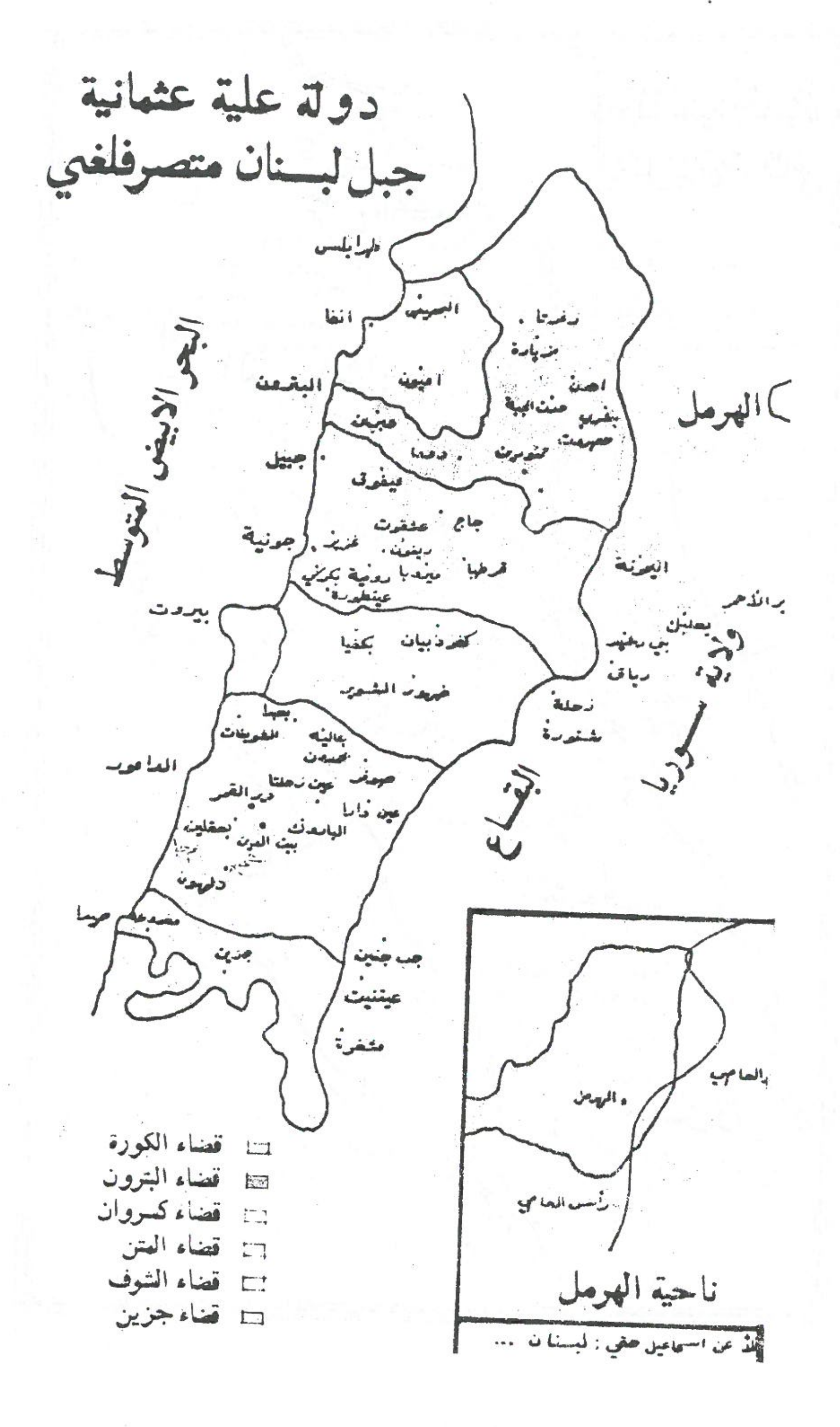
قضاء	القرية أو القصبة	غرف الدروس	ذكور	غرف الدروس	إناث
البترون	اسكله	٥	١	٢	١
البترون	بشري	٥	١	٢	١
البترون	هرمل	٢	١	٢	١
البترون	حصرون	٢	١	٢	١
البترون	تنورين	٢	١	٢	١
البترون	دوما	٢	١	٢	١
البترون	زغرتا	٢	١	٢	١
الشوف	عاليه	٥	١	٣	١
الشوف	شحيم	٥	١	٣	١
الشوف	بعقلين	٥	١	٣	١
الشوف	شويفات	٣	١	٣	١
الشوف	برجا	٢	١	١	١
الشوف	دامور	٢	١	٣	١
الشوف	عبيه	٢	١	٢	١
الشوف	كترمايا	٢	١	١	١
الشوف	غريفه	٢	١	٠	٠
الشوف	عانوت	٠	٠	١	١
الشوف	كفرفاقود	٢	١	٠	٠
الشوف	بيصور	٢	١	٠	١
الشوف	عماطور	٢	١	١	١
الشوف	بشتفين	٢	١	١	١
الشوف	كفرحيم	٢	١	١	١
الشوف	بتاتر	٢	١	٢	١
الشوف	باروك	٢	١	١	١
الشوف	مزرعة الشوف	٢	١	١	١
جزين	جزين	٥	١	٢	١
جزين	عرمتي	٢	١	١	١
جزين	بكاسين	٢	١	٢	١
جزين	صالحية	٢	١	٢	١
كورة	اميون	٥	١	٢	١
كورة	كوسبا	٢	١	٢	١

قضاء	القرية أو القصبة	غرف الدروس	ذكور	غرف الدروس	إناث
كورة	بشمزين	٢	١	٢	١
زحلة	زحلة	٥	١	٣	١
زحلة	قاطع	٣	١	٢	١
دير القمر	دير القمر	٥	١	٣	١
بيت الدين	بيت الدين	٢	١	١	١

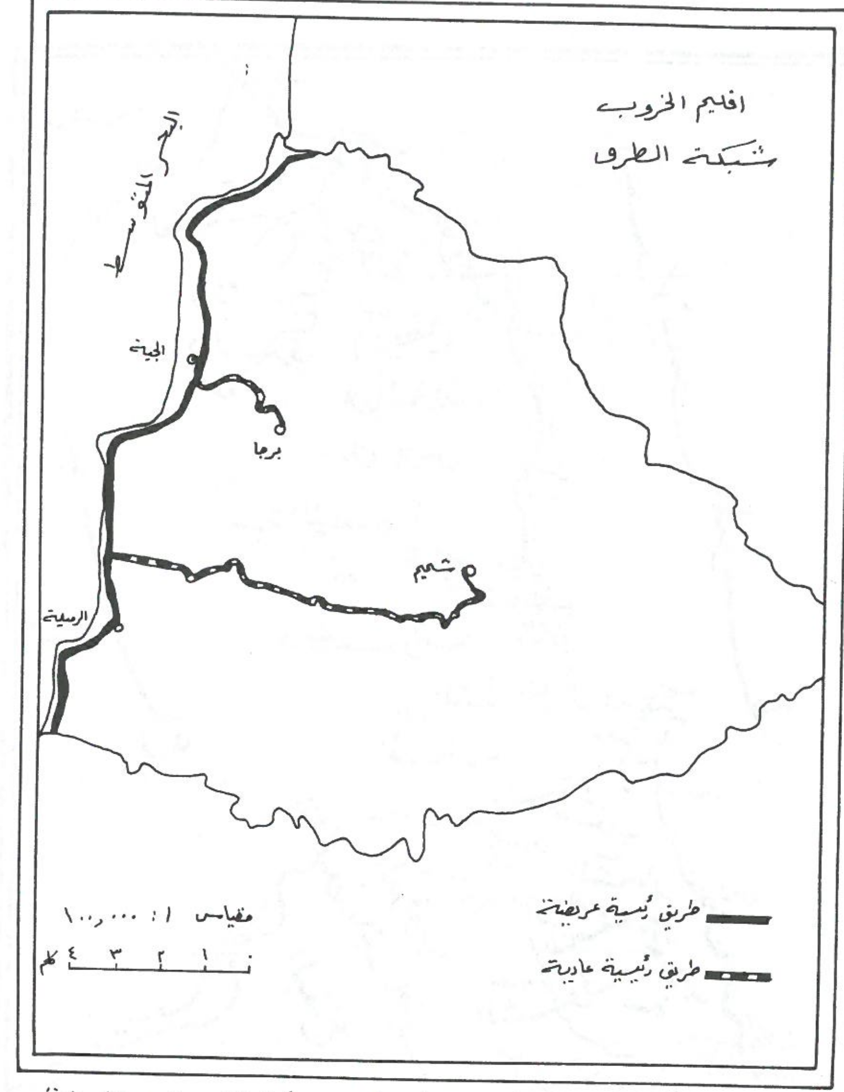
«جدول بأسماء القرى في قضاء الشوف الموجود فيها المدارس الإبتدائية للذكور والإناث وعدد غرف الدرس فيها في عهد المتصرفية»

الرقم	اسم القرية	غرف الدرس	مدارس الذكور	غرف الدرس	مدارس الإناث	ملاحظات
١	عالية	٥	١	٣	١	
٢	شحيم	٥	١	٣	١	«إقليم الخروب»
٣	بعقلين	٥	١	٣	١	
٤	شويفات	٣	١	٣	١	
٥	برجا	٢	١	١	١	«إقليم الخروب»
٦	دامور	٢	١	٣	١	
٧	عبيه	٢	١	٢	١	
٨	كترمايا	٢	١	١	١	«إقليم الخروب»
٩	غريفة	٢	١	-	-	
١٠	عانوت	-	-	١	١	«إقليم الخروب»
١١	كفرفاقود	٢	١	-	-	
١٢	بيصور	٢	١	١	١	
١٣	عماطور	٢	١	١	١	
١٤	بشتفين	٢	١	١	١	
١٥	كفرحيم	٢	١	١	١	
١٦	بتاتر	٢	١	٢	١	
١٧	باروك	٢	١	١	١	
١٨	مزرعة الشوف	٢	١	١	١	





...عن اسماعيل حقي : لبنان ...

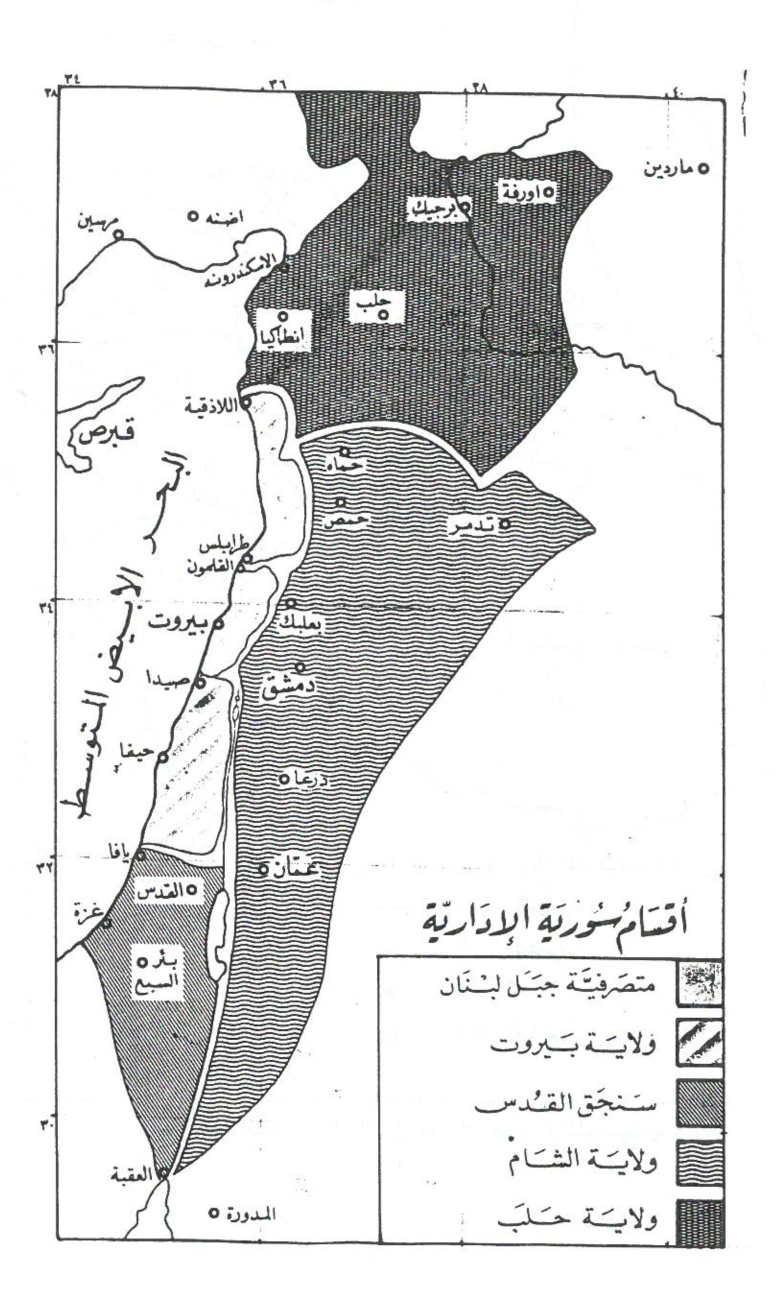


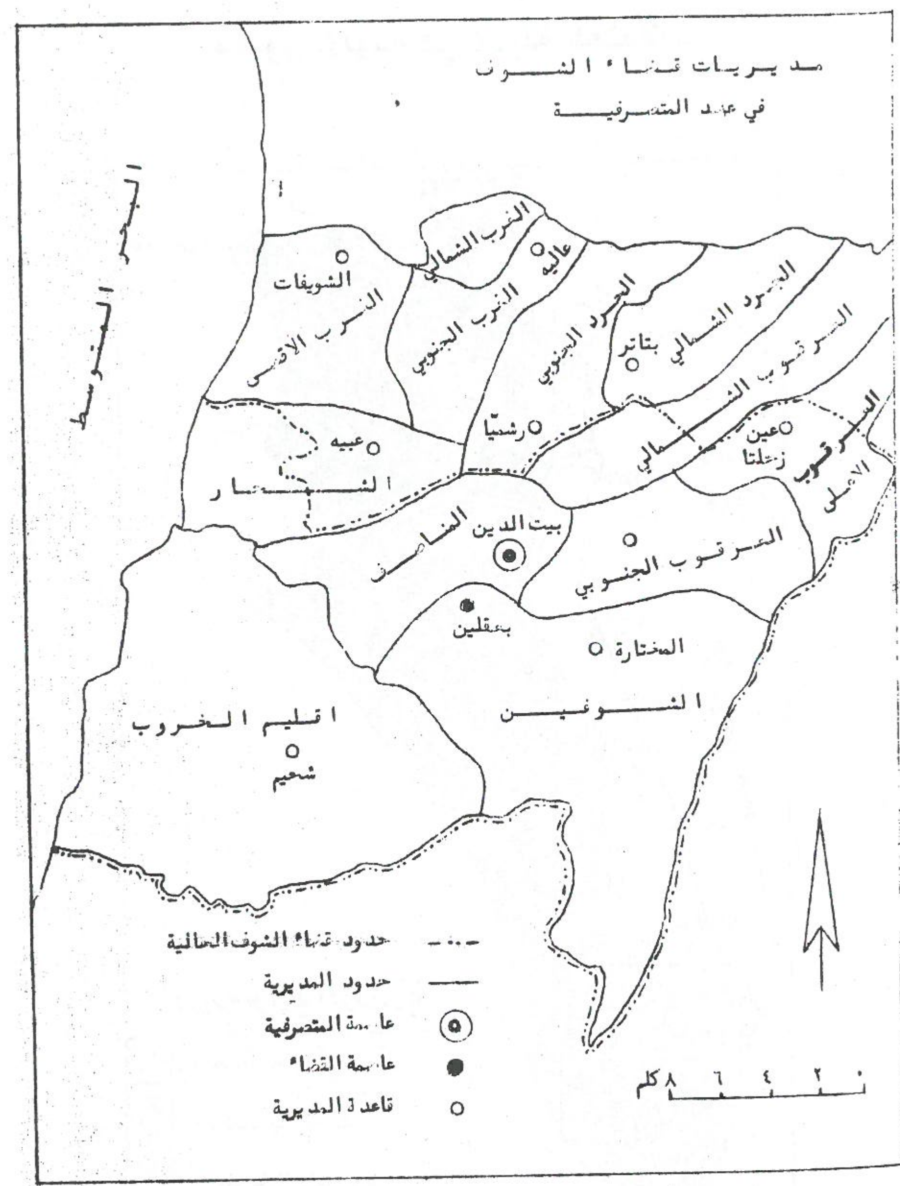
شكل رقم : ـ شبكة الطرق المعبدة في مديرية اقليم الخروب في عهد المتصرفية

مصور المقاطعات العثمانية للمناطق اللبنانية



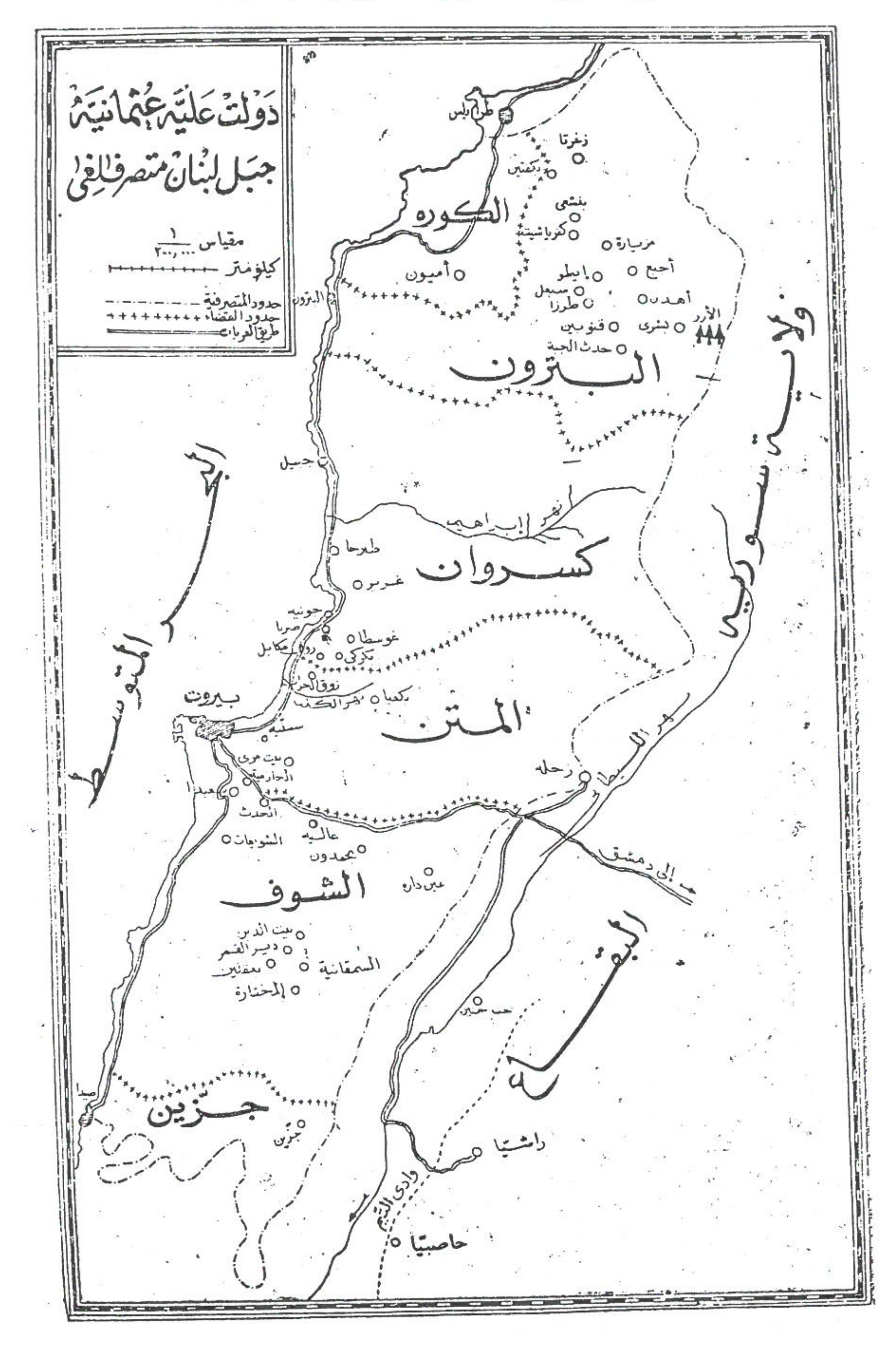
مصور الألوية في الدولة العثمانية





ـ خريطة قضاء الشوف ومديرياته في عهد المتصرفية (الشوف وعاليه حاليا)

مصور خريطة إقليم الخروب والقرى



المراجع والمصادر

- أحمد رضا - معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة - خمسة أجزاء - بيروت، الجزء الأول، ١٨٥٨م.
- إسماعيل حقي - مباحث علمية واجتماعية - جزءان - منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠.
- إبراهيم الأسود - ذخائر لبنان - المطبعة العثمانية - بعبدا ١٨٩٦.
- إبراهيم الأسود - دليل لبنان - الطبعة الثالثة - المطبعة العثمانية - بعبدا ١٩٠٦.
- ابن خلكان - وفيات الأعيان - أربعة أجزاء.
- أحمد وصفي زكريا - عشائر الشام - دار الفكر - بيروت ١٩٨٣.
- ادوارد روبنصون - يوميات في لبنان، الجزء الأول، بيروت ١٩٤٩.
- أحمد الخالدي الصفدي - لبنان في عهد الأمير فخر الدين - منشورات الجامعة اللبنانية - ضبطه أسد رستم وفؤاد البستاني، بيروت ١٩٦٩.
- أنطوان ضاهر العقيقي - ثورة وفتنة في لبنان، مجهول من تاريخ الجبل، ١٨٤١ - ١٨٧٣ - نشرها وشرحها وعلق عليها يوسف إبراهيم يزبك - دار الطليعة - بيروت ١٩٣٨.
- إبراهيم أبي سمر الغانم - أبو سمرا غانم والبطل اللبناني - أشرف عليه لحد خاطر - مطبعة لرهبان المارونية - بيروت.
- أسد رستم - لبنان في عهد المتصرفية - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٣.
- أحمد طربين - لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية حكم الإنتداب ١٨٦٠ - ١٩٢٠ - معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٦٨.

- القاضي يعقوب بن إبراهيم بن يوسف ـ الخراج ـ طبعة ثانية ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٩٥٢م.
- الحبيب الجنحاني ـ إشكالية ملكية الأرض وأثرها في التحول الإقتصادي ـ الإجتماعي في مجتمع صدر الإسلام ملة دراسات تاريخية، العدد الخاص ٣٥، ٣٦، ١٩٩٠.
- الخوري قسطنطين الباشا ـ تاريخ مدرسة دير المخلص لماية عام (١٨٢٨ ـ ١٩٢٨)، المطبعة المخلصية، دير المخلص ـ لبنان.
- أنيس فريحة ـ معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها ـ مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٢.
- ابن منظور ـ لسان العرب ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٥٥.
- ب، باحث لبناني مقيم في مصر ـ كنوز لبنان المرصودة، القاهرة ـ ١٩٠٧.
- بولياك ـ الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ـ الطبعة الأولى ـ دار الكشوف ـ بيروت ـ ١٩٤٨.
- جرجي تامر ـ الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية ـ مطبعة المتصرفية ـ جبل لبنان ـ ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٩م.
- جودت باشا ـ تاريخ جودت باشا ـ ترجمة عبد القادر أفندي ـ الدنا ـ بيروت ١٣٠٨هـ.
- حيدر أحمد الشهابي ـ لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ـ تحقيق أسد رستم، وفؤاد أفراح البستاني ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٦٩م.
- سميليا نسكايا ـ الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب عدنان الجاموس ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٢.
- ساطع الحصري ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٦٥.
- سليمان البستاني ـ عبرة وذكرى ـ طبعة أولى ـ بيروت ١٩٧٨.
- سنجر ديفيتستوغلو ـ النموذج الإقتصادي للمجتمع العثماني ـ الطريق ـ العدد ٨، أيلول ١٩٦٩.
- سليم هشي ـ المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون. ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠، الجزء الثاني ـ بيروت ١٩٨٣ ـ الجزء الثالث ـ بيروت ١٩٨٥.

- شاكر الخوري ـ مجمع المسرات ـ بيروت ١٩٠٨.
- شكري البستاني ـ دير القمر في القرن التاسع عشر ـ مطبعة الدير ـ مجهول التاريخ ـ الشوف.
- شوقي حمادة ـ تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للعائلة الحمادية الدرزية ـ بعقلين.
- صحاح الجوهري ـ ٦ أجزاء ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٩.
- طنوس الشدياق ـ أخبار الأعيان في جبل لبنان ـ نظرة وقدم فهارسه، فؤاد افرام البستاني ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٠.
- د. طارق قاسم ـ سلسلة مقالات عن إقليم الخروب ـ مجلة الإقليم ـ عدد ١٢ و١٣، ١٧، ١٨ ١٩٩٨ ـ عدد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ١٩٩٩ ـ عدد ٢٥، ٢٠٠٠.
- د. طارق قاسم ـ العلاقة التاريخية بين ولاية صيدا وجبل الشوف ـ مجلة الحداثة ـ عدد ٤٧ ـ ٤٨ ـ سنة ٢٠٠٠، من صفحة ٢٠٤ إلى صفحة ٢٢٦.
- عارف أبو شقرا ـ أوراق لبنانية ـ العدد الثالث ـ بيروت ١٩٥٥.
- عبد الرحمن عدرة ـ بروتوكول لبنان (١٨٦١ ـ ١٨٦٤) ـ اطروحة أستاذ علوم ـ قسم التاريخ ـ الجامعة الأميركية ـ بيروت ١٩٥٢.
- د. عبد الله سعيد ـ تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية ـ دار المدى ـ بيروت سنة ١٩٨٦.
- د. عبد الله سعيد ـ دراسة في تاريخ الشوف بالوثائق ـ بحث خاص عن التعليم في الشوف ـ دار إشارات بيروت ١٩٩٩.
- د. عبد الله سعيد ـ أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ـ ١٨٦١ ـ ١٩١٤ ـ جزء من سلسلة التاريخ الريفي ـ مطبعة بيسان ـ بيروت ١٩٩٥.
- عبد العزيز عوض ـ الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٩.
- علي الحسيني ـ تاريخ سوريا الإقتصادي ـ دمشق ١٣٤٢هـ.
- عيسى اسكندر المعلوف ـ مجلة العرفان ـ مجلد ٩.
- عاطف أبو عماد ـ تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للأسرة النكدية ـ موجودة في مكتبة حارث النكدي «تعليق على سيدة الأسرة النكدية ـ عبيه ـ مكتبة عارف النكدي.

- ف، ستنفلد ـ فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، جزءان ـ بدون تاريخ.
- فيليب حتى ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ـ ترجمة كمال اليازجي ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ جزءان.
- ك، بيتكوفيتش ـ دراسة في وضع الولاية اللبنانية العامة ذات الحكم الذاتي ـ سان بطرسبرج ـ المطبعة العسكرية ـ مبنى الأركان العامة ـ سنة ١٨٨٥.
- لحد خاطر ـ عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٨)، منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية، ع١، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٦٧.
- لوتسكي ـ تاريخ الأقطار العربية الحديث ـ ترجمة عفيفة البستاني ـ دار التقدم موسكو ـ دار الفارابي، بيروت ١٩٧١.
- محمد حسين ميسو الحجار ـ تاريخ إقليم الخروب ـ مطبعة مزرعة الضهر ـ الشوف ١٩٧٨.
- محمد علي مكي ـ تاريخ لبنان الوسيط من الفتح الإسلامي إلى الحكم العثماني ـ دارالنهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٧.
- د. محمد ترحيني ـ الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي ـ دار الآفاق الجديد ـ بيروت ١٩٨١.
- ميخائيل مشاقة ـ مشهد الأعيان في تاريخ سوريا ولبنان ـ روائي ـ بيروت بدون تاريخ.
- ميخائيل عون ـ الملكية في التاريخ ـ الملكية الخاصة في عهد المماليك ـ مجلة الطريق ـ العدد ٥ ـ ٦ سنة ١٩٦٥.
- د. مسعود ضاهر ـ تاريخ لبنان الإجتماعي ـ الطبعة الأولى ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤.
- د. مسعود ضاهر ـ بعض السمات الأساسية لتطور النظام المقاطعجي ـ كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٥.
- د. مسعود ضاهر ـ الإنتفاضة اللبنانية ضد النظام المقاطعجي ـ سلسلة تاريخية للمشرف العربي الحديث ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٨.
- د. مسعود ضاهر ـ الدولة والمجتمع في المشرق العربي ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠ ـ دار الآداب ـ بيروت ١٩٩١.

- محمد نصر الله ـ تطور ملكية الأرض في الإسلام ـ الطبعة الأولى ـ دار الحداثة ـ بيروت ١٩٨٢.
- محمود أبو شقرا ـ تحقيق مخطوطات ووثائق غير منشورة للعائلة الجنبلاطية.
- مجلة النحلة ـ تصدرها مدرسة دير المخلص ـ مجلة مدرسية ثقافية ـ السنة ٢٥، العدد ١٨٢ آذار ١٩٨٣.
- ناصيف اليازجي ـ رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهدة الإقطاعي ـ بيروت ١٨٣٣.
- نسيب النكدي ـ مخطوطة غير منشورة له، مكتبة عارف النكدي ـ عبية.
- وصفي زكريا ـ عشائر الشام.
- د. وجيه كوثراني ـ الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٧٦.
- د. وجيه كوثراني ـ بلاد الشام، السكان، الإقتصاد ـ السياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٠.
- هنري غيز ـ بيروت ولبنان منذ قرن ونصف ـ جزءان ـ دار الكشوف ـ الجزء الأول ـ بيروت ١٩٤٩، الجزء الثاني ١٩٥٠.
- يوسف أبو شقرا ـ الحركات في لبنان في عهد المتصرفية ـ علق عليها ودرس حواشيها عارف أبو شقرا، مكتبة منيمنة ـ بيروت ١٩٥٢.
- يوسف إبراهيم يزبك ـ أوراق لبنانية ـ مجلدات سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، بيروت.
- يوسف السودا ـ في سبيل لبنان ـ الاسكندرية، ١٩١٩م.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Adel Ismail: «Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du liban et des pays du proche-crient du XVII^{e} siecle à nos jours». les sources Françaises 1975-1982, 32 tome.
- Adel Ismail- «Histoire du liban du XVII^{eme} siécle à nos jours» tome IV, Redressement et déclin du Féodalisme Libanais (1840-1861), Beyrouth 1958.
- Jouplain- La Question du Liban Etude Historique, Diplomatique et de Droit international 1ére Edition, paris 1908 2éme Edition Inprimerie Fouad Biban chir jouhieh 1961.
- De testa- «Recueil des troités de la porte Ottomane avec le puissances etrangéres-paris 1882- 1894.
- Vital Cuinet- «Syrie, Liban et Plastine- Geographie administrative statistique, descriptive et raisonnée, paris 1896.
- Georges Sammé- «La Syrie, le liban Ontonome 1861 à nos jours- paris 1919.
- Dominique Chevallier- «La sociéte du Mont liban à l'Epoque de la revolution Industriellde en Europe», Libraire Orientaliste, Praul Geuthner paris 1911.
- Edmond Rabhoth- «La formation historique du liban politique- et constitutionnel- Beyrouth 1973.
- Antoine Klair -Le Moutaçarrifiat- liban- Beyrouth- publication de linivercité libanaise, 1973.
- Richar thomin- Histoire de Syrie- Lille 1924.

الخرائط والمصورات

- مصور خريطة المقاطعات العثمانية.
- مصور الألوية في الدولة العثمانية.
- مصور التقسيمات الإدارية لمعاملة صيدا.
- مصور خريطة قضاء الشوف.
- مصور خريطة إقليم الخروب والقرى.
- مصور خريطة إقليم الخروب والطرق العامة.
- مصور خريطة إقليم الخروب ـ والتقسيمات الإجتماعية.
- مصور طرق إقليم الخروب ـ الرئيسية ـ برجا وشحيم.

الجداول والإحصاءات

- ملحق - جدول - إحصاء نفوس قائمقاميات جبل لبنان في عهد المتصرفية عام ١٩١٣م.
- ملحق - جدول - إحصاء بعدد المكلفين والأصوات لقرى ناحية إقليم الخروب عام ١٩١٥م.
- ملحق - جدول - عدد الذكور في المقاطعات الجنوبية والشمالية، عام ١٨٤٤م.
- ملحق - جدول - توزيع سكان قرى إقليم الخروب حسب طوائفهم عام ١٨٤٠م.
- ملحق - جدول - إحصاء أهالي جبل لبنان للطوائف والمذاهب في القائمقاميات عام ١٩١١م.
- ملحق - جدول - توزيع سكان إقليم الخروب حسب طوائفهم عام ١٨٦٠م.
- ملحق - جدول - إحصاء الذكور المكلفين في منطقة إقليم الخروب عام ١٨٨٢م.
- ملحق - جدول - عدد الذكور للمقاطعات الجنوبية الشمالية عام ١٨٤٠م.
- ملحق - جدول - تطور عدد سكان جبل لبنان ما بين ١٨٤٥ - ١٩١٣م.
- ملحق - جدول - للهيئات الإدارية في إقليم الخروب خلال عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - بتوزيع الأديرة والكنائس والجوامع والمدارس في إقليم الخروب خلال عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - محاصيل قرى إقليم الخروب سنة ١٩٠٦م.
- ملحق - جدول - توزيع معامل الحرير ودواليبها على أقضية متصرفية جبل لبنان عام ١٩١٢م.

- ملحق - جدول - إجمالي عدد المعامل والدواليب في قضاء الشوف خلال عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - إجمالي عدد المعامل والدواليب في منطقة جبل لبنان خلال عهد المتصرفية عام ١٨٩٧م.
- ملحق - جدول - إيرادات التوت والزيتون والخروب السنوي بالرغم في متصرفية جبل لبنان.
- ملحق - جدول - محصول الأشجار المثمرة في جبل لبنان في عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - بعدد الماعز المتواجدة في متصرفية جبل لبنان على الأقضية عام ١٨٧٩م.
- ملحق - جدول - بأسماء القرى في قضاء الشوف الموجود فيها مدارس رشيدية للذكور والإناث، وغرف التدريس في عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - أسماء القرى في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية الموجودة فيها مدارس رشيدية للذكور والإناث وعدد غرف التدريس فيها.
- ملحق - جدول - توزيع مال الويركو سنة ١٣٢٥هـ في جبل لبنان، الموافق لسنة ١٩٠٩م.
- ملحق - جدول - توزيع مساحة أراضي جبل لبنان على الأقضية «بالدرهم».
- ملحق - جدول - مبين فيه مقدار المال المقطوع الذي التحق بالطوائف المختلفة حسب عدد النفوس الأصلي والمساحة في منطقة جبل لبنان خلال عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - توزيع ضريبة أقضية متصرفية جبل لبنان في عهد فرنكو باشا.
- ملحق - جدول - توزيع الأقضية والنواحي والقرى في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية.
- ملحق - جدول - توزيع هيئة القائمقاميات والمدراء المستخدمين وعدد القرى في متصرفية جبل لبنان.

الوثائق التي استعملت في الكتاب

- وثيقة تعيين علي أبو خزعل الحجار مدير ناحية إقليم الخروب - مكتبة الأستاذ محمد حسين الحجار.
- وثيقة تعيين - سليم العاكوم - مدير ناحية إقليم الخروب - مكتبة الأستاذ محمد حسين الحجار.
- وثيقة أملاك آل حمادة - الرميلة - مكتبة الأستاذ شوقي حمادة.
- وثيقة عقد بيع سبلين - الوردانية.
- وثيقة عقد بيع الوردانية.
- وثيقة عقد بيع دلهون.
- وثيقة شراء - عانوت.
- وثيقة مساومة بين آل حمادة وأهالي مزبود.
- وثيقة عقد بيع - الوردانية.
- وثيقة مبايعة ومساومة - الوردانية.
- وثيقة عقد بيع مساومة بين آل حمادة - داريا.
- وثيقة بين علي بك جنبلاط والمغيرية.
- وثيقة - فهرس حجج بأرض دير المخلص.
- وثيقة: عدد ١١ منمرة لأملاك دير المخلص.
- وثيقة حجج دير المخلص وجون.
- وثيقة مزارعة ومقاسمة في بلدة مزبود.
- وثيقة أملاك دير المخلص - بكيفا.

- وثيقة بين والدة الأمير يونس ودير المخلص.
- وثيقة مساحة بين دير المخلص وقرية الجليلية.
- وثيقة حجة قتالية من الأمير بشير.
- وثيقة من الأمير بشير إلى دير المخلص.
- وثيقة دخل دير المخلص - مختلف.
- وثيقة دفتر أوقاف المسلمون في إقليم الخروب سنة ١٨٨٨.
- وثيقة مال الميري - عين الحور.
- وثيقة مال الميري - بعاصير.
- وثيقة مال الميري - برجا.
- وثيقة مال الميري - إيفاء ناحية إقليم الخروب.
- وثيقة مال ويركو الأرزاق والأعناق - قرى إقليم الخروب، عدد ٧.
- وثيقة تذكرة تعداد ماعز قرية عانوت عدد ١.
- وثيقة تذكرة أغنام - قرية عانوت - الشيخ علي ونسيب عواد عدد ٢.
- وثيقة دعوة محاكمة قضاء الشوف، دير المخلص.
- وثيقة نص مكتب لمشايخ الصلح - تنازل حق.
- وثيقة تثبيت حكم من المحكمة قضاء الشوف - لملكية عقارية - بلدة كترمايا.
- وثيقة تثبيت حكم من محكمة الشوف - لملكية عقارية في بلدة دلهون.
- وثيقة رسالة مرسلة من الأستاذ محمود البربير إلى عضو مجلس إدارة جبل لبنان الشيخ عمر أفندي الخطيب يطلب منه المساعدة في حرف جداول القبض للهيئة التعليمية في ناحية إقليم الخروب.
- وثيقة رسالة موجهة إلى الشيخ عمر أفندي الخطيب عضو مجلس إدارة جبل لبنان تطلب منه المساعدة تأمين مدرسين للفقه والعلوم لمدارس ناحية إقليم الخروب.
- وثيقة رسالة موجهة من الأستاذ محمود البربير إلى الشيخ عمر أفندي الخطيب تطلب منه صرف معاشات متأخرة للهيئة التعليمية في إقليم الخروب.
- وثيقة رسالة من مفتي بيروت إلى مجلس الإدارة يؤكد تعيين الأستاذ الشيخ أحمد بدران والشيخ رشيد سليم حمود خريج الأزهر الشريف في مدارس إقليم الخروب.

الفهرس

٣ ـ الفصل الثالث

٤ ـ الفصل الرابع

٥ ـ الفصل الخامس

٦ ـ الفصل السادس

٧ ـ الفصل السابع

٨ ـ الفصل الثامن



الباحث والمؤرخ الدكتور طارق أحمد قاسم

- ❖ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية
- ❖ رئيس قسم التاريخ - صيدا
- ❖ حائز على شهادة دكتوراه دولة في فلسفة التاريخ
- ❖ مواليد دلهون، ناحية إقليم الخروب، قضاء الشوف، محافظة جبل لبنان
- ❖ عضو اتحاد المؤرخين العرب
- ❖ عضو الجمعية التاريخية اللبنانية
- ❖ عضو الجمعية العثمانية للدراسات التاريخية
- ❖ عضو مؤتمر القدس، ومشارك في تنظيم المؤتمر السنوي
- ❖ عضو اللجنة العربية لكتابة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

مؤلفاته:

- ❖ تاريخ لبنان في العصور الوسطى.
- ❖ تاريخ إقليم الخروب، السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني.
- ❖ وثائق تنشر لأول مرة في تاريخ إقليم الخروب.
- ❖ أبحاث وآراء ومقالات - تاريخية واقتصادية وتربوية واجتماعية.
- ❖ وثائق تنشر لأول مرة في تاريخ العائلة الأرسلانية.
- ❖ الجذور التاريخية للعائلات الكبرى في إقليم الخروب (قيد النشر).
- ❖ تاريخ إقليم الخروب في عهد الانتداب والاستقلال (قيد الطباعة).

المؤتمرات والندوات:

- ❖ شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات اللبنانية والعربية والدولية.
- ❖ وله العديد من الأبحاث والمقالات تناولت مواضيع تاريخية وأدبية وفكرية وسياسية وتراثية، نُشرت في العديد من الصحف والمجلات.